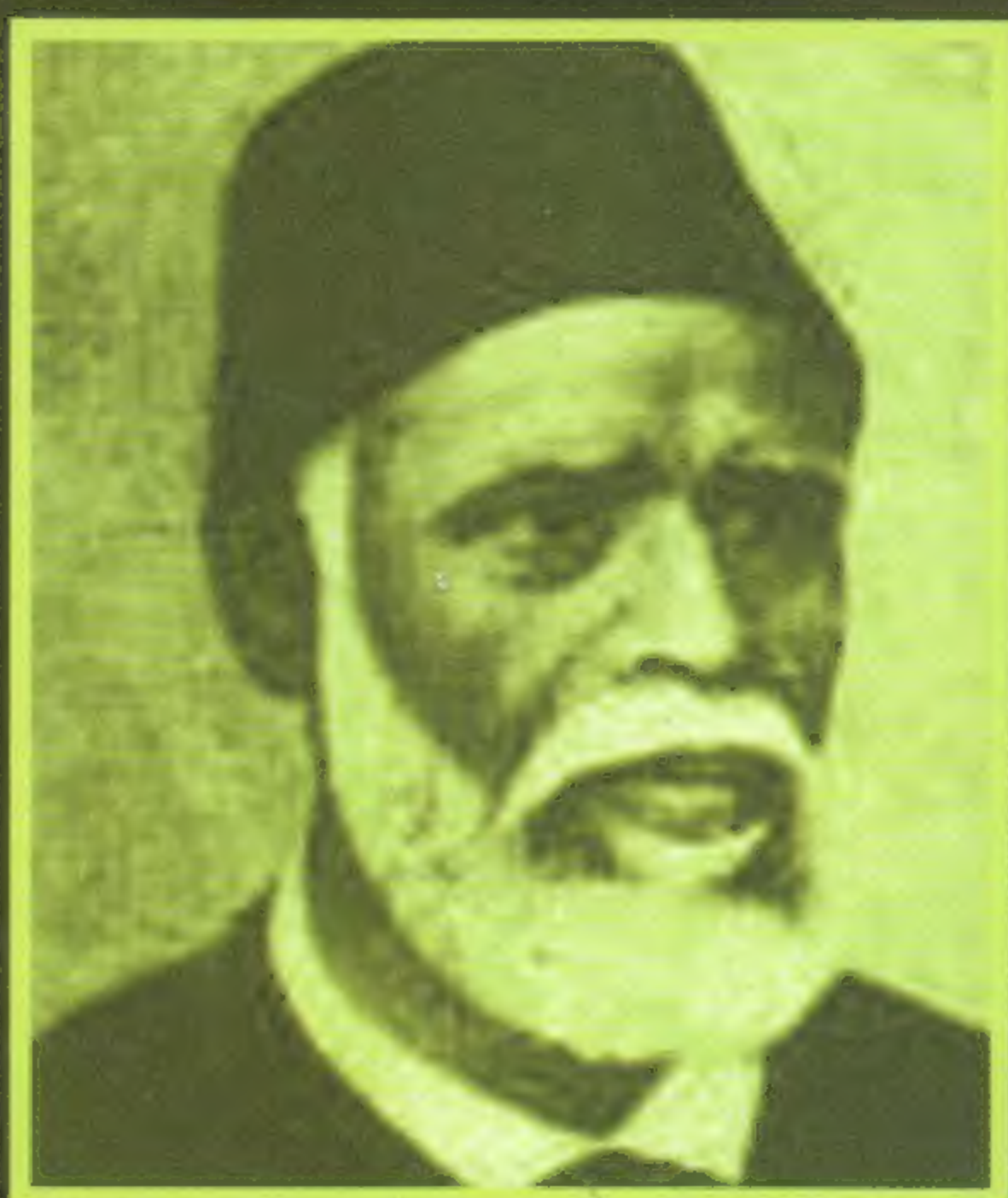


من الحوليات إلى التاريخ العلمى

نهضة الكتابة التاريخية فى مصر





تاريخ الكويت



مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

من الحوليات إلى التاريخ العلمي
نهضة الكتابة التاريخية في مصر

صور الغلاف الأمامي

من اليمين: أحمد شفيق باشا - محمد صبري السوربوني - محمد شفيق غريال

صور الغلاف الخلفي

من أعلى: رفاعه الطهطاوي - علي مبارك - أمين سامي باشا

من الحوليات إلى التاريخ العلمي

نهضة الكتابة التاريخية في مصر

تأليف

د. أحمد زكريا الشلق

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

الشرق، أحمد زكريا.

من الحوليات إلى التاريخ العلمى: نهضة الكتابة
التاريخية فى مصر/ تأليف أحمد زكريا الشرق .. القاهرة:
دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، ٢٠١١.

٢٥٠ ص ؛ ٢٤ سم.

تدمك 7 - 0823 - 18 - 977 - 978

١ - التاريخ.

١ - العنوان

٩٠٧، ٢

إخراج وطباعة:

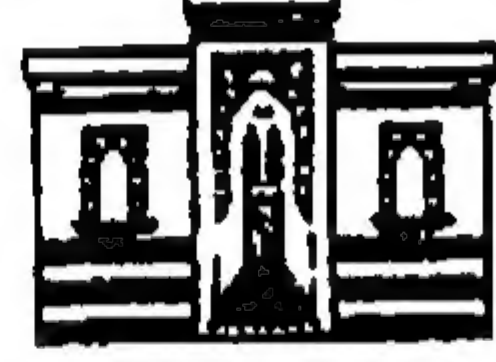
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى
طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى
من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١١/٩٤٥١

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 0823 - 7



دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر النهضة

العدد ٨٤

سلسلة دراسات علمية في تاريخ
مصر الحديث والمعاصر

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. محمد صابر عرب

رئيس الإدارة المركزية للمراكز العلمية

أ.د. فاروق جميل جاويش

رئيس التحرير

أ.د. أحمد زكريا الشلق

سكرتير التحرير

عبد المنعم محمد سعيد

الآراء الواردة بالنص لا تعبر عن رأى هيئة
التحرير ولكن تعبر عن رأى المؤلف

أسس هذه السلسلة
أ.د. يونس لبيب رزق
عام / ١٩٨٣

للمراسلات / مركز تاريخ مصر المعاصر / دار
الكتب والوثائق القومية / كورنيش النيل -
رملة بولاق .

تصميم الغلاف

محمد حماد

الإشراف الفنى

محمد على الشريف

الإهداء

**إلى أستاذي الدكتور عبد الخالق لاشين
المثال الصعب، والأستاذية والكرامة في أجل صورة**

على سبيل التقديم

أعترف بأن ثمة قصورا في تقييم حركة الكتابة التاريخية المصرية الحديثة والمعاصرة، وهو ما أقرُّ به الصديق الأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشلق، في تقديمه لهذا العمل العلمي المتميز، الأمر الذي دفعه إلى العناية بهذه الدراسة، التي تسد فراغا ملحوظا في هذا الجانب، وخصوصا وأن مؤرخنا الذاب قد توصل إلى هذه الحقيقة بعد خبرة علمية طويلة، شملت تقريبا كل مراحل التاريخ المصري الحديث والمعاصر، وعلى مدار أربعة عقود تقريبا، ومنذ أن عمل الدكتور أحمد زكريا معيدا بقسم التاريخ بجامعة عين شمس ١٩٧٢، وحتى بدايات العقد الثاني من هذا القرن، وهو يواصل مشروعه العلمي، حينما بدأ حياته العلمية، بعد أن اختار "حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية" كموضوع لرسالته لدرجة الماجستير، هذا العمل العلمي الذي يعد بمثابة المصدر الأول، ليس عن الحزب فقط؛ وإنما عن الحياة السياسية المصرية منذ بدايات القرن العشرين. وحينما كتب رسالته للدكتوراه عن "حزب الأحرار الدستوريين" جاءت من أفضل الأطروحات التي كتبت خلال العقود الثلاثة الماضية، فضلا عن أنه وثق لدور هذا الحزب وسياسته، لذا أصبح الكتاب العمدة في تاريخ هذا الحزب.

لم يكن أحمد زكريا حينما كتب هاتين الرسالتين مجرد ناقل أو موثق، أو حتى مؤرخ تقليدي؛ بل كان بارعا في منهجه ورؤيته ونقده، وقد عبّر في كل ما كتب عن ثقافة راقية المستوى؛ فضلا عن لغته العلمية الرفيعة.

لم يتوقف مؤرخنا الرائع عند هذين العملين الكبيرين؛ بل راح يواصل مشروعه حينما كتب دراساته عن تحديث الفكر المصري، ولعله أول من عنى بالكتابة عن الحزب الديمقراطي المصري (١٩١٨ - ١٩٢٣) بعد أن اغفلناه في خضم أحداث ثورة ١٩١٩، كما عنى بالتاريخ الاجتماعي والسياسي، ثم واصل رسالته من خلال عشرات الكتب والبحوث الأكاديمية، بعضها عن طه حسين والبعض الآخر عن الشيخ مصطفى عبد الرازق وغير ذلك كثير؛ إضافة إلى ما كتبه عن تاريخ العرب الحديث والمعاصر، البعض عن تاريخ قطر، والآخر عن العرب والدولة العثمانية، لذا فقد استحق صديقا كل هذا التقدير من كل الأوساط العلمية، ليس في مجتمع المؤرخين فقط؛ وإنما في كافة الأوساط الثقافية المصرية، وخصوصا وقد أشرف على العديد من الأعمال العلمية في دار الكتب والوثائق القومية؛ فضلا عن هيئة قصور الثقافة، وقد حفلت مكتبتنا المصرية بالعديد من الأعمال الكبيرة التي أشرف عليها الدكتور أحمد زكريا الشلق، أو قُدم لها أو أعد لبعضها دراسات علمية رصينة تتم عن وعي كبير بمعنى الكتابة التاريخية، لذا فقد قدّرت الدولة حينما منحتة جائزة التفوق من المجلس الأعلى للثقافة عام ٢٠٠٦، وإن كنت أود لو أنه حصل على الجائزة التقديرية في العام نفسه فهو يستحقها بكل اقتدار.

لقد جمعت هذه الدراسة البديعة نماذج متنوعة من ميراث الكتابة التاريخية ابتداءً بالجبرتي والطهطاوي وعلي مبارك وأمين سامي وأحمد شفيق باشا، وهذا

الأخير يعد بحق صاحب موسوعة متكاملة تناولت نصف قرن من التاريخ المصري، كتبها على شكل مذكرات وحوليات.

ومع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تكون مدرسة التاريخ المصري قد أكملت نضجها، رغم أن غالبية أعلام المؤرخين المصريين وقتئذ لم يكونوا قد درسوا المناهج الحديثة، لكن جاءت كتاباتهم بمثابة الكتاب المرجع في كل ما كتبوا، وخصوصاً محمد فريد صاحب "البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية".

ويتوقف المؤلف عند نعوم شقير وكتابه الشهير "تاريخ سيناء"، الذي يعد بحق أفضل ما كتب عن تاريخ سيناء حتى الآن، ورغم أن الرجل كان شامياً، إلا أنه اندمج في الحياة المصرية كغيره من الشوام الذين اجتذبتهم الحياة المصرية وانخرطوا في ثقافتها أدباء وشعراء ومؤرخين ومترجمين ورواداً للصحافة.

لم يغفل مؤلفنا أعمال رجل كيوسف نحاس بك الذي قد لا يعرفه الكثيرون، فقد كان من كبار المشتغلين بقضايا التعاونيات والقضايا الاقتصادية، وقد عني بالقوانين والتشريعات المنظمة لعمل الجمعيات التعاونية والأهلية، ولعل ما كتبه عن "الفلاح" المصري فضلاً عن العديد من الدراسات الاقتصادية والتشريعية؛ يعد من أفضل ما كتب في هذا المجال.

ثم انتقل مؤلفنا إلى دراسة كل من محمد شفيق غربال ومحمد رفعت ومحمد صبري السربوني، باعتبارهم بدايات لجيل من المؤرخين بالمعنى الأكاديمي، محلاً ومناقشاً لأعمال هذا الجيل من الأساتذة الكبار الذين ملئوا حياتنا ثقافة ومعرفة.

لقد توقف المؤلف كثيراً عند أحمد عزت عبد الكريم الذي يعد بحق صاحب مدرسة كبيرة في التاريخ الحديث، ليس من خلال مؤلفاته فقط؛ وإنما من خلال تلاميذه الذين انتشروا في كل الجامعات والمراكز البحثية في مصر والعالم العربي. وإذا كان الدكتور أحمد زكريا قد أنهى كتابه بفصل خصصه لأستاذه الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، الرجل الذي لم يأخذ حقه من التقدير والاهتمام، رغم أنه من وجهة نظري من أفضل من أنتجتهم مدرسة التاريخ المصري فقد كان كما قال مؤلفنا "يمتلك جراءة نفس أبية ونزاهة ضمير حي وقدرة طاغية على التأثير في من حوله".

أعتقد أن هذا العمل العلمي الذي تشرف سلسلة "مصر النهضة" بدار الكتب بنشره يعد من أفضل ما كتب عن تاريخ مدرسة المؤرخين المصريين في مجال التاريخ الحديث والمعاصر.

تحية تقدير إلى روح هؤلاء البنائين العظام، وتقديراً ومحبة للصديق الدكتور أحمد زكريا الشلق.

أ.د. محمد صابر عرب
أبريل ٢٠١١

مقدمة المؤلف

نشأت فكرة هذا الكتاب من اعتبارين أساسيين: أولهما - النقص الواضح في التاريخ لحركة الكتابة التاريخية عن مصر الحديثة والمعاصرة، لتقييمها على أساس علمي. وليس من المبالغة القول بأننا لم نعط هذا الأمر حقه من البحث والدرس، بل إن الأجانب سبقونا إلى ذلك بشكل ملفت، ففي ربع القرن الأخير (١٩٨٤ - ٢٠٠٥) - مثلاً - صدرت مؤلفات أربعة باللغة الإنجليزية وحدها عن كتاباتنا التاريخية، وهي مؤلفات جاك كرابس جونيور، وروول ماير، وأنتوني جورمان، ثم الدراسة التي وردت بالكتاب الذي حرره كلا من آرثر شميت، وإيمي جونسون، وباراك سالموني.. ونحن في المقابل اكتفينا - عن نفس الفترة - بندوقتين إحداهما عن الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر (١٩٨٧) ثم ندوة "السيداج" عن المدرسة التاريخية المصرية (١٩٩٥)، فضلاً عن كتاب لعبد المنعم الجميلي (١٩٩٤) وآخر لرعوف عباس صدر عن "مصر النهضة" عام ٢٠٠٩، ويضاف إلى ذلك بضع مقالات هنا وهناك.

أما الاعتبار الثاني فيتمثل في أنه قد تجمع لدي عدد من الدراسات التي قُدمت بها لإصدار طبعات جديدة لأعمال رائدة لمؤرخينا الكبار، حاولت بها الترجمة لهم والتاريخ لإنتاجهم وتقييم مناهجهم، مع ربطها بسياق واتجاهات حركة كتابة التاريخ المصري الحديث والمعاصر. وقد رأيت أن هذه الدراسات، رغم كتابتها على فترات، قد تمثل إسهاماً في معالجة بعض أوجه هذا النقص. وأود أن أصارح القراء بأن هذا الهدف لم يكن يوجهني عند كتابة هذه الدراسات التي أعدتها خلال السنوات العشر الأخيرة، غير أن تلميذي وائل إبراهيم الدسوقي وعبد المنعم محمد سعيد، رأيا أن هذه الدراسات تشكل موضوعاً رئيسياً واحداً، وشجعاني - ولهما كل الشكر - على نشرها بين دفتي كتاب. لذلك جعلت أراجعها، وأراجع ما كتب عن الموضوع، ثم عدلت وأضفت فصولاً جديدة لتكميل السياق وترابطه، حتى كان هذا الكتاب.

وإنني إذ أمل أن يكون هذا الكتاب إسهاما مفيدا في التاريخ لحركة الكتابة التاريخية في مصر، والتعريف بروادها وإسهاماتهم، التي نهضت بها وحدثتها، من حيث المصادر والمناهج وأساليب الكتابة وأشكالها، فإنما أود أن أشير إلى أن هذا الكتاب لا يقدم حصرا لإسهامات المؤرخين ورواد التحديث جميعا، فذلك جهد موسوعي أنوء به، مع ما قد يتضمنه من حشد وتطويل وتكرار. لذلك رأيت أن أكتفي برصد ملامح التطور والنهضة في سياق حركة التاريخ لمصر الحديثة والمعاصرة، وذلك بالتركيز على المؤرخين ذوي الأعمال التي تشكل "نقلات مهمة" في مراحل تطور الكتابة التاريخية والنهوض بها. وأستميح القراء عذرا إذا وجدوا أن الكتاب يتضمن فصولا أكثر شمولاً وتوسعا عن غيرها - خاصة ما كتب عن أحمد شفيق باشا والدكتور محمد صبري - لأن هذه الدراسات كتبت على فترات متباعدة، وإن كانت في النهاية شكلت فصول موضوع واحد للكتاب. كما يجب التنويه إلى أن الفصول: الثاني والرابع والخامس والثامن والعاشر قد سبق نشرها، أما بقية الفصول فلم يسبق نشرها.

وفي النهاية، هذا جهد المقل، والأمل معقود على الأجيال الجديدة من الباحثين والمؤرخين الذين سوف يثرون الكتابة التاريخية، استنادا إلى قواعد البحث العلمي، بما تتضمنه من موضوعية وعقلانية وروح نقدية، واستفادة من التطورات التقنية الجديدة، ليحققوا نقلات نوعية ترتقي بالبحث في التاريخ وبالمعرفة التاريخية التي تصب في الوعي بالحاضر.

ومن واجبي أن أقدم خالص الشكر وأجزله للصديق الأستاذ الدكتور محمد صابر عرب المؤرخ الكبير، الذي يمنحنا - في هذه السلسلة - تشجيعه الدائم ويوصينا بأن ننشر لشباب الباحثين، وهو ما يبدو من أسماء من نشرت لهم "مصر النهضة".

قبلتنا محبة هذا الوطن وخدمة تاريخه.
والله المستعان

أحمد زكريا الشلق
أبريل ٢٠١١

الفصل الأول

ميراث الماضي ونهضة الكتابة التاريخية

- ١- ميراث الماضي.
- ٢- الجبرتي ومرحلة التحول.
- ٣- التاريخ والمؤسسات التعليمية.
- ٤- الطهطاوي وعلى مبارك.

الفصل الأول

ميراث الماضي ونهضة الكتابة التاريخية

من المهم أن نلاحظ أن مصطلح "النهضة" عندنا مصطلح حديث، وأنه لم يظهر في كتاباتنا بشكل واضح قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حين تركّز منذ ظهوره على حركة العمران والتجديد والابداع والترجمة في مصر والشام منذ مطلع ذلك القرن. وكان ذلك من ثمار المثاقفة مع أوروبا، التي عرفت النهضة بمعنى الإنبعث أو الإحياء أو الولادة من جديد، والتي بدأت من القرن الرابع عشر واستمرت حتى السابع عشر، وإن كانت عندنا قد اكتسبت معنى النهوض، أي اليقظة بعد نوم، أو القيام بعد قعود. وبالرغم من تأثر تاريخنا بالتاريخ الأوربي عن طريق الغزو والاستعمار، أو الانتقال السلمي من خلال التجار والمبشرين وغيرهم.. فليس من الضروري أن نعرف عصر النهضة، وما أعقبه من تنوير وحدثة، بهذا المقياس الأوربي إلا على سبيل المجاز، أو عند المقارنة بأوروبا، وليس من الضروري أن نسير في ذات القنوات التي سارت عليها أوروبا في مراحل تاريخها^(١).

وفي عام ١٩٠٨ عرّف جورج زيدان في مقال بمجلة الهلال "النهضة العلمية الحديثة" بأنها الانتقال الذي أصاب اللغة العربية في القرن الماضي (يقصد القرن التاسع عشر) على أثر اختلاطنا بأهل التمدن الحديث واقتباسنا علومهم المبنية على المشاهدة والاختبار، واقتفائنا آثارهم في إنشاء المطابع والجرائد وغيرها من عوامل التمدن. وكان يرى أن النهضة بدأت من ولاية محمد علي عام ١٨٠٥، وأنها نتيجة للعوامل "الداخلة في ترقية العقول وتفتيح القرائح" مثل المدارس والمطابع والصحف، وما نتج عنها من تأليف وترجمة^(٢). والنهضة، أو الحدثة، أو التنوير، أو الإصلاح، أو الثورة، كلها مطالب وحاجات اجتماعية، مثلها مثل المأكل أو الملبس بالنسبة للأفراد. فإذا لم تلبّ كما يجب، أو تشبع إشباعاً كاملاً، فإنها تظل قائمة، بل تزداد حدة، وهذا ما حدث في بلادنا، فقد تجادلت الظروف الداخلية من تخلف وفقر وجهل مع الظروف الخارجية من تقدم وغنى وعلم، فكان حاصل ذلك الجدل

هو الحاجة إلى النهوض أو التحديث، فلما لم يتحقق ذلك على النحو المنشود، أو تعطل بفعل عوامل خارجية في الغالب، كالديون والاحتلال، ظل الجدل قائماً. ومما يلفت الانتباه أن الاستعمار العسكري كان على رأس معوقات النهضة والحدثة على أرضنا، مثلما كان حافظاً أيضاً للإستمرار في طلبها^(٣).

وفي دراسة سابقة لي عن "الحدثة والامبريالية" أوضحت ما أعنيه بالنهضة والحدثة، باعتبارها حالة اجتماعية - ثقافية، وتساءلت متى ظهرت وإلى أي مدى كان للاحتلال الفرنسي دور في ظهورها، وأشارت إلى بروز رؤيتين تبلورتا بهذا الشأن أولهما ترى أن نهضة مصر وتحديثها بدأ مع الغزو الفرنسي في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، حين بدأت مصر "تطلع" على معطيات الحضارة الحديثة وتتعلم منها أسباب نهضتها، وثانيهما ترى أن الاحتلال كان فترة قائمة ومظلمة في تاريخ مصر، لما جلب من عادات وتقاليد غريبة أثرت سلباً على طبيعة شعبها وهندت هويتها وتراثها. ورأى أنصار هذه الرؤية كذلك أن مصر دخلت العصر الحديث مع "الفتح" العثماني، وأنها بلغت درجة من التقدم والتطور، ورغم تدهور أوضاعها خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، إلا أنها كانت تحمل في أحشائها مقومات نمو داخلي، وصحوة كانت أن "تنهض" نحو الحدثة لولا الغزو الفرنسي الذي أعاق نهضتها الذاتية، ووجهها وجهة غربية^(٤).

وقد أشارت الدراسة السابقة إلى تعريف بالحدثة، كعملية تطوير أو تقدم، بأنها تعنى كسر القوالب الجامدة والتقاليد التي تعوق حركة المجتمع إلى الأمام، مع ما يقتضيه ذلك من نبذ الفكر الخرافي، والاعتماد على العقل، وتبنى مناهج البحث العلمي، والاستفادة الكاملة من المنجزات العلمية في مجالات العلوم الطبيعية والتطبيقية لمزيد من التحضر والازدهار.. وخلصت إلى أننا لا نرى بأساً من استخدام مصطلحي النهضة والحدثة بمعنى النهوض والتقدم نتيجة الأخذ بأسس ومقومات الحضارة الحديثة، والسعى نحو الرقي الإنساني في شتى صورته ومجالاته، مع الأخذ في الاعتبار "خصوصية" هذا التقدم، قياساً إلى المراحل التاريخية السابقة عليه، وقياساً إلى التطور الإنساني العام، الذي بلغته البشرية. ونضيف هنا كذلك أنه ليست هناك

فواصل قاطعة أو حدود فاصلة بين المراحل التاريخية ومغزاها الحضاري، فكل مرحلة جديدة أو "حديثّة" كان جنبها في أحشاء من سبقتها، وهذه السابقة تبقى آثارها ممتدة، بصورة أو أخرى، فيما أعقبها من جديد.

وسوف نحاول هذه الدراسة، تقديم صورة عامة لوضع الكتابة التاريخية في مصر خلال فترة الحكم العثماني لها منذ بدايات القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر، ثم نعقبها بفترة التحول التي مثلها "الجبرتي" ومدرسته في بدايات القرن التاسع عشر، وأخيراً ترصد أهم ملامح النهضة والتحديث في ثمار ما أنتجته المدرسة التاريخية المصرية خلال القرن التاسع عشر خاصة فيما قدمه الطهطاوي وعلى مبارك، في محاولة لتتبع مدى التطور الذي بلغته وطبيعة النهضة التي أحرزتها.

(١) ميراث الماضي:

يشير "جمال الدين الشيال" إشارة مهمة إلى أن حركة التأليف التاريخي في مصر الإسلامية بدأت بابن عبدالحكم صاحب كتاب "فتوح مصر والأندلس" ثم نشطت هذه الحركة نشاطاً كبيراً، وأنتج المؤرخون المصريون إنتاجاً وفيراً في معظم فنون التأليف التاريخي، وأن هذه الحركة ظلت نشيطة عصراً بعد عصر، وتتابع المؤرخون المصريون قرناً بعد قرن، وكل منهم يضيف إلى جهود سابقه إما "تكملة أو تنزيلاً أو إضافة أو ابتكاراً"، حتى إذا كان القرن الخامس عشر الميلادي وجدنا أن حركة التاريخ في مصر الإسلامية بلغت أوجها ووصلت الذروة من حيث وفرة الإنتاج وتنوعه، ومن حيث عدد المؤرخين العظام الذين ظهوروا في هذا القرن، من أصحاب الموسوعات من أمثال ابن خلدون والمقريزي، وابن حجر، والعيني، وابن تغري بردي، وابن الصيرفي، والسخاوي، والسيوطي... وكان آخر من عرفته مصر في نهاية العصر المملوكي: ابن إياس وابن زنبيل الرمال، وهما مؤرخان كبيران، شهدا نهاية عصر المماليك، وبداية الفتح العثماني، وقدما تاريخاً لهذا الفتح له قيمته الكبيرة^(٥).

وعندما صارت مصر ولاية عثمانية في دولة عاصمتها استانبول، تركية اللسان، كان طبيعياً أن تنشط حركة التأليف بين العلماء الأتراك،

وباللغة التركية، وأن تضعف حركة التأليف باللغة العربية بشكل عام، وهو ما انعكس على حركة التأليف التاريخي، فانقطعت سلسلة المؤرخين العظام ولم نجد مؤرخاً مصرياً له قيمة وشأن بعد ابن إياس، اللهم إلا إذا اعتبرنا صوفياً كالشعراني مؤرخاً، عندما كتب كتابه "الطبقات الكبرى" في تراجم الصوفية. واستمر هذا الفراغ إلى قرب نهاية القرن الثامن عشر، حيث يظهر عدد من الأدباء والعلماء ذوي نشاط ملحوظ، فيأتي محمد مرتضى الزبيدي صاحب "تاج العروس في شرح القاموس"، و"شرح كتاب الإحياء للغزالي".. وغيرهما من المؤلفات. كما يظهر الشيخ الشبراوي وإسماعيل الخشاب، والشيخ حسن الجبرتي، والشيخ حسن العطار... ثم يبرز المؤرخ الكبير عبدالرحمن الجبرتي، الذي سيصل ما انقطع من سلسلة المؤرخين الكبار، ومن حبل حركة التأليف التاريخي.

وفيما يتعلق بخصائص الحياة العلمية في مصر خلال العصر العثماني، نجد من الضروري الإشارة إلى أن هذا الحكم كان يقوم على قاعدة بقاء الأوضاع الموجودة في أغلب الولايات قبل الفتح على ما هي عليه، ومن ثم ورثت مصر في هذا العصر أغلب مظاهر الحياة في العصر السابق عليه. كذلك فإن طبيعة الحكم العثماني اللامركزي، وطبيعة تكوين المجتمع المصري في العصر العثماني كان من أهم الأسباب التي ساعدت على بقاء الحياة العلمية والمؤسسات العلمية كما كانت بشكل عام. يضاف إلى ذلك بقاء نظام الأوقاف المحبوسة على معاهد التعليم والعلماء، مما أدى إلى احتفاظ المجتمع المصري بالكثير من التقاليد الأخلاقية والعلمية، وفي مقدمتها نفوذ العلماء لدى السلطات الحاكمة، المملوكية والتركية، والتي تمثلت في تشجيع العلماء، برصد الأوقاف على بعض معاهدهم، وحضور دروسهم في المدارس والمجالس الخاصة ومنحهم الهدايا والمنح. وهكذا كان يفعل السلطان العثماني مع رجال الأزهر.

ولم يكن غالبية العلماء يعيشون من دخلهم من العلم - باستثناء أساتذة الأروقة بالأزهر - بل كان أغلبهم يشتغلون بحرفة يتكسبون منها.. كما كانوا يتجشمون متاعب السفر والترحال مدفوعين بروح متفانية من أجل العلم، تلك الروح التي كانت جانباً من التقاليد الإسلامية التي عرفت بها المجتمعات

الإسلامية في العصور الوسطى، وبقيت في العصر العثماني، وكان يدفع إليها بطبيعة الحال أن العلم كان دينياً بصفة أساسية، وأن تشجيع العلم والثقافة كان مظهراً من مظاهر التقوى والورع. ولم يكن انكماش الحياة العلمية وتضاؤلها يرجع إلى انكماش عدد المدارس والمدرسين والأوقاف المحبوسة على المؤسسات العلمية، وإنما بسبب جمود المستوى العلمي نفسه، إذا ما قيس بالعصر المملوكي.

ومن الخطأ الشائع - كما يذكر "محمد أنيس" - بين الباحثين في التاريخ المصري تصويرهم أن الحياة العلمية قد تدهورت في العصر العثماني، حتى بدأت حركة بعث وإحياء على أساس الأخذ عن الغرب منذ مطلع القرن التاسع عشر. ولكن الأمر عكس ذلك تماماً، فإذا كان القرن الثامن عشر قد أخرج مؤرخاً مثل الجبرتي، فمن المؤكد أن النصف الأول من القرن التاسع عشر، لم يعرف مؤلفات مهمة في التاريخ. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تغير اتجاه المجتمع في حياته الفكرية، ففي الوقت الذي تدهور فيه الأزهر في مطلع القرن التاسع عشر، لم تكن معالم الاتجاهات الجديدة، الوافدة من الغرب قد تبلورت بعد... لقد تعرضت الحياة الفكرية في مصر لأزمة في نهاية العصر المملوكي، فخلدت إلى الركود وفقدت روح الإبداع والتجديد، ثم جاء الفتح العثماني فلم يولد لدى المثقفين ردود فعل إنتاجية خصبة، ومن ثم مالت الحياة الفكرية إلى استمرار الركود. والثابت أن العثمانيين لم يضربوا نطقاً غليظاً على الفكر والتعليم أو أغلقوا المدارس أو وقفوا سداً ضد الابتكار والتأليف، بل على العكس تركوا الحياة العلمية تسير في مجراها الطبيعي، وأبقوا المدارس وأوقافها وفتحوا مدارس جديدة لرفع المستوى العلمي والديني، ولم يكونوا وحدهم المسئولين عن ضعف الحياة الفكرية، وإنما المسئول هو غلبة النقل - على العقل - وانكماش روح الابتكار والتجديد، وكان من مظاهر ذلك زحف التصوف على الحياة العقلية والاجتماعية، وتحوله من فلسفة إلى دروشة، وكذلك التركيز على علوم الدين دون علوم الدنيا^(١).

وهكذا، يمكن تلخيص أسباب ضعف التأليف التاريخي في مصر خلال العصر العثماني في استمرار التدهور العلمي والثقافي العام من ناحية الكيف،

لا الكم، خلال هذا العصر، صحيح أن المستوى العلمى كان قد تدهور قبل مجيء العثمانيين، حيث كان العلم يؤدي وظيفة اجتماعية أكثر منها علمية أو ثقافية، لكن الأمر ازداد ضعفاً وركوداً.. وهو ما انعكس بطبيعة الحال على تدهور علم التاريخ، نتيجة عدم الاهتمام بالعلوم الدنيوية أو العلوم العقلية. ويضاف إلى ذلك نقل الكثير من الكتب التاريخية والمخطوطات إلى استانبول في أعقاب الفتح، فضلاً عن تسرب هذه الكتب تدريجياً إلى أوروبا وشمال إفريقيا، ثم تلف الكثير من مكتبات المدارس والجوامع خلال الفتن والاضطرابات التي شهدتها البلاد، أو نتيجة للإهمال... كل ذلك كان من شأنه إهمال وتدهور الكتابة التاريخية. وليس من شأننا هنا تقديم حصر للكتب والمصنفات التاريخية التي أنتجت خلال العصر العثماني، فيكفى رسم الخطوط الأساسية لاتجاهات الكتابة ومناهجها وأهم مؤلفاتها.

وفي تصنيفه لمدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني، قسم "محمد أنيس" المدرسة إلى ثلاثة أقسام هي:

أولاً: مدرسة المؤرخين من العلماء أو مدرسة التاريخ العام: الذين كانوا متأثرين بمدرسة التاريخ الإسلامي، وخير من يمثلهم في القرن العاشر الهجري ابن اياس وأحمد شلبي بن عبدالغنى، وفي القرن الحادى عشر: الاسحاقى، وابن أبى السرور البكري الصديقي، ثم القرن الثانى عشر ويمثلهم: الجبرتي وعبدالله الشرقاوى.

ثانياً: مدرسة التراجم: وهى مدرسة كانت موجودة قبل العصر العثماني، لكنها نشطت في هذا العصر بشكل واضح وشهدت نوعاً من البعث والإحياء. وبرز منها "العيني" في القرن الحادى عشر، ثم الزبيدي والجبرتي في القرن الثانى عشر.

ثالثاً: مدرسة الأجناد: التى قدمت مادة تاريخية فريدة ومهمة رغم افتقارها إلى خطة في البحث والكتابة، وكانت أميل إلى الطريقة الشعبية، ويمثلها ابن زنبيل الرمال في القرن العاشر الهجري، ثم الدمرداش كتحدا عزبان ومصطفى بن الحاج ابراهيم في القرن الحادى عشر^(٧).

وسوف نمر سريعاً على كتابات المدرستين الأخيرتين لنلقى الضوء - بقدر من التوسع - على آثار المدرسة الأولى، مدرسة المؤرخين العلماء لأهميتها، وسياق ما نشر من مؤلفات أصحابها، مع ملاحظة أن إنتاجها يتداخل، بشكل أو آخر مع مدرسة كتاب التراجم.

فيما يتعلق بمدرسة كتاب التراجم، التي تعد وثيقة الصلة بمدرسة المؤرخين العلماء، أو مدرسة التاريخ العام، فهي أعرق وأغنى المدارس التاريخية العربية، ومن روادها القدامى ابن اسحق والواقدي وابن سعد، ونتيجة ولع العرب بهذا النوع من الكتابة، تنوع التأليف فيه، فمنها ما رتبت السير فيه على طبقات للصحابة والمحدثين والشعراء والنحاة... إلخ، ومنها تراجم الأعيان، حتى لقد عني بعض المؤرخين بتصنيف مؤلفاتهم حسب القرون، كإعيان القرن الثامن والقرن التاسع وهلم جرا.. مثل كتاب "الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة" للعسقلاني، و"الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" للسخاوي..

ويلاحظ أن هذه المدرسة بالذات هي التي ظهر فيها نوع من البعث والإحياء في العصر العثماني، وتتميز بأنها لم تعرف الصفة الإقليمية أو المحلية التي عرفها التاريخ العام، فأغلبها للعلماء العرب في المشرق العربي.. كذلك فإنه بالرغم من سبق المصريين في هذا اللون من فن التأليف، إلا أن الشوام كان لهم الصدارة في هذه التراجم، ومن أبرز رجالها الغزالي صاحب "الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة" والمحيي صاحب "خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر" والمرادى صاحب "سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر"^(٨).

وبالرغم من بروز دور الشوام في هذا النوع من الكتابة، إلا أن الجبرتي، الذي ترجم للمرادي واحتفى به، وصادق الزبيدي وكان من مريديه، استعاد هذا النوع من الكتابة التاريخية، ومثلت التراجم جانباً كبيراً من تاريخه، ولاسيما الجزئين الأول والثاني، كما أنه قدم "التراجم" على الأخبار في كتاب "عجائب الآثار" وهو أمر له دلالاته. وكان الجبرتي يسير في الترجمة على طريقة محددة، فيترجم للمشايخ والعلماء ثم الأمراء وغيرهم من طبقات الناس. وتتميز تراجم الجبرتي كذلك بأنها لا تُعنى فقط بوضع

الحقائق المجردة كما فعل السابقون، ولكنه شملها بالتحليل والنقد، بحيث عكست الحياة العلمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية جميعاً^(٩).

أما عن مدرسة الأجناد فأربابها لم يكونوا من المشتغلين بكتابة التاريخ أو العلم، وإنما كانوا جنوداً من الهواة، وقد وصف الجبرتي آثارهم بأنها "بعض كراريس سوّدها بعض العامة من الأخبار، ركيكة التركيب مختلفة التهذيب"، ومن أبرز كتابها أحمد بن زنبيل الرمال (توفي ١٥٥٢م) الذي كان موظفاً بديوان الجيش العثماني، وله كتاب "تاريخ أخذ مصر من الجراكسة" الذي أرّخ فيه لنهاية العصر المملوكي وبداية العصر العثماني. ومنهم كذلك أحمد الدمرداش كتّخدا عزبان الذي كان يشغل منصب الكتّخدا الذي يلي الأغا قائد الأوجاق أو الفرقة العسكرية، وقد وضع كتابه "الدرة المصانة في أخبار الكنانة" وهو يتناول أخبار مصر وتاريخها السياسي من عام ١٠٩٩هـ حتى عام ١١٦٩هـ، حيث أرّخ للانقسامات والأحزاب العثمانية والمملوكية وأبرز الصراع على السلطة، وأبرز طبيعة وتركيبية المجتمع المصري في العصر العثماني. وهناك أيضاً مصطفى بن الحاج إبراهيم صاحب كتاب "تاريخ وقائع مصر القاهرة المحروسة"، والذي يتناول نفس فترة كتاب "عزبان" وشبيهه بأسلوبه في المعالجة وإن كان عزبان أكثر اتصالاً بالأحداث وأكثر عناية بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية^(١٠).

أما مدرسة المؤرخين العلماء: وهي المدرسة التي برز فيها كل من ابن آيس، والاسحاقى، وأبو السرور البكرى، ثم عبدالرحمن الجبرتي وعبدالله الشرقاوى. وبالرغم من أن ابن آيس ينتمى إلى العصر المملوكي أكثر - في نظر مؤرخي هذا العصر - لأنه توفي عام (١٥٢٣م) أى بعد الفتح العثماني لمصر بنحو سبع سنوات، إلا أنه عاصر الفتح وأرّخ له وللتنظيمات العثمانية الأولى في مصر في كتابه الكبير "بدائع الزهور في وقائع الدهور" الذي تناول على نحو خاص الفترة (١٤٦٨-١٥٢٢) وهو الكتاب الذي لا يزال مرجعاً مهماً حول فترة الفتح العثماني. ويعد ابن آيس في الواقع خاتمة لمدرسة تاريخية زاهرة افتتحها المقريزي، أعظم أساتذتها بخططه وآثاره الخالدة، وبرز فيها ابن تغري بردى والسخاوى والعينى..

وتتمثل أهمية كتابته عن الفتح العثماني في أنها ثمرة المعاصرة والمشاهدة الشخصية التي تسبغ على أثره قيمة كبرى.

وقد كتب ابن إياس "بدائع الزهور" على طريقة الحوليات، التي كانت شائعة بين مؤرخي هذا العصر، فكان يدون الأحداث شهراً فشهراً في الأجزاء الأولى التي لم يعاصرها، ثم يوماً فيوم في الأجزاء الأخيرة التي عاصرها، وكان يستقي مادة أجزائه الأولى من المؤلفات التاريخية، خاصة حين كتب عن تاريخ مصر قبل عصر المماليك، ويشير إلى أسماء من قرأ لهم، لكنه استقى مادة الفترة الأخيرة التي عاصرها من مشاهداته ومن علاقاته الجيدة برجال الدولة وكتاب السر وخواص السلطان. وبالرغم من أنه تركى الأصل، إلا أنه لم يتخرج في ذكر مساوئ حكام عصره، ولم يكن يتردد في نقد الأتراك والتعبير عن سخطه عليهم^(١١).

وفي هذه المدرسة يظهر "الإسحاقى" وهو من مؤرخي القرن الحادى عشر الهجرى (توفى ١٠٦٠هـ) الذى وضع عام ١٠٣٣ كتابه "لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول" الذى يعرف بتاريخ الأسحاقى، وقد تحدث فيه عن فضائل مصر وما ورد عنها فى أحاديث الرسول ﷺ ثم يتناول تاريخ مصر زمن الخلفاء والدول التى تعاقبت عليها، حتى ينحصر نصيب مصر فى العصر العثمانى فى الفصلين التاسع والعاشر، حيث يعرض لتاريخ كل سلطان عثمانى ثم كل نائب أو والى وأهم الأعمال فى عهده، ويتميز بدقته فى ذكر التواريخ وفى اهتمامه بالأحوال الاقتصادية.

ويمثل القرن الحادى عشر الهجرى أيضاً "ابن أبى السرور البكرى الصديقى" (توفى ١٠٨٧هـ) وقد نشأ فى بيئة علمية ذات ثراء، ويرجح أن والده كان شيخاً للجامع الأزهر، مما جعل مؤرخنا على صلة بمجريات الأمور وأكثر فهماً لتطور الأحداث السياسية، وبالإضافة إلى كتابه عن دولة الجراكسة "عيون الأخبار ونزهة الأبصار"، فقد وضع كتاباً فى تاريخ مصر فى العصر العثمانى تحت عنوان "النزهة الزكية فى ذكر ولاية مصر والقاهرة المعزية" وهو بحث مختصر فى ذكر خلفاء وملوك مصر ونوابهم منذ أقدم العصور إلى دولة السلطان مراد أحمد (١٠٤٢هـ)، ثم كتب بحثاً عن

حوادث مقتل إبراهيم باشا سنة ١٠١٢ هـ على يد الجنود سماه "كشف الكربة في دفع الطلبة"، ولم يلبث أن وضع مؤلفاً تاريخياً آخر هو "المنح الرحمانية في تاريخ الدولة العثمانية" بتكليف من بعض "الفضلاء الأئمة النبلاء" بدأ فيه التاريخ للدولة منذ عهد عثمان حتى إذا وصل إلى عهد سليم، فأخذ يذكر ولاية مصر الذين حكموها في عهد كل سلطان، ويبدو أن ما كتبه عن الولاية في "المنح" لا يختلف عما كتبه عنهم في "النزهة" على أن أهم ما قدمه في "النزهة" ما سجله من أسماء قضاة مصر وتعيينهم وعزلهم، وهو من المصادر النادرة في تاريخ القضاء بمصر في العصر العثماني^(١٢).

ومن المهم أن نشير إلى أن "عبدالرحيم عبدالرحمن" قد حقق ونشر عدداً من المؤلفات والمخطوطات التي كتبها مؤرخون من العصر العثماني، وكتب عنها بقدر من التفصيل تحت عنوان "التعريف بالجديد في مصادر العصر العثماني"^(١٣)، حيث تناول ثلاثة من الأعمال المهمة هي:

- كتاب أحمد شابي عبدالغنى (توفي ١٧٣٧) "أوضح الاشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات" والذي اتبع فيه أسلوب الحوليات فيما سجله من تراجم ووقائع، وكان شاهد عيان لكثير من الأحداث وناقداً لبعضها وقد نشر بالقاهرة (مكتبة الخانجي ١٩٧٨).

- كتاب يوسف الملواني الشهير بابن الوكيل "تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب" الذي رصد فيه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، متتبعا ولاية مصر منذ عام ١٥١٧ حتى عصره في نهاية القرن الثامن عشر (دار الكتاب الجامعي ١٩٩٨).

- كتاب الأمير أحمد الدمرداش كتحدا عزبان "الدرة المصانة في أخبار الكنانة" وقد حققه ونشره المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة ١٩٨٩.

- كتاب إبراهيم بن أبي بكر الصوالحي "تراجم الصواعق في واقعة الصناجق" الذي نشره المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة ١٩٨٦.

ويلاحظ "محمد أنيس" أن النظرة النافذة المتفحصة والمثابرة على جمع الحوادث وترتيبها والإفاضة في الكتابة عنها، التي ميزت كتابة ابن إياس في

مطلع العصر العثماني، تكاد تختفي عند خلفائه، خاصة الاسحاقى والصدىقي، كما بدأت تضعف في القرن الحادي عشر الهجري التقاليد التي عرفتھا كتابة التاريخ في العصر المملوكي، إلى أن بدأت تتكون من جديد معالم مدرسة جديدة للتاريخ مرة أخرى، ولتخطو خطوة كبيرة في القرن الثاني عشر على يد عبد الرحمن الجبرتي الذي كان خاتمة لمؤرخي العصر العثماني وبداية تحول نحو نهضة جديدة. وليصبح الجبرتي عملاقاً وسط مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني، وليصبح ظاهرة من الظواهر التاريخية المتفردة في عصرها، فلم يحفل بالتاريخ الإسلامي، وكان اهتمامه بالتاريخ المصري في العصور الوسطى ضعيفاً، بل ولم يطلع على كتابات المؤرخين في العصر العثماني نفسه، باستثناء أحمد شلبي بن عبدالغنى، الذي اعتمد عليه في كتابة الفترة السابقة للقرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) الذي بدأ به تاريخه^(١٤).

والخلاصة أن مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني، والتي شكلت امتداداً، بشكل أو آخر، لحركة التأليف في مصر الإسلامية، من حيث الاهتمام بالحواليات، وتراجم الأعلام وطبقات الحكام والولاة والسلطين والتاريخ للوفيات، والتي تميزت بسرديات وأخبار، لها قيمتها كمصادر للمؤرخين، وإن افتقرت إلى التدليل وروح النقد والتحليل، وعنيت بالسجع المفرط وزخارف البلاغة على حساب المعنى والمضمون، حتى جاء الجبرتي، في نهاية هذا العصر ليمثل نقلة جديدة، أو تحولاً جديداً عن هذا الميراث، وليبث في الكتابة التاريخية بنية وروحاً جديدة، لم تقطع صلتها تماماً بذلك التراث، لكنها ولدت من رحمته وتميزت بالتحديث دون قطيعة مع الماضي على نحو ما سنرى.

(٢) الجبرتي ومرحلة التحول:

كان الجبرتي (١٧٥٤-١٨٢٥) مؤرخاً على نحوين: فهو أولاً مؤرخ حولي أو مسجل للحوادث، يستند على منهج مدهش في دقته واهتمامه بالتفاصيل، وهو كذلك دارس فاحص، أي أنه الأحداث والوقائع التي شهدھا عصره وهو ما يبدو مثلاً في تحليله للتأثيرات الأوروبية خلال فترة الاحتلال

الفرنسي، إن عمله كجامع للأحداث والوقائع، في صورة مسودات وتيارات، بدأ في أواخر القرن الثامن عشر، قبيل وصول بوناپرت إلى مصر، حيث كان الشيخ الأزهرى المتفتح يوجز سرد الحوادث ويترجم للعلماء والأمراء الذين يرد ذكرهم. وكان من الواضح أن خطته في البداية كانت تستهدف، جرياً على عادة من سبقوه، تلخيص تاريخ مصر من بدايات العصر الإسلامي حتى أوائل القرن الثاني عشر الهجرى^(١٥)، وذلك كمقدمة يلحقها بالتاريخ لمصر في القرنين الثاني عشر والثالث عشر للهجرة.

وقد ذكر الجبرتي في مقدمته لكتابه "عجائب الآثار" أنه رأى أن يبدأ بدراسة أعمال كبار المؤرخين الذين سبقوه، كالطبري، والمسعودي، وابن الأثير، وابن دقماق، وابن خلدون، والمقريزي، والعيني، والسخاوي، تلك الأعمال المتناثرة في المساجد والمكتبات، لكنه لم يجد معظمها، لم يجد منها سوى "أسماء بلا مضمون... وبعض الصحائف هنا وهناك مما أمكن انقاذه من عمليات السلب والنهب والحريق"، ثم يمضى الجبرتي في مقدمته سريعاً، ليدخل في التاريخ الذى عاصره. ولنجد أنفسنا مرة واحدة أمام منهج حديث، بل وعلمى، يتعلق بجمع الأدلة وصياغتها في صورة نقدية^(١٦).

لقد بدأ بدراسة الحكايات التى كتبها من سبقوه والممثلة في مذكرات كتبها بعض العامة من الأجناد، ثم كتاب أحمد شلبي بن عبد الغنى، الذى يعرض لتاريخ مصر منذ الفتح العثمانى حتى أواسط القرن الثانى عشر الهجرى، ثم شرع يجمع حكايات المعاصرين من كبار السن، ومضاهاة الوثائق الرسمية الموجودة لدى الكتبة والمراقبين، ثم الحصول على التواريخ المسجلة على الآثار وشواهد المقابر — وأخيراً عرض للأحداث التى عاشها وعاينها بنفسه والتى وقعت بعد عام ١٧٧٠م، وأخرج لنا فى النهاية تاريخه الفذ "عجائب الآثار فى التراجم والأخبار".

وهنا يؤكد أنور عبد الملك وجمال الدين الشيال أننا أمام "منهج علمى دقيق". صحيح أن التحرير اتخذ شكل الحوليات، أى تسجيل الأحداث عاماً فعام، مع اتباع كل سنة بترجمات للأمراء والشيوخ وعلماء الأزهر وللكتاب والشعراء والتجار والأعيان البارزين، رجالاً ونساء "أحببت جمع شملها، وتقيد شواردها فى أوراق منسقة النظام مرتبة على السنين والأعوام". ليقدم

لنا في النهاية أول تاريخ لمصر الحديثة يتضمن، إلى جانب ما يحتويه من وثائق رسمية من كل نوع، مراسيم ولوائح وقوانين، والتي جمعها اعتماداً على مكانته في المجتمع، وما كان بينه وبين الأمراء والعلماء من صلات وصادقات، ذلك التاريخ الذي يعتبر قبل كل شيء وثيقة مهمة عن التأثير الحقيقي للاحتلال الفرنسي لمصر في فجر نهضتها، كما أنه يقدم لوحة غنية للأفكار السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة بين الأعيان وعامة الشعب، قبيل وبعيد تولية محمد علي حكم مصر^(١٧).

ومن المهم أن نشير إلى أنه لم يقصر تراجمه على كبار الأعيان والشخصيات البارزة، بل ترجم لكثير من الباعة وأهل السوق وأرباب الحرف، والمتصوفة والمتدروشين والمجانيب ومدعي النبوة والمجانين، وهو في الأزمات الاقتصادية يذكر أسعار الغلال واللحوم والأسماك والتمر واللبن والذهب والفضة، ويشير إلى الأوبئة والطواعين والأمراض، ويؤرخ لتعمير المساجد والقصور وإنشاء الترع والقناطر، ويسجل خوارق الطبيعة... لقد كان الجبرتي أميناً في نقله للأخبار وتسجيل الصور، فهو كما قال عن نفسه لم يخترع شيئاً من تلقاء نفسه، ولم يكتب حادثة حتى يتحقق من صحتها بالتواتر والاشتهار^(١٨).

وقد بدأت الخطوة الأولى نحو ظهور "عجائب الآثار" عندما كلفه أستاذه محمد مرتضى الزبيدي بأن يعاونه في الترجمة لأعلام المائة سنة المنصرمة من مصريين وحجازيين ففعل، ثم شرع يدون أسماء أمراء الوجاقات والصناجق ومن شارك في الحكم، فالمعروف أنه جمع من التراجم كراسات كثيرة، فضلاً عن أوراق متناثرة - يسميها طيارات - تتعلق كل منها بحادثة معينة ينوي تحقيق صحتها. وعندما جاءت الحملة الفرنسية دون أعمالها ومنشوراتها في كراسات، كما تردد على بعض منشأتها وأقام بعض الصلات مع عملائها، وصار عضواً في الديوان في عهد "مينو". وعندما خرجت الحملة من مصر رأى مشاركة المصريين أفراحهم، فوضع كتاب "مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين" سرد فيه أحداث الحملة، ولقى ثناءً شجعه على متابعة مشروعه التاريخي. وفي عام ١٨٠٥ رأى أن يجمع التاريخ الذي انشغل به خمس عشرة سنة، فاستعان بأوراقه وكراريسه، ووضع تمهيداً

تحدث فيه عن التاريخ وفائدته، وهي "العبرة بتلك الأحوال والتصحح بها وحصول ملكة التجارب بالوقوف على تقلبات الزمن ليحترز العاقل عن مثل أحوال الهالكين من الأمم المذكورة للسالفين، ويستجلب خيار أفعالهم ويجتنب سوء أقوالهم..." ومن ثم كان كتابه "عجائب الآثار".

أما كتاب الجبرتي المشار إليه "مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين" فهو يؤرخ للحملة الفرنسية ولل سنوات الثلاث التي قضتها في مصر، ويذكر الجبرتي أن صديقه الشيخ حسن العطار (١٧٦٦ - ١٨٣٥) قد شاركه في تأليف هذا الكتاب، فذكر أنه ألف كتابه هذا وضم إليه ما كتبه العطار من النثر والشعر. ويشير "الشيا" إلى أن القدر الذي شارك به العطار كان ضئيلاً، وأن معظمه مقطوعات من الشعر، أما الكتاب في معظمه فمن وضع الجبرتي، بل يكاد يتفق مع ما كتبه في "عجائب الآثار" عند التأريخ للحملة الفرنسية، والفروق بين النصين ضئيلة، من زيادة وحذف، ولعل أوضح الفروق تبدو في تحامل الجبرتي على الفرنسيين في "مظهر التقديس" وإعلان الفرح لجلائهم عن مصر، في حين أن ما كتبه عنهم في "عجائب الآثار" يتسم بالاعتدال والتقدير لبعض أعمالهم في بعض الأحيان. وتعليل ذلك أن الأجزاء التي كتبها في "عجائب الآثار" كان يكتبها إبان وقوعها ولثناء وجود الفرنسيين في مصر، فهو يسجل ويقدر أحياناً وينتقد أحياناً أخرى. أما "مظهر التقديس" فقد كتبه مدفوعاً بروحه القومية لإعلان غبطته بزوال الاحتلال والفرح بخروج الفرنسيين وجلائهم عن مصر. هذا بالإضافة إلى أنه كتبه ليقدمه إلى "يوسف باشا ضيا" الذي قاد الحملة العثمانية الزاحفة إلى مصر لإخراج الفرنسيين. وقد ذكر الجبرتي في نهاية كتابه هذا أنه انتهى من تأليفه في نهاية شهر شعبان سنة ١٢١٦هـ (ديسمبر ١٨٠١م)^(١٩).

ويتساءل "محمد أنيس" عام ١٩٧٤ عن الذي يميز الجبرتي عن غيره من المؤرخين؟ فيكتب أولاً عن أسباب تدهور علم التاريخ في مصر في العصر العثماني والممثلة في قلة المصادر المعاصرة، وتسرب الكتب التاريخية من مصر، وكثرة الفتن والنزاعات بين الفرق العثمانية والبيوتات المملوكية، مما أدى إلى إتلاف الكثير من المكتبات، وينقل عن الجبرتي في مقدمة الجزء الأول سبباً آخر يتمثل في عدم اهتمام العصر بكتابة ودراسة

التاريخ والنظرة الهابطة لهذا النوع من المعرفة، فنذكر "ولم تزل الأمم الماضية من حين أوجد الله هذا النوع الإنساني تعتنى بتدوينه سلفاً عن سلف وخلفاً بعد خلف، إلى أن نبذه أهل عصرنا وأغفلوه وتركوه وأهملوه وعثوه من شغل البطالين وقالوا أساطير الأولين، ولعمري إنهم لمعذرون وبالأهم مشتغلون.. إن الزمان قد انعكست أحواله وانخرمت قواعده في الحساب، فلا تضبط وقائعه في دفتر ولا كتاب، وإشغال الوقت في غير فائدة ضياع، وما مضى وفات ليس له استرجاع..."

ويرى "أنيس" أن أهم مميزات مؤرخنا، هي أولاً: دقته في استقصاء الحوادث وتحفظه في ذكرها، فهو يدرك أنه لا ينبغي أن يكتب عن حادثة إلا بعد التحقق من صحتها.. وثانيها: موضوعيته، فهو يكتب للحقيقة والتاريخ وليس لخدمة ذي جاه كبير أو طاعة وزير أو أمير" وهذه الموضوعية ليست تاريخاً بارداً، فكتابات تفيض بالحيوية والانفعال بالأحداث، يضع يده على نبض الحياة ويعيش الجو الحقيقي لمصر وللعصر.. وها هو يعطي الصورة الأخرى لمحمد علي، ويصور مجتمع العلماء أدق تصوير، كيف لا وقد نشأ في بيت علم وثراء، كما صور المجتمع المملوكي أبلغ تصوير، ويقدم كذلك مادة ثرية عن طوائف التجار وأصحاب الحرف وأهل الذمة وغيرهم.. (٢٠).

وفي صورة مقابلة لتقييم الجبرتي، يذكر "أحمد عبدالرحيم مصطفى" أنه ينتمي إلى المؤرخين الإسلاميين التقليديين الذين ألفوا على طريقة الحوليات وأتقنوا فن التراجم، وأنه لم يلحق النهضة الفكرية التي شهدتها مصر في القرن التاسع عشر، وأن انتماء الجبرتي للماضي يتضح من تفسيره للأحداث في إطار من إيمانه بالقدر والغيبيات. ومع ذلك يرى أن تاريخه يعد مصدراً من الدرجة الأولى، لما تميز به من دقة واستقصاء للأحداث، ومن موضوعية نستشفها من تأكده أنه يكتب للحقيقة والتاريخ، كذلك فإنه ينوه إلى أنه لم يثبت إلا ما وصل إليه علمه وثبت خبره لديه.. وقد امتاز الجبرتي عن تقدمه من مؤرخي مصر بأنه لم يقصر اهتمامه على عليّة القوم والأحداث الهامة، بل عنى بالأمور الجليلة والحقيرة، يدونها في دقة مدهشة، أميناً في النقل، نزيهاً في الرواية، يكشف عن آرائه فيما يعرض له، فينبسط

وينقبض ويسخر ويتهمك ويشتط ويغضب، وهو في كل ذلك دقيق الملاحظة نافذ البصيرة^(٢١).

وهكذا كان الجبرتي أول من عمل على إحياء حركة التأليف التاريخي المصري، بعد أن هدأت هذه الحركة وخفتت في القرون الثلاثة: من السادس عشر إلى الثامن عشر، فكان أول من استأنف التأريخ لمصر، بعد ابن إياس وابن زنبيل الرمال، ومع هذا فقد وقف الجبرتي وحده في عصره، فلم يظهر إلى جانبه مؤرخ يدانيه، لقد حاول بعض معاصريه التأليف في التاريخ، لكن جهودهم كانت قليلة كما ضئيلة كيفاً، ومع ذلك يمكن القول إنهم ينتسبون إلى مدرسة الجبرتي.

ومن هؤلاء الشيخ عبدالله الشرقاوي (توفي عام ١٨١٢) وقد ألف رسالة تاريخية سرديّة صغيرة عنوانها "تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الولاة والسلاطين" طبعت عام ١٨٦٩، وتضمنت عرضاً سطحياً لتاريخ مصر العام منذ عهد الخلفاء الراشدين حتى عهد بوناپرت، ورغم قيمته المحدودة، فقد تضمن قائمة تضم أسماء باشوات مصر في العهد العثماني، بالإضافة إلى معلومات قيمة عن أحداث وأعمال الحملة الفرنسية، كما أن للشرقاوي كتاباً آخر مخطوطاً عن طبقات الشافعية.

وينتمي لهذه المدرسة أيضاً الشيخ إسماعيل الخشاب الذي كان صديقاً للجبرتي، وصديقاً للمستشرقين الفرنسيين، وقد عينه "مينو" أميناً لمحفوظات الديوان وعضواً فيه، فسجل وثائق الديوان ومحاضره، كما وضع مخطوطاً لكتاب عن تاريخ مصر في القرن الثامن عشر بعنوان "تاريخ حوادث وقعت بمصر من سنة ١١٢٠هـ - (١٧٠٨م) إلى دخول الفرنسيين. وقد جمعت للخشاب مخطوطتين عن جلسات الديوان ونشرتاً في كتاب "التاريخ المسلسل في حوادث الزمان ووقائع الديوان ١٨٠٠-١٨٠١" ^(٢٢) ليشكل مصدراً مهماً من مصادر تاريخ الحملة الفرنسية على مصر.

ومن مؤرخي هذه المدرسة الشيخ خليل بن أحمد الرجبى الذي وضع كتاباً مخطوطاً عنوانه "تاريخ محمد على باشا" أرّخ فيه لإصلاحات محمد على الداخلية وسياسته الخارجية، وقد ألفه استجابة لطلب الشيخ محمد

العروسي شيخ الجامع الأزهر، ويعتقد البعض أنه ألفه ليعارض ما كتبه الجبرتي من نقد لمحمد علي، ويعتقد أن هذا الكتاب ألف بين عامي ١٨١٧ و ١٨٢٩، وقد حقق ونشر بالقاهرة عام ١٩٩٧^(٢٣) لم يتبع الرجبي أسلوب الحوليات، وإنما ركز على تسجيل الموضوعات المتعلقة بالاصلاحات، وقد استقى معظم معلوماته شفاهة من التجار والجند، أو من خلال معاينته ومشاهداته للأحداث.

(٢) التاريخ والمؤسسات التعليمية:

قبل أن نغادر مرحلة التحول في الكتابة التاريخية، التي كان علمها المفرد الجبرتي، ونمضي مع القرن التاسع عشر، لنسلط الضوء على أهم علمين ومؤرخين من أعلام المدرسة الحديثة، وهما رفاعه الطهطاوي وعلى مبارك نتوقف مع ما يثيره "جاك كرابس" في بداية كتابه "كتابة التاريخ في مصر في القرن التاسع عشر" بشأن تحديث الكتابة التاريخية في مواجهة الكتابة التقليدية^(٢٤)، الذي يرى أن القرن التاسع عشر شهد فترة انتقال في نسيج الحياة المصرية كلها، ومن ثم شهد فترة تحول في الكتابة التاريخية، وأنه عندما أصبح هذا التاريخ "حديثاً" كان قد اجتاز عدة تغييرات بنوية أساسية. وقدم افتراضاتٍ للتعامل مع هذه التغييرات تتمثل فيما يلي:

أولاً: زوال أسلوب التاريخ وفقاً للنظام الزمني "الكرونولوجي" Chronology الذي كان سائداً في العصور الوسطى، حيث تدرج الوقائع في تتابع زمني دقيق دون أي رابطة بينها سوى رابطة الزمن.. والتاريخ الزمني هو محاولة لتسجيل التاريخ فقط. أما التاريخ بالمعنى الحديث فهو محاولة لإدراك المراد من الماضي وفهمه. وعلينا أن نلاحظ عندما نفحص الكتابات التاريخية المصرية في القرن التاسع عشر، تذبذب المؤرخين المصريين بين الأساليب القديمة والأكثر ألفة في شكلها الحولي، وبين الاتجاهات الحديثة ذات الطابع التحليلي، ومع هجرهم المضطرب للأساليب القديمة، بدأوا يطرحون الأسئلة التي تعنى القارئ الحديث، كالبحث عن الدوافع والأسباب والاتجاهات والنتائج... إلخ.

ثانياً: التفسير والإنحياز: ويقصد بذلك تفسير الأحداث في مواجهة "مجرد التسجيل" فالتفسير والتحليل والتقدير، مطالب أساسية للكتابة التاريخية الجيدة في الوقت الحالي، وستشكل الأسس الضرورية لتحديد "عصرية" التاريخ في مصر القرن التاسع عشر. وسوف يظل المؤرخ يواجه مشكلة الإنحياز، وكاتب الحولية Annalist والمؤرخ العلمي Scientific Historian سيحاولان أن يكتبوا كما تكتب الآلة، في حين أن المؤرخ سيحاول أن يعيد التفكير في مضمون المادة التي يستخدمها، ولا توجد نهاية لأنواع الإنحياز في الكتابة التاريخية، بل إن كثيراً منها غير مقصود، لكن ذلك لا يبطل دعوى مطالبة التاريخ بالشرعية الأكاديمية. ويجب أن يوضع في الاعتبار أن معظم مؤرخي مصر في القرن التاسع عشر كانوا من الهواة وليسوا من المحترفين، ومن جانب آخر فإنه، لا المحترف ولا الهاوي من المؤرخين، يستطيع أن ينزع نفسه كلية عن مشاعره الدفينة نحو الوطن، أو العقيدة، أو الطبقة الاجتماعية والجماعة العرقية.. الخ.

ثالثاً: الأسلوب التاريخي، فمئذ أواخر القرن العاشر الميلادي فصاعداً اتجه المؤرخون المسلمون أكثر فأكثر نحو استخدام السجع، وهو النثر المقفى، ومع تعاقب القرون أصبح السجع أساسياً لفن المؤرخ، على الأقل في الأجزاء الافتتاحية في الفصول المخصصة لمدح الحكام، ومع نهاية القرن الثامن عشر، حيث كانت اللغة التركية هي اللغة الرسمية للحكومة (مئذ ١٥١٧) فإن القدرة على استخدام العربية قد انحدرت كثيراً لدرجة أن السجع استخدم ليغطي على العجز اللغوي، ولذلك فإن تحولات القرن التاسع عشر أفقدت هذا التقليد حيويته القديمة، وإن ظل قادراً على الاستمرار خلال هذا القرن في مواجهة عمليات التحديث والتغريب الثقافي، التي تزايد خلالها إحساس المتقنين بأن الأشكال الكلاسيكية للتعبير، لم تعد ملائمة للعصر، بفضل التطور السريع للصحافة، وما وفره من قوة دافعة لإصلاح اللغة، ولم يمض وقت طويل حتى بدأ الأسلوب المباشر الواقعي للصحافة يؤثر على أسلوب الكتابة التاريخية.

لقد كان من الضروري لأن يصبح التاريخ لمصر "حديثاً" أن يتبنى اتجاهات التحديث، أن يتجه نحو التحليل والتفسير، حتى لو اتجهت نتائجه

نحو الانحياز إلى اتجاه معين، ففي كل الكتابات التاريخية نوع من الانحياز، الذي يستند إلى أسس علمية، ولهذا فإن السؤال الحقيقي هو ما إذا كان شكل هذا الانحياز عمدى أم غير مقصود، حميد أم ضار؟ .. إن الكتابة التاريخية الحديثة هي مغامرة أكثر طموحاً مما يقدمه التاريخ الزمني، الذي ينتهي إلى سلسلة من التفصيلات التي تنتشر بغير معنى ولا انتظام، فهي تتطلب تعاون العقل البارع في النقد بدلاً من الخوف. وعلى الرغم من أن المؤرخ الحديث عليه أن يعيد التفكير والتأمل في كل ظل للمعنى، والفروق التي تضمها المادة الخام، فإن الكتابة الحديثة مرنة وقابلة للتكيف دون أن تربط التسجيل التاريخي ببعض الإيديولوجيات الدينية أو العلمانية.

وعن طريق مناظرة الحقيقة التاريخية فقط، نستطيع أن نقيم مدى دقة وأهمية كتابات القرن التاسع عشر التاريخية المصرية، ولن تكون المسألة سهلة لأن الكثير من المؤرخين كانوا يغفلون مصادر معلوماتهم، ربما جرياً على تقاليد العصور الوسطى، فلم يستخدموا حواشي لما ورد بالمتون، مما يجعل من الصعب التأكد من دقة هذه الكتابات. أما بالنسبة للأسلوب فإن الكتابة الحديثة تتطلب دقة في التعبير كما تتطلب اقتصاداً فيه - أو قصداً - بعيداً عن الإفراط في البلاغة وزخارف السجع.

* * *

لقد عرف القرن التاسع عشر في مصر، قرن التحديث، أعلاماً صنعوا مدرسة حديثة واضحة الملامح في الكتابة التاريخية في مصر، صنف أعلامها "جاك كرابس" حسب رؤيته السابقة لمعايير التحديث، فجعل رفاعة الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) ممثلاً لبداية التأثير "الغربي" الذي انعكس، بصورة أو أخرى، على كتابات من عاصروه وأعقبوه، وعلى رأسهم "الموسوعيين الكبارين" على مبارك (١٨٢٣ - ١٨٩٣) وأمين سامي (١٨٥٧ - ١٩٤١)، ثم صنف ميخائيل شاروويم (١٨٦١ - ١٩٢٠) وإسماعيل سرهنك (١٨٥٤ - ١٩٢٤) على أنهما من "المؤرخين الإخباريين المحدثين". وأعقبهما بالكتابة عن جهود مصطفى كامل ومحمد فريد باعتبارهما من "المؤرخين القوميين" .. إلخ.

لكننا نود قبل كل شيء أن نرصد ملامح مناخ التحديث ومؤسساته العلمية والثقافية، بل والاجتماعية والاقتصادية، والذي برز خلاله ذلك الجيل الجديد من المؤرخين، ذلك المناخ الذي أوجده عصر محمد علي وانجازاته وعصر الخديوي إسماعيل ومنشأته، فالمؤرخ نتاج عصره، بصورة من الصور.

يرى "الشغال" أن النهضة الجديدة في ميدان التأليف التاريخي في مصر بدأت على يد شيوخ الأزهر وعلمائه والذين برز منهم عبدالرحمن الجبرتي، وأنها كانت نهضة ثلقائية ظهرت مع تبشير النهضة الفكرية العامة التي كانت توشك على الظهور في أواخر القرن الثامن عشر والتي أسماها "بيترجران" الصحوة الكلاسيكية، والتي كان من طلائعها الشيوخ: الشبراوي ومرتضى الزبيدي وحسن العطار وإسماعيل الخشاب. وأن محمد علي عندما تولى حكم مصر، الذي استمر لنحو نصف قرن (١٨٠٥ - ١٨٤٨) بدأ سياسة إصلاحية جديدة تعتمد أساساً على الإفادة من حضارة الغرب، ففتح المدارس الجديدة على النظام الأوربي، وأرسل البعثات لتلقى العلوم الحديثة، وعاد المبعوثون من أوربا ليشاركوا مشاركة فعالة وجدية من خلال جهودهم العملية وحركة الترجمة الواسعة، في إقامة صرح النهضة التي بدأها محمد علي.

ومع هذه النهضة العلمية والثقافية، استمرت نهضة الكتابة التاريخية، التي بدأها الجبرتي، وإن كان "الشغال" يرى أنها اتخذت سبيلاً آخر وتأثرت بعوامل جديدة كثيرة، فهي قد اعتمدت على الترجمة، التي كانت اتجاهاً عاماً في الحركة الثقافية، فترجم في عهد محمد علي عدد من الكتب التاريخية الأوربية، ترجمة قام بها عدد من موظفي الحكومة واستجابة لرغبة محمد علي نفسه، الذي أوصى بصفة خاصة بما كتب عن تاريخ القادة والملوك ليفيد من خبرتهم وتجاربهم، لقد نصحه بعض القناصل وأصدقائه من الأوربيين بقراءة التاريخ ليتعلم منه فن الحكم، ولأنه كان رجل دولة عملياً فقد استجاب. وترجمت له إلى التركية كتب عن سيرة الرسول وعن تاريخ الإسكندر، ونابليون، وكاترين ملكة روسيا، وترجم له تاريخ إيطاليا، وكتاب الأمير ميكافيللي، ومقدمة ابن خلدون. ثم أضيف إلى هذه الترجمات وغيرها

ما ترجمه خريجو مدرسة الألسن إلى اللغة العربية من كتب عن تاريخ أوروبا في عصورها المختلفة. ويلاحظ أنها ترجمت إلى التركية لتفيد محمد علي وابنه إبراهيم، وبعض القواد وكبار موظفي إدارته من الأتراك، وربما تكون قد وزعت على بعض المدارس التي تدرس اللغة التركية، مما يعني أن أثرها كان محدوداً، فلم تنتشر بين جمهور المثقفين المصريين ولم يقرأوها، ومن ثم سيكون الأثر واضحاً وقوياً للكتب التاريخية التي ترجمها الطهطاوي وتلاميذه إلى اللغة العربية في مدرسة الألسن فيما بعد^(٢٥).

ويرى "جاك كرابس" أن الفترة العثمانية في مصر والتي شهدت إنحداراً ثقافياً ومادياً، أنتجت مؤرخاً في منزلة الجبرتي، بينما لم يستلح عهد محمد علي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وما شهدته مصر من اندفاع نحو الإصلاح والتحديث أن ينتج مؤرخاً من الدرجة الأولى، ويفسر ذلك بالمظاهر الثقافية سريعة التغير من عهد إلى آخر، لقد كان أساس إنجازات الجبرتي هو التقليد الإسلامي في الكتابة، ورغم أن هذا الأساس دخل مرحلة الاحتضار، إلا أنه كان مفهوماً ومستمراً في العمل، لكن مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر بدأت تتحرك في أكثر من اتجاه جذري، لم تتبلور الكثير من عناصره، كانت عيوب الأشكال الحولية القديمة قد بدأت تتضح، لكن لم يكن من السهل ترجمة هذا الإدراك إلى تطبيق فعلي للمنهجية التاريخية الجديدة^(٢٦).

لقد أشرنا إلى أن المؤرخ ابن عصره والمناخ الذي نشأ فيه، ونضيف إن كم وكيف الكتابة التاريخية لبلد ما، يتحدد بدرجة كبيرة بوضع النظام التعليمي والمناخ الفكري الذي يساعد على خلقه، وقد دخلت مصر القرن التاسع عشر وهي تعتمد على أساس ديني لغوي أزهرى للتعليم، لم يكن يحفل بالدراسات التاريخية، باستثناء السيرة النبوية، التي كانت تدرس باعتبارها من علوم الدين.. ثم غادرت مصر القرن التاسع عشر، وهي مزودة بشبكة متسعة ومحدثة من المدارس المدنية التي أصبح التاريخ مقرراً أساسياً ومعترفاً به في دروسها. كما أنشئت المكتبات، ودرست العلوم الإنسانية والاجتماعية، ثم نشأت الجامعة الأهلية بعد ذلك عام ١٩٠٨، والتي صارت جامعة حرة للفنون والآداب قبل أن تتضم لوزارة المعارف عام ١٩٢٥.

لقد كان التعليم في الأزهر، أقدم مؤسسة تعليمية بمصر، موجهاً نحو الدراسات الدينية - الفقهية، واللغوية، وكانت العلوم العقلية فيه تتمثل في المنطق والفلك والفلسفة وأدب البحث، ولم يعتبر التاريخ من بينها. وجاء محمد علي لينشئ المدارس الجديدة، واحتاج أن يستعين بالأزهر الذي أصبح معسكر إمداده بالرجال، مثل الطهطاوي ورفاقه. ومع ذلك ظلت أساليب التعليم والبرامج الدراسية في الأزهر كما هي، وعندما حاول محمد عبده إدخال مواد دراسية جديدة كالرياضيات والجغرافية والتاريخ، ولم يستجب الأزهر، إلا بعد معركة شاقة، على دمج التاريخ والجغرافية في برنامجه الدراسي في أواخر القرن التاسع عشر.

وفي مقابل ذلك كان النظام التعليمي الحديث الذي أوجده محمد علي، يهتم بتقوية مصر عسكرياً وتقنياً، ومن ثم فإن المدارس التي أنشئت مالت إلى تجاهل الدراسات التاريخية، ومع هذا فقد أدخل التاريخ في مناهج قليلة، بفضل جهود الطهطاوي، الذي نجح في إنشاء مدرسة خاصة لتعليم التاريخ والجغرافية وعندما أنشئت مدرستان تجهيزيتان - بعد قانون الإصلاح التعليمي الذي صدر عام ١٨٣٦ - دخل التاريخ ضمن برامجهما، فكان طلاب السنة الثالثة يدرسون المجلد الأول من تاريخ وضعه الطهطاوي لمصر القديمة، بينما يدرس طلاب السنة الرابعة المجلد الثاني عن عصر الرسول ﷺ وبداية العصر الإسلامي. أما تاريخ مصر الحديث فقد جرى تجاهله تماماً. ويلاحظ أن مدرسة الألسن شهدت مع حلول عام ١٨٣٩ تكليف عدد من تلاميذها بترجمة نصوص تاريخية وأدبية، وكان التاريخ جزءاً من منهجها.. وحتى هذه المرحلة لم يعط اهتمام لتاريخ مصر الحديثة ولم يكتب أى عمل تاريخي مبتكر من أى نوع^(٢٧).

وفي قانون إصلاح التعليم في عصر إسماعيل الذي صدر عام ١٨٦٨، وضعت المدارس الأولية تحت إشراف الحكومة، وصنفت إلى ثلاثة أنواع، تلقى التلاميذ في النوع الثانى منها موضوعات حديثة منها الاقتصاد والتاريخ والجغرافية، لكن الانتقال إلى مدرسين مؤهلين، وكذلك الصعوبات المالية حالت دون تنفيذ القانون. أما في المدارس الثانوية فكانت مقررات التاريخ القديم للشرق الأدنى، وتاريخ اليونان الرومان، تدرس في السنوات الأولى

والثانية والثالثة، بينما كانت مقررات تاريخ الدول العربية الإسلامية حتى الفتح العثماني، تدرس في السنة الرابعة. وكانت هذه المقررات مجرد مباحث مختصرة للأحداث، ولعلها اعتمدت على تاريخ الطهطاوي كمصدر أول.

ولم تحدث سوى بعض تغييرات طفيفة في مناهج المدارس الحكومية في عهد الاحتلال البريطاني. كما نالت المدارس الأولية والثانوية، منذ عام ١٩١٤، نوعاً من التحديث في مناهجها، فدرّست في المدارس الأولية مقررات في المعلومات العامة كالتاريخ والجغرافية، وفي المدارس الثانوية بات على الطالب أن يتخصص في السنتين النهائيتين في الآداب أو العلوم، وفي العشرينيات من القرن الماضي حاز التاريخ شعبية كتخصص أدبي، وتزايدت أعداد المصريين الذين يدرسون الموضوعات الإنسانية والاجتماعية في أوروبا، ففي أعقاب الحرب الأولى وطوال العشرينيات من القرن الماضي حصل أغلب مشاهير المؤرخين المصريين، ومن أبرزهم محمد رفعت وشفيق غربال ومحمد صبري، على درجاتهم العلمية العالية من جامعات بريطانية أو فرنسية، وعند عودتهم إلى مصر قدّموا أسس مناهج وتقنيات التاريخ الحديثة إلى تلاميذهم.

ولابد من الإشارة إلى أن مؤرخي مصر في أواخر القرن التاسع عشر كانوا يجدون استحالة في تعيين أماكن الوثائق التاريخية الهامة التي كان أغلبها برقد في أركان منسية من المباني الحكومية أو أحد المساجد أو لدى بعض الأسر، ومن ثم كانت خطوة مهمة لحفظ الميراث التاريخي تلك التي اتخذها الخديوي إسماعيل بإنشاء "الكتبخانة الخديوية" عام ١٨٧٠، التي نفذها وزير المعارف آنئذ وهو علي مبارك^(٢٨). وظلت تتسع الدار حتى شملت عام ١٩١٣ نحو ٣٢٠٠٠ عمل تاريخي باللغة العربية، ويضاف إلى دار الكتب مكتبات الأزهر، والبلدية بالأسكندرية، والمكتبات الخاصة، فضلاً عن دار المحفوظات، الأمر الذي أتاح للمؤرخين المصريين الفرصة للكتابة في موضوعات تمكنوا من الوصول إلى وثائقها ومصادرها.

وكان افتتاح "دار العلوم" عام ١٨٧١ تأكيداً لتدريس التاريخ كتخصص أكاديمي، وبرز فيها محمد عبده عام ١٨٧٨ ليدرس مقدمة ابن خلدون وتاريخ الحضارات ضمن مقررات التاريخ كما هو معروف. وفي عام ١٨٨٠ أنشئت

مدرسة المعلمين العليا، التي انقسمت فيها الدراسة إلى فرعين أولهما لعلوم القرآن واللغة، والآخر للغات الأوروبية والتاريخ والجغرافية، ومنها تخرج محمد رفعت وشفيق غربال وفؤاد وشكري وغيرهم ممن استكملوا دراساتهم العليا في أوروبا على نحو ما أشرنا.

(٤) رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك:

يتناول هذا الجزء من الدراسة أكبر علمين مصريين من أعلام الكتابة التاريخية في القرن التاسع عشر، وهما رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك، وقد اقترن هذا الأخير، وهو آخر كتاب الخطط الكبار، بمؤرخ موسوعي آخر عاصره زماناً، هو أمين سامي، الذى سوف نخصه بدراسة في فصل تال، لأنه لم يلق الاهتمام الذى يليق بدوره وإنجازه.

من المهم أن نشير إلى حقيقتين برزتا في النصف الأول من القرن التاسع عشر أولهما: إن أسس انجازات الجبرتي، المستندة إلى التقاليد الإسلامية في الكتابة التاريخية، كانت مستمرة وواضحة، رغم أن هذه التقاليد كانت تمر بمرحلة الاحتضار.. كانت عيوب الأشكال الحولية القديمة وتراجع الوفيات قد بدأت تتضح، لكن لم يكن من السهل ترجمة هذا الإدراك إلى تطبيق فعلى للمناهج التاريخية الجديدة، على نحو ما أشرنا. وثانيهما: أن الحركة التعليمية والثقافية في مصر في عصر محمد على عشر كانت محددة، بدرجة كبيرة برغبات الحاكم، الذى كان مشروعه عسكرياً بالدرجة الأولى، ومن ثم كان توجيه مشروعه التعليمي، ولعل ما أنقذ "التاريخ" من النسيان هو إحساس الحاكم بأن التاريخ قد يكون له صلة - ولو غامضة - بالشئون الحربية والإدارة العامة، ولعل هذا الإحساس الذى كان وراء قراءته لتاريخ شخصيات الحكام العظام، كالإسكندر وقيصر، وبطرس وكاترين الثانية ونابليون، رغبته في جعل مصر دولة عظمى وأن يربط عظمتها بشخصه.. بل إن "جاك تاجر" يشير إلى أنه كان ينوى تكليف من يؤلف موسوعة تاريخية لعهد، وأكثر من ذلك أنه أراد أن يسجل ذكرياته، لكن اهتماماته الواسعة حالت دون إنجاز هذه المشروعات. ولعل تكليف محمد على

للطهطاوى بترجمة العديد من الأعمال التاريخية إلى التركية على نحو ما أشرنا، يوضح مدى اهتمامه بالتاريخ^(٢٩).

- رفاعة الطهطاوى مؤرخاً:

شغل رفاعة الطهطاوى (١٨٠١-١٨٧٣) خلال إقامته ودراسته في باريس (١٨٢٦-١٨٣١) بدراسة العلوم الإنسانية بوجه عام، وبدراسة التاريخ والجغرافية بوجه خاص، ولعل هذا ما دفعه لترجمة بعض الرسائل التاريخية والجغرافية، ويبدو أنه عقد العزم على ترجمة بعض الكتب الفرنسية في هذين المجالين، حيث ذكر في رحلته "وإن شاء الله تعالى يصير التاريخ على اختلافه منقولاً عن الفرنسية إلى لغتنا" وعندما عاد إلى مصر تولى أهم مسئوليات التعليم والثقافة، وذلك قبل أن يناله غضب الوالى عباس الأول فينفيه إلى السودان لنحو أربع سنوات (١٨٥٠-١٨٥٤).

والمعروف أنه عندما عمل مترجماً في مدرسة المدفعية أنشأ بها فصلاً دراسياً للتاريخ والجغرافية، وستكون هذه المدرسة هي النواة الأولى لمدرسة الألسن التى أنشئت عام ١٨٣٥ وعين رفاعة ناظراً لها، وفي عام ١٨٤١ أنشئ قلم للترجمة وألحق بالمدرسة ليتولى خريجوها ترجمة الكتب التى تطلب الحكومة منهم ترجمتها. المهم في هذه المدرسة أن التاريخ اعترف به كعلم يدرس لأول مرة بالمدارس، حيث جعل مادة من مواد الدراسة بمدرسة الألسن، وعيّن له مدرس خاص لتدريسه، ولم يكن التاريخ علماً يدرس في المساجد أو المدارس في مصر أو في غيرها، بالرغم من نبوغ علماء المسلمين في التأليف فيه ونضوج الدراسات التاريخية بشكل كبير في القرن الخامس عشر الميلادي، وهو ما برز في مؤلفات ابن خلدون والسخاوى، حقيقة كان بعض المعلمين يقرأون بعض الكتب التاريخية لتلاميذهم، لكنها كانت جهوداً فردية حرة لا تدخل ضمن مقررات معاهد العلم ومدارسه، وكان هذا الأمر هو المتبع في أوروبا نفسها في نفس الوقت تقريباً.

ورغم هذه الخطوة المهمة من جانب الحكومة المصرية، والتى تمت بفضل جهود رفاعة، فإنه لم يقنع بهذا، فقد كانت له أهداف أكبر يريد تحقيقها لتدعيم دراسة التاريخ ولتدعيم حركة التأليف التاريخي في مصر الحديثة،

ومن ثم وجه جهوده في النصف الأول من القرن التاسع عشر لترجمة الكتب التاريخية التي تغطي تاريخ العالم. أما في النصف الثاني من القرن نفسه، وخاصة في عصر إسماعيل، فقد جاءت خطوة رفاعة التالية وهي التأليف في التاريخ، وفي تاريخ مصر بالذات.

أما فيما يتعلق بالكتب التاريخية المترجمة، فقد عهد رفاعة إلى ثلاثة من تلاميذه بترجمة كتاب فرنسي عن تاريخ الدول والشعوب القديمة، سماه "بداية القدماء وهداية الحكماء" ولما وجدته ناقصة، لم يكتب شيئاً عن تاريخ العرب، أضاف رفاعة إليه فصولاً من كتاب "أبي الفدا" ليكمل ما به من نقص، وهذا الأمر يكشف أن رفاعة لم يتقيد بنصوص المؤلفين عند الترجمة، بل كان يضيف إليها نصوصاً عربية قديمة ليكمل ما بها من نقص. وكان هذا الكتاب أول كتاب تاريخي تترجمه مدرسة الألسن ويطبع عام ١٨٣٩. ثم تخير رفاعة كتاباً في تاريخ العصور الوسطى، ليترجمه أحد تلاميذه ويصدر في جزئين بتقديم لرفاعة، وكان تحت عنوان "قرة النفوس والعيون بسير ما توسط من القرون"، كذلك اختار كتاباً في تاريخ بطرس الأكبر تأليف فولنير، ليترجم تحت عنوان "الروض الأزهر في تاريخ بطرس الأكبر". وأتبع ذلك بترجمة بعض الكتب التاريخية الأخرى التي تغطي تاريخ العالم في عصوره جميعاً مستعيناً بتلاميذه. وهكذا صار بين أيدي المتقنين المصريين وقراء العربية، ولأول مرة، مجموعة من الكتب التاريخية تؤرخ للعالم في عصوره تاريخاً علمياً صحيحاً، وكان بعضها يدرس في المدارس الحديثة، وانتشرت هذه الترجمات في أوساط المتعلمين الذين بدأوا ينظرون للتاريخ نظرة إنسانية، وبدأوا يعرفون أن هناك أمماً وشعوباً أخرى لها حضاراتها وثقافتها وتاريخها، وإن اختلفت عنهم في الدين، ولم يعد التاريخ الإسلامي وحده هو محور الاهتمام^(٣٠).

كان الخديوي إسماعيل يود ضمن خطته لتحديث مصر، إصلاح القضاء، واقتضى ذلك وضع المشروعات التي منها ترجمة القوانين الفرنسية وإعداد المصريين لتولي مناصب القضاء الجديد، فأنشأ قلم الترجمة الجديد عام ١٨٦٣ وعين الطهطاوي ناظراً له، ثم أعاد مدرسة الألسن من جديد عام ١٨٦٨ تحت اسم "مدرسة الإدارة والألسن" وفيها استعان رفاعة بجماعة من

تلاميذه في مدرسة الألسن القديمة منهم: عبدالله السيد وصالح مجدى ومحمد قدرى ومحمد لاط وعبدالله أبو السعود، وشرع هؤلاء في ترجمة القانون الفرنسى (كود نابليون) ولكن رفاعة انتهز هذه الفرصة وسعى لتطوير التاريخ وتدريبه، والانتقال به من الترجمة إلى التأليف.

ويلاحظ "الشيال" أن أوربا في تلك المرحلة كانت تشهد تطورين مهمين، أولهما: ظهور الثورات الشعبية وحركات التحرير والوحدة القومية، وثانيهما: حركة العناية بالآثار والكشف عن آثار الحضارات القديمة، التي ألقت الأضواء على التاريخ القديم وحضارته، ومنها الحضارة المصرية، وكان لذلك أثره الواضح على حركة التأليف التاريخي في أوربا القرن التاسع عشر، حيث عنى المؤرخون بالتاريخ القومى، وبدأوا في وضع المؤلفات التاريخية عن التاريخ القومى لبلادهم، مستفيدين من نتائج الكشف الأثرية. وكان لذلك أثره على حركة التأليف التاريخي في مصر خلال هذه المرحلة أيضاً. ولعل هذا كان وراء اتجاه رفاعة اتجاهاً قومياً، عندما بدأ التأليف في التاريخ، يرمى بذلك إلى وصل ماضى مصر بحاضرها، فوضع لنفسه خطة ترمى إلى وضع مؤلف متعدد الأجزاء في تاريخ مصر من عهد الفراعنة حتى العصر الحديث.

وكانت الاكتشافات الأثرية في مصر منذ زمن الحملة الفرنسية، واندفاع حركة البحث والتنقيب عن الآثار في أعقابها، واكتشاف حجر رشيد وفك رموز اللغة الهيروغليفية، مما قاد المؤرخين إلى معرفة أصول الحضارة المصرية القديمة، والكتابة عنها بشكل علمى استناداً إلى الاكتشافات وقراءة نقوشها، ولعل هذه الكتابات هي التي جعلت رفاعة. وهو يعد خطة كتابه الكبير، لا يبدأ بالفتح الإسلامى، أو ببداة الخليقة كما فعل سابقوه، بل بدأ بتاريخ مصر القديم، وخصص له الجزء الأول الذى أرّخ فيه لعصور الفراعنة والبطالمة والرومان والبيزنطيين والعرب قبل الإسلام، حيث وقف عند الفتح العربى، وسماه "أنوار توفيق الجليل في أخبار مصر وتوثيق بنى إسماعيل" الذى قدمه للخديوي إسماعيل، وطبع عام ١٨٦٨م وبهذا كان الطهطاوى أول مؤرخ مصرى عرّف تاريخ مصر على ضوء الاكتشافات الأثرية وما كتبه المؤرخون الأوروبيون عنه فى عصره، لأن من سبقوه كان

يمرون عليه سريعاً، ولجهلهم بحقائقه كانوا لا يعرفون عنه إلا خليطاً من الأباطيل والخرافات الوثنية وعبادة الأصنام. لقد أصبح رفاة أول مؤرخ مصري آمن بأمجاد التاريخ المصري الفرعوني واعتد بها واعتز بمصر، التي رآها أم الحضارات لم تسبقها أمة في ميدان التمدنية، ولا في حومة تقنين القوانين وتشريع الأحكام المدنية، لم تجدد نعمة اقتباس علومها أمة ولا ملة..» (٣١).

وثمة أمر جديد آخر ميّز رفاة المؤرخ، يتمثل في أنه هجر طريقة الأقدمين في التاريخ لكل حاكم أو ملك على حدة، أو لكل سنة على حدة، هجر تاريخ الملوك والتراجم والطبقات والحواليات، ونظر للتاريخ نظرة شاملة كشفت عن فهمه للتاريخ المصري فهماً جديداً، مدركاً أنه تاريخ مستمر وأن حضارة مصر سلسلة من الحلقات وأنها "بقيت سبعين قرناً حافظة لمرتبتها العليا، لها اليد البيضاء والسلطنة المعنوية على سائر ممالك الدنيا"، كان أمراً جديداً حقاً أن يعبر عن مجد مصر واستمرارية تاريخها وتأثيرها على أمم الأرض، في كتاب يؤلف وينشر باللغة العربية. وكان ذلك كله مظهراً من مظاهر النهضة وظهور الوعي القومي الجديد، مما أصبح له أثره في الأجيال التالية.

وفيما يتعلق بالمنهج، فقد تبنى منهاجاً عمياً، فكان يقتبس مادة كتابه من الكتب القديمة والدراسات الحديثة، عربية وغير عربية، وبما نتج عن الاكتشافات الأثرية من حقائق، ويخضع كل ذلك للنقد التاريخي ويقارن ويحلل، ويأخذ بما اتفقت عليه المصادر والمراجع، القديمة والجديدة، وإذا اختلفت أخذ بما تؤيده الكشوف الأثرية والدراسات التاريخية الحديثة. لقد ذكر بوضوح أنه يتجنب "الأقوال غير الموضوعية مما يظهر بعرضه على ميزان العقل أنه من محض الخرافات، أو مما تولع به الإخباريون والقصاص من اختراع الأباطيل والخزعبلات..» (٣٢).

بعد هذا الجزء الأول (أنور توفيق..) أراد رفاة أن يثني ذلك بالتاريخ لمصر في العصر الإسلامي، لكنه رأى ضرورة أن يسبق هذا الجزء بكتابة سيرة جديدة للرسول ﷺ يلتزم فيها بمنهجه الجديد (وكان المقرئ آخر من

كتب في السيرة منذ منتصف القرن الخامس عشر) وجعل رفاعة كتابه في السيرة بمثابة الجزء الثاني، وقد حمل عنوان "نهاية الإيجاز في سيرة ساكن الحجاز" الذي طبعه لينه عام ١٨٧٣ عقب وفاته. ويرى "الشبال" أن الجديد في هذا الكتاب هو الفصل الأخير الذي أفردته رفاعة للحديث عن نظام الحكم في عهد الرسول وعن النظام المالي والإداري والنواحي الاجتماعية، فكتب عن الوزارة والحجابه والكتابة وإمارة الحج، والسفارات والجيش والديوان والقضاء والجزية والخراج والأوقاف والحرف والصناعات، والمواريث والشرطة والجهاد وإمارة الحرب.. إلخ لقد كان رفاعة يحسن الاختيار من نصوص من سبقوه، ويحسن عرض النصوص بعد أن يخضعها للنقد والفحص والمقارنة، باختصار كان هذا الكتاب أول محاولة لكتابة سيرة الرسول في العصر الحديث بأسلوب يستند إلى "العقل" والتفكير المنطقي في تفسير "النقل" عن هذه السيرة^(٣٣).

بالإضافة إلى العاملين السابقين للطهطاوى، وهما عملاق تاريخيان بالمعنى المقصود والمباشر، والذان طبع أولهما "أنوار توفيق الجليل" عام ١٨٦٨ في حياة رفاعة، ثم ثانيهما "نهاية الإيجاز" الذي توفي رفاعة وهو يصحح تجاربه، فطبع فور وفاته عام ١٨٧٣، كان رفاعة قد وضع كتاباً مهماً في التمدن أودع فيه خلاصة أفكاره الاجتماعية والإصلاحية وهو كتاب "مناهج الأبواب المصرية في مباحج الآداب العصرية" الذي طبع في حياته عام ١٨٦٩، وبالرغم من أن هذا العمل ليس تاريخاً، بل إن التاريخ يأتي كموضوع واحد من بين عدد كبير من الموضوعات التي تضمنها، إلا أنه تناول فيه التاريخ المصري الحديث، فهو يبدأ بشرح لجغرافية مصر ودورها التاريخي، ليصل إلى جوهر الكتاب - وهو عن "المنافع العمومية" أو النشاط الاقتصادي - فكتب عن الإنجازات الخالدة لمصر في ظل الفراعنة، ثم المنجزات العلمية للعلماء العرب في الماضي، ثم تحدث بصورة إنتقائية عن الشخصيات البارزة في التاريخ الغربي القديم، وقفز من عصر البطالمة إلى عصر محمد على.. إلخ مما يعنى أنه لم يكن يقصد أن يقدم تاريخاً، بل يقدم عملاً ثقافياً عاماً، خدمة للوطن، ولعل الهدف من تصنيفه حسب قوله "تقديم نخبة جليلة وترصيف تحفة جميلة في المنافع العمومية التي بها للوطن توسيع

دائرة التمدنية، اقتطفها من ثمار الكتب العربية الياقة، وأجنتها من مؤلفات الفرنسية النافعة.. وبالجمله فقد أودعتها ما يكون لأهل الوطن ذخراً^(٣٤).

لقد ابتعد الطهطاوى عن ميراث الحوليات القديمة، صحيح أنه لم يتخلص تماماً من السجع لكنه خفف من ركاكته كثيراً، وقدم تاريخاً يستند إلى الموضوعات، وعالج موضوعاته بتحليل يتعمق فيما وراء الأحداث أكثر منه وصفاً، صحيح أنه أبدى انحيازات واضحة، في الفخر بمنجزات العرب الماضية، والإعجاب بفرنسا وثقافتها، والولاء للأسرة العلوية، ولكن لم يكن في ذلك ما يدعو للدهشة طالما أنه استطاع أن يقدم الأدلة التاريخية على دعمها^(٣٥).

لقد قدم الطهطاوى للدراسات التاريخية خدمات جليلة، حيث لعب دوراً تأسيسياً ومؤسسياً لهذه الدراسات ووضع حجر الأساس للإنجازات التاريخية التالية، تدريساً وترجمة وتأليفاً، وبالرغم من أنه لم يكن مؤرخاً متخصصاً أو متفرغاً، فهو لم ير الكتابة التاريخية حرفة أو وظيفة أساسية في الحياة، ولم يتلق تشجيعاً ملحوظاً للجهود التي بذلها في هذا الشأن، ومع هذا فكانت كتابته للتاريخ خطوة كبيرة، أبعد مدى من الجبرتي، نحو نهضة وتحديث الكتابة التاريخية في مصر.

- على مبارك: آخر كتاب الخطط الكبار -

عرف القرن التاسع عشر في مصر مؤرخاً من نوع خاص، ولأنه كان "مهندساً" فقد أحيا شكل "الخطط" وأسلوبها في الكتابة التاريخية، ذلك الأسلوب الذي كان قد انقطع منذ كتب "المقريزي" خططه في القرن الخامس عشر الميلادي. أحياه في شكله القديم وإن اختلف المضمون، ذلكم هو على مبارك (١٨٢٣-١٨٩٣) الذي درس الهندسة في مدرسة المهندسخانة ببولاق، ثم أقام خمس سنوات يدرس الهندسة العسكرية ضمن بعثة باريس (١٨٤٥-١٨٥٠) والتي كان رفيق الخديوي إسماعيل فيها وهو لا يزال أميراً، اضطربت حياته المهنية وتقلبت بين ناظر لمدرسة المهندسخانة، إلى ضابط في حرب الدولة العثمانية مع روسيا في القرم، وتعثرت به الحياة رداً من الزمن إلى أن استعاد نشاطه ومكانته، وبلغ ذروة مجده ودوره في عصر

إسماعيل، الذي عهد إليه بمشروعاته العمرانية، حتى صار ناظراً لديوان الأشغال العمومية، كما صار وكيلاً لديوان المدارس، فرئيساً له منذ عام ١٨٦٧، فكان بمثابة ناظر للمعارف، وأضيف إليه منصب مدير ديوان الأشغال في العالم التالي، وكذلك نظارة عموم الأوقاف، وعهد إليه الخديوي بتنظيم شوارع ومرافق وميادين القاهرة وأسواقها لتكون على أمثال ذلك في أوروبا..

وعندما تآلفت في مصر أول وزارة مسئولة في سبتمبر ١٨٧٨ شغل فيها على مبارك نظارتى الأوقاف والمعارف، وفي وزارة رياض بعد عام اختير ناظراً للأشغال، حتى سقطت في ١٨٨١ استجابة لمطالب الأمة والجيش، ولم يشترك في وزارات الثورة العربية لأنه لم يكن من أنصارها، لأنه كان مؤمناً بشرعية السلطة الخديوية، مخلصاً لدوره الوظيفي، غير واثق من نجاح الحركة الوطنية وثورتها. وقد شغل بعد الاحتلال بعض وزارات الأشغال والمعارف العمومية، كانت آخرها وزارة رياض باشا حتى استقالت في مايو ١٨٩١ وكان ذلك آخر عهده بالوظائف العامة، ولم يلبث أن توفي بعدها بنحو عامين.

نحن إذن أمام مهندس العمران، والأشغال يعرف خبايا القاهرة وأسرارها وأوقافها لمؤسسات التعليم والثقافة، نظم مؤسسات التعليم تنظيمًا حديثًا فأنشأ دار العلوم، وأصدر "روضة المدارس" أول مجلة ثقافية في مصر الحديثة، وأنشأ دار الكتب (الكتبخانة) الخديوية وغيرها من مؤسسات الثقافة وجمعياتها، كان معلماً وكاتباً مؤلفاً، وقد ترك أعمالاً في مجلسين من مجالات التأليف، أولهما: المؤلفات ذات الطابع الفكري والثقافي، ومن أهمها في التاريخ كتابيه "تخبة الفكر في تدبير نيل مصر" وقد نشره عام ١٨٨١، وكتاب "الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة" وقد نشرت طبعته الأولى عام ١٨٨٨، ويمكن اعتبار رواية "علم الدين" التي نشرت عام ١٨٨٢ وهي ذات هدف تعليمي موسوعي، ضمن هذا المجال من التأليف. وثانيهما: الكتب التعليمية المدرسية التي نهض مبارك بمهمة تأليفها أو اقتباس مادتها من المؤلفات الغربية مثل: تقريب الهندسة، وتنوير الأفهام في تغذى الأجسام، وجغرافية مصر، وحقائق الأخبار في

أوصاف البحار، وخواص الأعداد، والميزان في الأقيسة والمكاييل والأوزان.. وغيرها^(٣٦).

ويهمنا هنا، فيما يتعلق بتطور الكتابة التاريخية، كتابيه: نخبة الفكر، والخطط التوفيقية، أما نخبة الفكر فيعد مصدراً فريداً من مصادر تاريخ النيل وارتباطه بمصر، حيث استطاع على مبارك أن يجعل النيل محوراً، يجمع بين المعلومات التاريخية والجغرافية والجيولوجية، وعلوم الاجتماع والسكان والسياسة والاقتصاد والهندسة والإحصاء، وشفعه المؤلف "بملاحظات واستظهارات تتعلق بالاصلاحات النيلية"، وقد رتبها في "ملخص لتاريخ الديار المصرية، وتقلبات الحوادث بها من مبدأ تاريخها المعلوم إلى وقتنا هذا، وبيان ارتباط سعداء وشقائها بتدبير مياه النيل" وقد تناول مبارك موضوعه في أربعة أبواب أولها عن النيل وما يتعلق به من المسائل، والثاني في تكوين واديه، والثالث عن أهالي القطر وسكانه، والرابع عن الاصلاحات من قناطر ورياحات وسدود..^(٣٧).

والكتاب في مجمله "يشكل وحدة موضوعية متكاملة، تعالج قضية جوهرية حيوية، ومن ثم عدل على مبارك عن أسلوب الكتابة التاريخية التقليدية التي تعتمد على السرد الحولي، واتخذ خطوة مهمة حيث طبق منهج البحث التاريخي ووظف ثقافته الواسعة، بالإضافة إلى عقلية الهندسية الفذة^(٣٨)، كما اهتم بفلسفة تاريخ مصر على ضوء علاقة وجودها بالنيل، وارتباط أبنيتها وأنظمتها وأحوالها السياسية والفكرية والحضارية بالاقتصاد والعمران.

غير أن الكتاب الأهم لعلى مبارك، والذي خلد اسمه كأحد المؤرخين الموسوعيين الكبار هو "الخطط التوفيقية" الذي كتبه بين عامي (١٨٧٢-١٨٨٨) وطبع في عشرين جزءاً، خصص ستة أجزاء منها لمدينة القاهرة، وأرخ في السابع للإسكندرية، أما المدن المصرية الأخرى فقد أرخ لها في الأجزاء من الثامن إلى السابع عشر، ثم أفرد الجزء الثامن عشر للحديث عن نهر النيل ومقاييسه من أقدم العصور إلى عصره، بينما تحدث بالتفصيل عن ترع مصر وخلقائها في الجزء التاسع عشر، أما الجزء العشرون فقد أرخ فيه للنقود المصرية.

وقد اتخذ على مبارك خطط المقريري أساساً لكتابه، ثم تتبع مدن مصر وقراها ومنشأتها، فأثبت ما أصابها من تغير أو تطور في عهده، فقدم وصفاً لطبوغرافية المدن والقرى المصرية جميعاً، وسجل تاريخها منذ أقدم العصور، أو من نشأتها، ووصف خططها ومبانيها ومرافقها العامة وما بها من مساجد أو كنائس أو أديرة أو مدارس ومصانع وحمامات ووكائل، ورصد ما أصاب هذه المنشآت من تطور عبر التاريخ.

ويلحظ أنه سار على أسلوب المقريري، فكان يترجم لمن برز في تاريخ كل مدينة، أو لمن عاش فيها أو دفن من أمراء وأعيان أو علماء وأدباء. ولما كان قد ظهر في تاريخ المدن المصرية - بعد عصر المقريري - عدد كبير من المشاهير، فكان على مبارك يعتمد على المراجع التاريخية السابقة ليترجم لمن لم يعاصرهم، أما من عاصروه، فكان أول من ترجم لهم بطبيعة الحال، يبذل جهداً كبيراً في جمع مادة الترجمة لهم، فإذا أعوزته المادة طلب من صاحب الترجمة أن يكتب له عن حياته بنفسه. لذلك تعد الخطط التوفيقية من أهم المصادر لتراجم الرجال الذين صنعوا تاريخ مصر وبنوا نهضتها الحديثة في القرن التاسع عشر^(٣٩).

لم تكن مصادر على مبارك هي المصادر التقليدية التي اعتمد عليها من سبقوه من الأقدمين، وبالرغم اعتماده الشكل التقليدي للكتابة وهو "الخطط" الذي ربما كان مدفوعاً إليه بحكم عمله كمهندس، وبرغبته في إحياء هذا الشكل، فإن مصادره كانت في معظمها جديدة، فهو يشير في مقدمته إلى أنه رجع إلى "كتب العجم والعرب، ما يفضي تأمله إلى العجب، مراجعاً كتب العرب والإفرنج الذين ساحوا في تلك الديار، ورسومهم وكتب الآثار التي سجلوها. وكذا حجج الأوقاف والأملاك، وما وجد مسطوراً على الأحجار والجدران".

ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى: ١- الوثائق الأصلية التي أتاحت له وظائفه العديدة فرصة الاطلاع عليها، من سجلات البلدية والاحصائيات ودفاتر التعداد والوثائق المحفوظة لدى بعض العائلات، وحجج الأوقاف. ٢- المصادر المطبوعة كخطط المقريري وكتابات السيوطي والجبرتي، فضلاً عن المصادر الفرنسية، ككتاب وصف مصر الذي كان يسميه "خطط

الفرنساوية" ودائرة المعارف الفرنسية وكتابات فولني وكلوت بك وغيرهما.
٣- كتب التراجع. ٤- الروايات الشفوية والمشاهدات الشخصية^(٤٠).

وينبّه "كرابس" إلى أن الخطط التوفيقية قد تبدو في ظاهرها غير ذات فائدة للمؤرخ، لأن المداخل المختصرة التي يبدأ بها الأجزاء لا تتضمن شيئاً عن المعلومات التاريخية الواردة بها، حيث أن هذه المعلومات المهمة مدفونة أو متضمنة في التفاصيل الغزيرة، فمجلد الإسكندرية - مثلاً - يتضمن دراسة قيمة عن تطور نظام السكك الحديدية المصرية، والتراجع الكثيرة التي أوردها ذات معلومات تاريخية رائعة.. فهو يدمج عدداً ضخماً من التراجع في الخطط لشخصيات ما كان يمكن لها أن ترى النور لولاها، ومن ثم يزود على مبارك القارئ بمنجم من المعلومات عن التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لمصر في القرن التاسع عشر^(٤١).

ومن المهم أن نشير إلى أن "الخطط" أبرزت على مبارك كمؤرخ للتاريخ الاجتماعي، وقدمت رؤية علمية لتاريخ مصر الاجتماعي إلى حد كبير، ويكفي أنه أدرك العوامل الأساسية لنمو المدن المصرية، كما أدرك طبيعة هذه المدن كمراكز تجارية ومقرات للإدارة والحكم أكثر منها مراكز صناعية. إن توصيف على مبارك للبناء الاجتماعي في المدينة والقرية والمؤسسات الموجودة بها مثل المصايف والأسواق وإيرازه لجوانب متعددة من النشاط الإنساني خلال الموالد والأعياد وخاصة النشاط الاقتصادي، كل ذلك يجعل على مبارك مؤرخاً اجتماعياً من الطراز الأول^(٤٢).

وربما كان النقد الذي يوجه للخطط يتمثل في افتقارها إلى النقد الباطني التاريخي، فهو كثيراً ما ينقل ببساطة دون تعليق أو نقد لأخطاء الكتاب السابقين^(٤٣)، بل إنه إذا ما قورن بالجبرتي والطهطاوي، فإنهما يتميزان بالتحليل والتفسير والنقد. ولكن من المؤكد أن قدرته على الاستفادة من منجزات الأوربيين وكتاباتهم في الآثار وغيرها، ومن المادة الوثائقية على نحو كبير، وانتباهه لأهمية علم النقود واهتمامه بالنقود بالمقاييس الدقيقة، كلها تعد إشارة إلى التقنيات الجديدة والاتجاهات الحديثة في الكتابة التاريخية، وهو ما لم يعطه الجبرتي والطهطاوي الاهتمام الكافي. لقد كان قادراً على تعزيز التأثير الموضوعي لكتاباتاته من خلال دعمها بجداول احصائية ورسوم بيانية

وحسابات رياضية اكتسبت عمله طابعاً عملياً، تأثر به من جامعا بعده، وخاصة أمين سامي الذي سيكون موضوع الفصل التالي. وبالرغم من أن "الخطط" ليست تاريخاً بالمفهوم الحديث للكلمة، فإنها وفرت مصدراً نفيساً لا غنى عنه للدراسات التاريخية التالية.

* * *

هوامش الفصل الأول

- (١) علي شلش: قضايا عربية في الثقافة والتاريخ، دار سعاد الصباح، القاهرة والكويت ١٩٩٣، ص ٤٣ - ٤٤.
- (٢) جورجى زيدان: تراجم ومشاهير الشرق، ج ١، مطبعة الهلا، القاهرة ١٩١٠، ص ١٣٧.
- (٣) علي شلش: المرجع السابق، ص ٥٧ - ٥٨.
- (٤) أحمد زكريا الشلق: الحداثة والإمبريالية، الغزو الفرنسي وإشكالية نهضة مصر، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٦، ص ٩ - ١٣.
- (٥) جمال الدين الشيال: التاريخ والمؤرخون في مصر القرن التاسع عشر، النهضة المصرية، ١٩٥٨، ص ٣ - ٩.
- (٦) محمد أنيس: مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ص ١٥ - ١٧.
- (٧) محمد أنيس: المرجع السابق، ص ١٨.
- (٨) يشير الشيال إلى أن المؤرخ المصري أحمد تيمور حاول أن يتم السلسلة بالترجمة لأعيان القرن الثالث عشر، لكنه لم ينجز إلا قسما يسيرا طبع تحت عنوان تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر، نشر عام ١٩٤٠، الشيال: التاريخ والمؤرخون، ص ٧ - ٨.
- (٩) محمد أنيس: المرجع السابق، ص ٥٢ - ٥٣.
- (١٠) كتاب الدرة المصانة حققه عبد الرحيم عبد الرحمن ونشره في عام ١٩٨٩، أما كتاب وقائع مصر حققه صلاح هريدي ونشره عام ١٩٨٩.
- (١١) راجع مقال فاضل الخالدي عن ابن إياس المصري ومنهجه، ص ٢٧ - ٣٣، ومقال محمد عبد الله عنان "ابن إياس والفتح العثماني لمصر"، ص ١٣٩، في كتاب: ابن إياس، دراسات وبحوث، إشراف أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧.
- (١٢) محمد أنيس: المرجع السابق، ص ٢٠ - ٢٤.
- (١٣) عبد الرحيم عبد الرحمن: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، الجزء الثاني، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ٢٠٠٤، ص ١٩ - ٩١.

- (١٤) محمد أنيس: المرجع السابق، ص ٢٧ - ٢٨.
- (١٥) راجع أنور عبد الملك، نهضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣، ص ٢١٦، وكذلك جمال الدين الشيال: المرجع السابق، ص ١٣ - ١٤.
- (١٦) راجع مقدمة الجبرتي لعجائب الآثار، ج ١، ص ٦ وما بعدها، وقد ظهرت طبعته الأولى عن مطبعة بولاق عام ١٨٧٩.
- (١٧) أنور عبد الملك: المرجع السابق، ص ٢١٧ - ٢١٩.
- (١٨) محمود الشرقاوي: مصر في القرن الثامن عشر، هيئة قصور الثقافة، القاهرة ٢٠١٠، ص ٢٦.
- (١٩) الشيال: المرجع السابق، ص ٢٥ - ٢٦، وراجع دراسة مقارنة للكتابين لمحمد محمود السروجي بكتاب "عبد الرحمن الجبرتي، بحوث ودراسات" إشراف أحمد عزت عبد الكريم، هيئة الكتاب ١٩٧٦، ص ٢٠٩ وما بعدها.
- (٢٠) محمد أنيس: الجبرتي ومكانته في مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني، دراسة بكتاب "عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث" مرجع سبق ذكره، ص ١٠١ - ١١٣.
- (٢١) أحمد عبد الرحيم مصطفى: الجبرتي.. مؤرخاً، دراسة بكتاب "عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث"، مرجع سبق ذكره، ص ٣١ وما بعدها. وراجع كتاب عبد الخالق لاشين: مصريات في الفكر والسياسة، مكتبة الأسرة ٢٠٠٨، ص ٤٣ - ٤٥.
- (٢٢) حققه محمد عفيفي وأندريه ريمون، ونشره المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة ٢٠٠٣.
- (٢٣) حققه كلا من دانيال كريسيوليوس وحمزة عبد العزيز بدر وحسام الدين إسماعيل، تحت عنوان "تاريخ الوزير محمد علي باشا"، ونشرته دار الآفاق العربية، القاهرة ١٩٩٧.
- (٢٤) جاك كرابس جونيور: كتابة التاريخ في مصر القرن التاسع عشر، دراسة في التحول الوطني، ترجمة عبدالوهاب بكر الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٩٣، ص ١٥ - ٢٧.
- (٢٥) الشيال: التاريخ والمؤرخون، ص ٤٠ - ٤٨، وبه قائمة بالكتب التاريخية التي ترجمت مطبوعة ومخطوطة، بناء على توجيهات محمد علي الذي كان يريد تنقيف نفسه ثقافة تاريخية هو وإبنه إبراهيم.
- (٢٦) كرابس: كتابة التاريخ في مصر، ص ٩٩.
- (٢٧) راجع كرابس: المرجع السابق، ص ١٢٥ وما بعدها.
- (٢٨) جورج زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، ج ٤، ص ١١٢ - ١١٣.

- (٢٩) راجع ما نقله كرابس، المرجع السابق، ص ١٠٠ عن جاك تاجر، ويعلق كرابس على ذلك ناقداً بورنج في تقريره الذي يصف محمد علي بأنه جاهل تماماً بالتاريخ، مشيراً إلى أنه لم يكن مراقباً منصفاً للأحداث.
- (٣٠) راجع أسماء الكتب المترجمة والمترجمين في كتاب الشيال، المرجع السابق ص ٦٠-٦٥، وكذلك أنور عبدالمك، مصر النهضة، ص ٢٢٤.
- (٣١) راجع تمهيد الطهطاوى لكتابه "أنوار توفيق الجليل" طبعة مكتبة الأسرة ١٢٠١٠ الأعمال الكاملة رفاعة الطهطاوى، دراسة وتحقيق محمد عمارة، جـ ٣، ص ٢٨.
- (٣٢) خطبة كتاب أنوار توفيق الجليل، الأعمال الكاملة رفاعة جـ ٣، ص ١٨.
- (٣٣) راجع الشيال، المرجع السابق، ص ٨٠-٨٣، وأنور عبدالمك نهضة مصر، ص ٢٢٥-٢٢٦ ونص نهاية الإيجاز بالأعمال الكاملة للطهطاوى، الجزء الرابع.
- (٣٤) مقدمة كتاب مناهج الأبواب رفاعة، ص ٥ طبعة المجلس الأعلى للثقافة القاهرة ٢٠٠٢.
- (٣٥) كرابس، المرجع السابق، ص ١٠٩، ويرى المؤلف أن كتاب رفاعة "تخليص الإبريز" به بعض التاريخ، لكننا نراه يتعلق بالحاضر وبالتجربة التي عاشها في فرنسا أكثر من اتصاله بالتاريخ.
- (٣٦) قائمة مؤلفات على مبارك في كتاب محمد عمارة: على مبارك مؤرخ ومهندس العمران، دار الشروق، ط ٢، ص ١١٣-١٣١، ودراسة لطيفة سالم وتحقيقها لكتاب على مبارك نخبة الفكر في تدبير نيل مصر، مركز تاريخ مصر، دار الكتاب المصرية، ٢٠٠٦، ص ٥٠-٥١.
- (٣٧) على مبارك: نخبة الفكر، طبعة دار الكتب ٢٠٠٦، ص ٧٣-٧٤.
- (٣٨) لطيفة سالم: دراستها لكتاب نخبة الفكر، طبعة دار الكتب ٢٠٠٦، ص ٥٦.
- (٣٩) الشيال: التاريخ والمؤرخون: ص ١٠٦-١٠٨، وكرابس: كتابة التاريخ في مصر، ص ١٦١.
- (٤٠) على بركات: رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعي، مركز الدراسات السياسية، الأهرام ١٩٨٢، ص ٨٦-٨٩ ويضرب أمثلة بالأخطاء التي وقع فيها نتيجة أخذه ببعض الروايات على علاقتها دون التحقق منها، فضلاً عن أن بعضها مطبوع، ص ٨٩-٩٢.
- (٤١) كرابس: المرجع السابق، ص ٦١-٦٢.
- (٤٢) على بركات: المرجع السابق، ص ٩٣.

(٤٣) راجع محمود الشرقاوى وعبدالله المشد: على مبارك، حياته ودعوته وآثاره، الأنجلو المصرية ١٩٦٢، ص ١١٣، كرابس: المرجع السابق، ص ١٦٢. وراجع دراسة Baar, G. عن خطط على مبارك كمصدر لتاريخ مصر الحديثة بكتاب: Holt, P.M., (ed.), Political and Social Change in Modern Egypt, Oxford 1963, P.21.

* * *

الفصل الثاني

أمين سامي باشا والتاريخ لصر بتقويم النيل

الفصل الثاني

أمين سامي باشا والتاريخ مصر بتقويم النيل

يتفرد نهر النيل بين أنهار الدنيا، كما تتفرد مصر في حوضه، ولسنا نبالغ إن قلنا إن مصر هي النيل، فذلك حقيقة أولية تتعلق بوجود مصر، فبدونه لا كيان لها، كما يقول جمال حمدان، ليس فقط من حيث مائه، وإنما كذلك من حيث تربته، فالنيل، بأى مقياس، نهر غير عادي، جيولوجيا وجغرافيا، تاريخيا و حضاريا..

لقد كانت تلك نقطة البداية في تفكير "أمين سامي باشا" حين اتخذ من النيل، في سخائه وكرمه وفيضائه، ومن شحه وبخله وبحاريقه، تقويما حوليا وركيزة أساسية للكتابة، ليس فقط عن أحواله، وإنما عن مجمل أوضاع مصر، فتتبع أحوالها، مقرنا ذلك بأحوال النيل، ليضع لنا هذا السفر الضخم، الجليل والقيم، بعد أن أنفق في تأليفه ما ينوف عن ربع قرن من الزمان.

وأمين سامي سليل مدرسة تاريخية مصرية أصيلة، تمتد جذورها إلى العصور الوسطى الإسلامية - وإن تطورت بعد ذلك تطورا عظيما - كانت لها تقاليد ومناهجها، وكانت سمتها البارزة أن كتابها كانوا يعتمدون على النقل الحرفي في معظم الأحيان، عندما يؤرخون لعصور سبقتهم، ولا يأتون بجديد، إلا عندما يصلون بكتاباتهم إلى التاريخ للعصر الذي يعيشون فيه، كما لم يحفلوا كثيرا بنقد الروايات أو تحليلها، أو حتى إبداء الآراء بشأنها، وبشكل عام كان معظمهم يتبعون طريقة "الحوليات" التي يؤرخون فيها لمصر، وللعالم الإسلامي، عاما فعام، وقليل منهم حاول التاريخ للموضوعات أو الدول، كما فعل ابن خلدون.

غير أن هذه المدرسة ما لبثت أن تطورت مع بداية العصر الحديث، خلال فترة الحكم العثماني، حتى لقد برزت فيها ثلاث مدارس واضحة، أولها مدرسة المؤرخين من العلماء، وهم أولئك الذين ظلوا على ولائهم لتقاليد مدرسة التاريخ الإسلامي التي كانت سائدة قبل عصرهم، ومن أبرز أعلامها،

ابن إياس وأحمد شلبي بن عبد الغني والاسحاقي والبكري والشرقاوي، ثم الجبرتي، الذي مثل نقلة نوعية كبيرة في تطور هذه المدرسة. وثانيها مدرسة التراجم، التي نشطت خلال العصر العثماني بشكل واضح، وكان من أبرز كتابها العيني والمحبي والزبيدي، وكذلك الجبرتي. أما المدرسة الثالثة فيمكن تسميتها بمدرسة الأجناد، التي قدمت مادة تاريخية فريدة في أهميتها، رغم انتقادها إلى خطة للبحث والكتابة، ويمثلها ابن زنبيل والدمرداش كتحدا عزبان، ومصطفى ابن الحاج إبراهيم.

صحيح أن هذه النهضة في مجال التأليف التاريخي في مصر بدأت مع غروب القرن الثامن عشر، وعلى أيدي شيوخ الأزهر وعلمائه، والذين برز منهم الزبيدي والشرقاوي والعتار والخشاب والجبرتي، مما كان يوحي بأنها نهضة طبيعية تلقائية، بدت لبعض الكتاب وكأنها إرهابات نهضة فكرية عامة، بيد أن تطور التعليم والثقافة خلال القرن التاسع عشر، أدى إلى ظهور رواد جدد في مجال البحث والتأليف، أسهموا بدورهم في دفع هذا التطور الثقافي العام، الذي غذى التأليف التاريخي، ومع تبني محمد علي لسياسة إصلاحية، كان من أبرز أسسها الاستفادة من حضارة الغرب والنقل عنه، من خلال البعثات والمبعوثين، واستقدام الخبراء والمعلمين والفنيين، فضلاً عن حركة الترجمة الواسعة والنشطة، ونتيجة لهذه النهضة العامة، أعطيت دفعة جديدة لنهضة الكتابة التاريخية - التي كان الجبرتي قد بدأها - فاتخذت هذه الدفعة سبيلاً آخر، وتأثرت بعوامل كثيرة كان من أهمها اعتماد النهضة العلمية والثقافية على الترجمة، وبطبيعة الحال لم تشذ حركة الكتابة التاريخية عن ذلك، ولعل هذا يفسر كيف ترجمت في عصر محمد علي أعداد كبيرة من كتب التاريخ ومن سير الحكام.

وقد بدا واضحاً أن المؤرخين المصريين في القرن التاسع عشر قد تأثروا بالمنهج العلمي الحديث، الذي لاحظوه، فيما قرأوا ودرسوا وترجموا من كتب التاريخ الأوروبية، فتخلوا عن الكتابة بطريقة الحوليات على نحو كبير، وبدأوا يهتمون في مؤلفاتهم بالموضوعات وبالعصور وبالذات، فيؤرخون لهذا العصر أو ذاك، أو يضعون فصولاً مستقلة في موضوعات بعينها أو يؤرخون لدولة ما، وقد برز هذا واضحاً في كتابات الطهطاوي،

وميخائيل شاروبيم، ومحمود فهمي، واسماعيل سرهنك، وجورجي زيدان وغيرهم..

كما بدأ المؤرخون يستفيدون من العلوم المساعدة لتفسير الوقائع وفهمها، فاستعانوا بالوثائق والنميات والآثار والنقوش والكشوف الجغرافية وغيرها، وهي علوم قل من استعملها من السابقين، وقد ضمن الجبرتي كتابه الشهير "عجائب الآثار في التراجم والأخبار" الكثير من وثائق الحكم الفرنسي لمصر، فضلاً عن وثائق الممالك والأثراك، كما كان يرجع إلى النقوش المرقومة على شواهد القبور، وسجلات الكتب والمباشرين، كما فعل ذلك أيضاً علي مبارك في كتابه "الخطط التوفيقية"، وكذلك سليم نقاش في كتابه "مصر للمصريين"، وفيليب جلاذ في "قاموس الإدارة والقضاء".

ويلاحظ كذلك أن أساليب الكتابة قد تغيرت كثيراً، فابتعدت تدريجياً عن العناوين المسجوعة، والألفاظ والعبارات المثقلة بالمحسنات، حيث بدأ المؤرخون ينشئون بأسلوب سهل مرسل، ومع أواخر القرن التاسع عشر كادت لغتهم أن تخلو من السجع لتتميز بأسلوب جميل خال من الزكافة والعجمة. أما موضوعات التاريخ فقد تغيرت هي الأخرى واتسعت مجالاتها وتنوعت، فبعد أن كان مؤرخو مصر الإسلامية يعنون بالتاريخ السياسي عناية فائقة، ولا يحفلون كثيراً بالنواحي الحضارية الأخرى، ارتاد مؤرخو القرن التاسع عشر مجالات النشاط البشري الحضارية جميعاً في مؤلفاتهم، فأرخوا لنظم الأراضي، والتعليم، وشؤون الحكم والإدارة، كما أرخوا للرق ولمشاكل المجتمع، وللثورة العربية، ولتاريخ التمدن على وجه العموم.

ومع ذلك التطور الذي حظيت به كتابة التاريخ من حيث مصادرها وأساليبها وموضوعاتها، نلاحظ أن ذلك كله قام على جهود أولئك الهواة الذين شغفوا بالتاريخ حباً، فباستثناء جهود الجبرتي والطهطاوي في مؤلفاتهم التاريخية، لم يظهر مؤرخون محترفون كرسوا حياتهم لدراسة التاريخ وتخصصوا في كتابته والبحث فيه.

ولسنا نبالغ كثيراً إن قلنا إن المدرسة التاريخية المصرية شرعت تنتقل تدريجياً من تقاليد "الحوليات" إلى التاريخ العلمي، وإن ظل الاهتمام بالتسجيل الحولي قائماً بدرجة أقل كثيراً مما سبق، وقد أسهمت جهود المؤرخين في

بلورة وعي تاريخي، ساهم بدوره في تكوين الوعي القومي العام، وتكوين الأيديولوجية الوطنية والفكر الاجتماعي في مصر "النهضة" كما يذكر أنور عبد الملك في كتابه "نهضة مصر - ١٩٨٣"، كما يلاحظ أن هذه الجهود مرت بمرحلتين واضحتين أولهما مرحلة الجبرتي ومدرسته، والتي ينبغي النظر إلى كتاباتها في إطار عصرها وفي دائرة قرائها المحدودة التي تتمثل في كبار رجال الدولة والقادة، أما جمهور المثقفين فقد كان عليهم أن ينتظروا الطهطاوي الذي أطلعهم على الثقافة التاريخية وعلى الثقافة الحديثة في شتى مجالاتها. وثانيهما مرحلة الطهطاوي ومدرسته وحركة الكتابة التاريخية في عصر الخديو اسماعيل، حين حدث الاعتراف بالتاريخ كعلم لأول مرة، وصار مادة من مواد الدراسة في مدرسة الألسن، يدرسها معلمون مختصون، وبينما اهتم تلاميذ الطهطاوي بترجمة الكتب التاريخية على نحو ما هو معروف، فإن عصر اسماعيل شهد اهتماما واضحا بتأليف الكتب.. وبفضل جهود فريقين من مدرسة الطهطاوي، فريق الأزهريين وفريق مدرسة الألسن، وجد المثقفون المصريون والعرب بين أيديهم مجموعة من المؤلفات التاريخية تعالج مختلف العصور في العالم وبطريقة علمية حديثة.

لقد ذكر الطهطاوي في كتابه "أنوار توفيق الجليل.." عبارة لها مغزاها حين ذكر أن أعمال مؤرخي العصور القديمة يجب أن تمر عبر غربال النقد العقلي، حتى يستبعد منها ما يرى أنه من محض الخرافات أو من اختراع الأباطيل.. والعجائب التخيلية وخوارق العادات، وهكذا أصبح التسجيل التاريخي بفضل الطهطاوي ومدرسته، تاريخا بالمعنى العلمي للكلمة، وذلك بفضل تحري الدقة ونقد الأصول وإعمال العقل، وبفضل المنهج الحديث الذي استخدم.

* * *

وقد حظي النيل والتاريخ له، ولفيضانه وتحاريقه، باهتمام كتاب القرن التاسع عشر، فها هو المهندس محمود باشا الفلكي، أستاذ علي مبارك وأمين سامي، والذي نشرت أبحاثه في المجالات العلمية الأوروبية، والتي مزج فيها بين الدراسات التاريخية والدراسات العلمية الخالصة، جمع بيانات موثقة عن فيضان النيل وتحاريقه عن الفترة ما بين عامي (١٨٢٥ - ١٨٨٤) وضمنها

في كتاب كان مرجعاً لمهندسي الري والنيل، كما أن تلميذه علي مبارك قد ضمنَ الأجزاء الثلاثة الأخيرة من خطته، دراسات مستفيضة عن النيل وفيضانه ومقاييسه وترعه، كما يصدق نفس القول على كتاب له يحمل عنوان "تخبة الفكر في تدبير نيل مصر" الذي طبع بالقاهرة عام ١٨٧٢، وهو كتاب تتمثل أهميته في دراسة تاريخ نهر النيل ونظم الري ومشاريعه في مصر. ثم جاء أمين سامي باشا، الذي كان تلميذاً للفلكي وعلي مبارك، ليضع لنا كتابه الوثائقي المهم "تقويم النيل" الذي لم يكن مجرد كتاب عن النيل وأحواله، وإنما عن تاريخ مصر والمصريين.

أمين سامي ومؤلفاته:

ومؤرخنا أمين سامي باشا (١٨٥٧ - ١٩٤١) هو ابن الشيخ محمد حسن البرادعي المصري، الذي ينسب إلى "البرادعة" إحدى قرى قليوب بالدلتا المصرية، وكان أبوه وجده شيخين للقرية، مما يعني أنه نشأ في أسرة ميسورة من أسر شيوخ القرى المصرية في القرن التاسع عشر. وبالرغم من أنه ليس لدينا معلومات كافية عن نشأته وسني تعليمه الأولى، إلا أنه من الواضح أنه تلقى تعليماً أولياً في قريته، لم يلبث أن استكماله في القاهرة، التي لا تبعد كثيراً عن بلده، قبل أن يدخل مدرسة المهندسخانة، (التي كانت قد تأسست منذ عام ١٨٣٤) وذلك في عهد نظارة محمود باشا الفلكي لها (١٨٧١ - ١٨٨٢) وفي هذه المدرسة تلقى أمين سامي تعليماً فنياً، أهله لحياة عملية انتظم خلالها في سلك التعليم الفني، فعين مدرساً بمدرسة المساحة في بني سويف وذلك في أواخر عهد الخديو إسماعيل، وكانت هذه المدرسة تؤهل الطلاب للدراسة بمدرسة المهندسخانة، وقد شغل أمين سامي وظيفته تلك نحو خمس سنوات، قدم فيها لطلابه مختصراً لهندسة إقليدس.

انتقل مؤلفنا بعد ذلك للعمل مفتشاً بنظارة المعارف حيث أظهر نشاطاً كبيراً في ظل رئاسة المميو دورييه السويسري، الذي يعد أحد الشخصيات الأوروبية المرموقة التي خدمت التعليم بمصر، وإليه يعزى تأسيس أول مدرسة للمكفوفين بمصر. وقد انتهى عهد الخديو إسماعيل (١٨٧٩) وأمين سامي في وظيفته تلك. ونتيجة لنشاطه الجم وخبرته الواسعة وسمعته الطيبة،

عهد إليه بإنشاء مدرسة ابتدائية بالمنصورة، فأسسها على أحدث طراز فى عصرها، وطورها بأن أضاف إليها فصولا تجهيزية (ثانوية) وكان من أنجب تلاميذه فيها أحمد لطفي السيد - أستاذ الجيل فيما بعد - الذي روى عنه فى ذكرياته أنه كان غلاما ذكيا ينزع إلى الفلسفة والتفكير مع حداثة سنه.

وفى مدرسة المنصورة قدم أمين سامي أسلوبا جديدا فى التربية والتعليم لتنشئة الطلاب، فكان يكلفهم بإعداد موضوعات معينة خلال الأسبوع ثم يحشد المعلمين وكبار الموظفين والنابهين ليتحدث إليهم الطلاب، كل فى موضوعه من الذاكرة حديثا مرتجلا. وقد زار الخديو توفيق هذه المدرسة عام ١٨٨٣ حيث اصطف التلاميذ لاستقباله وهم يلبسون ثيابا بيضاء كالتى يلبسها الجند بالنكبات، وقد أبدى الخديو إعجابا شديدا ببناء المدرسة وتنظيمها ونظافتها وبنظام التعليم فيها، حتى أنه تولى بنفسه إمتحان التلاميذ باللغة الفرنسية.

ويبدو أن أمين سامي عمل فترة فى دار المحفوظات المصرية منذ عام ١٨٨٠، انتقل بعدها للعمل مفتشا بنظارة المعارف مرة أخرى، ومنها انتقل إلى وظيفة أكبر وأكثر أهمية عندما تولى نظارة مدرسة الناصرية (المبتديان) حيث مكث بوظيفته هذه نحو ربع قرن، بين عامي (١٨٨٥ - ١٩١٠) استطاع خلالها تأسيس مبنى عصري للمدرسة بالمنيرة، حتى صارت مدرسة لأبناء الأعيان وصفوة المجتمع المصري، باعتبارها أرقى مدرسة فى مصر حينئذ، وكانت أشبه بكليتي "هارو" و "إيتون" بإنجلترا حيث يربى أبناء العائلات والأسر تربية خاصة. وقد ذكر أمين سامي أن اللورد كرومر، المعتمد السياسي البريطاني فى مصر، قد زار المدرسة وأثنى على نظامها ونظافتها وبرامجها الدراسية، كما زارها الخديو عباس حلمي مرتين.

وقد أضاف أمين سامي فى ذكرياته عن هذه المدرسة أنه ابتدع مخالطة المعلم لتلاميذه، والعناية بالرياضة، وإذكاء المنافسة بين الطلاب عن طريق الجوائز ولوحات الشرف وتنشئتهم على النهج الذي رسمه الدين الحنيف "وقد تهافت رجالا مصر وكبراؤها وأعيانها على المدرسة يضعون أبناءهم تحت رعايتي وإشرافي، وكانوا يفضلون إلحاقهم بالقسم الداخلي رغم سكنهم

بالقاهرة.. " وقد تخرج من هذه المدرسة من كبار شخصيات مصر البارزين كلا من مصطفى النحاس وعلي ماهر وأحمد ماهر وعلي الشمسي وزكي العرابي وحافظ رمضان وغيرهم..

ونتيجة للسمعة العلمية والإدارية التي حازها أمين سامي، عهد إليه في نهاية القرن التاسع عشر بنظارة مدرسة دار العلوم أيضاً، وذلك في عهد نظارة مصطفى فهمي باشا (١٨٩٥ - ١٩٠٨) الذي أطلق يده في المدرسة ليعيد تنظيمها، حيث نجح في مهمته نجاحاً لقي عليه ثناء الأستاذ الإمام محمد عبده، الذي كان رئيساً لهيئة امتحان الطلاب بها، وقد شهد له الإمام بأنه أحيا اللغة العربية فيها، وقد تخرج على يديه منها عدد من كبار الكتاب والعلماء والشعراء.

لقد كان شغوفاً بالعلم والتعليم طوال حياته، وقد ذكر الزركلي في "الأعلام" أنه ألف كتاباً مدرسياً بعنوان "النفحات العباسية في المبادئ الحسابية" المهم أن مؤلفنا بذل جهوداً كبيرة في سبيل نشر التعليم، وإصلاح التعليم الابتدائي والثانوي في عهدي الخديو توفيق وعباس حلمي، وكان من أنصار جعل التعليم الإلزامي في مصر مجانياً وإجبارياً للقضاء على الأمية. وفي حديث نشر له بمجلة الهلال عام ١٩٣١ ذكر أنه يتمنى أن يعيش حتى يتعلم آخر أمي في وطنه، وقد عبر عن اغتباطه لانتشار التعليم الإلزامي ثقة منه بأن تعليم الشعب هو أساس كل تقدم وفلاح، وكان يرى أن القضاء على الأمية وما يصحبه من تطور هو الخطوة الأساسية لمنافسة الشعوب الأخرى.

لقد كان ينظر إلى أهمية ازدياد المدارس الصناعية والزراعية نظراً خاصة، ويرتب على تقدمها والإقبال عليها، إرتقاء الصناعات الوطنية وتغيير طرق الزراعة و إرتقاء أساليبها، كما كان من أنصار تعليم البنات طوال حياته، وكان يدعو الشباب إلى العمل والنضال خارج دوائر الحكومة، لكي يقبضوا على زمام الشؤون الحيوية كلها منافسين للأجانب. وكانت نظرته للجامعة المصرية على درجة كبيرة من الوعي فهو ينتظر منها أن تكون معهداً للبحث الحر، يتلقى فيه الطلبة كيف يبحثون ويقومون بالتجارب، سعياً وراء الكشف والإختراع والإبتكار في العلم والأدب والتاريخ والفلسفة، ويرى

أن الهدف من إرسال الطلبة في بعثات علمية، ليس الحصول على الشهادات والدرجات العلمية، وإنما جلب العلوم والمعارف ونشرها بين الأمة.

وعموماً فإن المسئوليات التي تولّاها في شئون التعليم فضلاً عن نشأته الاجتماعية، قد هيأ له مكانة اجتماعية مرموقة، ومن ثم الاختلاط والتحرك داخل الدوائر الاجتماعية العالية في مصر، فكان عضواً بالمجلس الأعلى للمعارف، كما عين عضواً في مجمع اللغة العربية، وكانت نشاطاته الاجتماعية والثقافية العامة مدعاة لاختياره عضواً في مجلس الشيوخ منذ عام ١٩٢٨، وحتى وفاته عام ١٩٤١.

ومع ذلك كله فإن وجهات نظره وآرائه السياسية لم تنعكس على كتاباته التاريخية، كما كان نادراً ما يفصح عن آرائه الخاصة ويعبر عن مشاعره بشأن أي موضوع يكتب عنه. وفي تقديرنا أنه لم يكن يعتبر نفسه رجل سياسة بمعناها المباشر، ولم يشتهر بذلك، ربما لأنه اختار أن يخدم بلاده بإخلاص وتفان شديدين من خلال وظائفه الإدارية والتعليمية، ومن خلال مؤلفاته العلمية والتاريخية.. باختصار، لقد اختار أن يكون رجلاً عملياً، معلماً وكاتباً، يكرس جل وقته لما يحبه ويقدر عليه، ومن داخل جهاز الدولة الحكومي. فلم نعرف أنه كان حزبياً أو معارضاً، رغم علو المد الوطني وميلاد الموجة الثانية من الحركة الوطنية المقاومة للإحتلال البريطاني، وميلاد الحركة الحزبية، ثم بلوغ الحركة الوطنية والسياسية ذروتها بثورة عام ١٩١٩، فقد شهد أمين سامي ذلك وهو في ذروة نضجه، حيث استغرقه العمل في التأليف خلال هذه السنوات الحيوية والخصبة من تاريخ الوطن.

أما عن مؤلفاته، فإنه باستثناء كتاباته المدرسية التي كتبها للطلاب، ولم تنشر خارج هذا السياق، فإن أول كتاب ألفه ونشره كان المجلد الأول من "تقويم النيل" الذي يتضمن مقدمة الكتاب (١٣٤ صفحة) ثم الجزء الأول منه الذي يتناول أوضاع النيل وتاريخ مصر من الفتح الإسلامي حتى الفتح العثماني، وقد نشره عام ١٣٣٣هـ / ١٩١٥م. ثم أعقبه بكتاب يحمل عنوان "التعليم في مصر في سنتي ١٩١٤ و ١٩١٥، وبيان تفصيلي لنشر التعليم الأولي والإبتدائي بأحاء الديار المصرية" وقد نشره عام ١٣٣٥هـ /

١٩١٧م، مدفوعاً بأن عليه دين لمصر يجب أدائه عند القدرة عليه، وبالرغم من أنه أراد أن يكتب عن التربية والتعليم منذ القرون الأولى وحتى عصره، إلا أنه ركز كتابه حول عامي ١٩١٤ و ١٩١٥، مستعيناً بالوثائق والإحصائيات التي تناولت أعداد التلاميذ والمدارس وخطط التعليم، مما جعله مصدراً وثائقياً مهماً لمؤرخي التعليم في مصر خلال هذه الفترة.

ثم شرع مؤلفنا بعد ذلك في استكمال إعداد ونشر مشروعه الطموح "تقويم النيل"، فنشر عام ١٩٢٨ مجلده الثاني الذي تناول تاريخ مصر من الفتح العثماني حتى نهاية عصر محمد علي. ونتيجة لاتساع نطاق ومجال العمل لديه، لم يستطع أن يصدر المجلد الثالث، بأجزائه الثلاثة، فضلاً عن جزء خاص بالملاحق، إلا في عام ١٩٣٦، وهي الأجزاء التي غطت عهود خلفاء محمد علي: عباس باشا ومحمد سعيد و الخديو إسماعيل.

وبعد أن أتم أمين سامي نشر مجلدات "تقويم النيل" بين عامي (١٩١٥-١٩٣٦)، كانت لديه بقية من علم ووثائق عن النيل وعن التعليم في مصر، لذلك صنفها في كتاب آخر، كان آخر مؤلفاته، حيث توفي بعد نشره بثلاث سنوات، وكان تحت عنوان "مصر والنيل، من فجر التاريخ إلى الآن" وقد نشرته دار الكتب المصرية عام ١٩٣٨، ويلاحظ أن الحديث فيه عن التعليم في مصر من عصر محمد علي وخلفائه، حتى عهد فاروق، اختلط بالحديث عن النيل ووفائه وفيضانه، كما إمتلأ هذا الكتاب بالوثائق والإحصائيات التي لم يكن قد نشرها في أعماله السابقة.

تقويم النيل: الهدف والأهمية:

يقع هذا السفر الضخم في مجلدات ستة اشتمل المجلد الأول منها على مقدمة طويلة، أوضح فيها أسس مشروعه الطموح وتحديث عن جهوده وأهدافه من هذا العمل، كما اشتمل على الجزء الأول الذي وضع له عنواناً فرعياً طويلاً إلى جانب العنوان الرئيسي "تقويم النيل" هو (وأسماء من تولوا مصر ومدة حكمهم عليها وملاحظات تاريخية عن أحوال الخلافة العامة وشؤون مصر الخاصة عن المدة المنحصرة بين السنة الأولى وسنة ١٣٣٣هـ / ٦٢٢ - ١٩١٥م) وكما أشرنا يتناول هذا الجزء الفترة التاريخية

الممتدة من الفتح الإسلامي لمصر، وتعاقب حكام وولاة الدول الإسلامية عليها حتى نهاية حكم سلاطين المماليك، ليقف عند بداية دخول مصر تحت الحكم العثماني. ويلاحظ أن المؤلف وضع تقويماً للنيل من حيث تواريخ تحاريقه وفيضاناته، بتسلسل زمني في الصفحات اليمنى، وما يقابلها من الولاة والحكام وأهم أحداث عهودهم في الصفحات اليسرى، ملتزماً هذه القاعدة في الجزء كله، كما يلاحظ أنه يذكر الكثير من مصادره في نهاية العديد من فقرات كتابته، فيشير بين قوسين إما إلى اسم المصدر أو اسم المؤلف، دون استكمال بقية معلومات المصادر.

أما المجلد الثاني فقد استكمل به حلقات تاريخ مصر في الفترة التالية أي منذ بداية الحكم العثماني مروراً بالغزو الفرنسي، ثم عودة مصر إلى حكم الدولة العثمانية، وولاية محمد علي باشا عليها، لينتهي الجزء بوفاة إبراهيم باشا عام ١٨٤٨. وهناك عدد من الملاحظات بشأن هذا الجزء، أولها: أن المؤلف مر سريعاً على فترة الحكم العثماني لينتقل إلى عصر محمد علي الذي استغرق أكثر من ربعمئة صفحة (الجزء كله ٦٢١ صفحة) وقد ذكر أنه أراد توضيح أعمال "ولاة الدولة العثمانية من خير وشر، وقوة وضعف، وما كان من نفوذ الأمراء المصريين - يقصد المماليك - الذين صيروا نفوذ الولاة معدوماً في أغلب الأحيان، حتى تسبب عن استمرار الخلافات بينهم تسهيل الاحتلال الفرنسي" وقد أضاف أنه اجتاز القرون التي تخص هؤلاء مكتفياً بذكر أهم حوادثهم، ليصل إلى بغيته، أي إلى عصر محمد علي باشا الذي يهم الناس معرفة حوادثه مفصلة لأهميتها ولاتصال تاريخنا بها إتصلاً تاماً.

وثانيها: أنه تخلى عن التقليد الذي اتبعه في الجزء الأول المتعلق بتقويم النيل وأحواله، فعرض بشكل أساسي للأحداث التاريخية، وجاء حديثه عن النيل في سياقها، حسبما توفرت مادة تاريخية له أو حسب تعبيره "لأن ما تيسر له العثور عليه من أمر فيضان النيل وتحاريقه في المدة من ١٥١٥ - ١٨٤٨" وأضاف أن هناك سنوات خلت من معلومات عن النيل (حصرها في جدول) مبرراً ذلك باضطراب الأحوال، وباكتفاء المؤرخين بذكر وفاء النيل والاحتفال به، وقد أبدى أسفه لخلو المدة بين عامي (١٨٠١ - ١٨٢٤)

من بيان نهاية الفيضان ونهاية التحريق، وفسر ذلك بانهماك الوالي في سياسة الإنشاء والتجديد، وأضاف أنه بذل جهده في الحصول على معلومات عن النيل خلال هذه الفترة واتصل بأسر كبار المهندسين، الذين ذكرهم بالإسم، ممن تولوا الإشراف على الأعمال الهندسية في عهد محمد علي، ووعده بأنه سيراجع الدفاتر الموجودة في مخازن توجد خلف القلعة مرة أخرى.

وثالثها: أن المؤلف، إلى جانب اهتمامه بسير الحكام وتطور الأوضاع السياسية والإدارية، أبدى اهتماما كبيرا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فقد تحدث عن نظم ولوائح ترتيب الأراضي والأطيان، وإنشاء الفابريكات والصناعات، والمدارس وشئون التعليم، وتسعيرة الأصناف والبضائع والعملية، وإنشاء المستشفيات، وتنظيم الجيش وتحديثه، وحتى تسمية الشوارع وتتمير البيوت وتعداد أهالي القطر، وقد استقى معلوماته من نصوص الوثائق والأوامر والمراسيم والتقارير التي حصل عليها من الدفترخانة المصرية (دار المحفوظات) ومن جرنال الوقائع المصرية، ومن مصلحة الرسم بالمساحة العمومية، ومن نظارة الأشغال، فضلا عن مؤلفات العصر وكتبه.

أما المجلد الثالث الذي تضخم في الواقع، حتى جعله المؤلف ثلاثة مجلدات (الثالث والرابع والخامس) بثلاثة أجزاء، فتناول الجزء الأول منه عصري عباس باشا ومحمد سعيد باشا (١٨٤٨ - ١٨٦٣) بينما انفرد عصر إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) بالجزئين الثاني والثالث بسبب وفرة المادة العلمية. ويلاحظ أن مؤلفنا في هذا المجلد بأجزائه الثلاثة، تولى أيضا عن تقليده القديم الذي التزمه في المجلد الأول، بوضع تسجيل لتقويم النيل في الصفحات اليمنى، وإن ظل ملتزما بالتسلسل الزمني "الحولي" في عرض الأحداث الكبرى. ويعد هذا المجلد على درجة كبيرة من الأهمية لندرة المادة الوثائقية المنشورة عن عصري عباس الأول وسعيد باشا، خاصة وأنه تناول موضوعات مهمة مثل إنشاء السكك الحديدية في مصر، وتأسيس القناطر الخيرية، وأوضاع الحكم المصري في السودان، وإنشاء وترتيب المجالس والدواوين. كما قدم لنا المؤلف عن عصر إسماعيل معلومات ووثائق عن مختلف أوضاع مصر الداخلية والخارجية، خاصة ما يتصل بعلاقات مصر

بالباب العالي، وتأسيس ونشاط مجلس شورى النواب، والمحاكم المختلطة، وتطور ميزانية مصر.. إلخ.

وأخيرا أصدر أمين سامي المجلد السادس كملحق وثائقي يحمل عنوان "ملحق تقويم النيل عن الجسور والقناطر والكباري والخزانات على النيل وفروعه بمصر والسودان، من فجر التاريخ إلى الآن" ضمته ما استطاع من وثائق وخرائط وجداول وإحصائيات ورسوم توضيحية، استكمل بها موضوعات المجلدات السابقة.

وإذا تحدثنا عن أهداف أمين سامي باشا من وضع هذا العمل الكبير، فمن الواضح أنه كان مدفوعا إليه بشعور الإلتزام بخدمة العلم والتاريخ وبالرغبة في خدمة الوطن، كما قصد منه تلبية احتياجات العلماء والمؤرخين والمهندسين، وحسب تعبيره فإنه يقدم هذا العمل " للقراء والباحثين.. ولم أرد بذلك إلا القيام بواجب العلم والتاريخ وخدمة للوطن العزيز..". وقد حدد مؤلفنا ثلاثة أهداف أو مآرب لوضعه هذا العمل الكبير، أولها: أنه أراد أن يضع تقويما للنيل المبارك، يتضمن فترات تحاريقه وفيضانه كل عام منذ بداية التاريخ الهجري حتى عام ١٣٣٢هـ / ٦٢٢ - ١٩١٤م معتمدا في ذلك على ما كتبه مؤرخو مصر، الذين سجلوا حالة النيل في حواياتهم كل سنة هجرية. وثانيها: أن يقرن ذلك بعرض تاريخي للوقائع والأحداث التي مرت بمصر خلال نفس الفترة، وثالثها: أن يوضح النتائج التي ترتبت على حالة النيل وتأثيرها على الحوادث التي حلت بمصر وسكانها، من رخاء وشدة عبر التاريخ. ورغم هذا الجهد الكبير واتساع العمل كلما اقترب مؤلفنا من السنوات التي عاصرها، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإن القدر لم يمهله لإنجاز عمله كله، ومن هنا توقف به الجهد عند نهاية عصر الخديو إسماعيل (١٨٧٩).

وقد اقتضى منه تحقيق هدفه الأول المتعلق بوضع تقويم للنيل أن يرجع إلى ما سجله المؤرخون، ولما كان هؤلاء قد سجلوا معلوماتهم بالسنوات الهجرية، فقد رأى أمين سامي أن يقارنها ويطابقها على السنوات الميلادية، ليزيد الصورة وضوحا ودقة، فتحرى الاختلاف بين التقويمين الهجري (القمرى) والميلادي (الشمسى)، وأثبت ما يوافق غرة المحرم من كل عام بما

يوافقه من التاريخ الميلادي، ليستتج أن كل ٣٤ سنة هجرية تعادل ٣٣ سنة ميلادية، وعندما اطلع على مذكرات ومستخرجات من الكتب المحفوظة بالمكتبة الأهلية بباريس، والتي نشرها المجمع العلمي الفرنسي عام ١٩١٠، باعتبارها تشتمل على تحاريق النيل وفيضانه بين عامي (٢٠ - ٨٥٥هـ) لاحظ أيضا نفس الفارق بين التقويمين، مما أكد لديه ملاحظته السابقة.

مصادر الكتاب ومنهج المؤلف:

إن قيمة أي عمل علمي تستمد من أهمية مصادره ومنهج وأسلوب الكاتب في التعامل مع المعلومات والحقائق الواردة في هذه المصادر، ونقدها نقدا تاريخيا لإستخراج الحقائق الصحيحة منها، وتوظيفها لبناء معرفة تاريخية علمية. وقد كشف لنا أمين سامي عن مقدرة عالية وعن تمكن ملحوظ في الإستفادة من المصادر على نحو علمي، وربما كان هو أول مؤرخي مصر في القرن العشرين الذين استخدموا الوثائق التاريخية على نطاق واسع، كما استطاع أن يخضع الكثير من هذه المصادر للنقد التاريخي، من خلال مقارنة الروايات والتحقيق والتدقيق فيما ورد بها سعيا وراء الحقيقة، ورغم استخدامه للشكل الحولي، إلا أن مضمون عمله جاء مختلفا عما سبقه.

وسنضرب مثلا يوضح هذه المسألة، فهو عند استعانهه بجدول أعده الكاتب الفرنسي "مسيو كاترمير" وذكر أنه استقى معلوماته من كتاب أبي المحاسن (النجوم الزاهرة..)، تشكك مؤلفنا في الأرقام التي وردت بالجدول وفي التواريخ، فشد الرحال إلى باريس عام ١٩٠٣ ليطلع على مخطوط أبي المحاسن، وعندما قارنها بما ورد في الجدول وجد أن المعلومات غير مطابقة للأصل، واكتشف أنها نقلت عن نسخ حدثت بها أخطاء، لذلك أورد أمين سامي المعلومات والأرقام الدقيقة عن نسخة المخطوط الأصلية، مصححا بذلك ما ورد بالجدول الفرنسي، وأضاف أن "ظفره بذلك شجعه على مزيد من البحث والتتقيب في مؤلفات مثلها تعرضت لذكر تحاريق النيل وفيضانه".

ومن السهل ملاحظة أن أمين سامي استعان بأقصى ما استطاع أن يصل إليه من مصادر عربية وأوروبية، أشار إليها في سياق موضوعاته، وأنه سعى إلى مظانها جميعاً، واستفاد منها مقارناً ومحتلاً، ولم يكن مجرد ناقل، بل كان يثبت ملاحظاته وتفسيراته وتعليقاته دائماً، وكان كثيراً ما يثبت ملاحظاته وتفسيراته وتعليقاته، و عادة ما يستخدم عبارة "ولي على ذلك ملاحظات". ومن أشهر مصادره العربية ذكر أنه رجع إلى كتابين لأبي بكر بن عبد الله بن أبيك هما "درر التيجان، وكنز الدرر وجامع الغرر" بيد أنه لم يأخذ المعلومات الواردة بهما بشكل مسلم به، وإنما كان ييدي عليها الملاحظات ويدقق في الاختلافات الواردة بها عن غيرها، وكان ذلك حسب قوله "من أقوى البواعث لي على دقة مراجعة كل كتاب نوّه بأي شيء عن أمر النيل" ككتابات ابن الحكم والمقرئزي والمسعودي وابن تغري بردي، مما يظهر في نهايات الكثير من إقتباساته.

وفي معرض حديثه عن مصادره كذلك ذكر أنه استفاد من كتاب عبد اللطيف البغدادي "الإفادة والاعتبار.." وأنه عندما قرأ كتاب ابن إياس "تشق الأزهار في عجائب الأقطار" ووجد فيه زيادة عن كتابه "النجوم الزاهرة.." كما قارن المعلومات التي استقاها من كتاب أبي السرور البكري "قطف الأزهار.." بغيرها من المصادر للتحقق والتثبت من صحة ودقة هذه المعلومات.

وفيما يتعلق بالمصادر الحديثة، فيلاحظ أنه استفاد بكشف فيضان النيل (١٠٥٠ - ١٢١٥هـ) الذي أعده المسيو لوبير، أحد رجال البعثة العلمية الفرنسية في مصر، وقد أخذه عن عدد من مشاهير الكتاب العرب، فاقتضت أمانته أن يذكر أنه "غير واثق من دقته". كما استعان بمحررات أستاذه محمود باشا الفلكي بين عامي (١٢٤١ - ١٣٠١هـ) أما مايتصل بتحاريق النيل وفيضانه عن الفترة بين عامي (١٣٠٢ - ١٣٣٢هـ) فقد استقى معلوماته من صحيفة الوقائع المصرية، طبقاً لما سجلته وزارة الأشغال العمومية. ويستفاد من ذلك كله أن مؤلفنا استقى معلوماته من مصادرها الأصلية طبقاً لطبيعة عصرها، سواء كانت مخطوطات أو مؤلفات أو تقارير

ومحررات رسمية، سواء وجدت في القاهرة، بدار المحفوظات ومصالحة المساحة ووزارة الأشغال، أو في العواصم الأوروبية كباريس واستانبول وغيرها..

أما عن المعلومات التاريخية أو "الشذرات التاريخية" - كما كان يسميها - من حيث أهميتها والمنهج الذي اتبعه في عرضها، فقد كشف أمين سامي عن وعي كبير بمنهج المؤرخين وطرائقهم، من قداماء ومحدثين، وربط بين ذلك وبين أهمية المعرفة التاريخية على نحو مهم، فذكر أنه لم يسلك في عرضه التاريخي الخطة التي اعتاد كل فريق من المؤرخين اتباعها، وقد صنف هؤلاء إلى ثلاث فرق: فريق يتبع أسلوب تراجم الأعيان من مولدهم حتى وفاتهم "من غير تعرض لترتيب الدول" وفريق يروي تاريخ الدول على سبيل الحكاية والقص "من غير نظر إلى ترتيب سلسلة الحوادث التي يقتضي بعضها بعضا.. وهذا لا ثمرة له في المقصود من التاريخ" ولعله يعني هنا من غير النظر إلى الوقائع ومسبباتها ونتائجها، أما الفريق الثالث فأنصاره يذكرون تاريخ الدول أيضا، لكن مع ترتيب سلسلة الحوادث وأن بعضها يقتضي بعضها، وذلك لاعتبارهم أن التاريخ هو تبيان حوادث الأيام، التي أهمها سلسلة حوادث الأعمال الإنسانية الاختيارية، وما لكل من سبب وغاية، من جهة تأثيرها في الاجتماع المدني، تقوية أو إضعافا، وذلك بهدف تربية العقول وتعويدها الحكم على الحوادث، سواء بالتحسين أو التقبيح، سعيا وراء الحقيقة وإعراضا عن الظواهر باعتبار مالها من التأثير..".

ونتيجة لوعيه التاريخي وفهمه لطبيعة علم التاريخ، فإنه رغم تأكيدده على أهمية الفريق الثالث، الذي يهتم بالبحث عن علل الأحداث والوقائع التاريخية، وينظر في نتائجها، ويستهدف من التاريخ لها تنمية ملكة النقد وتكوين الآراء وإصدار الأحكام استنادا إلى العقل، فإن مؤلفنا مزج بين أغراض كل فريق من الفرق الثلاث في اختيار ما أراد تدوينه من الأحداث، فأعار العصور التاريخية ما يناسب أهميتها، ورأى أن يسرع في اجتياز القرون الأولى، ليصل إلى القرون الأخيرة، التي يرى أنها تهمنا مباشرة، أي ليصل بنا إلى "الأحوال المدهشة التي انتشل فيها ساكن الجنان محمد علي باشا، بحسن تصرفه، مصر، من وهدة الإنحطاط إلى الدرجات العالية..

مقدما الرجال والأحداث" بصورة تشدذ القدرة على التصور وتنمي الوعي والوجدان.

وقد ذكر أمين سامي أنه اعتمد فيما كتبه على ثقات المؤرخين "وما أنا بالنسبة لهم إلا ناقل" (أمين) وإن كنا نعتقد أنه غمط نفسه حقها في الجملة الأخيرة التي أراد بها الإشارة، في تورية بلاغية، إلى أمانته في النقل وإلى اسمه، لأنه لم يكن مجرد ناقل، وإنما كان باحثا مدققا وناقدا في كثير من الأحيان. ولتأكيد أمانته في استخدام المصادر، أشار إلى أن المحررات الرسمية التي جمعها من سجلات الحكومة، والتي وردت في الجزء الثالث تحت عنوان (إيرادات) كانت مدونة في الأصل باللغة التركية وأنه ترجمها إلى العربية، أما المحررات التي نقلها عن نفس السجلات تحت عنوان (أوامر عالية أو أوامر كريمة) فقد دونها كما هي "محافظة على أمانة النقل وقيامها بحق التاريخ في نقل الأشياء بصورها الحقيقية، وعدم تشويهها بأي تغيير، حتى يرى القارئ بعينه ما كان عليه الأمر على حقيقته.. ومن أجل ذلك ترى فيها أغلطا لغوية وصرفية ونحوية وإملائية وأساليب ركيكة.. فلينتبه القارئ وليلاحظ أن أكثر ما كان ذلك وأشدّه وقوعا في عهدي عباس وسعيد، أيام طمست معالم التعليم وكاد يقضى عليه".

ويبدو أن مؤلفنا على امتداد سنوات تأليفه للكتاب، كان يتلقى أسئلة تتعلق بالنيل وشؤونه من قبل القراء، بعد أن نشر الجزء الأول عام ١٩١٥، وقد اعتذر لهم عن إبطائه في الإجابة عن بعض ما أرسلوه إليه، معللا ذلك بأنه لا يريد أن يجازف بالإجابة دون تحري المسائل أشد التحري، ولا يجيب حتى يتأكد ويثبت بأقصى ما في وسعه "كما تقتضي بذلك أمانة العلم وكرامة النفس" حتى لقد كان ذلك يكلفه السفر ومراجعة المصادر في مختلف المكتبات الأوروبية ليطمئن إلى أن كل ما أجاب به لم يكن إلا بعد التحري العظيم والتثبت الشديد.

وأخيرا، يمكن القول أن أمين سامي باشا كان متنبها لتطور منهج البحث في التاريخ، بفضل ثقافته الحديثة، وما داخلها من مؤثرات أوروبية، فضلا عن معرفته بتراث ثقافته العربية، فلم يأتي عمله مجرد سرد للوقائع والأسماء والتواريخ، وإنما جعل يغوص فيما تحت الظواهر التاريخية لإدراك

أبعادها مع تقديم تحليلات وتفسيرات لكثير من الوقائع، بأسلوب سهل متميز تتدفق فيه الأحداث والوقائع والحقائق عبر سياقها الزمني في تتابع منسظم، وبلغة عصرية مباشرة خالية من السجع والتزيّد.

لقد تضمنت المجلدات التي تناولت عصر محمد علي وخلفائه، ثروة ضخمة من الوثائق والتقارير الرسمية والفرمانات والأوامر العالية، التي أجاد مؤلفنا ربطها في تطورها الزمني، مخلفا لنا عملا موسوعيا فريدا، على درجة كبير من الأهمية لا تتوفر بسهولة في مرجع آخر، ومساهما بذلك في بناء الإرث القومي المصري. كما تميز هذا العمل بشمولية واضحة جعلته لا غنى عنه لأي متقف أو باحث أو مؤرخ، لذلك تضمنت له أبعاده الموسوعية الخلود والبقاء، وربما كانت القيمة الأعلى والأهم لذلك السفر الجليل، ليس باعتباره "تاريخا" في حد ذاته، وإنما باعتباره "مصدرا" للكتابة التاريخية، والمصدر بطبيعة الحال أكثر أهمية وبقاء من التاريخ ذاته.

• • •

مراجع الفصل الثاني

- (١) أمين سامي باشما: تقويم النيل، ستة مجلدات، طبعة دار الكتب المصرية، بين عامي ١٩١٥ - ١٩٣٦.
- (٢) ألور عبد الملك: نهضة مصر، تكوين الفكر والإيديولوجية في نهضة مصر الوطنية (١٨٠٥ - ١٨٩٢) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣.
- (٣) جاك كرابس جونيور: كتابة التاريخ في مصر القرن التاسع عشر، دراسة في التحول الوطني، ترجمة: عبد الوهاب بكر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٩٣.
- (٤) جمال الدين الشبال: التاريخ والمؤرخون في مصر في القرن التاسع عشر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٨.
- (٥) خير الدين الزركلي: الأعلام، طبعة دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٦.
- (٦) عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، الجزء الأول، ط٤، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٧.
- (٧) محمد أنيس: مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٢.
- (٨) صحيفة الأهرام: ٧ - ١٨ فبراير ١٩٤١.
- (٩) مجلة المقتطف: عدد ٨ فبراير ١٩٤١.
- (١٠) مجلة الهلال: عدد ٤٠، لعام ١٩٣١؛ وعدد ٤٥، لعام ١٩٣٧.

(11) El-Shayal, Gamal el-Din, A History of Egypton Historiography, Alexandria 1962.

(12) Lewis, Bernarrrd, and: Holt, P.M. (eds.), Historians of the Middle East, New York 1963.

(13) Tignor, Robert, Modernization and British colonial Rule in Egypt, 1882- 1914, Princeton 1966.

الفصل الثالث

أحمد شفيق باشا

ونصف قرن من المذكرات والحواليات

الفصل الثالث

أحمد شفيق باشا

ونصف قرن من المذكرات والحواليات

يعد أحمد شفيق باشا (١٨٦٠ - ١٩٤٠)، في نظرنا، آخر كتاب
الحواليات الكبار في تاريخنا القومي، ذلك التاريخ الذي شهدت كتابته تطوراً
واضحاً في العصر الحديث، وإن ظلت حتى نهاية القرن الثامن عشر وبداية
القرن العشرين تحمل الكثير من تقاليد مدرسة التاريخ الإسلامي، مدرسة
المغازي والسير والخطط والحواليات.. والمعروف أن الكتابة التاريخية
شهدت نهضة طبيعية على أيدي علماء الأزهر، وعلى رأسهم الشيخ مرتضى
الزبيدي والشيخ عبد الرحمن الجبرتي. وقد شكلت كتابات الأخير نقلة نوعية
مهمة في طبيعة التأليف التاريخي، رغم حفاظه على طريقة الحواليات.

استفاد من هذه النقلة جيل جديد من كتاب التاريخ طوال القرن التاسع
عشر، خاصة بعد تطور التعليم والثقافة ونشاط حركة الترجمة، ورغم احتفاظ
معظم كتاب هذا الجيل بتقاليد مدرسة الحواليات والخطط، إلا أن كتاباتهم قد
تأثرت، بدرجات متفاوتة، بالمنهج العلمي الحديث. الذي تعرفوا عليه من
المؤلفات التاريخية الأوروبية، فجعل بعضهم يهتم بالتاريخ للموضوعات
والعصور والدول والشخصيات، والأهم من ذلك أن الكثيرين منهم اهتموا
اهتماماً كبيراً بالاستعانة بنصوص الوثائق الأرشيفية والحجج، بعد أن كان
الجبرتي قد فتح الباب لذلك. وفي هذا الشأن تكتسب كتابات علي مبارك
وسليم نقاش وفيليب جلال أهمية خاصة.

ولم يأت القرن العشرين إلا وكانت الكتابة التاريخية في مصر تتجه
حديثاً نحو المنهج العلمي الحديث، خاصة بعد تأسيس الجامعة ثم ضمها
لوزارة المعارف (١٩٢٥)، وابتعث العديد من الطلاب إلى أوروبا لتكوين
جيل جديد من الباحثين العلميين المتخصصين. ذلك الجيل الذي تولى تماماً

عن تقاليد مدرسة الحوليات والمنهج الكلاسيكي، ليضع أسس الكتابة التاريخية المستندة إلى المنهج العلمي وحده.. غير أن هذا القرن شهد مؤرخين كبيرين، أسهما إسهاماً كبيراً في حركة التأليف التاريخي، وإن ظلاً أمينين لتقاليد الكتابة الحولية للتاريخ، وهما أمين سامي باشا (١٨٥٧ - ١٩٤١) الذي اتخذ من "تقويم النيل" أساساً لكتابة تاريخ حولى لمجمل أحوال مصر وأوضاعها، والثاني معاصر له، وهو أحمد شفيق باشا (١٨٦٠ - ١٩٤٠) الذي قدم مصدراً تاريخياً سياسياً حولياً لمصر يغطي الفترة التي عاصرها وعاشها منذ نهاية عصر إسماعيل (١٨٧٩) وحتى عام ١٩٣٠.

وفي إشارة دالة يذكر أحمد شفيق عبارة أفصح فيها عن حبه للتاريخ وشغفه به ورغبته في المساهمة في كتابته وتأسيسه بالجبرتي، ذكر فيها أنه كان له صديق من الوراقين يلجأ إليه ليقتني الكتب لدراستها ولتنقيف نفسه. "وقع في يدي ضمن ما وقع، تاريخ الجبرتي، فراقني، ووجدت أن أحداً لم يقتف أثره، فأخذت أسائل نفسي: ترى هل أستطيع أن أسد هذا النوع بتكوين مذكرات لي أنكر فيها كل ما أعلمه وأشاهده؟.. لقد لجأ أحمد شفيق إلى هذا الشكل الحولى لأسباب تتصل، ليس فقط لمتابعة أسلوب الجبرتي، فهو قد درس علوم السياسة والتاريخ والمنهج الحديث في أوربا ويستطيع أن يتجاوز ذلك، ولكن ربما لحجم المادة الوثائقية والنصوص الأصلية التي تحت يديه والتي وجهته، مع حسه التاريخي العالي، لأن يصنفها كمصدر للتاريخ، وليس لكتابة تاريخ عصره، مقدراً في الوقت نفسه أن "المصدر" قد يكون أبقي من الكتابة التاريخية ذاتها.

(أ) سيرة حياة:

وقبل أن ندرس أهمية هذه الحوليات السياسية كمصدر من مصادر تاريخنا المعاصر، نرى لزماً علينا أن نقدم سيرة حياة كاتبها، وأن نمعن النظر في تكوينه العلمي والثقافي، والوظائف التي شغلها والمكانة التي احتازها، مما انعكست آثاره على مؤرخنا، وأتاح له إعداد وتصنيف هذا السفر الضخم، فالعمل لا ينفصل عن صاحبه تماماً، و"ذات المؤرخ" دائماً خلف عمله، أو متخلله في تضاعيفه واختياراته لمادته، وإن بدرجة ما، مهما

حاول أن يكون موضوعياً، وكان أحمد شفيق ذاته واعياً بضرورة ذلك عندما كتب مذكراته، فقد بدأها بنبذة عن نفسه "لأكشف بها عن عوامل تكويني، وعن خواص البيئة التي نشأت فيها ولكي أقدم للقارئ بعض صور صادقة من الحياة الاجتماعية التي تقلبت في أدوارها منذ الحداثة.." (١).

وقد ولد أحمد شفيق حسن موسى في مايو عام ١٨٦٠ في حي السيدة زينب لأب من أبناء الطبقة الوسطى المصرية، تقلب في وظائف الحكومة المالية والإدارية بحكم مهارته في الرياضيات.. في عهود خلفاء محمد علي، منذ محمد سعيد باشا حتى الخديو توفيق، فبدأ حسن موسى هذه الوظائف باشكاتباً في مديرية الشرقية، ثم انتقل رئيساً لقلم الدعاوى بمعية محمد سعيد باشا وإلى مصر، وأصبح نائباً لقلم التحرير (العربي) بنظارة الداخلية، انتقل بعدها رئيساً لقلم الإدارة بنظارة المالية في عهد الخديو إسماعيل، وإن لم يستمر طويلاً في عمله هذا لعدم موافقته على سياسة إسماعيل صديق (المفتش) وزير المالية آنذاك، فانتقل ليعمل باشكاتب في بيت المال، فمفتشاً بنظارة الحقانية، وكانت آخر وظائفه أن عمل مأموراً لمالية مديرية الدقهلية حتى وفاته عام ١٨٨٣ (٢)، أي بعد احتلال الإنجليز لمصر بنحو عام وكان ابنه أحمد شفيق - وهو اسم مركب - قد تجاوز العشرين بثلاث سنوات.

ورغم أن والده كان من المقربين للأسرة الخديوية وحاشيتها، وأن والدته كانت شركسية الأصل (من معاتيق السيد على البكري) إلا أنه لم يكن من أثرياء ذلك الزمان، ولم ينتم إلى الطبقة المصرية العليا التي بدأت تطاول طبقة الأتراك والشراكسة في الجاه والنفوذ والسلطان، غير أن هذه النشأة وفرت للفتى حياة كريمة ورغدة في كنف حاشية الأسرة الخديوية.

التحق الصبي أحمد شفيق بكتاب (مكتب) قريب من منزله، لم يلبث أن انتقل منه إلى كتاب على أفندي التركي في حي عابدين، ومنه انتقل إلى كتاب مصطفى فاضل بدرب الجماميز، وهناك تزامن مع بطرس غالي، وكان هذا الكتاب يعلم اللغة التركية - بحكم أن ناظره كان تركيا - إلى جانب اللغة العربية والحساب، مما يعنى أن والده حرص على أن يتعلم ابنه هذه اللغة، التي كانت مهمة آنذاك لنيل أرقى الوظائف، ومفتاح الانتماء للطبقة العليا. وكان مقدراً للفتى أن يستكمل تعليمه بالأزهر، بعد الكتاب، حيث كانت

المدارس الحكومية القليلة آنئذ تكاد أن تكون وقفاً على أبناء الأثرياء والمقربين من الأسرة الخديوية، غير أن الأمير محمد توفيق ولى العهد الذى كان يولى عطفاً خاصاً تجاه أبناء المقربين من أسرته وأبناء الموظفين فى دائرته، اختاره ضمن مجموعة من هؤلاء للدراسة على نفقته فى مدارس الحكومة.

وقد أتاح ذلك للفتى أن يتلقى تعليماً مدنياً حديثاً فى مدرسة المبتديان، التى كانت تقدم تعليماً مجانياً داخلياً آنئذ، فضلاً عن أنه لقى، مع أقرانه الكثير من رعاية وحذب الأمير الشاب الذى اعتاد أن يدعوهم للنزهة والغداء فى سراى القبة، وكان بعضهم يمثل بين يديه ليفوزوا بهدايا من "قراطيس الفضة الجديدة". وفى المبتديان درس أحمد شفيق اللغة التركية على نطاق أوسع، إلى جانب العربية والفرنسية والإنجليزية والألمانية، فضلاً عن الرياضيات والهندسة، والجغرافية والتاريخ، ولأن معظم تلاميذ المدرسة كانوا من أبناء الطبقة التركية الإرسنقراطية الحاكمة، فقد كانت دراسة اللغة التركية تلقى اهتماماً خاصاً.

أتم أحمد شفيق عامين فى المبتديان انتقل بعدهما إلى المدرسة التجهيزية ليدرس بها عاماً آخر، نقل بعده إلى مدرسة القبة التى أنشأها الأمير الشاب بالقرب من السراى، وظل بها حتى أتم دراسته الثانوية.. وهكذا من الواضح أن شفيق شهدت طفولته وصباه أوضاعاً مريحة ودراسة مستقرة فى شبابه، مما شكل أساساً طيباً لبدء حياته الوظيفية، أو لاستكمال الدراسة فى مرحلتها العليا عندما تتاح الفرصة لذلك..

* * *

وحتى هذه المرحلة من الدراسة، ونتيجة لانشغال الأمير، ومصر كلها، بالآزمات السياسية التى أفضت إلى أحداث الثورة الوطنية المعروفة بالعرابية، قنع أحمد شفيق بعدد من الوظائف الصغيرة، كانت أولها أن عين معيداً بمدرسة القبة إثر تخرجه منها، إلى أن صدر أمر بتعيينه فى وظيفة "مبيض" بالقلم الأفرنجى لنظارة الداخلية، بمرتب كان يصرف من جيب ناظرها، الذى هو الأمير محمد توفيق نفسه، ولما خلت وظيفة "كاتب ثان تركى" فى الدفترخانة المصرية بالقلعة، أمر ناظر الداخلية بإحاقه بها فى

يوليو ١٨٧٧ لمعرفة بالغة التركية، وقد ذكر "كان يلذ لي أن أتصفح بعض سجلات الأوامر التي كانت تصدر في عهد محمد علي باشا..". الأمر الذي يكشف عن اهتمام مبكر بالوثائق وعشق كامن للتاريخ وسجلاته.. "والطريف أنه عندما كان في الدفترخانة كان يتقاضى مرتبه أشياء عينية، نتيجة لتفاقم الأزمة المالية في مصر "فأخذت بدل راتبى كتباً من المطبعة الأميرية..!"

لم يمكث الموظف الشاب بالدفترخانة سوى بضعة أشهر نقل بعدها إلى المجلس المخصوص بنظارة الداخلية في يناير ١٨٧٨ ليتولى القيام بعمل ساعده على التمرس بالكتابة والتحرير، حيث عهد إليه بتحرير المضابط وقرارات المجلس نظراً لكفاءته وجودة خطه. واستمر يؤدي عمله هذا حتى ألغى هذا المجلس في يوليو من نفس العام، اقتصاداً للنفقات، لينتقل أحمد شفيق بعد ذلك إلى وظيفة كاتب حسابات بدائرة الأمير محمد توفيق، وعندما تنازل الأمير عن تقايشه مساهمة في حل الأزمة المالية، واستغنت التقايش عن كثير من موظفيها، فقد أحمد شفيق وظيفته في إبريل ١٨٧٩.

وبعد أن اعتلى الأمير محمد توفيق أريكة الحكم في مصر بعد عزل والده في يونيو ١٨٧٩ عاد أحمد شفيق إلى العمل مع راعيه، حيث عين معاوناً بالخاصة الخديوية.. وفي يناير ١٨٨٠ انتقل إلى وظيفة "مبيض" بقلم إفرنجي المعية، وكان هذا القلم يتألف من رئيس فرنسي، وكاتب للمحفوظات فرنسي أيضاً، بالإضافة إلى أربع شخصيات مصرية. والمعروف أن شفيقاً ظل في وظيفته تلك طوال أحداث الثورة العرابية، ورافق الخديوى عندما انتقل إلى الإسكندرية وظل بمعيته، حتى قضى الإنجليز على الثورة الوطنية، وعاد الخديوى إلى عرشه بالقاهرة في ركاب الإنجليز، فعاد أحمد شفيق معه ضمن معيته.. وقد كافاه الخديوى، مع زملائه، على ولائه له أيام الثورة، فزاد مرتبه إلى عشرين جنيهاً شهرياً، ومنح "تيشاناً مجيداً" من الدرجة الرابعة، كما منحه الخديوى النجمة المصرية التي صيغت بأمر منه لإهدائها لأنصاره والمخلصين له إبان الثورة، وكذلك إلى الضباط والجنود والإنجليز.

• • •

استمر أحمد شفيق يعمل بالديوان الخديوى مبيضاً بقسم الرسائل الفرنسية الصادرة من الديوان لسنوات أربع لم يتقدم خلالها خطوة فى حياته العملية، حيث أن رئيسه الفرنسى (مسيو أدوان) كان يأبى عليه ذلك متعللاً بعدم إجادته اللغة الفرنسية بدرجة كافية، لذلك عزم على السفر إلى فرنسا لاستكمال دراسته فيها، وقد استعان بالمسيو (دومرتينو) رئيس القلم الأفرنجى ليتوسط لدى الخديو ليأذن له بالسفر حتى يتمكن من إجادة اللغة الفرنسية، فوافق الخديو..

وبالفعل سافر أحمد شفيق إلى فرنسا فى يوليو ١٨٨٥ ليقضى بها نحو سنوات أربع شكلت نقلة مهمة فى حياته، بدأها بدراسة أرقى للغة الفرنسية صقلت معرفته بها بدرجة كبيرة، ثم التحق بمدرسة العلوم السياسية فى باريس Ecole des Siences Politique حيث درس بالقسم السياسى بها، وكان هذا القسم يؤهل خريجيه لتولى المناصب السياسية والدبلوماسية، مما يكشف عن مجال طموحه وتطلعاته. وأثناء دراسته بهذه المدرسة وضع رسالة فى التاريخ موضوعها "سياسة فرنسا فى مصر ابتداءً من عهد المراقبة الثنائية حتى عصرنا". وقد تقدم لإمتحان الدبلوم فى يونيو ١٨٨٧ ونجح فى اجتيازه، ليحصل على إنعام الخديو عليه "بالرتبة الثالثة".. ولم يقنع شفيق بذلك، وإنما أراد أن يزواج بين دراسة العلوم السياسية ودراسة القانون، فالتحق بكلية الحقوق بجامعة باريس بعد أن وافق الخديو على صرف مرتبه كاملاً واعتباره معيناً من قبله فى مهمة خارجية، وفى أغسطس ١٨٨٩ استطاع الحصول على شهادة الكفاءة فى الحقوق، "وكنت أتمنى أن أتزوج دراستى بتمرين عملى فى بعض وزارات الحكومة للفرنسية ولكن لم يسمح الوقت لى بتنفيذ هذه الرغبة.."

عاد أحمد شفيق إلى مصر بعد أن أتم دراسة العلوم السياسية والقانونية فى باريس كما عاش تجربة أوربية كاملة، أدرك خلالها عمق التطور الحضارى ومداه، وزار خلال فترة دراسته معظم دول أوربا وشاهد معالمها القديمة ومعالم حضارتها الحديثة ولمس تطور المجتمعات، مما انعكس فيما بعد على تطور نظرتة إلى الحياة. فضلاً عن أن الثقافة الحديثة التى تلقاها راحت تجدد ما كان قد استقر فى نفسه وروحه من ثقافة شرقية تأسس

عليها^(٣). ويلاحظ أن أحمد شفيق أثناء زيارته لمعرض باريس الدولي لعام ١٨٨٩، قبل وداعه لفرنسا، التقى هناك بالأمير عباس حلمي نجل الخديو توفيق، وسار في ركبه حتى فينا ومنها إلى البندقية، مما سيكون له أثره في علاقته بالأمير، عندما يتولى الخديوية في يناير ١٨٩٢.. لقد عاد أحمد شفيق إلى مصر وقد اكتسب علماً وثقافة وتجربة وخبرة، كما صار أكثر نضجاً واكتمالاً وثقة بنفسه، بل وأكثر طموحاً واستعداداً لتولى أرقى الوظائف.. وكان الخديوي توفيق لا يزال في سدة الحكم، بلا سلطة تقريباً، بعد أن سلبه إياها المعتمد السياسي البريطاني (اللورد كرومر)، والاحتلال جائم على صدر البلاد التي ترزح تحت وطأة نظمه وسياسته..

وعندما تولى عباس حلمي الثاني عرش الخديوية، شهد بداية عهده مناخاً سياسياً جديداً، فقد كان الخديو الشاب الذي تعلم في الغرب يود أن يكون حاكماً ذا سلطة حقيقية، وليس كوالده خاضعاً للإنجليز، والمعروف أن بداية هذا العهد أيضاً شهدت علو الموجة الثانية من الحركة الوطنية المصرية، وهي الموجة التي زكاها الخديو الشاب وبرز فيها مصطفى كامل ومحمد فريد ولطفى السيد وأضرابهم.

وكان أول عهد شفيق بالوظائف في هذه المرحلة أن عين فور عودته من باريس سكرتيراً خاصاً لناظر الخارجية (تيجران باشا).. وفي نفس الوقت كان دائم التردد على الخديو الذي عرض عليه أن ينضم إلى المعية، فقبل على الفور واختير لرئاسة قلم الترجمة بها في ١٣ فبراير ١٨٩٢. ولما كان هذا الديوان مهماً بالنسبة للخديو لمعرفة شئون مصر ومتابعة أحوالها، فقد عهد إلى أحمد شفيق بإعادة تنظيمه على أسس حديثة، فقام بالمهمة حيث قسم أعماله إلى قلم وثلاثة دواوين: قلم الترجمة وكان برئاسة، والديوان التركي، والديوان العربي ثم الديوان الأفرنجى، مع تعيين (المسيو روليه) الذي كان أستاذاً سابقاً لعباس في فينا سكرتيراً عاماً للديوان الخديوي، كما أحيل إلى المعاش عدد من الياوران، وتجدد قلم التشريفات بعناصر جديدة.

اضطلع أحمد شفيق بأعمال قلم الترجمة على نحو جيد ومنظم، وأتاح له ذلك أن يلتقى بالخديو دائماً، حيث كان من مسؤولياته إطلاعه يومياً على البرقيات العمومية التي ترد عن أحوال مصر باللغتين الفرنسية والإنجليزية،

وكذلك كل ما كان ينشر في الصحف العربية والأجنبية، وفي اعتقادنا أن تفرسه بذلك ألهمه إعداده للحواليات السياسية التي صنفها ونشرها بعد ذلك، والتي ضمت آلاف البرقيات ونصوص المقالات وتقارير وكالات الأنباء المتعلقة بمصر وأوضاعها الداخلية وسياستها الخارجية..

وقد وقف أحمد شفيق معضداً الخديو الشاب في صراعه مع اللورد كرومر، خاصة عندما أقال الخديو وزارة مصطفى فهمي الخاضعة للإنجليز، ومن الملاحظ أن شفيق كان يأمل في تعضيد فرنسا للخديو في مواجهته للإنجليز، وكان على ثقة من تأثير الرأي العام الفرنسي والصحافة الفرنسية على موقف إنجلترا، وقد لعب شفيق دوراً في هذا الإتجاه من خلال علاقاته وصداقاته لشخصيات فرنسية..

وعندما وقعت حادثة الحدود وكان شفيق ضمن حاشية الخديو عند زيارته للجيش المصري على حدود مصر الجنوبية في يناير ١٨٩٤ وانتقد وضع الجيش هناك، حمل كرومر على الخديو واضطره إلى سحب انتقاداته، بينما أحجمت فرنسا عن التدخل واعتبرت أن الخديو تدخل في مسألة عسكرية دون ترو، والملفت أن أحمد شفيق، بالرغم من ذلك، سعى إلى تجديد ثقة الخديو بفرنسا..١

ومع يأس الخديو من الصراع السياسي العلني مع الإنجليز في مصر بدأ يتجه، كما هو معروف، لتأييد العمل السري في الداخل والدعاية السياسية في الخارج وكان أحمد شفيق يقف دائماً إلى جانبه مما جعله على دراية واسعة بنشاط الحركة الوطنية آنئذ، وقد اتفق الخديو مع مصطفى كامل في أوائل ١٨٩٥ على تشكيل لجنة سرية من هؤلاء الشباب المثقفين ممن عرفوا بشعورهم الوطني الفياض، وكان أحمد شفيق من بينهم، بالإضافة إلى عدد من القضاة، منهم إسماعيل شيمى ويوسف صديق ومحمد سالم..

وعندما بدأ مصطفى كامل نشاطه في أوروبا كان أحمد شفيق حلقة الإتصال بينه وبين الخديو ليوقفه على سير الأمور.. كما كان له دوره في التنظيم الوطني داخل الجيش حين شكلت عقب حادثة الحدود جمعية سرية عام ١٨٩٤ نتيجة تآمر الضباط المصريين من سياسة الاحتلال، وكان أحمد

شفيق أيضاً حلقة الإتصال بين الخديو وهذه الجمعية، التي كانت ترسل إليه تقاريرها وخطاباتها بشفرة خاصة اتفق أعضاؤها عليها مع أحمد شفيق^(٤).

لقد ازدادت أهمية ومكانة أحمد شفيق حتى غدا المستشار المطلع على بواطن الأمور، والسكرتير الخاص للخديو، وعندما توفي السكرتير الخاص للديوان الخديو (مسيو روليه) لم يجد الخديو خيراً من أحمد شفيق ليحل محله، مما رفع من قدره ونفوذه بين الحاشية الخديوية.. وكان الخديو يوفده في مهام دبلوماسية إلى كل من الأستانة وفينا وألمانيا وباريس، حتى لقد أنعم عليه السلطان عبد الحميد برتبة المتميز تقديراً لمكانته وولائه.. يضاف إلى ذلك كله أن الخديو ازدادت ثقته به حتى صار يعهد إليه بحل كثير من مشاكله الخاصة، كما كان يوكل إليه حل الخلافات التي كانت تنشأ بين أفراد العائلة، كذلك أصبح يحيل إليه كل الأعمال والمخابرات التي تحدث بينه وبين النظار وغيرهم". ونتيجة لزيادة خبرته وتمرسه أسند الخديو إليه كذلك أعمال الديوان التركي، ورئاسة الديوانين العربي والأفرنجى منذ أوائل يناير ١٩٠٥، ومن ثم ازدادت مسئولياته وسلطاته على نحو كبير، حتى لقد غدا الرجل الأول في الديوان، بعد الخديو بطبيعة الحال.

ورغم أن علاقة الشيخ محمد عبده مفتى البلاد مع الخديو لم تكن طيبة بسبب خلافهما المستمر بشأن الأوقاف وإصلاح الأزهر، كما هو معروف، إلا أن أحمد شفيق لم ينس فضل المفتى على حركة التجديد الإسلامى، حتى أنه سار في جنازته عندما توفي، وتحمل غضب الخديو عباس، واستطاع معالجة ذلك بقدر من الحكمة.. يضاف إلى ذلك أنه كان يقدر مصطفى كامل ودوره في الحركة الوطنية المصرية.. ورغم ابتعاد مصطفى عن الخديو وفتور العلاقة بينهما، فإن أحمد شفيق انتهز حادثة دنشواى وخلق منها مجالاً للجمع بين الصديقين.

والواقع أن شفيق خلال هذه المرحلة بلغ مكانة عالية أهلته لأن يرشح لأعلى المناصب، ولأن يختاره مجلس إدارة الجامعة (الأهلية) ليكون وكيلاً لها بعد أن عين الأمير أحمد فؤاد رئيساً لها عام ١٩٠٧. وعندما استقالت وزارة مصطفى فهمى (١٨٩٥ - ١٩٠٨) نتيجة لمرضه، وعهد الخديو إلى بطرس غالى بتأليف الوزارة الجديدة، طلب هذا من الخديو أن يوافق على

تعيين أحمد شفيق وزيراً للمالية، بدلاً من حسين فخري الذي اعتذر عن عدم قبول المنصب، إلا أن الخديو فضل أن يبقى شفيق في الديوان الذي لم يعد يستغنى عنه، وأمر بزيادة مرتبه رבעمئة جنيه في السنة من وفورات الديوان الخديوى.

وفي مارس عام ١٩١٠ وافق الخديو على نقل أحمد شفيق مديراً لديوان الأوقاف لإنقاذه بعد أن تدهورت أوضاعه المالية وأوشك على الإفلاس.. فحاول شفيق بث روح جديدة في الديوان، ووضع له نظاماً جديداً تتوزع فيه السلطات والإختصاصات بين الموظفين على نحو أكثر انضباطاً ودقة، كما دأب على تفقد منشآت الأوقاف بنفسه في أنحاء البلاد، خاصة في الصعيد والسودان، كذلك قام بتنظيم أبواب الميزانية المتعلقة بالمعاشات، حتى بدأ الديوان يسترد عافيته..

غير أن الخديو أراد أن يستغل وجود أحمد شفيق على رأس ديوان الأوقاف وطلب منه الموافقة على أن تشتري الأوقاف أرضاً في "المطاعنة"، بولغ في ثمنها ليحصل الخديو على سمسة عالية في الصفقة، لكن شفيق ألف لجنة لتقدير الثمن الحقيقي للأرض، وعندما رأى الخديو أن الصفقة ستعثر، حاول إغراء شفيق بمنحة مالية، لكنه أبى، ثم لوح له بأن يجعله ناظراً في أقرب فرصة، غير أن شفيق استمر على موقفه، مما جعل الخديو يأمر بنقله رئيساً لإدارة الأوقاف الخديوية عام ١٩١٢ لإصلاحها وإدخال النظم الحديثة عليها، فقبل المنصب الجديد مكرهاً، وكان واضحاً أن الخديو يريد إبعاده عن ديوان الأوقاف لتنفيذ صفقة أرض المطاعنة.

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى وعزلت بريطانيا الخديو عباس عن حكم مصر، راح أحمد شفيق يبحث لنفسه عن دور جديد، والمعروف أنه وقف إلى جانب الخديو في محنته، سواء خلال وجوده في الأسر أو تنقلاته في أوروبا، بحثاً عن وسيلة يستعيد بها عرش مصر، وقد نشط شفيق ليكسب للخديو مؤيدين وأنصار، خاصة في تركيا وألمانيا، كما تولى جميع المصريين في العاصمة التركية حول الخديو للإنتصار لقضيته.. ويلاحظ أن الخديو عباس أصدر أمره بتعيينه ناظراً للديوان الخديوى في ٢٩ أكتوبر عام ١٩١٧، حينما كان لا يزال يأمل في استرداد عرشه في مصر. وعندما

أخذت تركيا تعد لحملتها لاستعادة مصر من الإنجليز، ساهم شفيق في الإعداد لها، وتولى أمر الاتصالات بين المسؤولين الأتراك وبين الخديو، كما نشط للعمل في عواصم أوروبا للقيام بالمهام التي كلفه بها الخديو المعزول، بالإضافة إلى تنظيم المخابرات مع مصر، بهدف إشعال ثورة عامة فيها تستمر حتى تصل الحملة التركية إليها.. كما قام بالمشاركة في ترتيب إنشاء جمعية سرية في الإسكندرية للتنسيق مع القوى المؤيدة لعودة الخديو في الخارج..

غير أن تعثر هذه المحاولات، وتردد الخديو وضعفه، جعل شفيق يطلب إليه إعفائه من خدمته، خاصة بعد أن عنفه الخديو ذات مرة بشكل اعتبره شفيق إهانة له، بيد أن الخديو أرسل إليه يطيب خاطره ويخبره بأنه لم يقصد إهانته، لكن العلاقة ما لبثت أن ساءت بين الرجلين، إلى درجة رأى معها شفيق الإصرار على استعفائه، فاستقال من خدمة الخديوية عام ١٩٢٠، تلك الخدمة التي بلغت نحو أربعين عاماً..

عاد أحمد شفيق إلى مصر في إبريل عام ١٩٢١، في الوقت الذي كانت تمر فيه البلاد بتداعيات ثورتها الوطنية عام ١٩١٩ وكان الوفد قد انقسم وانقسمت معه البلاد إلى سعديين وعدليين، كما هو معروف، ولما يشأ شفيق أن يورط نفسه في ذلك، وإنما أثر الإبتعاد ومتابعة الأحداث دون مشاركة فيها، حتى لا يظن أحد أنه يعمل لحساب الخديو عباس، خاصة وكان معروفاً لدى الجميع بأنه رجل الخديو السابق، غير أن ذلك لم يمنعه من أن يشارك مع عدد من الشخصيات في محاولاتهم رآب الصدع بين الزعماء السياسيين..

وفي مذكراته عن عام ١٩٢٢ كتب أحمد شفيق أنه بدأ يتجه نحو الاشتغال بالصحافة منذ أواخر عام ١٩٢١، حين بدأ في كتابة مقالات عن الأسرة العلوية في صحيفته الليبرتيه، تلك المقالات التي أخذت تلفت أنظار الإنجليز والسراي، غير أن صاحب الصحيفة (ليون كاسترو) أخبره أن السراي تخشى أن يكون الغرض من المقالات عمل دعاية لعباس عندما تصل المقالات إلى عهده، فأجاب شفيق بأنه ينوي أن ينشر كتاباً محايداً عنه "وإذا

كنت قد خدمته هذه المدة الطويلة بنية صادقة، فذلك دين على لوالده توفيق رأيت أن أفیه". ثم انقطع شفيق عن التحرير في هذه الصحيفة بعد كتابة خمس وثلاثين مقالة "تجنباً للاحتكاك بالدوائر العليا التي كانت لا تترتاح لنشر مقالاتي".

ومن الثابت أن شفيقاً حاول أن ينخرط من جديد في الحياة السياسية، من خلال عضويته في البرلمان، لكنه لم ينجح في ذلك، ففي مايو ١٩٢٣، والمصريون يستعدون لإقامة حياة برلمانية جديدة بعد صدور دستور ١٩٢٣ روى شفيق أنه وافق على أن يتقدم للترشيح على مذهب الوفد عن قسم الوايلي امثالاً لطلب بعض كبراء منطقته، وأن لجنة الوفد الانتخابية في مصر الجديدة اجتمعت وأيدت ترشيحه بالإجماع لأنني "مجرب وسوابقي حسنة ولى دراية بالتاريخ وأجيد اللغة الفرنسية" غير أن الوفد قرر في النهاية أنه سيرشحه لعضوية مجلس الشيوخ لأن الترشيحات لمجلس النواب قد انتهت. فعاد شفيق أدراجه مؤثراً التفرغ لإخراج مذكراته وإعداد حوليات مصر السياسية، "مما يتطلب منه أن يقف على الحياد وأن يتفرغ للحقيقة وحدها وألا ينغمس في الحزبية"، ولذا اختار مؤلفاته وعدل عن الترشيح^(٥).

وفي غضون هذه الفترة مضى يستكمل كتابة مذكراته بحماسة بالغة حتى فرغ منها عام ١٩٢٣، والواقع أنه كان يكتب مذكراته هذه منذ بداية شبابه، وكان دائماً على تكوينها بشكل مستمر، سواء كان مستقراً في مصر أو مغترباً عنها في أوروبا، حتى أن سنوات الحرب لم تمنعه من تسجيلها، فقد كان يحس في كتابتها متعة وراحة خاصة، فضلاً عن إرضاء حسه التاريخي، معتمداً على ثقافته السياسية والتاريخية، وعلى ما تحت يده من وثائق ومصادر ومعلومات أساسية، وبعد أن أتم كتابتها لم يشأ أن ينشرها في حينها وإنما نشرها ابتداءً من عام ١٩٣٣. غير أنه شرع منذ عام ١٩٢٤ يكتب "حوليات مصر السياسية" ليخصص لكل عام (حول) مجلداً عن الفترة (١٩٢٤ - ١٩٣٠) بعد أن أعد تمهيداً لها في مجلدات ثلاثة غطت الفترة السابقة، وبشكل مركز منذ عهد الخديو عباس حلمي الثاني^(٦).

وهكذا يلاحظ أنه خلال العشرينيات والثلاثينيات، وقد تجاوز الستين من عمره، بعد أن اعتزل العمل السياسي والإداري تماماً، شرع يشغل نفسه

بإتمام مذكراته وكتابه حوليات مصر، والمشاركة في بعض الأنشطة الثقافية والاجتماعية العامة. ففي عام ١٩٢٢ عندما تأسست "جمعية الرابطة الشرقية" كان من كبار دعائها للعمل على توثيق الروابط بين الأمم الشرقية لتنمية العلاقات بينها والنهوض بها وكان يأمل أن تصبح يوماً ما نواة لعصبة أمم شرقية، وقد انتخب شفيق عضواً في مجلس إدارتها، كما كان مديراً لمجلتها خلال ما تبقى من العشرينيات، حيث لم يدم عمر هذه الرابطة طويلاً فقد انفرط عقدها عام ١٩٣١.

وقد أصدر شفيق "صحيفة الإعلانات" لتختص بشئون الإقتصاد والتجارة والمال منذ أواسط مارس ١٩٢٥ ولكنها لم تنجح ولم تلبث أن توقفت. "لأن أرباب الصناعات كانوا منغمسين في الحركة الوطنية وكانت الروح السياسية سائدة على الجميع" فلم يحفل أحد بالشئون الإقتصادية. وكان لشفيق اهتمام واضح بقضايا التعليم حتى أنه شارك في المؤتمر الذي عقده نقابة المعلمين عام ١٩٢٥ واختير رئيساً شرفياً له، وخلالها أبدى آراء متقدمة في شأن تعميم التعليم الأولى وجعله إجبارياً، كما كان من المحبذين للتعليم المشترك لما فيه من مزايا اجتماعية، والإهتمام بالتعليم الفني الزراعي والصناعي وكانت له محاولة في تعليم اللغة العربية وتبسيط قواعدها للناسئين، وقيل إنه أعد كتاباً في ذلك وإن حالت ظروفه دون إتمامه ونشره.

وخلال هذه الفترة نادى بعقد مؤتمرات ثقافية عربية بشكل دوري، وكان يدعو لتوحيد برامج التعليم في البلاد العربية، وقد عرض هذه الأفكار على حاكمي العراق والسعودية وبعض الشخصيات العربية عام ١٩٢٧ ولقيت استجابة واستحساناً، جعله يقدم إلى رئيس الوزراء المصري آنذاك (عبد الخالق ثروت) مذكرة في نوفمبر في نفس العام يقترح فيها عقد مؤتمر للثقافة العربية في مصر بعد موافقة المسؤولين العرب الذين اتصل بهم، غير أن استقالة الوزارة حال دون ذلك، ولما عرض شفيق الفكرة على وزير المعارف في الوزارة الجديدة، وهو أحمد لطفى السيد لم يجد عنده حماسة أو ميلاً للفكرة.

وكانت له آراء وإسهامات في مجال الإصلاح الاجتماعي، خاصة خلال الثلاثينيات، أي في العقد الأخير من عمره، نشر بشأنها عدداً من

المقالات في الصحف والمجلات التي عاصرها وخاصة الأهرام، تدور حول تقاليد المجتمع المصري، فكتب عن الأفراح والأعياد والمناسبات وعن المآدب وتطور تقاليدها.. إلخ. والواقع أن آراء أحمد شفيق في الإصلاح الإجتماعي كشفت عن نأثر شخصيته العربية الإسلامية بالحضارة الغربية. وكان يدعو إلى الأخذ عن هذه الحضارة ما يتفق مع هذه الشخصية، فهو يرى ضرورة "المزج بين الحضارتين والأخذ مما في كليهما من الفضائل..". وكان يؤمن بأن الغرب قد قطع أشواطاً بعيدة في مضمار الحضارة والتقدم وأن على الشرق أن يأخذ عنه فضائل هذه الحضارة، وخاصة العلم والإقتصاد المتطور.. والكثير من الصفات التي جاء بها الشرع الشريف ولا تتنافر مع تقاليد^(٧).

وربما كان آخر نشاط للرجل قد تمثل في إعداد محاضرة عن يقظة الشعور القومي المصري ليلقيها في القاعة الشرقية بالجامعة الأمريكية عام ١٩٤٠، والتي ألقاها محمد لطفي جمعة نيابة عنه. كما خص الأهرام بمقالة عن مصطفى كامل نشرها في ١٥ مايو ١٩٤٠ بمناسبة إزاحة الستار عن تمثاله، تحدث فيها عن تاريخه وجهوده في إيقاظ الشعور القومي لدى المصريين. وبعد أن أدى الرجل رسالته، وقد نيف على الثمانين، انتقل إلى جوار ربه في أكتوبر ١٩٤٠ بعد أن خلف لنا تراثاً تاريخياً ضخماً بشكل مادة خصبة للتاريخ لمصر الحديثة والمعاصرة، وتاريخاً شخصياً حافلاً، جديراً بالمعرفة والدراسة والتأمل والاحتفاء به.

(ب) مؤلفاته وتصنيفاته:

نود الإشارة إلى أن الإسهام الأساسي والمهم لأحمد شفيق تمثل في عمليه الرئيسين وهما "مذكراتي في نصف قرن" و"حوليات مصر السياسية" فإذا ذكر اسمه فإنه يقترب بأنه صاحب هذين المصدرين المهمين من مصادر تاريخ مصر الحديث والمعاصر، غير أن له ثلاثة أعمال أخرى، اثنان منها بالفرنسية والثالث باللغة العربية، ارتبط تأليفها بمناسبات معينة، كما أنها لم تلق اهتماماً كبيراً لبساطتها... وسوف نحاول هنا في هذا الجزء من الدراسة أن نعرض لنتاج أحمد شفيق الفكري في سياقه التاريخي، وليس حسب

أهميته، على أن نفرد لحوليات مصر السياسية (١٩٢٤ - ١٩٣٠) جزءاً خاصاً من هذه الدراسة.

ويأتى فى مقدمة مؤلفاته كتاب "الرق فى الإسلام" ذلك الكتاب صغير الحجم الذى ألفه بالفرنسية ونشره عام ١٨٩١، أى بعد عودته من باريس بنحو عامين، وقد ذكر لنا سبب تأليفه لهذا الكتاب بأنه كان قد استمع إلى محاضرة ألقاها (الكاردينال لافيجيرى) عن الرق فى كنيسة سان سوليبس فى باريس، أورد بها مزاعم بشأن موقف الإسلام من الرق، كشفت عن عدم معرفته لحقيقة هذا الموقف، مما حفز أحمد شفيق لأن يرد عليه بلغة قومه، ولذلك شرع منذ عام ١٨٩٠ يجمع مادة موضوعه، مستعيناً بالوثائق والمعلومات المودعة فى "قلم منع تجارة الرقيق" الذى وفر له مجموعة من الوثائق الرسمية التى تضمنتها المصادر الإنجليزية، فضلاً عن المصادر العربية.

ولم يكد شفيق ينتهى من ذلك حتى طلب إليه رئيس الجمعية الجغرافية (الدكتور أباتا) أن يلقى محاضرة بالجمعية، فوجدها فرصة لعرض دراسته عن الرق، وبالفعل ألقى الموضوع فى محاضرتين، فى ٢٩ نوفمبر و١٢ ديسمبر "وسط لفيف من عظماء الأجانب والوطنيين"^(٨). ولم يلبث أن نشرهما فى كتيب فى العام التالى، باللغة الفرنسية، ثم ترجمه الدكتور أحمد زكى باشا إلى العربية ونشرت الترجمة عام ١٩٣٧.

ويبدأ هذا الكتاب بتمهيد عن نشأة الرق منذ ظهوره فى العالم القديم، ليتناول بعد ذلك الإسترقاق عند الشعوب القديمة وخاصة قدماء المصريين والهنود والآشوريين والصينيين، فاليونان والرومان، وانتقل المؤلف بعد ذلك إلى الحديث عن الرق فى العصور الوسطى، ثم العصر الحديث "سواء عند الديار النصرانية" أو عند "أهل الإسلام". وقد ركز شفيق على علاقة الإسلام بالرق وكيفية معاملته فى الشريعة الإسلامية، وخصص فصلاً عن الرق فى مصر من حيث العرف والأخلاق، ورغم أن مؤلفنا استفاد من المصادر التاريخية التى أتاحت له آنذاك، فضلاً عن القرآن الكريم وأحاديث النبى ﷺ والمأثور تاريخياً، إلا أنه لم يوسع مجال مصادره، ولم يعالج موضوعه فى

سياق علمي أعمق، ولعله قنع في حينه بأن يكون الكتيب رداً متعجلاً على محاضرة الكاردينال المشار إليها.

وفي عام ١٩٢٩ أصدر أحمد شفيق كتيباً آخر عن قناة السويس دفعه إلى ذلك أن مشكلة القناة كانت دائماً سبباً رئيسياً من أسباب فشل المفاوضات المصرية - البريطانية، حيث لم يتوصل الجانبان إلى تفاهم بشأنها. ومثل العمل السابق، كان هذا الكتاب نتاجاً لمحاضرة ألقاها شفيق في نادي الرابطة الشرقية عام ١٩٢٦ أوضح فيها تطور المشكلة تاريخياً ووضعها الجغرافي، ثم أعدها لتتشر في كتيب استجابة لطلب بعض الحاضرين، ونشره بالفعل في الوقت الذي كانت فيه وزارة محمد محمود "وزارة اليد الحديدية" تتفاوض مع بريطانيا في تلك الجولة التي عرفت باسم (مفاوضات محمد محمود - هندرس) في يوليو ١٩٢٩.

وقد وفر هذا الكتاب الصغير في حينه معرفة تاريخية مركزة للمشكلة فقد عرض المؤلف من خلاله محاولات حفر القناة منذ العصرين القديم والوسيط، مستفيداً من بعض المصادر الإسلامية وكتاب تقويم البلدان، ثم انتقل إلى القرن التاسع عشر، مركزاً على عهد محمد سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) حيث بدأ حفر القناة، وتابع عملية إتمامها وافتتاحها في عهد الخديو إسماعيل عام ١٨٦٩، كما أوضح الظروف التي بيعت فيها أسهم مصر في القناة للإنجليز عام ١٨٧٥. والواقع أن شفيق كانت نظريته للمشروع تنصب، دونما نقد أو تمحيص، على اعتبار أن القناة واحدة من أهم منجزات القرن التاسع عشر في مصر، ومن ثم لم يحفل بدراسة تأثيرها على أوضاع مصر السياسية والاقتصادية وأزماتها المالية وتزايد أطماع بريطانيا الاستعمارية في مصر واتخاذ القناة ذريعة لاستمرار احتلالها باعتبارها ضماناً أساسية لسلامة مواصلات إمبراطوريتها الاستعمارية.

وفي عام ١٩٣١ نشر أحمد شفيق كتاباً بالفرنسية عنوانه L' Egypte Moderne et ses influences etrangeres "مصر الحديثة ونفوذ الأجنبي فيها" في نحو مائتي صفحة لم يقدر له أن يترجم إلى العربية حتى الآن. وعموماً يسجل هذا الكتاب تاريخاً سياسياً سردياً ملخصاً لمصر خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مركزاً على نشأة الامتيازات الأجنبية فيها

وتطورها وتأثيرها على أحداث التاريخ المصري الأساسية وعلاقة مصر بكل من بريطانيا وتركيا، وقد يرجع تلخيصه للأحداث وتجاوز بعض الموضوعات أنه كان يخاطب به الفرنسيين والأوربيين بشكل عام، ممن لديهم الكثير من المعرفة التاريخية عن مصر والمصريين، مركزاً على تأثير امتيازات الأجانب على بلاده، كما أنه أراد أن يوضح لقرائه وجهة نظره تجاه التدخل الأجنبي في مصر وتأثيره عليها في العصر الحديث.. وربما لم يهتم بترجمته إلى العربية باعتباره قد دون الكثير من الوقائع والمعلومات في مذكراته عن الفترة التي عاصرها. وجاءت أحكامه وآراؤه، في هذا الكتاب، عن عرابي وسعد زغلول متأثرة بنزعتة المعتدلة والمحافظلة التي لا تتفق مع النزعة الثورية التحريرية^(١) فضلاً عن تجاوزه عن التحليل والعمق المفترض في الأبحاث التاريخية.

(ج) مذكراتي في نصف قرن:

بغض النظر عن الفروق بين اليوميات والمذكرات والذكريات والسير الذاتية، التي يكتبها أصحابها، نود الإشارة إلى أن أحمد شفيق باشا لم يكن أول من عنى بكتابة مذكراته في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، فقد سجل الجبرتي يومياته وأحداث وأخبار عصره، كما هو معروف، كما سجل قادة الثورة العربية وزعمائها مذكراتهم عنها في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وفي هذا المجال تبرز مذكرات عرابي "كشف الستار.." ومذكرات عبد الله النديم "كان ويكون" ومذكراته السياسية، كما سجل الإمام محمد عبده مذكراته عن الثورة، كذلك كتب محمود فهمي بعضاً من مذكراته حول نفس الموضوع في كتابه "البحر الزاخر..". وكانوا فيما سجلوا ونشروا يستهدفون توضيح موقفهم من الثورة وإثبات دورهم فيها، من وجهة نظرهم، وربما لشغل فراغهم وهم في المنفى، الذي أتاح لهم استحضار الأحداث التي شاركوا فيها وعاصروها عن قرب لتسجيلها قبل أن يطويها النسيان.

وفي مقدمته للجزء الأول من مذكراته في نصف قرن، أفصح أحمد شفيق عن أهمية كتابة المذكرات، فذكر أن الغربيين قدروها واعتبروها

فرضاً على الجيل القائم نحو الأجيال المقبلة، كما أنها تمثل مصدراً مهماً لتدوين التاريخ، وجزءاً متمماً له، وكان يرى أن صاحبها "يسجل فيها الحوادث في سيرها الطبيعي، كما وقعت وشوهدت دون رأى أو تعليق خاص ودون شهوة أو غاية شخصية، فإذا انقضى عهد تسجيلها، ألقى التاريخ الحق في هذه المذكرات مادة نفيسة تؤمن شواهدا ودلائلها، وأمكن استخراج الحوادث من بطونها غضة نقية من شوائب الهوى والغرض.."

لقد هيات له نشأته أن يكون قريباً من ولى الأمر في البلاد، وأتاحت له - حسب تعبيره - "أن أكون موضع عطف خديوى (توفيق) ثم موضع ثقة خديوى (عباس الثانى) وأن أقف على مجرى الحوادث ومصادرها ومبعث أطوارها وتقلباتها، متدرجاً في ذلك من عهد الفتوة إلى عهد الكهولة.. واستطعت أن استخلص منها صحفاً جلية في شئون مصر وأحوالها". ولم يدع شفيق أنه قدم بمذكراته مادة كافية لصوغ تاريخ مصر الحديث، فثمة مدونات ووثائق رسمية ومذكرات لرجال قاموا بأدوار خطيرة وكتبوا مذكرات، ومن ثم فهو يقدم بمذكراته مادة جديدة "تحرى في تكوينها ما وسعه من الدقة والتحقيق والصدق" كما أنه لم يدع العصمة من الخطأ، فقد يتبين المؤرخ، عند مطابقة ما أورده مع روايات ووثائق أخرى أن ثمة اختلافاً بشأن واقعة معينة، ويلتمس شفيق لنفسه العذر "بإخلاصه في تدوينها وبرأته من كل غاية خاصة في تسجيلها"

ولما كانت العادة قد جرت بأن تنشر المذكرات بعد وفاة صاحبها، فإنه أثر نشرها في حياته حتى لا تضيق أو تنشر مبثورة بعد وفاته، كما يرى أن ما ورد بها من حديث يتعلق بشخصيات ما زالت على قيد الحياة يتيح مجالاً للفحص والنقد، وأن من الشجاعة الأدبية أن تنشر في حياته ليتحمل تبعه كل ما سجل فيها من أحداث ومعلومات^(١٠).

لقد سلك شفيق مسلك المعاصرين القريبين من صنع الأحداث ومن يقومون بدور في الشأن العام في الدول المتحضرة، حين يدونون مذكراتهم لنشرها على الناس، يروون فيها من الأسرار ما يجلو غوامض الأحداث، ويلقون الضوء على أمور لا يصدق الحكم عليها إلا بعد معرفة هذه الأسرار^(١١).. فتشكل مادة خصبة للمؤرخين.. يستعينون بها في دراسة

موضوعاتهم، وهو بذلك لم يزعم أنه يكتب تاريخاً، أو حتى شهادات غير قابلة للنقد والمراجعة.

لقد كان أحمد شفيق يشعر منذ حداثته بشغف إلى تدوين مذكرات يومية عن نفسه وأحواله ودراسته، وعما يشاهده ويدركه، وقد فعل ذلك استجابة لهوى فطري يميل به إلى حب التاريخ، وقد أشرنا إلى أنه كان مأخوذاً بتاريخ الجبرتي، يتمنى أن يحذو حذوه، ثم جاء اشتغاله بالقصر الخديوي في مطلع شبابه، ليجعله قرب "مطبخ" الأحداث، متصلاً بالأوساط السياسية، مما شجعه على أن يسجل ما يعرض له أو يسمعه ويعلمه من الأسرار والأحداث والتدابير والوقائع. ثم جاءت فترة دراسته للعلوم السياسية والقانونية في فرنسا، وهي علوم مرتبطة بالتاريخ ارتباطاً وثيقاً، لتعمق من وعيه وتفتح أمامه آفاقاً أرحب للمعرفة وفنون الكتابة ومناهجها، وليكتسب نضجاً وخبرة في الدقة والملاحظة والفهم، مما حفز ميله إلى التدوين والإستمرار في كتابة المذكرات..

وعندما عاد إلى الديوان في بداية التسعينيات من القرن التاسع عشر، كرست طبيعة عمله الجديدة من شخصيته كمؤرخ، فزادت من خبراته في جمع المادة المتعلقة بمصر وحاكمها من الصحف والمجلات، وتسجيلها وتنظيمها، وترتيب الأحداث والوقائع لعرضها على الخديو، وانعكست آثار ذلك على مذكراته، فازدادت قيمتها وأهميتها، خاصة وأنه عاصر فترة دقيقة من تاريخ مصر، كان فيها قريباً من حاكم البلاد، وموضع عطفه وثقه.. وهكذا تضافرت العوامل السابقة، إلى جانب ميله الفطري، إلى الإستمرار في تدوين المذكرات، ليترك للمستغلين بالبحث في التاريخ سجلاً حافلاً لمجرى الحوادث والشئون التي عاصرها لنصف قرن.

وكان شفيق حريصاً على كتابة المذكرات ونقلها معه في كل مكان يسافر إليه خوفاً عليها من الضياع أوضاً بها عن أن تقع في يد أحد، وقد تعرض لفقدان بعض هذه المذكرات أثناء الحرب العالمية الأولى، عندما فُتس منزله وهو مبعّد في أوربا، كما فقد بعضها في ظروف أخرى^(١٢).. وقد ذكر شفيق في نهاية عرضه لحوادث عام ١٩١٨ أن هذه المذكرات وقعت في يد الخديو عباس (المعزول) الذي قرأها وتساءل لماذا يكتب شفيق كل ما يسمعه

أو يعلمه؟ ثم نبّه شفيق إلى خطورة ترك مذكرات كهذه يطلع عليها الآخرون، ونتج عن ذلك أن الخديو أصبح متحفظاً تجاه شفيق، الذي لاحظ أنه أصبح يكتُم عنه كثيراً من الأخبار والأسرار حتى لا يدونها في مذكراته^(١٣) ورغم هذا لم يتوقف مؤرخنا عن كتابة مذكراته بعيداً عن أعين الخديو.. واحتفظ بها ولم ينشرها إلا حين وافته الظروف الملائمة لذلك.

وقد أشار أحمد شفيق فيما بعد في كتابه "أعمالي بعد مذكراتي" إلى أنه تعاقد مع الأهرام في بداية عام ١٩٢٧ على نشر جزء من مذكراته عن "سمو الخديو السابق عباس حلمي الثاني والحرب العظمى" وأنه قد نشرت بالفعل عدة فصول ابتداء من ٤ مارس وكانت خاصة بموقف رشدي باشا عند إعلان الحرب العظمى فأحدث نشرها دويماً عظيماً في الأوساط السياسية، وتوقف الأهرام عن النشر بعد أن نشرت المذكرات الخاصة بالنصف الثاني من سنة ١٩١٤ وذلك لتدخل الجهات التي يهملها عدم نشر هذه المذكرات.

وعندما قرر نشرها منذ عام ١٩٣٤، بعد أن أتم إصدار "حوليات مصر السياسية"، كان يشعر بالقلق والخوف من آثار ذلك، فقد ذكر أنه عندما نشر الجزء الأول، وفيه تحليل لشخصية الخديو إسماعيل وبعض الأخبار التي عرفها عنه، وكان ذلك في فترة تضيق الحريات العامة، وأولها حرية النشر، في عهد نظام إسماعيل صدقي (٣٠ - ١٩٣٤) الذي سن قانوناً استثنائياً للصحافة والنشر، كان مؤرخنا يخشى أن يقع لهذا الجزء ما لاتحمد عقباه، لكنه مر بسلام، وعندما صدر الجزء الثاني عام ١٩٣٦ عاود الخوف والقلق مؤرخنا، مما جعله يحذف منه بعض المادة التي احتواها، ولكنه عندما نشر الجزء الثالث والأخير في عام ١٩٣٧ في عهد مليكنا المعظم فاروق الأول: عهد الحرية والاستقلال" ضمّنه ما كان قد حذفه من الجزء الثاني^(١٤).. مما يعني أنه لم يحذف من مذكراته المدونة شيئاً.

لكن ثمة هناك روايات أخرى تفيد بأنه كان يقرأ بعض مذكراته قبل نشرها على بعض أصدقائه ومعاونيه وأنهم كانوا يشيرون عليه بحذف بعض نصوصها.. فقد ذكر الدكتور منصور فهمي في تقديمه لكتابه "أعمالي بعد مذكراتي" أنه قرأ له بعضاً مما كتبه عن صلته بالخديو عباس حلمي "ورأيت

بعد أن قرأتها أن أرجح له الإستغناء عن بعض ما جاء فيها لقلّة فائدته للتاريخ وحرصاً على ما ينسجم ذكره من حرمة للمكانات العالية التي نسم المرحوم (شفيق) بعطفها حيناً من الدهر.. فأجابني إلى ما أربت حذفه، لأنه كان يؤثر الحسنى ويذكر الجميل ويذعن للحق^(١٥).

وفي مقال رثا فيه سيد قطب "أحمد شفيق مؤرخ مصر الحديثة" عقب وفاته ذكر فيه أنه قضى اثنتي عشر عاماً في صحبة أحمد شفيق و"كنت أراجع في خبر أو حادثة دونها في مذكراته الخطية، مما تحول القيود الإجتماعية أو القانونية دون تسجيله أو طبعه في الوقت الحاضر، عندئذ كنت ألمح على أسارير وجهه ونبرة حديثه مقدار الألم الذي يخالجه لبتّر ذلك الخبر أو تلك الحادثة من المذكرات المطبوعة"^(١٦).

وقد أضاف سيد قطب أنه كان يعاونه في تنسيق وتبويب المذكرات، ويبدى رأيه على نحو ما رأينا.. كما قدم شفيق شكراً خاصاً للأمير عمر طوسون لما أبداه من ملاحظات مهمة على هذه المذكرات قبل نشرها. كذلك قدم الشكر للدكتور محمد عبد الله عنان تقديراً لدوره في تنسيق هذه المذكرات^(١٧).

وإذا أجلنا النظر في هذه المذكرات بشكل عام سنلاحظ أنها تتناول، كما وصفها أحمد شفيق، نصف قرن من تاريخ مصر وهي الفترة الواقعة بين عامي ١٨٧٣ و ١٩٢٣، وإن بدأ نشرها منذ عام ١٩٣٤، ليصدر الجزء الثالث والأخير منها عام ١٩٣٧ بعد أن حاول نشر أجزاء منها مسلسلة في الأهرام عام ١٩٢٧ ولكن تدخلت جهات عليا لإيقاف النشر. وقد نشرها في ثلاثة أجزاء ضمت في أربعة مجلدات، وتقع في نحو ١٧٤٠ صفحة من القطع المتوسط، بخلاف المقدمات وفهارس الموضوعات والصور وكشافات الأعلام^(١٨).

وسنلاحظ كذلك أن معظم هذه المذكرات تناولت حكم الخديو عباس حلمي الثاني (١٨٩٢ - ١٩١٤) وفترة كبيرة من حياته ونشاطه بعد عزله من مصر (١٩١٤ - ١٩٢٣)، وقد صدق عباس العقاد حين ذكر "لا نظن أن كتاباً من الكتب يعرض لنا صورة نفسية لعباس الثاني أوضح ولا أوفى من صورته في هذا الكتاب"^(١٩). فقد سجل كاتبنا تاريخاً مفصلاً لحكم عباس في

الجزء الثانى بقسميه، حين كان شفيق فى قمة مناصبه ونفوذه رئيساً للديوان الخديوى، كما جاء معظم الجزء الثالث عن نشاط عباس فى الأستانة ودول أوربا ومحاولاته العودة إلى حكم مصر، وشفيق إلى جواره يعاونه ويسجل ويكتب، حتى استقال من خدمته واقترب عنه وعاد إلى مصر عام ١٩٢١، فى الوقت الذى كانت مصر تستعد لتبدأ عهداً جديداً بدأ بتصريح بريطانى فى فبراير ١٩٢٢، اعترف لها باستقلال منقوص وأتيحت لها حياة دستورية ونيابية جديدة بصدور دستور ١٩٢٣. ذلك العهد الذى وجد فيه أحمد شفيق نفسه بعيداً عن مركز السلطة أو الوظائف العامة، وقرر أن يتفرغ لإصدار حوليات مصر السياسية، بعد أن رأى أن ينقطع عن العمل بالصحافة خشية اتهامه بالدعاية لعباس، وبعد فشل محاولة الانخراط فى الحياة السياسية بعد أن رأى عدم حماسة الوفد لترشيحه لعضوية مجلس النواب عام ١٩٢٣.

• • •

أما الجزء الأول من المذكرات الذى قسم إلى أبواب وفصول، فقد تناول مرحلة من عهد الخديو إسماعيل تبدأ من عام ١٨٧٣، ثم عهد الخديو توفيق كاملاً حتى وفاته فى بداية عام ١٨٩٢. وقد ذكر أنه لم يدرك من عهد إسماعيل سوى هذه المرحلة الأخيرة، ورغم أنه قيد عن أطوارها وحوادثها مذكرات مستفيضة، إلا أنه فقد جزءاً من هذه المذكرات أثناء الحرب الأولى وهو بعيد عن منزله، ولذلك فإنه اكتفى بسرد ما احتفظت به ذاكرته منها، مسترشداً فى ضبطها وربطها بما بقى لديه من هذه المذكرات^(٢٠).

لقد غطى حديثه عن عهد إسماعيل وتوفيق الباب الأول من الجزء الأول والذى يقارب نصف حجم هذا الجزء تقريباً، لذلك جاء تناوله لعهدهما مختصراً، كما تناول أكثر المسائل تناولاً موجزاً لأنه كان يومئذ فى أول شبابه وأول اشتغاله موظفاً بالمعية الخديوية، ورغم أنه كان قريباً من الخديوى توفيق خلال أحداث الثورة العربية، إلا أنه لم يكن له من التأثير فى الحوادث ما أصبح له فيما بعد، عندما اكتسب ثقته، ثم ثقة عباس فيما بعد^(٢١).

وفى تاريخه لهذه المرحلة من عهد إسماعيل تحدث طموحاته وإسرافه وبذخه، كما عرض إصلاحاته الإدارية والنيابية، وتقاعم الأزمات المالية

والتدخلات الدولية وعزل الخديو، كما سجل فصلين شيقين عن الحياة الاجتماعية في مصر وحياة القصور خلال هذا العهد، لينتقل إلى عهد توفيق بتفصيلات أكثر، ويفسح فصولاً مهمة للثورة العربية والاحتلال البريطاني ثم تصفية الثورة، ووضع الاحتلال لأسس سياسته في وادي النيل، ومن الطبيعي أن يميل شفيق - رجل المعية - إلى تبرير سياسات ومواقف توفيق، وأن يشيد بما اعتبره إصلاحات إدارية ومالية، وأن يصف سياسته بأنها لم تكن استبدادية، وتميزه بخليقة "الديمقراطية للدمثة"، إذ كان يجالس حاشيته فيتخذ منها بطانته وأصدقائه .. "ومع أن شفيق سجل أن سياسته لم تكن دستورية بدليل استقالة نظارة شريف باشا بسبب آرائها الدستورية التي لم يوافق توفيق عليها.. إلا أنه برر انحيازه إلى الإنجليز لإخماد الثورة بأنه شعر بالقلق عندما أراد عرابي الإيقاع به ليقطعه أو يعزله، ولذلك لجأ إلى إنجلترا لإخماد الثورة وساعدها على ذلك..

أما في الجزء الثاني بقسميه - الأول والثاني - والذي اتبع فيه طريقة الحوليات، فقد تناول فيه أحمد شفيق تسجيل الحوادث كما وقعت، بعد أن حاز مكانة مرموقة في معية الخديو وحاز ثقة الأمير الشاب عباس حلمي الذي تولى أعباء الحكم في مصر التي آل الأمر فيها إلى الإنجليز، ولم يكن مديناً للإنجليز، مثل والده توفيق، الذي سلك تجاه الإنجليز سياسة استسلام مطلقة، بررها صاحب المذكرات بما كان لإنجلترا من فضل في حماية وتوطيد مركزه خلال أحداث الثورة العربية، أما عباس فكان يشعر بأن له حقوقاً وأن لمصر حقوقاً يجب أن تصان جميعاً.. لقد تابع شفيق ذلك ودون مذكراته عما ما وقع تحت سمعه وبصره، وما قام به هو نفسه من أدوار ومهام اقتضاها مركزه داخل القصر، وما عرفه بحكم هذا المركز، وما تحدثت به صحف هذا العصر بشأنها، ليضع أمام القراء صورة من كل حادث كما رآه الناس يوم وقع، دون أن يربطه بالسياسة العامة، فتلك مهمة المؤرخين، متى أن لتاريخ هذه الفترة من حياة مصر أن يكتب^(٢٢)..

ويجد قارئ المذكرات صورة من صور تفكير القصر وأهله في هذا الزمن، مما يعينه على فهم جانب من جوانب الحياة في مصر.. كما جلت هذه المذكرات الكثير من أحداث السياسة الخطيرة في هذه الفترة من حياة

مصر السياسية ، كالصراع بين كرومر وعباس، وبين هذا وبين كتشنر، وأثر ذلك على تشكيل النظارات وبقائها وعزلها، وعلاقات القصر الخديوي بقصر السلطان في الأستانة، تلك العلاقات التي كان لشفيق حظ وافر من المشاركة فيها.. كذلك تكشف مذكرات هذا الجزء الكثير من الأسرار التي لم تكن معروفة إلا للخاصة آنذاك، وخاصة النشاط السياسي والاجتماعي للحركة الوطنية، خاصة ما سجل بشأن دور مصطفى كامل وعلاقته بالخديو، ودور الإمام محمد عبده واتجاهاته وموقف الخديو منه.

وفي القسم الثاني من هذا الجزء سجل وقائع أزمة طابا وحادثة دنشواي عام ١٩٠٦، وإنشاء الجامعة الأهلية وترشيح الأمير أحمد فؤاد رئيساً لها، وانتخاب مجلس الإدارة لأحمد شفيق وكيلاً لها، ثم ظهور الأحزاب المصرية عام (١٩٠٧)، وتولية جورست وسياسة الوفاق مع الخديو، وتصاعد المعارضة الوطنية. ومطالبها الدستورية، وموقف مصر والمصريين من أزمات وحروب الدولة العثمانية، وإنشاء الجمعية التشريعية.. حتى قيام الحرب العظمى وعزل الخديو عباس عام ١٩١٤، وتفاصيل الحملة التركية على مصر وما أحاط بها من أسباب الفشل، سواء بسبب الدسائس الشخصية أو بسبب المآرب السياسية..

أما الجزء الثالث والأخير الذي يبدأ بعام ١٩١٥ فقد أعاد الحديث لكن بالتفصيل عن الأسرار والترتيبات الخاصة بإرسال الحملة التركية على مصر، حتى فشل هذه الحملة، ونشاط الخديو المخلوع للاتصال بإمبراطور ألمانيا، وكذلك تنظيم مخابرات مع عناصر مصرية موالية لتدبير قيام ثورة ضد الإنجليز بمساعدة الألمان والتخطيط لإنشاء صحيفة وتشكيل جمعية سرية تتولى متابعة هذه الثورة، التي تستمر حتى انتصار الحملة التركية.. كما تحدث عن صلات الخديو بالمصريين المقيمين في الخارج، ومخابراته مع الإنجليز ومناوراتهم، وتأثير ذلك على حلفائه وتدخل شفيق لاستعادة ثقة الأتراك بعباس .. كما تضمن معلومات عن علاقة الخديو برجال الحزب الوطني في أوروبا وخاصة الشيخ عبد العزيز جاويش..

ولم يكتب شفيق شيئاً عن ثورة ١٩١٩ لأنه لم يكن على صلة وثيقة بأخبار مصر حينئذ، غير أنه أفاد بأنه كان قد أرسل رسالة من بودابست إلي

الأمير محمد علي الذي كان يقيم بسويسرا في ٢٨ ديسمبر ١٩١٨ يقترح ضم صوته وصوت المصريين المقيمين معه ضمن برقيات ترسل إلي الرئيس ويلسون يطالبون فيها باستقلال مصر، غير أن الأمير أخبره بأنه لا يعلم شيئاً عن هذه الحركة.. كما نشر في هذا الجزء مراسلات دارت بينه وبين سعد زغلول في ديسمبر ١٩١٩ - عندما كان في باريس - طلب فيها شفيق ضم صوته إلي أصوات سعد وإخوانه بشأن مطالب الوطن متمنياً للوفد النجاح في مسعاه ، كما اقترح شفيق على سعد القيام بأمرين أولهما إنشاء جريدة مصرية في بلد أوربي محايد تعبر عن الآمال الوطنية وتدافع عن حقوق مصر المغتصبة، وثانيها السعي لاستمالة الباب العالي لأن يعلن في مذكرته التي سيقدمها بطلباته إلي مؤتمر الصلح تنازله عن سيادته على مصر لمصر نفسها "مما يفيدنا أدبياً ويساعدنا في طلباتنا" وأبدى استعداداه لمخاطبة من يقوم بهذا المسعى.. إلخ و رد سعد بأنهم جادون في بحث موضوع الجريدة أما مسألة تركيا فلا يرى الوفد لها فائدة "لأننا أعلننا من بدء نهضتنا الحالية أن علاقتنا بتركيا انقطعت وأصبحنا مستقلين عنها ، كما أن الإنجليز صرحوا بأنهم لا يرون لتركيا حقاً على مصر"^(٢٣).

وما بقي من مذكرات هذا الفصل تناول استقالته من خدمة الخديو وتصفية الحاشية وعودته إلي مصر، وكتابة رأيه في مشروع ملنر والاتفاق بين مصر وإنجلترا ورؤيته الخاصة لإصلاح أوضاع مصر الداخلية، بالإضافة إلي الحديث عن تصريح فبراير والأوضاع السياسية، مع إضافة ملحق عن جمعية الرابطة الشرقية ونشاطها ودوره فيها. وقد ختم هذا الجزء، والمذكرات كلها بتحليل لشخصية الخديو عباس، إنطلق فيه على سجيته، خاصة وأنه نشره في عهد فاروق، وبعد أن سمعت علاقته بالخديو مما اضطره إلي الاستقالة من خدمته وعدم تسديد الخديو لبقية مستحقات أحمد شفيق المالية، بعد أن أنفق من ماله الخاص لسد بعض النفقات في ظروف حرجه بأمر الخديو أو بسببه..

فذكر شفيق أن الخديو عندما اعتلى العرش كان من المنبهات القوية للروح القومية في مصر، إذ وجد الشعب فيه رمزاً لمقاومة النفوذ الإنجليزي، وأكد على دوره في معونة مصطفى كامل وتشكيل جمعية سرية من بعض

الشباب الذين درسوا في أوروبا وبعض الفرنسيين للعمل على تحرير مصر، وأضاف: ورغم أنه كان يصرح بأنه راغب في سن دستور للبلاد إلا أنه كان يبدى نفوراً من أعمال قانونية تتعارض مع رغباته الشخصية، يظهر ذلك من تأييده لبعث قانون المطبوعات لعام ١٨٨١، لأن الصحف انتقدته بشدة، كما ذكر أنه عندما أدرك الأ فائدة من الاصطدام بالإنجليز، جنح إلى الاهتمام بمنافعه الشخصية وسعى لتكوين ثروة كبيرة بشتى الوسائل وتاجر في الرتب والنياشين والأوقاف والمناصب الكبيرة، وكان كثير التردد ولم يكن يكتف السر أو يقبل النصائح^(٢٤).

(د) أعمال بعد مذكراتي:

وقبل وفاة أحمد شفيق في مارس عام ١٩٤٠ كان قد ترك كتابات متفرقة في موضوعات لم يفها حقها من الكتابة والنشر سواء في مذكراته أو حوليات مصر السياسية، ورأى أبنائه أن ينشروها عقب وفاته استكمالاً لجهوده وتكريماً له، فصدرت عام ١٩٤١ بمقدمة لصديقه الدكتور منصور فهمي ، وقد اتخذت طابع الموضوعات المستقلة - لا الحوليات - من هذه الموضوعات تطور المفاوضات المصرية - للبريطانية منذ مفاوضات سعد زغلول مع ملتر عام ١٩٢٠ حتى توقيع معاهدة ١٩٣٦ وتعليقاته عليها، وموضوع علاقاته مع السراي في عهد الملك فؤاد وما أدركه من عهد فاروق مركزاً على الأفراح الملكية، وعرض مهرجان تكريم أحمد شوقي من شعراء الشرق عام ١٩٢٧، كما تناول آراءه في التعليم في مصر وتوحيد برامج التعليم في البلاد العربية، وقضية تبسيط اللغة العربية نحواً وصرفاً وإملاءً، كما عرض لبعض الموضوعات الفكرية والاجتماعية منها قضية كتاب "الإسلام وأصول الحكم" وذكرياته بشأنها، وكذلك تسجيله لكثير من المناسبات والاحتفالات وكذلك ذكرياته عن بعض المؤتمرات الدولية.

ومن الموضوعات المهمة التي احتواها هذا العمل كذلك حديثه عن بقطة الشعور القومي وعلاقته بالأحزاب والصحافة في مصر منذ القرن التاسع عشر حتى معاهدة ١٩٣٦ وهو موضوع كان قد أعده كفصل لكتاب اقترح تأليفه أستاذ أمريكي يدعى (هالفورد هوسكنز) لإعطاء الأمريكيين

فكرة صحيحة عن "مصر الحديثة" ورغم أن ظروف الأستاذ هوسكنز حالت دون تنفيذ الكتاب ، فقد أعد مؤرخنا هذا الفصل و نشره في كتابه هذا "أعمالي بعد مذكراتي"^(٢٥) كما نشر موضوعاً آخر مهماً عن مصطفى كامل ودوره في بقطة مصر القومية..

(ج) حوليات مصر السياسية:

أما عن حوليات مصر السياسية التي صدرت في عشرة مجلدات بين عامي ١٩٢٤ - ١٩٣٠ فقد صدر التمهيد لها وحده في ثلاثة مجلدات غطت الفترة من عصر محمد علي، وإن باختصار واضح، وحتى عام ١٩٢٣، تبدأ بعدها المجلدات السبع الأخرى ليختص كل عام أو حول بمجلد، وهي الأعوام السبعة من عام ١٩٢٤ حتى عام ١٩٣٠. والحاصل أن أحمد شفيق جرياً على تقاليد كتاب الحوليات من حيث التتابع الزمني، جعل يجمع ما نشر في الصحف من قرارات وبرقيات ومنشورات ومقالات ومكاتبات ووثائق بشأن الأحداث الرئيسية والأزمات التي شهدتها مصر خلال هذه الفترة بعد أن يقدم بتمهيد أو تعليق من إنشائه حول هذه القضية أو ذلك الحدث، ثم يصنف ما قيل وكتب ونشر بشأنه في سياق يشكل مادة علمية للباحثين والقراء على حد سواء..

ويذكر أحمد شفيق أن فكرة كتابة كل ما حدث في عام في مجلد واحد، طافت بذهنه منذ أن كان يدرس في باريس ويقرأ حوليات مجلة العالمين الفرنسية، وتتمنى أن يكون "لنا في الشرق مثلها"، ورغم انشغاله بكتابة مذكراته إلا أن الأمل لم يفارقه، خاصة وأن أحد أساتذته في مدرسة العلوم السياسية بباريس، وهو "مسيو سوربيل" ذكر له عندما رأى حماسه لذلك، أن كتابة التاريخ تقتضي أن يتحرر من كل تعصب، وأن يتحرى الصدق في الرواية، وأن يمحس الحق في الحوادث، فيروي الحادثة مشفوعة ببيان علها وأسبابها وانتقاد صناعاتها والمشاركين فيها، ليكون في التاريخ عبرة لمن يأتون.. فهل فعل شفيق ذلك؟.

ينبغي التأكيد على أن هذه الحوليات قصد بها أحمد شفيق ليس دراسة تاريخ مصر، وإنما تسجيل حوادث ووقائع مصر في كل عام، كما روتها

وعلقت عليها الصحف المصرية والأجنبية، مع عرضها مدعمة بالوثائق والنصوص المتاحة، وقد ذكر أن هذه المسألة لم يعرفها الشرق، وإنما اقتبست من الغرب، "حيث أن التاريخ في الشرق ما زال مقتصرأ على سرد حوادث الزمان الغابرة" وهي غير الحوادث الجارية التي تسجلها الجرائد، ثم لا تلبث أن تزول من الأذهان بمجرد التخلص من الجرائد، ولذلك جعل الغربيون هذه الحوليات كأنها "جريدة الجرائد" تحوى كل الحوادث العامة فى مجلد واحد يسهل اقتناؤه وحمله، عوضاً عن مجموعات الجرائد الضخمة، كما يسهل الرجوع إليه للتفكير والتذكير.. وبذلك يختلف شفيق عن كتاب الحوليات المعروفين فى تاريخ مصر ممن سجلوا بأنفسهم الأحداث والوقائع عاماً فعام، سواء تلك التى عاصروها أو لم يعاصروها وسمعوا بها أو رويت لهم.. فمصادرهم هنا أساسها النقل والسماع والرؤية، أما مصادرهم فهى بشكل أساسى المادة المنشورة فى الصحف السيارة أو الوثائق المتاحة، بالإضافة إلى ما رآه وسمعه... المهم أن هذه الحوليات ضمت، كما ذكر أحمد شفيق، "الخطب والمحادثات السياسية وتعليقات الصحف على اختلاف نزعاتها، فهى دائرة معارف سياسية جامعة".

وسوف نعرض هنا بشكل عام لأهم موضوعات التمهيد بأجزائه الثلاثة وكذلك لأهم موضوعات الحوليات السبع، لأن كل جزء منها سوف نفرد له مقدمة خاصة به تتصدره:

- فى الجزء الأول من التمهيد قدم شفيق ملخصاً تاريخياً لأهم أحداث مصر السياسية منذ تولية محمد على حتى بداية الحرب العالمية الأولى، يبدأ بعده قدراً من التفصيل والتسجيل الحولى منذ عام ١٩١٤ عن عهد الحماية البريطانية وتولية السلطان حسين كامل ثم يسجل نشأة الوفد وقيام الثورة ونشاط الوفد فى مصر وباريس وبداية المفاوضات وانشقاق الوفد، وقد توقف الجزء زمنياً مع نهاية عام ١٩٢٠.

- أما الجزء الثانى من التمهيد فقد استأنف الحديث عن التطورات التى جرت للوفد وانقسام الأمة منذ بداية عام ١٩٢١ وتأليف وزارة عدلى يكن ومفاوضتها الرسمية والوثائق السياسية المتعلقة بها واعتقال سعد ورفاقه ونفيهم إلى سيشل ثم تأليف وزارة عبدالخالق ثروت وما أحاط بها..

- وفي الجزء الثالث من التمهيد تناول أحمد شفيق وقائع أحداث عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٣ ، فبدأ بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ثم انتقل إلي الدستور وتأليف لجنته ونشر نصوصه وكذلك نص قانون الانتخاب وإعلان قيام حزب الأحرار الدستوريين واستقالة وزارة ثروت، وتمثيل مصر في مؤتمر لوزان، ووزارتى توفيق نسيم ويحيى إبراهيم.
- أما الحولية الأولى، وهى عن عام (١٩٢٤)، فقد تناولت الانتخابات البرلمانية الأولى وتأليف وزارة الشعب وبداية الحياة النيابية فى مصر، ومفاوضات سعد زغلول مع مكdonald، وحادث مصرع السردار (لى ستاك) وما أعقبه من تطورات، أهمها استقالة الوزارة وحل البرلمان.
- وفى الحولية الثانية (١٩٢٥) تناول شفيق علاقة الوفد بالعرش وتأليف حزب الاتحاد وسياسة الإنجليز تجاه السودان، وإجراء الانتخابات من جديد وافتتاح البرلمان وحله، والصراع بين الأحزاب ووزارة زيور باشا وأزمة كتاب الشيخ على عبد الرازق.. إلخ.
- وقد غطت الحولية الثالثة (١٩٢٦) وقائع وأحداث عهد الائتلاف الحزبى وإجراء الانتخابات البرلمانية الثالثة وتأليف وزارة عدلى يكن الثانية (يوليو ١٩٢٦) ودورها.
- بينما تناولت الحولية الرابعة (١٩٢٧) تطور القضية الوطنية المصرية وموقف الأحزاب، ثم وزارة عبد الخالق ثروت الثانية (أبريل ١٩٢٧) ومفاوضاتها، ووفاة سعد زغلول وما أعقبها من تداعيات.
- وقد تابعت الحولية الخامسة (١٩٢٨) النشاط البرلمانى فى مصر وانتهاء وزارة ثروت وتولية مصطفى النحاس الوزارة (مارس - يونيو ١٩٢٨) وتصديق الائتلاف الحزبى، ثم تأليف وزارة محمد محمود (اليـد القوية) وتعطيل البرلمان وصراعها مع الوفد..
- أما الحولية السادسة (١٩٢٩) فقد عالجت إتفاقية مياه النيل، وزيارة الملك لأوربا، ثم مفاوضات محمد محمود مع هندرسن، فسقوط وزارته، وتولية عدلى يكن الوزارة فى أكتوبر ١٩٢٩ واستعادة الحياة النيابية بعد إجراء الانتخابات.

- والحوالية السابعة والأخيرة غطت وقائع عام (١٩٣٠) ثم تابعت تشكيل مصطفى النحاس للوزارة وبداية النشاط البرلماني من جديد، ثم مفاوضاته مع هندرسن، وسقوط وزارته، التي خلفها إسماعيل صدقي الذي علق الحياة النيابية وأعد دستوراً وحزباً جديداً.

* * *

والملاحم العامة لهذه الحوليات تعطي قارئها انطباعاً واضحاً بأن أحمد شفيق يتابع أحداث عصره المهمة ويسجل ما وصل إليه بشأنها أو ما استطاع جمعه من معلومات وقرارات وخطب وبيانات ونصوص مقالات الصحف.. ومن ثم فهو يقدم لنا "مصادر مهمة" من مصادر الكتابة التاريخية، وليست كل المصادر بطبيعة الحال، ولا يقدم "دراسة تاريخية" بالمعنى العلمي المتعارف عليه، ولا يزعم الرجل ذلك.. ولعله بذلك قدم ما هو أبقي من الدراسة وأهم منها وهو "المصدر".

وبالرغم من أن معظم المادة المنشورة، وكذلك الوثائقية منها، كانت مما نشرته الصحف في زمنها مباشرة، فإن ذلك لا يقلل من أهميتها أو قيمتها، فالصحف كانت تنشر - إلى جانب مقالات الرأي والتحليلات - نصوص الخطب والبيانات والقرارات والمراسيم الرسمية وغير الرسمية في حينها، مما قد يصعب جمعه أو توفيره، وخوفاً من تعرض الكثير من الصحف للتلغ، فإنه كان يستهدف من ذلك حسبما ذكر: إعانة مؤرخي المستقبل وأن يكفيهم مؤونة الإلتجاء إلى مطولات الصحف وكذلك إتاحة المطبوعات والمستندات الرسمية وعرضها إما كاملة، إذا أمكن ذلك، أو الإقتباس عنها ما هو ضروري للحادثة أو الواقعة التي يسجلها.

وبالرغم من الطابع السردى للأحداث والوقائع، فإن مؤلفنا عرض لبعض آرائه، كما حاول مقارنة بعض الروايات، ومهد لبعضها بمدخل يوضحها، كما حاول تحقيق بعض الأحداث والوقائع، وتقييم أعمال بعض الوزراء.. ولا يزعم أنه أحاط بكل دقائق الأحداث إحاطة تامة ونشرها في حينها، فقد كان واعياً بذلك حين ذكر: "إن الحقائق التاريخية لا تدون كاملة أثناء وجود المعاصرين، بل إن كمالها يقدر ببعدها عن الجيل الذي تدون

عنه" أى بعد أن تتكشف الأمور والوثائق التى اقتضت قدراً من السرية حينذاك، ولعل هذا ما جعله يكتفى بعرض ما أتيح له من مادة خصبة دونما تعمق فى التحليل والنقد، كما جعله يتحفظ فى إصدار الأحكام، مؤمناً بأن تلك وظيفة الأجيال التالية.

لقد قدم أحمد شفيق سجلاً هائلاً وحافلاً يضم آلاف الصفحات من الوثائق والكتابات الصحفية بشأن وقائع وأحداث مصر السياسية خلال الفترة ١٩١٤ - ١٩٣٠ التى تعد من أخصب فترات تاريخ مصر المعاصر، فوفر بذلك، فى شكل جديد من أشكال الحوليات، "مصدراً" مهماً من مصادر الدراسة للمشتغلين بالبحث التاريخي، وكذلك للسياسيين ورجال الصحافة جميعاً، حيث سيجد كل منهم فيها ما يريه.. ونتيجة لهذا الجهد المضنى الذى بذله، فإنه عندما بلغ السبعين من عمره، توقف عن تسجيل الحوليات، وترك أمر استكمالهما لمن يشاء، لكن أحداً لم يشأ ذلك، ليتفرد الرجل باعتباره آخر كتاب الحوليات الكبار فى تاريخنا الحديث والمعاصر..

* * *

هوامش الفصل الثالث

- (١) أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن، الجزء الأول، ١٨٧٣ - ١٨٩٢، (طبعة مصورة عن الطبعة الأولى نشرتها مكتبة الأسرة ١٩٩٩) ص ٤.
- (٢) نفس المصدر، ص ٦.
- (٣) حول تجربته وحياته في فرنسا، راجع: المصدر السابق، ص ٢٩١ - ٣٠٠.
- (٤) عبد العزيز رفاعي: أحمد شفيق المؤرخ، حياته وأثاره، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٥، ص ٢١ - ٣٢.
- (٥) أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن، ج ٤ (طبعة تاريخ المصريين المصورة، القاهرة ١٩٩٩، وهي تمثل الجزء الثالث من الأصل) ص ٣١٢، ٣١٣.
- (٦) في الجزء الأول من التمهيد خصص أحمد شفيق الباب الأول بفصوله الثلاثة الأولى لعهود محمد علي وإسماعيل وتوفيق باختصار شديد (٣٠ صفحة)، ثم بدأ يدرس عهد عباس الثاني بالتفصيل، وبعد ذلك بدأ يسجل السنوات منذ عام ١٩١٥.
- (٧) عبد العزيز رفاعي: المرجع السابق، ص ١٦٢ - ١٧٤.
- (٨) أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن، ج ١، ص ٥١٠، ٥١١، (كما ترجم إلى التركية بمعرفة أحمد جونت بك صاحب جريدة إقدام).
- (٩) عبد العزيز رفاعي: المرجع السابق، ص ١٥٢، ١٥٣.
- (١٠) أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن، ج ١، ص ١، ٢.
- (١١) محمد حسين هيكل: راجع مقدمته للقسم الأول من الجزء الثاني من مذكراتي في نصف قرن.
- (١٢) راجع: الجزء الأول من المذكرات، ص ٢٠.
- (١٣) أحمد شفيق: مذكراتي، ج ٤، ص ٢٥٥.
- (١٤) نفس المصدر، ص ٣٥٠.
- (١٥) أحمد شفيق: أعماله بعد مذكراتي، مطبعة مصر، ١٩٤١، ص ٣، ٤. عن مقدمة د. منصور فهمي.
- (١٦) راجع: مقال سيد قطب بالأهرام، في ١٩ أكتوبر ١٩٤١، وكذلك نشر في أعماله بعد مذكراتي، ص ٤٤٠، ٤٤١.

- (١٧) أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن، ج ٢، القسم الثاني (الجزء الثالث في طبعة تاريخ المصريين المصورة ١٩٩٨) ص ٤٤٨.
- (١٨) يلاحظ أن الطبعة الأولى تضم ثلاثة أجزاء، وقد صدر الجزء الثاني في قسمين، وعندما أعيد نشرها مصورة في سلسلة تاريخ المصريين عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بين عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٩ صدرت في أربعة أجزاء.
- (١٩) راجع: تقديم عباس العقاد للجزء الثاني من المذكرات، ص ٧.
- (٢٠) أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن، ج ١، ص ٢٠.
- (٢١) راجع: مقدمة الدكتور محمد حسين هيكل للقسم الأول من الجزء الثاني من مذكراتي في نصف قرن.
- (٢٢) نفس المقدمة السابقة.
- (٢٣) أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن، ج ٣، ص ٢٢٧ - ٢٢٩ (مخابراته مع سعد زغلول في باريس).
- (٢٤) نفس المصدر، ص ٣٤٥ - ٣٥٠.
- (٢٥) وقد نشر نص هذا الفصل في كتابه: أعماله بعد مذكراتي، ص ٣٢٤ - ٣٣٨.

* * *

الفصل الرابع

محمد فريد بك والتاريخ العربي لعصر محمد علي

"البعثة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية"

الفصل الرابع

محمد فريد بك والتاريخ الحربي لعصر محمد علي

"البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية"

سيرة دالة:

نود في البداية أن نشير إلى أن حياة مؤرخنا معروفة بما فيه الكفاية فهو الزعيم الوطني الكبير محمد فريد (١٨٦٨ - ١٩١٩)، رفيق مصطفى كامل وخليفته في قيادة الحزب الوطني المصري في العقدين الأولين من القرن العشرين، لكننا لا نرى بأساً من عرض مركز لحقائقها الأساسية بقصد إجلاء الظروف التي وضع فيها محمد فريد هذا الكتاب، مما يفسر الكثير من آرائه واجتهاداته بشأن الكثير من الأحداث خلال هذه المرحلة من حياته، ويكفي أن نشير في البداية إلى أنه وضع هذا الكتاب عن محمد علي وهو موظف كبير في الجهاز الإداري لدولة يحكمها حفيد محمد علي، كما أنه نسب اسم الكتاب إلى توفيق "البهجة التوفيقية" وهو يؤرخ لمؤسس "العائلة الخديوية".

وقد ولد مؤرخنا في يناير ١٨٦٨ لأب ميسور من كبار رجال مصر، كان ناظراً للدائرة السنية، هو أحمد فريد باشا، الذي ينتمي لأسرة من أصول تركية وفنت إلى مصر خلال سني الفتح العثماني لها، وظل أرباب هذه الأسرة يتوارثون وظيفة "كتابة العملة" التي كانت من أرفع وظائف الحكومة آنذاك، وقد تلقى والده تعليمه في المدارس التي أنشئت في عهد محمد علي وخاصة المدارس الحربية، ثم تقلب في وظائف الإدارة العليا، فتولى منصب المدير لمديريات عديدة، حتى صار ناظراً للدائرة السنية (١٨٨٦ - ١٨٩٤) خلال عهود حكام مصر من أسرة محمد علي، كما بلغ مكانة اجتماعية وسياسية عالية جعلت الخديوي عباس حلمي الثاني يستعين به في حل بعض الأزمات، وإن قدر له أن يحال إلى المعاش عام ١٨٩٤ عندما اتجهت

الحكومة إلى بيع أملاك الدائرة السنية لشركة أجنبية دون الوطنيين الذين عرضوا شراءها بثمن أكبر، ويشير الرافعى، ربما بقدر من المبالغة إلى انتقاد ناظر الدائرة لمسلك الحكومة وتضحيتة بوظيفته.

وهكذا نشأ محمد فريد فى أسرة يدين عائلها لمحمد على بتعليمه الحديث ووظائفه التى تدرج فيها فى عهد خلفائه، كما يدين لهؤلاء بتلك المكانة الاجتماعية المرموقة التى احتازها، مما وفر له حياة كريمة أتاحت له أن يدفع بابنه إلى المدارس الأميرية، فمدرسة الحقوق، التى كانت تسمى مدرسة الإدارة آنذاك، حيث حاز شهادتها عام ١٨٨٧، وهو دون العشرين، ليبدأ حياة الوظيفة مترجماً بقلم قضايا الدائرة السنية، فى نفس العام بدعم من والده بطبيعة الحال، الذى كان ناظراً للدائرة السنية كما أشرنا، ثم أصبح وكيلاً لنفس القلم فى العام القالى، ولينعم عليه الخديوى عباس حلمى برتبة البكوية عام ١٨٩١. أى بعد عام من إصدار كتابه الذى بين أيدينا "البهجة التوفيقية".

وقد انتقل محمد فريد من وظائف الدائرة السنية إلى وظائف النيابة العمومية مساعداً للنياحة، فخدم فى محكمة مصر الابتدائية، فنيابة الأزبكية، فوكيلاً للنياحة من الدرجة الثالثة عام ١٨٩٣، ثم وكيلاً لنياحة الإستئناف عام ١٨٩٥، وأظهر كفاية ومقدرة عالية أهلته لأعلى مناصبه الدولة، لولا أنه أثر الجهاد الوطنى على الوظيفة وقيودها، فاستقال منها عندما أبدى تعاطفاً وطنياً ضد الحكومة وسلطات الإحتلال، عندما رفعت الحكومة قضية ضد الشيخ على يوسف وصحيفة المؤيد- لسان حال الوطنيين آنئذ - وكذلك ضد أحد موظفى مكتب تلغراف الأزبكية، لنشرهما تلغرافات سرية للورد كتشنر تتعلق بما يلقاه الجيش المصرى من متاعب صحية خلال حملة دنقلة، مما اعتبرته الحكومة إفشاء لأسرارها. ولما كان محمد فريد قد شهد نظر هذه القضية وجاهر، وهو وكيل نياحة بالإستئناف، بتعاطفه مع صاحب المؤيد وبميوله الوطنية. وبمعارضته لسلطات الإحتلال وسياساتها، فقد أوعزت هذه السلطات إلى الحكومة لنقله إلى الوجه القبلى، فلم يقبل ذلك واعتبره مساساً باستقلال القضاء وإهانة لشخصه، وقدم استقالته التى قبلت على الفور عام ١٨٩٦^(١).

وربما كان محمد فريد مدفوعاً في التعبير عن مشاعره الوطنية، إلى جانب حسه الوطني الخاص، بتلك الموجة التي سرت بين الشباب المتعلم آنذاك، والتي شجعها الخديوى الشاب عباس حلمي الذي تولى الحكم في بداية عام ١٨٩٢ وأراد أن يلعب دوراً وطنياً، وجمع الشباب حوله، وكان مصطفى كامل ولطفى السيد ومحمد فريد في طليعتهم، وجعل ينفق على جمعياتهم السرية، ويرسل بعضهم إلى أوروبا للدعاية للقضية الوطنية، فضلاً عن تمويل صحفهم كما هو معروف، غير أن المعتمد السياسى البريطانى اللورد كرومر تصدى له وأثار في وجهه عدة أزمات انتهت بالخديوى الشاب إلى إلقاء السلاح والإبتعاد عن الحركة الوطنية والرضوخ لسياسة الاحتلال^(٢).

ويسجل لنا عبد الرحمن الرافعى بداية نضوج الشعور الوطنى لدى محمد فريد، فيذكر أن ميوله الوطنية بدت عليه منذ حصوله على شهادة الحقوق واتجه إلى خدمة الوطن بالكتابة والتأليف، ساعده على ذلك سعة ثقافته وشغفه بالإطلاع وإجادته الكتابة باللغتين العربية والفرنسية، كما أنه كان يرسل الصحف وينشر فيها مقالاته، وخاصة مجلة الآداب للشيخ على يوسف خلال عامى ١٨٨٧-١٨٨٨، بينما كان والده يخشى عليه من الإشتغال بالصحافة والسياسة خوفاً من أذى الانجليز والحكومة، وربما لأنه كان يعدّه لإنتقاء وظائف الدولة^(٣). واستكمالاً لمسيرته ينبغى الإشارة إلى أنه انجذب، ككثير من مثقوى عصره إلى الحركة الماسونية وتنظيماتها فى مصر، مأخوذاً ببريق أفكارها الظاهرة، فانضم إلى "محفل النيل" فى أواخر عام ١٨٩٢، كما كان عضواً فى الجمعية الجغرافية، فضلاً عن عضويته النشطة فى الجمعية الخيرية الإسلامية.

لقد كان محمد فريد يميل بطبعه إلى التحرر من قيود الوظائف والمناصب الحكومية، وقد كشفت تعليقاته على مذكراته عن تاريخ مصر التى سجلها منذ عام ١٨٩١ عن ذلك، حيث كان ينسب إلى كبار الموظفين ممالة سلطات الاحتلال وتأييد سياساتهم، ولعله كان يتوق إلى فرصة مناسبة ليحرر نفسه من تلك القيود وينطلق إلى ميدان الجهاد الوطنى، وقد تهيأت له الفرصة فى أعقاب "حادثة التلغرافات" المشار إليها، والتى أدت إلى إستقالته من وظائف الحكومة عام ١٨٩٦، فتحرر من قيود الوظيفة وبدأ يشتغل بالمحاماه

منذ عام ١٨٩٧، وىروى فريد فى مذكراته أنه بعد أن قدم استقالته من وظيفته فى نوفمبر عام ١٨٩٦ أصدر الخديوى عباس حلمى أمراً فى مايو عام ١٨٩٧ بتعيينه فى وظيفة مستشار لقلم قضايا الأوقاف، غير أن السلطات البريطانية اعترضت على ذلك، وأرسل اللورد كرومر احتجاجاً على ذلك إلى رئيس الوزراء مصطفى فهمى باشا، مدعياً أن هذا التعيين، مع اشتهاى فريد بمعادة الإنجليز ومجاهرته بذلك، يشجعه على انتهاج هذا السلوك ويشجع غيره على ذلك، ونجحت السلطات البريطانية فى تعطيل أمر الخديوى^(٤).

قيد محمد فريد اسمه فى جداول المحامين أمام المحكمة الأهلية، ثم المحاكم المختلطة، ولبت يعمل فى المحاماة لسبع سنوات، رأى بعدها أنها تصرفه عن الجهاد الوطنى، فاعتزلها عام ١٩٠٤ بعد أن كانت صلته بالزعيم قد توثقت منذ عام ١٨٩٦ - وإن كان الرافعى يرجع بدايتها إلى عام ١٨٩٣ - وذكر فريد آنذاك إنه أراد أن يخصص من وقته "المقدار الكافى لخدمة بلادى وأبناء وطنى خدمة أعم وأنفع" فبدأ نشاطاً واسعاً فى الحركة الوطنية المصرية، توج بالمشاركة فى تأليف الحزب الوطنى مع مصطفى كامل الذى كان أكبر حزب جماهيرى عام ١٩٠٧، حيث صار وكيلاً للحزب، ورئيساً له منذ فبراير عام ١٩٠٨ فى أعقاب وفاة مصطفى كامل.

ورغم ذلك عاد محمد فريد للإشتغال بالمحاماه مرة أخرى عام ١٩١١، عقب خروجه من السجن بعد أن ظل رهينه ستة أشهر حكم عليه بها فى قضية بسبب كتابته مقدمة لـديوان "وطنيتى" للشيخ على الغاياتى، ورغم أنه أراد بعودته إلى المحاماة تعويض بعض خسائره المالىة نتيجة جهاده المتواصل، إلا أنه لم يستمر طويلاً لكثرة مشاغله الوطنية، التى لم تترك له مجالاً للتوفر على هذه المهنة. ولما سافر لحضور مؤتمر السلام بأوربا فى سبتمبر عام ١٩١١، انتهز هذه الفرصة للتنقل بين مختلف الدول الأوربية للدعاية للقضية المصرية، وعندما عاد إلى مكتبه فى منتصف نوفمبر من نفس العام، لم يلبث أن حوكم للمرة الثانية على أثر خطبة ألقاها فى المؤتمر السنوى للحزب الوطنى فى مارس عام ١٩١٢ اعتبرت أنها الحكومة تحريضاً على كراهيتها، وقدمته للمحاكمة تمهيداً لسجنه مرة أخرى، لذلك قرر الهجرة

من مصر في نفس الشهر قبل أن تصدر الحكومة أوامرها بالقبض عليه وسجنه، ليبدأ في الخارج مرحلة جديدة من مراحل جهاده الوطني، سواء من عاصمة دولة الخلافة أو من عواصم الدول الأوربية، داعياً لإستقلال وطنه، حتى توفي غريباً ببرلين في نوفمبر عام ١٩١٩، بعد أن سجل صفحات ناصعة في تاريخ الحركة الوطنية المصرية ومقاومة الإحتلال البريطاني، وقد حظى دوره بمؤلفات حزبية وعلمية لها قدرها، أرخت لنضاله الوطني سراً وعلانية، داخل مصر وخارجها كما هو معروف.

• • •

ينبغي الإشارة إلى أن محمد فريد ولد عام ١٨٦٨ وأن مصر احتلت من الإنجليز وهو في الرابعة عشرة من عمره، حيث لم يكن وعيه السياسي قد تشكل تماماً ونضج، ولأن والده كان يعمل في خدمة الخديوى، فمن الطبيعي أن يكون حريصاً على إبعاده عن العمل بالصحافة والسياسة، ليؤمن لمستقبله حياة رغبة وهادئة. كما نلاحظ أن فريداً ألف كتابه هذا عام ١٨٩٠، وهو في نحو الثانية والعشرين من عمره، مما يدل على اتجاهاته الثقافية والفكرية في هذه المرحلة من حياته، في الوقت الذي كان فيه، هو ووالده، يحتازان مراكز مرموقة في الحكومة المصرية مما جعلهما جزءاً من الصفوة الإجتماعية والسياسية آنذاك. فلم يكن فريد حتى بداية التسعينيات من القرن التاسع عشر قد انجذب إلى تلك الموجة الجديدة الناشئة من موجات الحركة الوطنية المصرية وهي الموجه التي ظهرت خلال عهد الإحتلال البريطاني كرد فعل لسياساته ومظالمه. والتي انخرط فيها فريد فيما بعد، وصار أحد زعمائها الكبار.

ولعل ما سبق يوضح كيف أن محمد فريد في بداية اكتمال وعيه السياسي كان معتدلاً أقرب إلى الإتجاه الذي مثله الإمام محمد عبده وأصدقائه وتلاميذه في فترة ما بعد الإحتلال، ذلك الإتجاه الذي نظر، بواقعية من وجهة نظر أصحابه، إلى وجود الإحتلال وسياساته ووجوب تقبل إصلاحاته ومساعدة الإنجليز حتى تصبح مصر أهلاً للإستقلال والتقدم.. ويفسر هذا ما كتبه فريد في مذكراته في يناير ١٨٩١، عندما أراد أن يسجل تاريخاً لمصر منذ ذلك العام، معبراً عن إشادته بسياسة الإنجليز المالية والإقتصادية، بل إنه

بالغ في هذا الاتجاه حين سجل أن الإنجليز لم يأتوا، حتى الآن، ما يوجب كراهاتنا لهم، وأنهم يعاملون الأهالي بالرفق والدعة، وأضاف أن حب الوطن يلزمنا تمنى خروجهم من مصرنا العزيزة، دون عودتها إلى الدولة العثمانية، كما سجل، بدون مبالاة، أن مصر محتاجة لمساعدة الإنجليز مدة لا تقل عن خمسة عشرة سنة لتبلغ شأوها من التقدم والتمدن في سبيل المعارف، وعندئذ يمكنها أن تدبر أحوالها بنفسها.

لقد كان فريد خلال هذه المرحلة من حياته - أي حتى مطلع التسعينيات، يرى أن الاحتلال الإنجليزي أمر واقع حتمته الظروف، وأن على المصريين أن يستفيدوا من مساعدته ليتدربوا على حكم أنفسهم، وليتمكنوا بعد ذلك من التخلص منه ومنعه من التدخل في شئون مصر وإداراتها "على أن يتم ذلك شيئاً فشيئاً، لا مرة واحدة كما فعل العراقيون عام ١٨٨٢ فعادوا بالخيبة" أي أنه كان يرى أن دورهم يجب أن يقتصر على دور الخبراء والمستشارين، لا دور ذوي السلطة المنفذين، الذي يجب أن يختص به المصريون وحدهم. وحسبما يلاحظ رؤوف عباس، أن فريداً لم يكن يتفهم الدوافع الموضوعية التي كانت تكمن وراء الاحتلال والتي كانت تستهدف المصالح الإستراتيجية لبريطانيا، التي لم تكن مجرد رسول للتمدن وداعية للإصلاح وتدريب المصريين على حكم أنفسهم^(٥).

وقد يلفت النظر أن فريداً بعد أن كتب ذلك، عاد في نفس مذكراته (التي لم ينشرها في حينها والتي أشرنا إليها) في مارس من نفس العام (١٨٩١) ينعى على الخديوى توفيق تخاذله أمام الإنجليز وعدم مقاومتهم حرصاً على عرشه مع أن من واجبه المحافظة على صالح الوطن ولو أدى ذلك إلى فقدانه هذا العرش، ذلك أن هذا الموقف الجديد من فريد يتناقض مع رأيه السابق الذي يذهب إلى عدم مواجهة الإنجليز والاستفادة من وجودهم ثم التخلص منهم تدريجياً.. غير أننا نلاحظ أن هذه الأفكار كانت بداية تحول حقيقى في قناعاته وأفكاره السياسية، مما يسجل بداية حقيقية لنضجه الوطنى، فقد كتب في نفس المذكرات في ديسمبر ١٨٩١ معبراً عن ضرورة عدم التعاون مع الاحتلال، ويعيب على النظار المصريين رضوخهم لإرادة الإنجليز، بدلاً من امتناعهم عن قبول الوظائف الكبرى في ظل تلك الظروف،

ويرميهم بالحرص على مرتباتهم أكثر من الحرص على استقلال الوطن، بل ويتهمهم صراحة بأنهم هم الذين ساعدوا الإنجليز على احتلال الوطن^(٦).

ومن الواضح أن فترة التحول والنضج الوطنى فى تفكيره السياسى هذه، التى بدأت مع بدايات عام ١٨٩١، قد غيرت من موقفه تجاه الخديوى توفيق أيضاً، فقد رأينا أنه كتب فى مذكراته - التى سجل فيها تاريخاً لمصر منذ ذلك العام - والتى لم تعرف إلا بعد وفاته عام ١٩١٩ - منتقداً الخديوى لتخاذله وضعف عزيمته على مقاومة الإنجليز وملاينته لهم حرصاً على عرشه مضحياً بمصلحة الوطن. وعندما تولى الخديوى عباس حلمى الثانى واتجه إلى مقاومة الإنجليز وتوثيق علاقاته بالسلطان العثمانى، بارك فريد هذا الاتجاه، وعبر عن ذلك فيما كتبه بمذكراته فى شهر يوليو ١٨٩٣، ورأى فى ذلك نهجاً قوياً، وأشاد بالخديوى الشاب الذى ترك "سياسة إسماعيل وتوفيق ومن قبلهما.. لما فى هذه السياسة العوجاء من تسهيل السبل لإحتلال الأجانب (لمصر) وامتلاكهم لها..".

ويتصل بذلك أيضاً تغير موقفه من الدولة العثمانية التى كان يتحمس لجهود محمد على فى الإستقلال عنها، فبعد أن كان يرى عدم عودة مصر إلى حظيرتها فور خروج الإنجليز منها، جعل يتمسك بالسيادة العثمانية عليها، ويرى أن استقلال مصر التام عنها، يجعلها مطمعاً للدول الأجنبية، ويلفت النظر - فيما كتبه بالمذكرات فى فبراير ١٨٩٤ - إلى أهمية تأييد روابط تبعيتها للدولة لكف الإنجليز عن ابتلاعها. وفى غضون نفس العام نشر فريد كتابه الشهير عن "تاريخ الدولة العلية العثمانية" الذى ذهب فيه إلى أن الإبقاء على دولة الخلافة الإسلامية إبقاء للإسلام نفسه، لأن الدولة العثمانية دافعت عن الإسلام ضد جميع دول أوربا المسيحية، وانتهى إلى أن المسألة الشرقية حلقة من حلقات الصراع بين الدولة العثمانية والقوى المسيحية، ومن ثم فهى مسألة دينية وليست سياسية. ويستمر فى السعى لتأكيد الولاء للدولة، حتى أنه يقيس الشعور الوطنى عند المصريين بمقدار ما يظهرون من الولاء للدولة العثمانية وتأييدها ضد أعدائها، فيشيد بحملة إكتتاب المصريين لمساعدة الدولة فى حربها ضد اليونان عام ١٨٩٧، ويرى ذلك دليل على زيادة الإحساسات الوطنية عند المصريين^(٧).

وهكذا ظل فريد على قناعاته الجديدة بعد نضج فكره السياسى والوطنى، منذ استقال من وظائف الحكومة واشتغل بالمحاماة بين عامى ١٨٩٧ - ١٩٠٤، وحتى رغم انصراف الخديو عباس عن تأييد ودعم الحركة الوطنية، فارتبط بمصطفى كامل، وتحول من مجرد مثقف يحمل مشاعر وطنية متدفقة يتوق لتحرير بلاده من الإحتلال خلال هذه الفترة، إلى مناضل سياسى شديد المراس، يضحى بأمواله وبحياته الخاصة فى سبيل مقاومة الإحتلال، مؤيداً تبعية مصر لدولة الخلافة متخذاً من ذلك حجة لمداخلة الإنجليز، ومناضلاً، فى إطار الحزب الوطنى المصرى، من أجل حياة دستورية لمصر والمصريين.

محمد فريد مؤرخاً:

ينبغى ملاحظة أن محمد فريد ولج الحياة العامة باعتباره مؤرخاً، قبل أن ينخرط فى السياسة بشكل عملى، وقبل أن يترك الوظائف والمحاماة، وأن عشق التاريخ والكتابة فيه لم يفارقه طوال حياته حتى بعد أن أصبح هو ذاته شخصية تاريخية أو من صناع التاريخ، فعندما أصبح مناضلاً وزعيماً سياسياً سجل مذكراته لتقته أنها ستصبح يوماً ما مصدراً من مصادر التاريخ، وهو ما حدث بالفعل. وكان يرى أن "فن التاريخ عبرة لمن اعتبر وتبصرة لمن تأمل وانكر.. له فوائد جمة، وثمرات مهمة، تعرب عما مضى من كوارث الأزمان والأوقات، وتكشف عن وجوه الحوادث قناع الشبهات، فلكثرة نفعه، وعظم وقعه، كان له فى الكتاب المبين أصل قوى متين.. إذ لولا التاريخ لجهلت الدول، ومات فى الأيام الآخر ذكر الأول.."^(٨) فالتاريخ عنده خبرة بالماضى وحوادثه ينبغى تأملها والإعتبار بها، كما أنه يكشف عما يحيط بهذه الحوادث من الشبهات من خلال تحقيقها، استجلاء للماضى واستيعاباً لدروسه، وقد تمثل فى صدر أول كتاب له فى التاريخ بقول الشاعر:

ليس بإنسان ولا عالم من لم يع التاريخ فى صدره
ومن درى أحوال من قد مضى أضناف أعماراً إلى عمره

وكان كتاب "البهجة التوفيقية.." عن محمد علي أول عمل تاريخي ينشر له حيث صدر في مارس عام ١٨٩٠، وهو ما سنعرض له بالتفصيل بعد قليل، وبعده شرع محمد فريد منذ عام ١٨٩١ يسجل وقائع عصره بشكل حولى فترك لنا مذكراته عن "تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية" والتي توقف عن كتابتها عام ١٨٩٧، وإن لم تر النور إلا بعد وفاته بزمان طويل^(٩)، وفي تقديرنا أنه خلال تسجيله لها، لم يستهدف نشرها آنذاك، ثم ألف عمله التاريخي الثالث المهم وهو "تاريخ الدولة العلية العثمانية" الذى نشر طبعته الأولى فى يناير عام ١٨٩٤.

واستمر خلال التسعينيات على حبه للكتابة التاريخية عندما أنشأ عام ١٨٩٨، مجلة علمية نصف شهرية تسمى الموسوعات (بالاشتراك مع حافظ عوض ومحمود أبو النصر) نشر فيها فصولاً من تاريخ الرومان جمعها فى كتاب صغير أصدره عام ١٩٠٢ تحت عنوان "تاريخ للرومان" شمل تاريخاً قصيراً لروما حتى نهاية الحروب البونية.. كما نشر "بالموسوعات" الكثير من مقالاته التاريخية عن سياسة انجلترا وفرنسا فى إفريقيا، وسياسة روسيا فى آسيا، وحرب الترنسفال، ومطامع أوربا فى الصين.. إلخ وظل يتابع الكتابة فى التاريخ إلى أن جذبه السياسة والحزب الوطنى خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، ومع ذلك سجل مذكراته بين عامى ١٩٠٤-١٩١٩ التى أشرنا إلى أنها تعتبر مصدراً مهماً من مصادر تاريخ مصر خلال هذه الفترة^(١٠).

والواقع أن محمد فريد قد ترك عملين تاريخيين مكتملين ومهمين بمقياس عصره، نشرأ فى حياته، أولهما كتابه عن عصر محمد علي وهو "البهجة التوفيقية" والآخر عن الدولة العثمانية وهو "تاريخ الدولة العلية العثمانية"، وقد ملأ الكتابان ما يعد فى ذلك الوقت فراغاً كبيراً، حيث لم يتوفر حتى وقت نشرهما عمل مخصص لأى من الموضوعين فى مصر^(١١)، ومن ثم كان إسهام محمد فريد يدل على درجة عالية من الوعي والمقدرة.

أما كتابه عن الدولة العثمانية فقد اجتهد فيه ليثبت للقراء - حسب تعبيره - أن سبب تأخر المسلمين هو تفرق كلمتهم، وأن يبين فضل الدولة فى إبقاء الإسلام والذود عنه، وكيف أنها قاومت دول أوربا المسيحية،

وليبرهن على أن المسألة الشرقية مسألة دينية وليست مسألة سياسية^(١٢). يضاف إلى ذلك أنه يربط بين دراسة التاريخ والوعي به وبين المدنية العصرية، باعتبار ذلك من متطلباتها، فكل جيل من الأجيال المتعاقبة يرث معارف وأخلاق وأعمال من سبقه ليضيف إليها "من معلوماته الخصوصية، وتجاربه الذاتية فيكون بذلك مدنيته العصرية..". فضلاً عن أنه كان يرى أن دراسة التاريخ بشكل عام توقفنا على أخبار كل أمة في جميع أطوارها "كأسباب ظهورها والروابط بين أفرادها والوسائل التي اتخذتها لنموها وارتقائها وحدود محكوميتها وحكامها، ووصف وقائعها وتحديد تخومها وأملكها، وأطماعها وأسباب خذلانها وسقوطها.."^(١٣).

وإذا كان محمد فريد في كتابه السابق على هذا (البهجة التوفيقية) قد انحاز وتحمس للسياسة الخارجية لمحمد علي والتي أدت إلى صدامه مع الدولة العثمانية بل إنه عند حديثه عن موقعة قونية انتقد الدولة صراحة وذكر أنها لم تتمكن من التأليف بين قلوب رعاياها حتى تكون منهم أمة واحدة عثمانية بل لم يزل كل شعب محافظاً على تقاليده وعوائده ولا تجمعهم مع باقي الشعوب إلا جامعة الخضوع لسلطان واحد ذي بأس وبطش^(١٤)، وربما كان مدفوعاً إلى ذلك برغبته في إرضاء للخديو توفيق، فإنه في هذا الكتاب قد أعاد النظر في موقفه من الدولة العثمانية على ضوء المتغيرات التي حدثت فيما بعد، فالدولة العثمانية ابتعدت عن صداقتها التقليدية لبريطانيا، مما كان في صالح تحسين العلاقات العثمانية - المصرية، كما أن بريطانيا وفرنسا توصلتا عام ١٨٩٠ إلى حل أغلب نزاعاتهما الإستعمارية، فلم يعد ثمة ما يجعل مصر ترتاب في علاقتها بالدولة العثمانية، ولذا أصبح الطريق ممهداً لنوع جديد من التفاهم العثماني- المصري المؤسس على الروابط الدينية القديمة والإحساس القوي بالولاء الذي يحسه المسلمون تجاه الخلافة.

وفي داخل مصر، بينما كان الخديوي توفيق يبدى خضوعاً للسياسة البريطانية في مصر، وهو ما تقبله محمد فريد آنئذ، مما يفسر رأيه عام ١٨٩١ بشأن المظاهر الإيجابية للإحتلال، فإن الصورة قد اختلفت عندما تولى الخديوي عباس حلمي الثاني وبدأ يظهر أمام المصريين باعتباره حاكماً وطنياً يتحدى الوجود البريطاني، مما أدى إلى صدامه مع اللورد كرومر،

ولابد أن محمد فريد قد تأثر بهذا الاتجاه الجديد للخديو عباس، وكان ثمة شكوك لدى الإنجليز بأن شبكة مركبة من العلاقات المصرية - العثمانية - يجرى بناؤها^(١٠). ويمكن فهم اتجاه محمد فريد صوب الدولة العثمانية وتأليفه هذا الكتاب عنها في هذا الإطار.

ومن الطبيعي أن يكون هذا العمل، الذي وضعه فريد بعد ما يقرب من أربع سنوات من كتاب "البهجة التوفيقية" أكثر نضجاً وأهمية، فقد تميز بقدر أعلى من الوثائق، وهو ما ظهر من اقتباساته الواضحة من نصوص المعاهدات والاتفاقيات والفرمانات والمراسيم، والتي وضعها في سياقها التاريخي، فضلاً عن نشر الكثير من نصوص هذه الوثائق كلما تطلبت الحاجة ذلك، بالإضافة إلى رجوعه إلى مؤلفات من سبقوه كعلی مبارك وجودت والجبرتي وفيليب جلاذ وغيرهم.. وكان صادقاً مخلصاً لأمانة البحث التاريخي ومسئوليته، عندما ذكر بحق، أنه بذل غاية الجهد وأورد في هذا التأليف من مواقف التحقيق قدر طاقته، فضبط الأعلام بقدر الإمكان وشرح في حواشي الكتاب أسماء الملوك والأعيان وبعض البلدان معتمداً في ذلك كله على الأمهات المعتبرة والأصول الموثوق بها.. ويبقى أن نشير أنه في هذا الكتاب أظهر معرفة كاملة بتاريخ أوروبا الحديث وبما كان يدور في أروقتها السياسية، كما استطاع أن يتتبع بمهارة التطورات الداخلية في الدولة العثمانية، ليترك لنا عملاً تاريخياً على جانب كبير من الأهمية، أظنه لا يزال يمثل مرجعاً مفيداً من مراجع تاريخها الحديث.

المؤرخ والباشا: كتاب البهجة التوفيقية:

أوضح محمد فريد أسباب تأليفه لهذا الكتاب فذكر أنه أراد به التاريخ لفضل ساكن الجنان (جنتمكان) محمد علی باشا الكبير، باعتباره "أكبر مؤسس لمصر وأشهر مهندس لخطتها" وأنه أراد بذلك التعبير عن اعترافه بفضله، باعتباره أحد الذين تربوا في المدارس الخديوية، كما أوضح أنه وضعه كذلك لخدمة الوطن وتزويد المصريين بمعرفة تاريخهم وماضي بلادهم، وتقديم الشكر للخديوي توفيق علی نعمه، كما ذكر أنه تشجع في

تأليفه للكتاب بالإنشاز المعارف والعلوم، فأراد به الإساهام فى المعرفة التاريخية وتشجيع التسابق فى ميدانها..

والواقع أن محمد فريد كان من أشد المعجبين بنشاطات محمد على وحملاته العسكرية، وكم أغدق عليه من الألقاب خلال صفحات كتابه، فهو مؤسس مصر الحديثة وأكبر مؤسس لدار مصرنا، محى مجد مصر، وعزيز مصر، وممدن مصرنا وعزيزها الأول، والعزيز محمد على باشا وأحياناً بلقبه بالخدوي، وكثيراً ما كان يكنى عن اسمه بهذه الألقاب، غير أنه لم يقدم تاريخاً كاملاً لعصره وسياسته الداخلية والخارجية بقدر ما قدم تاريخاً عسكرياً لحروبه وحملاته، حتى كاد هذا الكتاب أن يصبح مجرد تاريخ عسكري لحملات محمد على وحروبه، ونظرة سريعة على محتوياته تؤكد ذلك.

فالكتاب يبدأ بقصة مجيء محمد على إلى مصر ضمن الحامية العثمانية التي جاءت لإستردادها من الفرنسيين فى مارس ١٨٠١ ووصف كيف ارتقى عرش الولاية، ثم بدأ فى تتبع جهوده ونشاطاته العسكرية منذ مقاومة حملة فريزر على الإسكندرية ورشيد عام ١٨٠٧، لينتقل بعدها إلى تسجيل حروبه فى الجزيرة العربية، والتي سماها "حرب الحجاز"، وعالج بعد ذلك عملية بناء الجيش الجديد لمصر، وجهود سليمان باشا الفرنساوى "الكولونيل سيف" فى هذا الشأن، وقد خص هذا بترجمة مستفيضة لما له من جهود عسكرية فى بناء جيش محمد على وفى حملات هذا الجيش وحروبه، وانتقل مؤلفنا بعد ذلك لمتابعة حروب اليونان، وحروب إبراهيم باشا ابن محمد على فى الشام وحكمه له، وثورات الأهالى ضد الحكم المصرى، وصراع الجيوش المصرية مع جيوش السلطان العثمانى خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، وتدخل الدول الأوربية وتطور المسألة المصرية، حتى معاهدة لندن عام ١٨٤٠ وإجلاء المصريين عن الشام.

ولم يعالج محمد فريد فى كتابه موضوعات أخرى إلا فى الجزء الأخير منه، حين سجل زيارة الدوق مونتانسيه، ابن ملك فرنسا لويس فيليب إلى مصر عام ١٨٤٥، ثم رحلة إبراهيم باشا إلى أوربا للعلاج والإستجمام (١٨٤٦ - ٤٥) حيث رواها بالتفصيل. ويبدو أن فريداً رأى أنه استغرق فى

تأليف هذا التاريخ العسكري، ولم يكتب شيئاً عن سياسة محمد علي الداخلية وبناء الدولة الحديثة، فاستدرك ذلك في فصل ختامي عالج فيه بشكل مركز ما أقامه "ممدن مصر من إصلاحات وتأسيسات" فكتب عن جهوده في تطوير التعليم والبعثات، والطب والمستشفيات، وبناء الأسطول والترسانات، والمصانع، وتطوير الزراعة، ومشروعات الري الكبرى.. ومن الواضح أن مؤلفنا أدرك أن هذه الإنجازات جميعاً كانت في سبيل تحقيق الأهداف العسكرية، وارتباطها بتأسيس الجيش الجديد ونشاطاته، فهو عندما تحدث عن إنشاء خطوط التلغرافات أضاف "لتصل إليه أخبار جيوشه المشغلة بقتال اليونان في أقرب وقت..".

وعموماً استطاع محمد فريد أن يقدم وصفاً تفصيلياً دقيقاً، في معظم الأحيان، للمعارك التي خاضها الجيش المصري خاصة تحت قيادة إبراهيم باشا، الذي لم يدخر وسعاً في إغداق الفاظ البطولة والشجاعة عليه، كما كشف عن إعجابه بشأن سياسة محمد علي في توسيع حدود مصر، وكان يرى أن ذلك من أسباب عظمة الدول وقوتها، والثابت أن محمد فريد أثبت مهارة واضحة في تتبعه سير المعارك وتتبع حركة الجيوش، كما أظهر معرفة دقيقة بما دار في أروقة السياسة الأوروبية بشأن المسألة المصرية، وتدخل هذه الدول في الصراع للدائر بين محمد علي والسلطان العثماني خلال حروب الشام، فكشف عن إدراك عميق لمدى تعارض المصالح الأوروبية ودوافع وطبيعة تحالفاتها.

وفي المقابل، كان يمر مرور الكرام ودون تحليل نقدي، على الإخفاقات التي لقيها الجيش المصري في بعض المعارك في بلاد اليونان، وفي معارك الشام وأسلوب إدارته مما أدى إلى ثورات أهله ضد حكم إبراهيم باشا. ويتصل بذلك أيضاً أن محمد فريد رفض الاعتراف بأن ثمة خلافات حدثت بين إبراهيم باشا والكولونيل سيف "سليمان باشا" بشأن اتخاذ بعض القرارات العسكرية، وأرجع فريد التقارير الواردة بهذا الشأن إلى "الحسد والوشاية" وليس إلى اختلاف النظر في سير بعض المعارك..

وفي معالجته لمسألة هزيمة الجيش المصري في حرب اليونان ومعركة نوارين البحرية، قدم فريد دفاعاً هزئياً، حين ذكر أن بقايا الجيش

والأسطول المصرى عادت إلى الإسكندرية متوجة بالنصر المبين والفوز العظيم، عندما ألزم إبراهيم باشا بإخلاء اليونان، ورأى أن مجرد وقوف قوة مصرية محصنة أمام إحدى هذه الدول العظام ليكسبها فخراً وشرفاً ولو خرجت من هذا الموقف الحرج مكسورة. كذلك لم يكن محمد فريد يتوقف ليحلل الظروف الموضوعية التى أدت إلى نشوب بعض الحروب، فبعد انتهاء حديثه عن حرب اليونان، انتقل فجأة للحديث عن حرب الشام ولم يذكر من أسبابها إلا سبباً ظاهرياً وهو هروب الفلاحين المصريين إلى الشام بسبب الضرائب المفروضة عليهم ولم يشأ أن يحلل الأسباب الأكثر أهمية..

وعندما انتقد المؤرخون إبراهيم باشا بسبب تعريض نخبة جيشه للموت من الجوع والعطش والحرارة فى اقتفاء أثر الشيخ قاسم الذى قاد عصياناً كبيراً ضد الحكم المصرى للشام، دافع عنه محمد فريد، وذكر أن هؤلاء المؤرخين فاتهم أنه لو ترك الشيخ قاسم وشأنه لعثا فى الأرض فساداً واعتبر الشاميون ذلك عجزاً منه وتجراًوا عليه..

وبالرغم مما وصف به موقف محمد فريد من انحياز واضح لبطولات محمد على وإنجازاته، حتى لقد اعتبر البعض كتابه نوعاً من الملاحم وقصص البطولة أكثر منه تاريخاً^(١٦) إلا أننا لا نعدم أن نجد نقداً واضحاً لمحمد على وسياسته من جانب مؤلفنا، فهو فى حديثه عن هروب الفلاحين من مصر إلى الشام فراراً من الضرائب يذكر بعبارة صريحة "ويسوؤنا أن نقول أن مصر مع كونها قد تقدمت فى زمن المغفور له محمد باشا عما كانت عليه زمن المماليك مالياً وعسكرياً، لكن لم يصب الفلاح من هذا التحسين إلا كثرة الضرائب وأعمال السخرة لإتمام الأعمال العمومية، التى لم تعد بالفائدة على فلاحى ذلك الوقت، بل على من أتى من بعده.."

كما كشف محمد فريد عن أن محمد على كان يضيق بالنقد ويحاسب من يمارسه بشدة، ففي حديثه عن قصة عزل الشيخ الدواخلى نقيب الأشراف، ذكر مؤرخنا أن الباشا طلب من المشايخ أن يحرروا محضراً يبينون فيه أسباب عزله ليرسله إلى نقيب الأشراف فى استانبول باعتباره صاحب الحق فى العزل والتولية بولايات الدولة العثمانية، وأضاف فريد "أنه لم يكن فى

الأسباب التي ذكروها السبب الحقيقي لعزل الباشا له، وهو في الحقيقة انتقاده على أحكام الباشا على مرأى ومسمع من المقربين إليه".

وعندما تدخلت الدول الأوروبية بين محمد علي والسلطان عام ١٨٣٧ بعد أن اقتربت جيوش إبراهيم باشا من استانبول، وقدمت مقترحات أولية لتسوية الأزمة، ورفض محمد علي هذه الشروط وعزم على المحافظة على ما فتحته الجيوش، وأخذ يستعد للقتال، أرسلت بريطانيا ودول أوربا، إلى محمد علي تخبره أنها سوف تستعمل القوة ضده دفاعاً عن الباب العالي، علق محمد فريد على موقف الباشا بقوله إنه "لم يعبا بكل ما ورد إليه من هذه التهديدات ولم يرد عليهم، وورد نبأ سفره إلى السودان للبحث عن الذهب وترك حكومته وكأنها لم يكن بها شيء من التهديدات".

وفيما يتعلق بتوثيق الكتاب ومصادره، فقد استطاع مؤلفنا أن يطلع على مجموعات من الوثائق والسجلات المهمة بحكم مركزه الوظيفي، كما استفاد من مجموعات عديدة منشورة من الوثائق الأوروبية، وكذلك اعتمد على الكثير من كتابات المؤرخين السابقين واقتبس عنها وذكر ذلك في موضعه، فاستفاد من كتابات الجبرتي وكلوت بك وعلى مبارك، وكذلك كتابات هامون ومانجان، خاصة تقاريرهم عن مدرسة الطب والطب البيطري، وكذلك اعتمد على جريدة أركان حرب الجيش المصري ومجلة جورنال أزياتيك.. ورغم أنه كان يشير إلى الفقرات التي يقتبسها من مصادره في متن الكتاب، إلا أنه لم يسجل ذلك في حواشيه التي اختصها بترجمات لعدد من الأعلام الذين وردت أسماؤهم بالمتن، والتي كان حريصاً على كتابتها، بقدر من الإسراف أحياناً ودون تعليق من جانبه.. ولا ينبغي أن ينظر إلى هذا الكتاب من هذه الزاوية بمقاييس عصرنا وما تطورت إليه قواعد الكتابة العلمية وتقاليدها، ويكفي أن خطة المؤلف واضحة ومصادره واقتباساته مدونة، وآراءه وأفكاره جليلة، بغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا معه.

أما لغة الكاتب وأسلوبه فمن المسلم به أنه، رغم صغر سنه آنذاك وقلة خبرته في الكتابة (٢٢ عاماً) كان أفضل بكثير من الكتاب والمؤرخين الذين سبقوه، ورغم أنه استخدم مصطلحات هجرت بدلاً من مرادفاتها الحديثة (كدونانمة بدلاً من أسطول) واستخدم أكثر من إسم لعاصمة دولة الخلافة

(استانبول، إسلامبول، القسطنطينية) إلا أنه لم يسرف في تكلف المسجع، كما ذكر جاك كرابس، ولم يتضح هذا إلا في عنوان الكتاب وخطبته الافتتاحية، وكذلك في نهاية خاتمته، أما في صلب الكتاب وسياقه، فقد كانت لغته سهلة وعصرية، قياساً إلى لغة من سبقوه من المؤرخين، وباستثناء عدد من أخطاء الإملاء والنحو، فإن الكتاب بشكل عام سليم في لغته وسلس في تعبيراته وواضح في أفكاره.

وأخيراً، لقد قدم محمد فريد كتاباً مهماً إذا نظر إليه باعتباره تاريخاً عسكرياً لعصر محمد علي، كشف فيه عن مؤرخ راسخ وواعد، لم تلبث الحركة الوطنية أن جذبت إليه أتونها فأثر العمل السياسي والوطني المباشر والعمل، وإذا كنا قد خسرنا بذلك "مؤرخاً" فقد كسبت مصر زعيماً سياسياً ومناضلاً وطنياً مخلصاً، أصبح من "صناع" تاريخها الحديث والمعاصر.



وأود الإشارة إلى أن المؤلف في طبعته الأولى للكتاب التي صدرت في مارس ١٨٩٠، وضع لكتابه حواش كثيرة للأعلام والبلدان، وطابق بعض التواريخ الهجرية بالميلادية، وأن الكتاب اتخذ شكل طباعة القرن التاسع عشر من حيث التصاق الكلمات والحروف، والتصحيف، وعدم تفكير الكتابة أو استخدام علامات الترقيم، مما يعيق القارئ كثيراً عن القراءة والمتابعة والفهم، كما أن النص به كثير من أخطاء الإملاء والنحو والصرف، وقد سجل فريد قائمة ببعضها في نهاية طبعته الأولى، كما أن الكتاب لم تقسم موضوعاته الرئيسية إلى فصول، رغم الفهرس التفصيلي الذي أورده.

لذلك اجتهدت في تحرير النص من ذلك كله، فقدمته في طبعته الثانية الصادرة عن دار الكتب المصرية عام ٢٠٠٥ بشكل الكتابة العصرية، وحررت النص من أغلاط الطباعة والتصحيف والإملاء واللغة وهفوات التحرير، وصوبت أخطاء النحو، مع ضبط بعض التعبيرات ليستقيم المعنى وأشارت إلى ذلك في الحواشي واستكملت مطابقة التواريخ، وأضفت بعض الحواشي الإيضاحية، واستخدمت علامات الترقيم، وأبرزت الموضوعات

الرئيسية في شكل فصول، ملتزماً بخطة المؤلف كما هي. وإذا كان ثمة كلمة أو عبارة لم أستطع تبين معناها أشرت إليها في الحاشية بعبارة (هكذا في الأصل) تاركاً إياها لإجتهاد القارئ.. وعموماً حافظت للمؤلف على النص كاملاً واقتصرت على التصويب في الحواشي، وإن أصلحت الكثير من أخطاء الإملاء والكتابة الواضحة والتي لا لبس فيها، ولم أشر إلى ذلك في الحواشي حتى لا أثقل النص بكثرتها.

* * *

هوامش الفصل الرابع

- (١) عبد الرحمن الرافعي: محمد فريد، رمز الإخلاص والتضحية، ط٣، النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٢، ص ١٦ - ٣٧.
- (٢) أحمد زكريا الشلق: حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩، ص ٢٩ - ٣٢.
- (٣) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ٢٧ - ٣١.
- (٤) محمد فريد: تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ ميلادية، مذكرات محمد فريد، القسم الأول، تحقيق وتقديم: رؤوف عباس، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٥، ص ٢٩٢ (حوادث سنة ١٨٩٧).
- (٥) محمد فريد: المصدر السابق، دراسة: رؤوف عباس، ص ٥٤ - ٥٦.
- (٦) محمد فريد: المصدر السابق (أحداث ديسمبر ١٨٩١)، ص ٩٦، ٩٧.
- (٧) نفس المصدر: دراسة رؤوف عباس.
- (٨) محمد فريد: البهجة التوفيقية في تاريخ العائلة الخديوية (المقدمة).
- (٩) وقد نشرها رؤوف عباس عام ١٩٧٥ بعد أن حققها وقدم لها بدراسة وافية عام ١٩٧٥.
- (١٠) وقد نشرها مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر تحت عنوان "أوراق محمد فريد، مذكراتي بعد الهجرة ١٩٠٤ - ١٩١٩" قدم لها بدراسة شاملة: عاصم الدسوقي، هيئة الكتاب ١٩٧٨.
- (١١) جاك كرابس جونيور: كتابة التاريخ في مصر في القرن التاسع عشر، دراسة في التحول الوطني، ترجمة وتعليق: عبد الوهاب بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣، ص ٢٣١.
- (١٢) هذا ما كتبه محمد فريد في الجزء الأول من مذكراته في يناير ١٩٩٤، ص ١٩٣.
- (١٣) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية طبعة دار الجيل، بيروت ١٩٩٧، ص ٣ - ٨.
- (١٤) جاك كرابس: المرجع السابق، ص ٢٣٧، ٢٣٨.
- (١٥) محمد فريد: البهجة التوفيقية، راجع ما كتبه تحت عنوان "واقعة قونية".
- (١٦) جاك كرابس: المرجع السابق، ص ٢٣٤.

الفصل الخامس

نعوم شقير بك وكتابه المهم: "تاريخ سيناء"

الفصل الخامس

نعوم شقير بك وكتابه المهم: "تاريخ سيناء"

ينتمي مؤلفنا نعوم شقير (١٨٦٤ - ١٩٢٢) إلى موجة من موجات هجرة الشوام إلى مصر، تلك الموجات التي تدفقت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. مستفيدة من مناخ الحرية النسبية التي توفرت في مصر آنذاك، قياسي إلى الحكم العثماني المستبد لبلاد الشام، والواقع أن افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية، وازدهار التجارة، وغنى الأراضي المصرية وكثرة الشركات والبنوك الأجنبية بها، فضلا عن توسع التعليم والإرساليات، وازدهار النشاط في مجال الصحافة والطباعة، كل ذلك كان من العوامل التي جذبت الكثير من السوريين واللبنانيين فضلا عن جنسيات عديدة، إلى مصر، منذ هذه الفترة، ساعد في ذلك عنصر الاستقرار الأمني الذي شهدته مصر، التي لم تشهد أحداثا دامية كبيرة، باستثناء أحداث الثورة المصرية المعروفة بالعرايية، فضلا عن أن الانتفاضات الكبيرة التي شهدتها مصر لم تكن دموية ولم تتعرض للسكان، سواء كانوا مصريين أو عرب أو أجانب.

لقد كان عامل الاستقرار شديد الأهمية في اجتذاب المهاجرين إلى مصر، حيث شرعوا يوظفون رؤوس أموالهم وخبراتهم وطاقاتهم في مشروعات طويلة الأمد دونما خوف. وكان للقطن المصري، إنتاجا وتصنيعا وتجارة، دور مهم في اجتذاب المهاجرين إلى مصر، يضاف إلى ذلك أن مصر كانت من أوائل بلاد العالم التي دخلتها السكك الحديدية، والتي ساهمت في تغيير بنية المجتمع وربط أطرافه بالمدن الكبرى، كما أن رصيد مصر الحضاري يمتد تاريخيا، ويتجدد باستمرار في مجال صيانة الحقوق والواجبات واحترام النظم والقوانين والأعراف. والواقع أن مصر كانت آنئذ تتمتع بقدر كبير من الحرية وتحيا حياة ثقافية وأدبية وفنية على جانب كبير من النهضة والتطور، وكان ذلك من أهم سمات عصر الخديوي إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩).

ولقد ساهمت العوامل السابقة مجتمعة في اجتذاب أعداد كبيرة من الشوام إلى مصر للعمل فيها، وكان النجاح الملحوظ الذي أحرزه الرواد المهاجرون قد ساهم بدوره في توالي موجات الهجرة، واندماج الكثير منهم في المجتمع المصري.

ومن المهم ملاحظة أن هؤلاء المهاجرين الشوام لعبوا دورا مهما خلال فترة تدفق الأجانب على مصر وازدياد نفوذهم، حتى تحول إلى سيطرة كاملة انتهت بالاحتلال البريطاني لمصر، فكثير من عناصر الجالية الشامية حصلوا على تبعية لهؤلاء الأجانب، ولعبوا دورا وسيطا بينهم وبين الشعب المصري وامتد هذا الدور حتى قبائل السودان. وقد لعبت اللغة دورا أساسيا في بروز السوريين واللبنانيين في مصر، وذلك لامتلاكهم ناصية اللغة العربية، إلى جانب الفرنسية والإنجليزية وسواهما من اللغات الأوربية، وهذا ما كانت تفتقر إليه الجاليات الأوربية في مصر.

ولكن ليس من الإنصاف أن نحصر دور الشوام في مصر على هذه الوساطة في جميع المجالات، فرغم وجود هذا الدور وعدم التقليل من شأنه إلا أن الحقائق العلمية تبرز للشوام دورا طليعيا مهما في تحديث المجتمع المصري ونهضته، فكان لهؤلاء دور بارز في استقدام نماذج عصرية من الحضارة الحديثة وأساليبها. كان المجتمع المصري يتطلبها خلال تلك المرحلة واستطاع الشوام أن يختاروا مواقعهم بمقدرة وكفاية عالية في حركة مجتمع ينمو بسرعة ويتحول إلى الأخذ بالحياة العصرية وأساليبها، ومن هنا كانت لهم منزلة واضحة في هذا المجتمع الذي أفسح لهم مجالات واسعة لكي يندمجوا فيه، باستثناء قلة فضلت الارتباط بالأجانب، ولم تفكر في البقاء في مصر بعد رحيلهم عنها.

وعموما يمكن القول أن موجات الهجرة المتعاقبة للشوام الذين استقروا بمصر لعبت أدوارا متنوعة تبعا للمواقع والنفوذ والمصالح الشخصية والطبقية، ومن ثم لا يمكن حصر تلك الأدوار في جانب واحد. فلم يكن جميع الشوام من الخونة أو العملاء للأجانب، كما لم يتمتعوا جميعا بالغنى الفاحش والنفوذ السياسي والاقتصادي، والدور الحقيقي للشوام لا يتسنى فهمه على حقيقته إلا بربطه الوثيق بتاريخ مصر والمصريين، فقد كان

الأرستقراطيون الشوام جزءا لا يتجزأ من الأرستقراطية المصرية في عهد الاحتلال البريطاني^(١).

حياة هائلة:

اتخذ مؤلفنا نعوم شقير مصر مستقرا ومقاما منذ عام ١٨٨٤، وكان قد ولد في "الشويفات" من أعمال لبنان في بداية عام ١٨٦٤^(٢) لأسرة اشتهرت بالعلم والأدب، نبغ منها نفر من رجال السياسة والإدارة، فوالده هو بشارة نقولا شقير، وقد تلقى نعوم علومه الابتدائية في مدرسة "عبية" الداخلية للأمريكان ثم انتقل بعد ذلك إلى الدراسة في الكلية الأمريكية في بيروت التي كانت تسمى بالمدرسة الكلية السورية الإنجيلية، حيث نال منها شهادة البكالوريوس للعلوم عام ١٨٨٣^(٣)، دعي بعد ذلك لتدريس اللغة الإنجليزية والعلوم الرياضية في المدرسة السلطانية الأميرية ببيروت، غير أنه لم يمكث في وظيفته هذه سوى بضعة أشهر، حيث لم يجد في نفسه الصبر على مهنة التعليم.

ولما كان قد أدرك أن بعض إخوانه الذين رحلوا إلى مصر قد أحرزوا فيها نجاحا طيبا، لذلك قر قراره على الرحيل إلى القاهرة منذ عام ١٨٨٤ وهو في نحو العشرين من عمره، وكانت مصر في هذه المرحلة قد هُزمت ثورتها الوطنية واحتلها الإنجليز وبدأوا في وضع سياسة لإدارتها على نحو ما هو معروف، كما بدأوا في التصدي بشكل جدي للثورة المهدية في السودان، والتي نجحت في قطع الطرق المؤدية إلى الخرطوم ومحاصرة الجنرال "جوردون" فيها، وكان الجنرال قد ألح على حكومته في طلب مساعدة عسكرية لسحق المهدي وقواته؛ لذلك عهدت الحكومة البريطانية إلى الجنرال "ولسلي" الذي انتصر على العربيين في معركة النيل الكبير ودخل بجيوشه القاهرة منتصرا بإعداد حملة عسكرية لإنقاذ جوردون في يوليو ١٨٨٤ وهي الحملة التي عرفت باسم "حملة النيل" وقد كان قائدها يسعى إلى تدعيم قلم مخابراته بعناصر عربية تجيد الإنجليزية، فاستطاع نعوم شقير أن يحصل على وظيفة بقلم المخابرات البريطانية في سبتمبر من نفس العام وهو ما أتاح له مرافقة الحملة إلى السودان، وكانت مهمة الحملة تتحصر في

مساعدة جوردون على ترك الخرطوم، ورغم الانتصارات التي أحرزتها وهي في طريقها إلى الخرطوم، إلا أنها وصلت بعد أيام من سقوطها في أيدي القوات المهدية، حيث لقي جوردون مصرعه في يناير ١٨٨٥ وكان سقوط الخرطوم مؤذنا ببدء السيطرة المهدية على السودان بأكمله، وترتب على ذلك انسحاب حملة الإنقاذ وعودتها إلى مصر، وعاد نعوم شقير إليها بطبيعة الحال.

وفي عام ١٨٨٥ اقتضت وظيفته بقلم المخابرات أن يعمل في مكتب قيادة الجيش البريطاني في أسوان حيث ظل بها إلى أن عاد الجيش من الحدود عام ١٨٨٧، ولما كانت صحته قد انحرفت بسبب تأثير الحرارة والإجهاد، فقد سافر إلى سوريا للاستشفاء وليمكنث بها نحو عامين، عمل خلالها وكيلا لمجلة "المقتطف"، تلك المجلة التي أصدرها يعقوب صروف مع صديقه فارس نمر في بيروت عام ١٨٧٦، ثم انتقلا بها إلى مصر منذ عام ١٨٨٥ في نفس موجة هجرة الشوام إلى مصر التي هاجر خلالها نعوم شقير، ولعبت دورا في النهضة الأدبية والثقافية آنذاك، وكانت للميدان الأول الذي التقى عنده الكتاب لنشر الثقافة العلمية والأفكار الغربية، كما كانت أحد ميادين نهضة الفكر والأدب العربيين^(٤). كما أن نعوم شقير استغل وجوده في سوريا خلال هذين العامين وزار خلالها الكثير من المدارس وكتب عنها في المقتطف وكانت كتاباته تدور حول تشجيع نشر التعليم الحديث والتربية الصحيحة.

وعندما عاد إلى القاهرة عام ١٨٨٩ التحق ثانية بقلم مخابرات الجيش المصري منذ فبراير ١٨٩٠، وقد اقتضت أعباء وظيفته حينذاك أن يرافق الجيش المصري المتوجه إلى السودان لاسترجاعه من المهدية التي كانت قد سيطرت عليه تماما وأقامت دولتها فيه وعلى رأسها التعايشي خليفة المهدي، مما هدد مشروعات بريطانيا الاستعمارية في القارة الأفريقية، لذلك قررت الحكومة البريطانية والسلطات البريطانية، في مصر تجريد حملة قوية لاسترجاع السودان وعهد إلى اللورد "كتشنر" سردار الجيش المصري آنذاك بقيادة الحملة التي استطاعت احتلال دنقلة وبربر ثم عطبرة وصار الطريق مفتوحا أمامها إلى أم درمان التي دخلها كتشنر بعد معركة شرسة، ولم تات

نهاية عام ١٨٩٩ إلا وقد سقطت الأبيض آخر معاقل للمهدية. المهم أن نعوم شقير شارك في هذه الحملات خاصة خلال عمليات استرجاع طوكر (١٨٩١) وبنقلة (١٨٩٦) ثم الخرطوم (١٨٩٨)، وقد بقي في وظيفته هذه حتى عام ١٩٠٠ حينما نقل المكتب إلى حكومة السودان حيث نقل هو أيضا إلى هناك لشغل وظيفة (مدير القسم التاريخي) بها ونتيجة لجهوده أنعم الخديو عليه عام ١٩٠٢ بالرتبة الثانية مع لقب بك.

والحاصل أن نعوم شقير أصبح شاهد عيان على الأحداث والوقائع التي وقعت خلال حملات استرجاع السودان خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وقد أتى له بحكم وظيفته واتصالاته وكان يمتلك حسا تاريخيا عاليا، أن يلاحظ ويدرس ويجمع ويصنف المعلومات والمشاهدات والوقائع التي شارك فيها وأن يخاطب السودانيون على اختلاف أجناسهم وطبقاتهم، وأن يأخذ عن ثقافتهم ما يعرفونه عن تاريخ بلادهم، وكذلك ما حفظوه عن أسلافهم، ثم طالع كتب التاريخ والرحلات، القديمة والحديثة، عربية وأجنبية مطبوعة ومخطوطة، حتى تمكن من وضع سفر ضخيم عن تاريخ السودان صدرت طبعته الأولى عام ١٩٠٤، الذي يعتبر من أهم الكتب التي صدرت في مصر آنذاك، فضلا عن كونه من أهم مصادر تاريخ السودان. فقد قدم فيه نحو ألف صفحة حافلة بالأخبار والحقائق التي لم يتسن لغيره الوقوف عليها، فضلا عن تسجيله لما رآه رأي العين، مما أكسب كتابه قيمة كبيرة كمصدر من مصادر تاريخ السودان الحديث، وتقديرا منه للمنهج الحديث في الكتابة التاريخية وتوثيقها، قدم في بداية كتابه مسردا بأهم المصادر والمؤلفات التي اعتمد عليها، وكذلك أهم الرواة الذين نقل عنهم.

ويبدو أن خبرة نعوم شقير في مجال الاستخبارات وشئون الإدارة قد أهلته للقيام بمهام عديدة في سيناء منذ عام ١٩٠٥ حين كلف بمرافقة مدير المخابرات ووكيل حكومة السودان في ذلك العام عند افتتاح سكة حديد البحر الأحمر، كما كلف بمهمة في العقبة صاحب خلالها الكابتن "هورنبى" إلى أن كانت حادثة العقبة الشهيرة عام ١٩٠٦ التي حاول فيها السلطان العثماني ممارسة حقوق السيادة على مصر، باقتطاع جزء من أرضها في طابا، غير أن تدخل السلطات البريطانية وتهديدها للدولة العثمانية جعل الدولة العثمانية

تراجع وتتفاوض لتعيين حدود مصر الشرقية كما أرادت بريطانيا، حيث دارت المفاوضات بين الحكومتين العثمانية والبريطانية بشأن الأزمة.

أما عن دور نعم شقير خلال الأزمة فقد كان واضحا منذ سحب الكابتن هورنبي في فبراير ١٩٠٦ باعتباره مندوبا عن المخابرات المصرية، للتباحث مع القائد العثماني رشدي باشا الذي احتل طابا بقواته، ولم تسفر المحاولة عن حل حاسم مما شجع القوات العثمانية على التقدم نحو رفح وإزالة عمودي الحدود بها في ١٢ إبريل ١٩٠٦ مما اضطر الحكومة المصرية إلى إرسال بارجة بريطانية إلى رفح للتحقيق في الأمر، كان على متنها نعم شقير معتمدا للحكومة المصرية والكابتن ويموث معتمدا للحكومة البريطانية حيث تحققا من الحادثة وقدا باسم الحكومتين احتجاجا رسميا لقائد القوات العثمانية هناك، وطلب نعم شقير إليه أن يكتب لحكومته بتعيين لجنة مشتركة من الأتراك والمصريين لتعيين الحدود بصورة جدية وودية، ولم تأت هذه المساعي بنتيجة، كما هو معروف، مما اضطر الحكومة البريطانية إلى توجيه إنذار نهائي للدولة العثمانية، اضطرت معه حكومتها إلى التسليم بالمطالب البريطانية، وإخلاء طابا ورفع من عساكرها، وتعيين لجنتين لتعيين الحدود.

وكانت اللجنة المصرية تضم بعضا من القادة الإنجليز، ومدير المخابرات المصرية، وانتدب نعم شقير للعمل كسكرتير للجنة التي بدأت أعمالها في العقبة مع اللجنة المشتركة في ٢٤ مايو ١٩٠٦ إلى أن وقع الاتفاق في أول أكتوبر ١٩٠٦ بعد نحو خمسة شهور من المفاوضات الطويلة والضغط السياسي والتهديدات العسكرية البريطانية، وانتهت أزمة طابا بانتصار الدبلوماسية المصرية - البريطانية في مواجهة ادعاءات الدولة العثمانية، وغني عن القول أن نعم شقير لعب دورا مهما خلال نشاط اللجنة مستعينا بخبرته بالمنطقة وقدرته وكفاءته الإدارية^(٥)، والأهم من ذلك كله أنه سجل للتاريخ دوره وما رآه في حينه خلال فترة الأزمة فلم يكن مجرد شاهد عيان أو راوية للأحداث لكنه كان من صناعها بحكم دوره ووظيفته.

وكان من نشاطات نعم شقير العامة في مصر انخراطه مثل أقرانه من الشولم في سلك المحافل الماسونية، حتى بلغ منصب رئيس "محفل نيازي"

العثماني في مصر والذي تألف تكريما لأحد زعماء الأحرار العثمانيين في يناير عام ١٩٠٩ بعد نجاح حركة أحرار الترك، وكانت للشخصيات الكبيرة تضم للمحافل الماسونية منجذبة ببريق مبادئها وشعاراتها، وكانت ذات صبغة أجنبية في نشأتها ونشاطاتها، كما هو معروف، واعتقد الكثيرون أن الارتباط بها سيفتح أمامهم الطريق إلى المناصب الكبرى من خلال العلاقات مع الصفوة أو من خلال ما توفره من وجهة اجتماعية، وقد انضم إلى هذه المحافل الكثير من الشخصيات البارزة للأقليات، وخاصة المسيحيون الشوام الذين استقروا في مصر ووجدوا فيها موئلا وحماية من جانب القنصليات الأجنبية، وبرز منهم شاهين مكاريوس ويعقوب صروف وفارس نمر ونعوم شقير وجورجي زيدان و خليل مطران وغيرهم .

وكانت صحف الشوام ومجلاتهم في مصر تنشر أخبار ونشاطات الماسونية، وعلى رأسها مجلة المقتطف التي اعتاد نعوم شقير أن يكتب فيها وأن يواليها بمقالاته عندما يكون خارج مصر، وكانت تدعو إلى الاهتمام بنشاط الماسون وتجذب الاهتمام العام إليهم. وليس من المبالغة القول بأن الجالية الشامية كانت بمثابة العمود الفقري للنشاط الماسوني المتصاعد في أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، فانتشروا في محافلها وترأسوا الكثير منها مما هيا لهم الارتباط بمجتمع الأجانب في مصر الذي يوفر لهم نوعا من الحماية في مواجهة السلطات المصرية عند الضرورة^(٦).

وقد يبدو مفيدا لاستكمال البحث في جوانب حياة شقير وتفكيره أن نتبين موقفه من نشاط السوريين في مصر الذين كان يرى أن لهم اليد الطولى في نهضتها الحديثة، وقد تسامل هل من مصلحتهم استيطان مصر والتجنس بجنسيتها وهجر أوطانهم الأصلية؟ وقد راح يحدد المزايا وأهمها في رأيه اتفاق المصريين والسوريين في اللغة والجنس والعادات فضلا عن الجوار الجغرافي " فمصر بلد لا يفصله عن بلادنا سوى ليلة " كما أن غنى مصر واتساعها ووفرة خيراتها يحتاج إلى أيدي السوريين النشيطة المخلصة، ويقابل ذلك العوامل التي تجعل السوريين يترددون في استيطان مصر كاشتداد وطأة هوائها عن البلاد المعتدلة كسوريا، فضلا عن أن السوريين يجدون أنفسهم في مصر عنصرا منفردا وضعيفا كاليهود والأرمن، بسبب

اختلاف العنصر والدين وعدم الاختلاط بالزواج وعلى ذلك طلب شقير بأن ترتقي نظمات مصر بما يزيل كل فوارق الدين والعنصر بين أبناء الوطن الواحد، ويتمكن النابهون من كل جنس ودين من نيل المنزلة الرفيعة في الحياة القومية أو السياسية.

ومن الواضح أن الشعور الأخير كان يلزم شقير باعتباره من الأقلية المسيحية، وهذا ما دعاه أن يخاطب الشباب السوري بخبرة ثلاثين عاما قضاهما في مصر، باعتباره هم أحفادا للحيثيين والفينيقيين الذين كانوا أول من اخترع واكتشف وساد البحار وبذر بذور التمدن .. فلا تحاولوا الانتساب إلى الأصول السائدة الآن وليكن ارتباطكم بوطنكم الأصلي حيا ما أمكن" وينبههم إلى أنهم سيكونون في مصر عنصرا ضعيفا، وعليهم أن يستعينوا على ذلك بالعلم والمال وحسن الخلق وألا يحترفوا إلا المهن الراقية الحرة.. وألا يهتموا بوظائف الحكومة المصرية "فإن موظفي الحكومة من السوريين هم أقلهم حظا من النجاح" لقد كان نعوم شقير رغم إقامته الطويلة في مصر ينظر إلى السوريين في مصر كعنصر خاص أو طائفة محددة، ويطالبهم بالاتحاد في شكل جمعيات وأندية، وأن يرتبطوا بناد عام في عاصمة بلادهم "ليكون لكم من ذلك جامعة معنوية تعوض عن وطنيتكم الأصلية التي فقدتموها" وناشد الشباب السوري المقيم في مصر "طاعة الحكام والقانون، ونفع الأمة التي أضافتمكم، ومتى تجنستم بالجنسية المصرية أصبحت مصلحة مصر مصلحتكم ورقبها رقبكم" وقد توجه إلى الحكومة المصرية مطالبا إياها بأن تسن قانونا خاصا بالهجرة إلى مصر، وقانونا آخر للجنسية، تحدد بهما ما تراه في صالحها وخيرها، وإذا منحت أحد جنسيتها وجب عليها أن تمنحه معها كل حقوق المصريين وتفرض عليه ما عليهم من واجبات دون تفريق أو تمييز بسبب الدين أو الجنس. لقد ظل نعوم شقير موزعا في عاطفته بين وطنه الأول والوطن الذي استقر فيه، وقد أنشأ قصيدة عبر فيها عن انقسام قلبه في حب الوطنين، وأنه يود الخلاص من هذه القسمة، قال فيها:

هجرت الشام ومهد الصبا

وجئت الكنانة مهد العلى

شطرت فؤادي شطر النواة

فشطر لذاك وشطر لذا(٧)

فليت رجوم الحدود تزول ويذهب ذاك القرار سدى
وليت الشام تعانق مصر عناق الإخاء إلى المنتهى

لقد قضى نعيم شقير الشطر الأكبر والأهم من حياته في مصر، ولم تشغله الوظائف التي تولّاها عن عشق العلم والتعليم والأدب، كما كان يولي طائفته الأرثوذكسية في مصر اهتماما كبيرا، لاسيما في المدرسة العبيدية ومدرسة القديس جاورجيوس، وقد سعى في سنوات عمره الأخيرة أن يبني لطائفته كنيسة كبيرة، كما قام بنشاط خيري قدره أبناء طائفته من خلال نشاطه في الجمعية الخيرية السورية الأرثوذكسية بمصر، والتي صار رئيسا لها كما كان من مؤسسي "جمعية إغاثة سوريا" خلال سنوات الحرب العظمى الأولى من خلال منصبه كسكرتير لها.

وقد تجلت اهتماماته العلمية ورغبته في التأليف منذ العقد الأخير للقرن التاسع عشر، عندما خطط لتأليف كتاب عنوانه "مرآة الأيام في مصر والسودان والشام" لم ينشر منه إلا جزءا أسماه "أمثال العوام في مصر والسودان والشام" بالقاهرة عام ١٨٩٤ فكان أول مؤلفاته، كما كان يقرض الشعر وينشر بعض أشعاره في المجلات والصحف السيارة، وإن لم يشتهر كشاعر، فلم تكن أشعاره من الكثرة والنضج بحيث يضمها في ديوان، فضلا عن أن قدرته كدارس وباحث فاقت قدراته الإبداعية.

وقد برزت قدرته كباحث ومؤرخ عندما وضع كتابيه الشهيرين اللذين وضعاه في مقدمة مؤرخي عصره وهما: تاريخ السودان (١٩٠٤) وتاريخ سيناء (١٩١٦) وكان مدفوعا إلى تأليفهما بميله الخاص إلى التاريخ، وبرغبته في تدوين تجربته التاريخية مع كل من السودان وسيناء، مدركا قيمة ما شاهد وما شارك فيه بحس المؤرخ ومقدرته. وكان بصدد تأليف كتاب ثالث عن تاريخ اليمن و الجزيرة العربية، لكن العمر لم يسعفه^(٨)، فقد أصيب بقرحة في معدته في بداية مارس عام ١٩١٦، مما اقتضت إجراء جراحة توفي في أعقابها في أواخر نفس الشهر حيث دفن بمدافن الروم الأرثوذكس بمصر القديمة^(٩).

* * *

مؤلفاته ومنهجه:

أما عن مؤلفاته ومنهجه في الكتابة فقد اتضح من مؤلفه الأول عن "أمثال العوام" وإن ازداد نضجا ورسوخا فيما تلاه من كتابات، فرغم أن الكتاب كان في مجمله جمعا للأمثال، ومقارنة بينها إلا أن مؤلفنا رأى أن يمهد لهذا القاموس بتعريف معنى الأمثال وكيف أنها "غرس الحكمة ونبت الخبرة ومقياس الأدب" كما أنها مرآة تعكس أخلاق القوم وعاداتهم وشاهد عدل على حالة لغتهم" وأثبت أنها "تظهر في كل أرض وفي كل عصر، ولا تخلو منها أي أمة تألفت لها لغة واتجهت إلى العمران" أما عن مصدرها فهي تخرج من أهل الخبرة والنظر فيخرج اللفظ معبرا عن الكلام وتبرز في الكلام ممتازة عنه، فيتناولها الجمهور وتكثرون وتنشر بالاستعمال. ولم يكتف شقير بذلك بل استعرض أشكال الأمثال وكيف قالها العرب في تاريخهم القديم، وفي عصور دولهم الإسلامية، كما تعرض لأهم الكتب التي سجلت في الأمثال في التراث العربي. وكان مؤلفنا ينوى أن يضع موسوعة كاملة عن هذه البلاد الثلاثة، يضمها كتابه هذا في الأمثال "بعد أن جال في أنحاء هذه البلاد واختلط بأهلها على اختلاف طبقاتهم ونحلهم وجمع من أمثالهم نحو عشرة آلاف انتقى منها هذه المجموعة التي تضم (٣,٤٩٤) مثلا" وجعل يحل أسباب الاختلاف والتقارب في الأمثال بين هذه البلاد، وعلل التشابه بينها بالتشابه بين العادات العربية واستمرار الاختلاط والصلات التجارية في جميع الأزمنة^(١٠).

ونتيجة لخبرته العملية في السودان وأهله أخرج لنا كتابه الثاني الذي جعل منه مؤرخا رائدا تحت عنوان "تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته" الذي ضم ثلاثة أجزاء في مجلد واحد تم تأليفه في نهاية عام ١٩٠٣ ونشره في العام التالي متاولا فيه جغرافية السودان الطبيعية والإدارية، وحضارته وحكومته، وأخلاق أهله وعاداتهم وخرافاتهم، كما تناول تاريخ السودان القديم، والوسيط والإسلامي، ثم العصر الحديث الذي امتد به حتى عام ١٩٠٣ "بعد اختبار نحو ٢٠ سنة في السودان وأهله وقضاء مدة سبع سنين متوالية في جمع مولده وتمحيص حقائقه، وسنة ونصف في

تبييضه وطبعه^(١١) وقد زود شقير كتابه بخاتمة عن السودان تحت الحكم المصري - الإنجليزي.

(١٨٩٨ - ١٩٠٣) ثم رأى أن يلحقه بملحق كتبه في ٣١ ديسمبر ١٩٠٣ شكل إضافة وتثقيح لبعض المعلومات التي أوجبه "مرور الزمن ومتابعة الاستقراء أثناء الطبع وتصليح ما وقع في الطبع.. حرصا على زيادة إتقانه واستيفاء حوادثه إلى يوم صدوره"^(١٢) مما يعني حرص المؤلف على الدقة والإحاطة والشمول وهذا من خصائص البحث العلمي، فضلا عن تزويده كتابه بعدد من الخرائط والأختام والرسوم والصور لبعض الوقائع والشخصيات والأمكنة التي وقع ذكرها بالكتاب. وكان مؤلفنا يفتن إلى أهمية وضع خطة علمية يسير عليها عند تأليفه، فقد قسم كتابه إلى أبواب وجعل لكل باب عددا من الفصول، وتحت كل فصل عددا من النقاط، أو البنود حسب تسميته، "في شكل رتب فيه الوقائع والمواضيع على نسق خاص واف، ذكرا كل مطلب في محله إجمالا أو تفصيلا حسبما يقتضي المقام، وأنه التزم التتابع الزمني عصرا فعصرا في حلقات متصلة كأنها سلسلة واحدة"^(١٣).

وحول منهجه في تقصي الحقائق وتحقيق الروايات التاريخية وتوثيقها، بلغ نعوم شقير درجة عالية من استخدام المنهج العلمي، ففي حديثه عن مصادر كتابه أو "مستداته" ذكر أنه بذل أقصى جهده في تحري الحقيقة وتقرير الواقع "قلم أثبت خبرا أو أمرا إلا كنت قد شهدته بعيني أو خبرته بنفسي أو أخذته عن أثر أو تاريخ من التواريخ المشهورة أو عن ثقة أو أكثر من النقات المعروفين من أهل السودان" كما يكشف لنا أنه في الجزء الخاص بالتاريخ الحديث (يقصد المعاصر له) اعتمد على محفوظاته الخاصة واستقصائه الشخصي من نقات يعدون بالمنات. وكان إذا اختلف الرواة في مسألة جمعهم في مكان واحد واستقصى الحقيقة منهم جميعا "وكثيرا ما اجتمع عندي لحادثة واحدة بضعة عشر رجلا من روايتها، حتى إذا ما قضاوا أياما في المحاورة والمذاكرة تدبرت ما أجمعوا عليه، فإذا لم يتفق مع ما ثبت لي من الحقائق أو لم يطابق أحكام العقل والعادة، استأنفت البحث مع جماعة آخرين حتى أظفر بالحقيقة فأثبتها" وكان مؤلفنا يختبر الحقائق التي أوردها

ليؤكد من صحتها ودقتها قبل أن يمثل كتابه للطبع فيطابق ويقارن إذا ما وصلته رواية عن واقعة كان قد أثبتها لمزيد من التحري والتدقيق وضرب أمثلة عديدة لذلك.

وحرصا منه على إثبات أمانته ودقته أعد قائمة بالمصادر والكتب التي استقى منها مادة كتابه، قديمها وحديثها، سواء كانت بالعربية أو غيرها، وأثبت بيانات النشر ما أمكنه، حتى الشخصيات التي لعبت دورا في الأحداث والنقى بها وأخذ عنها قد سجل أسماءها موضحا أهم ما قامت به أو شهادته، وضرب أمثلة لذلك. ويلاحظ أن مؤلفنا سجل الوقائع التي عاصرها وعاينها فيما يشبه المذكرات في حينها، فقد روى على سبيل المثال حوادث استرجاع السودان عام ١٨٩٨ بوصفه مشاركا للجيش المصري - الإنجليزي مع السردار، فكان يستخدم صيغا من قبيل "رأينا، وذهبنا، واتصل بنا" بضمير المتحدث وشاهد العيان، مما أكسب كتابه قيمة باعتباره ليس فقط كتاب تاريخ وإنما مصدرا لكتابة التاريخ.

تاريخ سيناء:

أما كتاب نعوم شقير "تاريخ سينا القديم والحديث وجغرافيتها" والسذي زوده بعنوان فرعي هو "مع خلاصة تاريخ مصر والشام والعراق وجزيرة العرب وما كان بينهما من العلاقات التجارية والحربية وغيرها عن طريق سيناء من أول عهد التاريخ إلى اليوم" فهذا العنوان الفرعي ينطبق على ملحق ذيل به كتابه الذي انصب على تاريخ سيناء حتى عام ١٩٠٧، فقد أضاف هذا الملحق خلال عامي (١٩١٤ - ١٩١٥). المهم أن مؤلفنا كان حتى صدور كتابه هذا عام ١٩١٦ لا يزال يشغل وظيفة "مدير قلم التاريخ بوزارة الحربية بمصر" وقد أهداه إلى الجنرال ريجنالد وينجت سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام الذي وصفه بأنه "محب للعرب والمروج الأكبر للإصلاح في سيناء والسودان" وفي مقدمته أوضح المؤلف أن صحراء سيناء هي الحصن الطبيعي لمصر من جهة الشرق، وأن مصر عرفت منذ القدم أهميتها الحربية فوضعتها تحت السيطرة العسكرية، كما أن

جميع الدول التي ملكت مصر وسوريا معا ألحقت سيناء بمصر عسكريا وإداريا ولم تزل الحال على ذلك إلى اليوم (١٩١٦).

وفي حديثه عن أسباب تأليفه لهذا الكتاب، كشف عن صلته المبكرة بشبه جزيرة سيناء عندما كان يزورها في مهام استخباراتية منذ عمل بإدارة المخابرات بوزارة الحربية عام ١٨٨٩ حين كانت سيناء من قبل ذلك تحت إدارة وزارة الحربية التي كانت تعين عليها قومندان من قبل السردار، وكان يقيم في "نخل" ويتبع مدير المخابرات بالقاهرة، وذكر شقير أن الوزارة كانت تنتدبه مرارا للقيام بمهام تتعلق بشئون الأمن بين قبائل سيناء، وأنه خلال ذلك كان يدرس جميع أحوالها، ثم ازدادت معرفته بها عندما عين سكرتيرا للجنة المصرية التي انتدبت لتعيين حدود سيناء الشرقية مع اللجنة العثمانية على إثر حادثة العقبة عام ١٩٠٦ ونتيجة لعشقه للتاريخ، شرع يجمع ما استطاع من معلومات وحقائق تاريخية وجغرافية، ساعده على ذلك أنه كان من واجبه في اللجنة أن يتحرى أوضاع عرب الحدود وملكياتهم للأراضي والمياه، وعلاقاتهم مع مصر وسوريا، واكتشف شقير أن سيناء على اتساعها وشهرتها التاريخية وقربها من القاهرة، كانت مجهولة عند عامة المصريين، ولما كان كتابه عن السودان قد لقي إقبالا واسعا من القراء، فقد تحمس لوضع كتاب في تاريخ سيناء على غرار ما فعل في تاريخ السودان^(١٤).

لما عن طريقة المؤلف في جمع واستقصاء مادة كتابه فقد أوضح أنه كان في مهمة استخباراتية في سيناء عام ١٩٠٥ حيث قضى بها خمسة شهور كان يجتمع خلالها بشيوخ القبائل ويتسقط أخبارهم وأحوالهم وكان يطرح السؤال عنه على أكثر من واحد، فرادى ومجتمعين "حتى استوثق من صحة الجواب فأثبتته في يوميتي" وأفاد أنه زار البدو مرارا في مخيماتهم وشاركهم حياتهم الاجتماعية، وجال بنفسه في المناطق التي رأى ضرورة معاينتها، كما بحث عن الآثار القديمة والحديثة، وعثر على كثير من الحصون والنقود والحجارة المدون عليها باللغات القديمة والعربية، وأضاف أنه عندما عاد إلى القاهرة في أكتوبر ١٩٠٦ باشر مراجعة مادته لوضع الكتاب، فوجد أن المعلومات ما زالت قاصرة فشرع في استكمالها من كتب

الأقدمين وكتب الآثار والتوراة ومؤلفات المؤرخين الأجانب والمسلمين، ثم اتفق له أن التدب لمهمة تتعلق بوظيفته في منطقة الطور في إبريل ١٩٠٧ فأنح له زيارة الدير والإطلاع على ما به من كتب، ثم عاد إلى القاهرة ليستأنف تأليف الكتاب حتى أتمه في نهاية عام ١٩٠٧ ولكن تأخرت طباعته إلى شتاء عام ١٩١٤ "لموانع لا محل لذكرها" غير أنه عكف خلال هذه المدة على الإضافة والتتقيح بما استجد لديه من معلومات، ورغم أن ظروف الحرب زادت من أعباء وظيفته في إدارة المخابرات - مما يفهم منه أنه ظل في وظيفته حتى وفاته - إلا أنه لم يتوقف عن الإضافة والمراجعة، وعندما كانت ظروف عمله تضطره إلى مغادرة القاهرة، فإنه كان يبعث ما يعن له من تصويب عن طريق البرق، حتى انتهى من تببيض الكتاب كله "في أسلوب تفهمه العامة وترضى به الخاصة" في ٣١ ديسمبر ١٩١٥ ليطلع في ٢٧ مارس ١٩١٦ .

ويلاحظ أن الكتاب توقف تاريخيا أو تأليفيا بالفعل عند نهاية الفصل الخامس من الجزء الثالث وهو عن حادثة الحدود الشهيرة عام ١٩٠٦، وهو من أهم فصول الكتاب باعتباره نوعا من المذكرات خاصة وأن المؤلف كان يدون يوميات عما يراه ويشارك فيه ويستعين بها في الكتابة. وهذا الفصل ينتهي زمنيا في أواخر عام ١٩٠٦ عندما خططت الحدود وبنيت أعمدتها التي تقرر في الاتفاق ثم عودة المؤلف إلى القاهرة، وإن كان قد ختم الفصل بإشارة إلى قيام الحرب العظمى الأولى في أغسطس ١٩١٤ وتجريد الأتراك حملة لغزو مصر وانتزاعها من الإنجليز، وهي حملة جمال باشا، التي فشلت في دخول مصر في فبراير ١٩١٥.

لقد قدم شقير في نهاية كتابه تذيلا أسماه "خلاصة تاريخ مصر والشام والعراق.." ^(١٥) حاول فيه أن يربط تاريخ سيناء بتاريخ شبه الجزيرة العربية والشام والعراق خلال عصور التاريخ، فركز على فكرة أن علاقات مصر بالشام والعراق والجزيرة العربية تستند في أصولها إلى اللغة العربية، وأن أهم الصلات هي "صلة الجنسية العربية" - ولعله يقصد الجنس العربي المشترك وأنه لذلك قرر أن يأتي على زبدة تاريخ هذه البلاد وشعوبها وممالكها لإيضاح هذه الحقيقة ^(١٦) وربما كان مؤلفنا متأثرا في ذلك باتجاهات

الجمعيات العربية التي تكونت قبل الحرب الأولى وخلالها ونادى بعضها بالحكم الذاتي للعرب تحت راية العثمانيين ونادى البعض الآخر بالانفصال عن الدولة العثمانية، فيما عرف آنئذ بحركة العرب القومية والتي توجت بالثورة العربية ضد الدولة العثمانية عام ١٩١٦، وإن لم يعرف عن شقير انضمامه إلى إحدى هذه الجمعيات، والثابت أن موقفه من الدولة هنا لا يخرج عن موقف مسيحيي الشام.

بقي أن نشير إلى موقف نعوم شقير من الاحتلال البريطاني لمصر، والواقع أن اشتغال مؤلفنا في خدمة السلطات البريطانية في مصر طوال ثلاثين سنة يكشف دون شك عن طبيعة هذا الموقف، وقد جعله هذا يعرض لتاريخ الاحتلال لمصر باعتباره مسألة طبيعية، فقد انطوى عرضه على نوع من تبرير بقاء الإنجليز في مصر طوال هذه السنوات، كما انطوى على قدر من تبرير سياساته والتي وصفها بأنها "سياسة الإصلاح" والتي لا تتفق مع عودته بالجللاء.. فقد ذكر شقير - بنص عباراته تقريبا - أن إنجلترا تدخلت في مصر لإطفاء ثورة المصريين تحت راية عرابي، فاحتلت جنودها مصر على أن تخرج منها ريثما يعود إليها النظام ويستتب الأمن، لكنها رأت أن ثورة المهدي وخليفته أشد خطرا على مصر والسودان، فظلت حتى استرجعت السودان على يد بطلها اللورد "كشنر" كما قضت على خليفة المهدي بيد بطل جديد هو وينجت باشا.. وكان الإنجليز قد فاوضوا الباب العالي (١٨٨٧ - ١٨٨٨) بشأن جلائهم عن مصر، فلم يجبوا منه شروطا يطمئنون إليها فقرروا البقاء.. وتولوا المراكز الرئيسية في البلاد، وشرعوا في إصلاح مالياتها وريها وجيشها وداخليتها وسائر مصالحها الحيوية.. وعندما نادى الحزب الوطني بالجللاء وأثارت صحفه الشعب خلال حادث العقبة، رأى الإنجليز أن خروجهم من مصر وتسليمها للأتراك سوف يهدم بناء الإصلاح الذي شيده وتعود إليها الفوضى التي كانت قبل الثورة العرابية، فيضطرون إلى العودة إليها للمحافظة على مصالحهم ومصالح أوربا، لذلك قرروا استمرار الاحتلال لأجل غير مسمى، كما أنهم لم يتعرضوا لسيادة تركيا على مصر، ولا للجزية السنوية التي تدفعها مصر إلى تركيا.. فلما جامت الحرب العظمى ودخل الاتحاديون الحرب مع الألمان، لم ير الإنجليز بدا من إزالة السيادة التركية على مصر وبسط حمايتهم عليها،

ورأوا كذلك أن انضمام الخديو عباس حلمي إلى أعدائهم في الحرب يعد انتحارا سياسيا له، فعزلوه^(١٧)، كما أشاد نعوم شقير بالإجراءات الحكيمة الفعالة التي اتخذها في السودان بطله العظيم السير وينجت باشا ورجاله المنتخبون الكرام" وولاء أهالي السودان لحكومتهم الشفيقة العادلة.."^(١٨).

ولم يفكر شقير في التعليق على سياسة بريطانيا في مصر وعدم وفائها بوعودها بالجلاء، بل عرض هذه السياسة مفسرا ومبررا وجهة النظر البريطانية دونما إبداء رأي صريح وواضح، وإن لم يكن هذا الرأي خافيا على القارئ من خلال تمجيده للقادة الإنجليز الذين عمل في معيشتهم وخدمتهم ومن خلال إشادته بما اعتبره "سياسة الإصلاح" التي اتبعتها بريطانيا في مصر.. يضاف إلى هذا كله أنه أحاط الكثير من السردارين الإنجليز ومديري المخابرات الذين تولوا أمر سيناء بكثير من الإجلال والتقدير بحكم صلاته واشتغاله معهم، وعبر عن شكره لمودتهم له وتمنى "أن تحظى البلاد برجال راقين يشتغلون بالغيرة والهمة والمقدرة التي اشتغل بها هؤلاء النبلاء في مصر"^(١٩) ويبقى في النهاية أن نؤكد أن نعوم شقير، أيا كانت مواقفه السياسية وعلاقاته، والتي غالبا ما كانت تملئها مصالحه الخاصة ووظائفه، وانتماؤه لأقلية أرثوذكسية شامية تقيم في مصر، فإنه قدم للتاريخ المصري وللمؤرخين كتابا مهما عن تاريخ سيناء، يرقى إلى درجة المصادر التاريخية، خاصة في الجزء الذي عاصر المؤلف أحداثه ووقائعه أو ساهم فيها بحكم مناصبه، كما كان شاهد عيان واعيا يمتلك حسا تاريخيا مرهفا، فسجل ما رآه في حينه كما أنه ضمن كتابه الكثير من نصوص الوثائق الأصلية، سواء من القرارات والمراسيم والفرمانات أو نصوص الاتفاقيات، مما اقتضاه سياق العرض التاريخي. كذلك فإن نعوم شقير اتبع، في فترة مبكرة من تاريخ الكتابة العلمية للتاريخ في مصر، الكثير من قواعد البحث العلمي ومناهجه وتقاليده، وقد برز هذا واضحا في خطة كتابه، والاستناد إلى المصادر الأصلية على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتحقيق الوقائع والروايات التي تضمنتها، أي نقدها نقدا

تاريخيا، فضلا عن توثيقه للوقائع والإتيان بالشواهد والأسانيد التي تدعم أحكامه وآراءه، وهذه الأمور جميعا ترقى بكتابته عن سيئات، ومن قبله بكتابته عن السودان، إلى درجة كبيرة من درجات البحث التاريخي العلمي في مصر.

* * *

هوامش الفصل الخامس

- (١) مسعود ضاهر: الهجرة اللبنانية إلى مصر، هجرة الشوام، بيروت، ص ١١ - ١٣، ٢٣٩ - ٢٣٤.
- (٢) أسعد داغر (جامع) نشر المنديل العطر، خطب تأبين ورناء نعوم بك شقير، مطبعة المعارف، القاهرة ١٩٢٣، ص ١٩، وما بعدها.
- (٣) ورد بمجلة المقتطف، ج ٥، مايو ١٩٢٢، أنه ترك المدرسة قبل أن ينال شهادتها ثم أهدتها إليه بعد نبوغه واشتهاره.
- (٤) عن مجلة المقتطف وتاريخها راجع: أحمد طاهر حسين: دور المهاجرين الشوام إلى مصر في النهضة الأدبية الحديثة، دار الوثبة، دمشق ١٩٨٣، ص ١٦٤ - ١٧٠، وحول دورها في مقاومة الحركة الوطنية المصرية ولاسيما الحزب الوطني راجع: رابع لطفى جمعة: محمد لطفى جمعة وهؤلاء الأعلام، دار الوزان، القاهرة ١٩٩١، ص ٢٠٧.
- (٥) صبري العدل: سيناء في التاريخ الحديث ١٨٦٩ - ١٩١٧، مصر النهضة (٥٧)، دار الكتب المصرية، القاهرة ٢٠٠٤، ص ١٤٦ - ١٦٥.
- (٦) عمر بكر: إطلالة على الماسونية ومحافلها في مصر، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٤٩ - ٦٢، نعوم شقير: مقالة عن الماسونية في البلاد العثمانية، المقتطف ج ٢، يناير ١٩١٠، علي شلش، اليهود والماسون في مصر، الزهراء للإعلام، القاهرة ١٩٨٦، ص ٢٤٢ - ٢٤٧.
- (٧) نعوم شقير: تاريخ سيناء، ص ٧٥٨، ٧٦٨ - ٧٧٢، ويقصد بالقرار قرار تقسيم الحدود عام ١٩٠٦ بعد أزمة طباطبا الشهيرة.
- (٨) المقتطف، عدد مايو ١٩٢٢.
- (٩) اقترن نعوم شقير بكريمة الوجيه أسبر أفندي شقير من وجهاء سوريا وأنجب ولدين وكريمتين.
- (١٠) نعوم شقير: أمثال العوام في مصر والسودان والشام، القاهرة ١٨٩٤، عن المقدمة.
- (١١) نعوم شقير: تاريخ السودان القديم والحديث، القاهرة ١٩٠٤، ص ٦٨٨.
- (١٢) المصدر السابق، ص ٦٨٩.
- (١٣) المصدر السابق، ص ١، ٢.
- (١٤) المقتطف، عدد مايو ١٩٢٢، تاريخ سيناء، ص ٣.

- (١٥) نعيم شقير: تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها، للقاهرة ١٩١٦، ص ٦٨٢، وما بعدها.
(١٦) نفس المصدر، ص ٦١٨.
(١٧) نفس المصدر، ص ٧٢٧ - ٧٢٩.
(١٨) نفس المصدر، ص ٧٥٢.
(١٩) نفس المصدر، ص ٣٠٤.

• • •

الفصل السادس

يوسف نحاس بك (١٨٧٦ – ١٩٥٥)
دارساً للتاريخ.. وشاهداً على أحداثه

الفصل السادس

يوسف نحاس بك (١٨٧٦ - ١٩٥٥)

دارساً للتاريخ .. وشاهداً على أجدانه

الواقع أن الدكتور يوسف نحاس لم يحظَ باهتمام كتب التراجم وموسوعات الشخصيات العامة، بالرغم من أنه من صفوة المتقنين والكتاب الليبراليين الذين أثروا المكتبة العربية بكتاباتهم ومؤلفاتهم. فقد أضاف إلى المكتبة التاريخية، بالإضافة إلى ذكرياته، مؤلفات على قدر كبير من الأهمية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي^(٩)، وربما كان ذلك لانتمائه في أصوله الاجتماعية إلى فئات الشوام الذين وفدوا إلى مصر منذ بدايات القرن التاسع عشر، وتمصروا، أي أصبحوا مصريين بحكم انتمائهم الجديد ونشأة الجيل الثاني من أبنائهم في مصر، التي لم يعرفوا لأنفسهم وطناً سواها، وخدموا في دوائرها الحكومية، وساهم الكثير منهم في حركتها الوطنية ونهضتها الثقافية والفكرية، شأنهم شأن باقي المصريين، باستثناء فئات قليلة منهم ارتبطوا بخدمة سلطات الاحتلال البريطاني في مصر، خاصة في سلك مخابراته، وظلوا على ولاء لوطنهم الأول وعلى اتصال مستمر به، وكان ولاؤهم لمصر موضع شك واضطراب. لذلك فإن من المهم أن نقدم سيرة موجزة له قبل أن نتحدث عن دوره في الكتابة التاريخية.

ولد يوسف نحاس بالزقازيق عام ١٨٧٦، وتوفي بالقاهرة عام ١٩٥٥، وهو أحد كبار المتقنين الإصلاحيين الليبراليين في النصف الأول من القرن العشرين، ممن تخصصوا في دراسة القانون والاقتصاد وقدموا إسهامات مقدرة تأليفاً وترجمة، وهو ابن فتح الله بك نحاس، الذي ينتمي إلى الرعييل الأول من السوريين الذين هاجروا إلى مصر وتمصروا، فصاروا مصريين حياة واستقراراً ونشاطاً^(١٠)، وكان والده قد أتى من حلب واستقر بالزقازيق وأصاب قدراً من الغنى نتيجة الاشتغال بالزراعة، وبها ولد يوسف وتلقى مراحل تعليمه الأولى ثم درس بمدرسة الحقوق الفرنسية بالقاهرة حيث

تعرف على سعد زغلول عام ١٨٩٦، ومكنته مكانة والده ووضعه الاقتصادي من استكمال دراسته للحقوق والاقتصاد في مدرسة الحقوق العليا بباريس، ومنها حصل على درجة الدكتوراه عن كتابه عن الفلاح المصري عام ١٩٠١. ومنذ ذلك العام انخرط يوسف في الحياة العامة من خلال كتابته للمقالات والتقارير والفصول في مختلف صحف بدايات القرن العشرين. وكانت مصر تمر بفترة تلعب فيها الصحافة الوطنية المزدهرة، إلى جانب دورها الثوري، دوراً كبيراً في إيقاظ الوعي الوطني والتبشير بفكر سياسي اجتماعي إصلاحي يدفع بنهضة جديدة لمقاومة الاحتلال البريطاني، فكتب يوسف نحاس مقالات في الإصلاح الاقتصادي ودعا إلى نهضة زراعية، وقد أهله كتاباته تلك لأن يصبح أميناً عاماً للنقابة الزراعية العامة التي أسسها الأمير حسين كامل، عم الخديوي عباس حلمي الثاني حاكم مصر آنذاك (١٨٩٢ - ١٩١٤).

لقد كان يوسف نحاس من كبار المشتغلين بقضايا التعاون والجمعيات التعاونية، و كان له اهتمام خاص بالمسائل القطنية، وفي عام ١٩١٤ قدم دراسة مهمة عن قانون التعاون قدمها إلى اللجنة التي شكلتها الجمعية التشريعية بهذا الشأن، لكن هذا القانون ارتطم بصخرة الإرادة الإنجليزية التي حالت دون صدوره، حتى انتهت الحرب العالمية. وعندما أسندت وزارة الزراعة إلى فتح الله بركات باشا، عاونه يوسف نحاس في وضع أسس النظام الاقتصادي الزراعي لمصر، الذي أنشئت بموجبه الجمعيات التعاونية الزراعية فيما بعد.

والمعروف أن يوسف نحاس كان صديقاً لكل من سعد زغلول وعبد العزيز فهمي على نحو خاص، وقد ساءه خلافهما في أعقاب ثورة ١٩١٩ ذلك الخلاف الذي أدى إلى انقسام الوفد المصري، كما أنه لم ينخرط في السياسة الحزبية مكثفياً بإسهاماته و كتاباته القانونية والفنية لزعماء الحركة الوطنية، فقد كان يعاون الوفد عندما كان يناضل في باريس لعرض القضية الوطنية على مؤتمر الصلح، حيث كان يعمل في صفوفه محرراً ومترجماً وباحثاً في الشؤون المالية والاقتصادية، وقد سجل ذكرياته عن نشاط سعد زغلول وعبد العزيز

فهمى ورفاقهما في ثورة ١٩١٩، ونشرها كشهادة تاريخية مهمة عن تطور الأحداث خلال هذه الفترة.

وعندما سافر عدلي يكن رئيس الوزارة آنذاك في يوليو ١٩٢١ إلى لندن ليجري جولة مفاوضات جديدة (وهي مفاوضات عدلي - كرزن التي جرت من يوليو حتى نوفمبر ١٩٢١) استعان عدلي يكن بيوسف نحاس وضمه إلى وفده مستشاراً للشئون المالية والاقتصادية لخبرته الدقيقة بهذه المسائل، وقد دوّن نحاس يومياته عن سير هذه المفاوضات هي الأخرى ونشرها مع نصوص وثائق المفاوضات فيما بعد.

أما عن آثار الدكتور يوسف نحاس الفكرية ومؤلفاته في مجال الشئون الاقتصادية فيأتي في مقدمتها كتابه "الفلاح، حالته الاقتصادية والاجتماعية، الذي ترجمه ونشره عام ١٩٢٦، كما نشر دراسة عن زراعة الدخان في مصر، ثم أصدر تقريراً اقتصادياً مهماً عام ١٩٤٥ تحت عنوان "الذكرى: حالتنا المالية والاقتصادية ١٩١١-١٩٤٣"، كذلك سجل "جهود النقابية الزراعية المصرية العامة في ثلاثين عاماً" في كتاب حمل هذا العنوان صدر عام ١٩٥٢ بعد أن ضمنه تقريراً كان قد وضعه وطبعه الوفد بالفرنسية والعربية ووزعه أثناء فترة جهاده في أوروبا. وفي هذا المجال أيضاً ترجم كتاباً للمسيو أفيك دور عن "القطن المصري، برنامج سديد لاستغلال الأرض الزراعية" صدر عام ١٩٣٣، كما اشترك مع خليل مطران في ترجمة كتاب المسير جيران عن "الأحوال الزراعية في القطر المصري أثناء حملة بونابرت" وأصدره عام ١٩٤٢.

وفي مجال التاريخ للحركة الوطنية المصرية زود يوسف نحاس المؤرخين بمصدرين مهمين نشر بهما مذكراته وذكرياته عما ساهم به وشاهده عن تطور الحركة الوطنية بين عامي (١٩١٨ و ١٩٢١) أولهما كتاب "ذكريات سعد، عبد العزيز، ماهر ورفاقه في ثورة ١٩١٩، تصرفات حكومية" الذي قد أصدره عام ١٩٥٢ وثانيهما كتاب "صفحة من تاريخ مصر والذكريات السياسي الحديث، مفاوضات عدلي - كرزن" الذي أصدره قبل هذا بعام (١٩٥١)، وقد كشف في هذين العملين عن حس وطني رشيد،

وعن نظرة وطنية تتجاوز روح الحزبية والتحزب، كما كشف عن تقدير واع لقيمة المذكرات السياسية كمصدر مهم من مصادر التاريخ المعاصر.

وربما كانت آخر أنشطته العامة أنه كان عضواً بالمجلس الاستشاري بوزارة الزراعة. وعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت الشيخوخة قد بلغت منه مبلغاً، حتى لقي ربه في أكتوبر ١٩٥٥ عن عمر قارب الثمانين عاماً تاركاً أثراً فكرياً مهمة جديرة بالدراسة وإعادة النشر.

كتاب الفلاح:

حظي الفلاح المصري باهتمام المؤرخين على نحو خاص منذ أواخر القرن التاسع عشر بعد أن دخلت مصر أبواب العصر الحديث لأنه يمثل القوة البشرية الأهم التي تمتلكها مصر، حين كانت الزراعة هي العمود الفقري لنشاطها الاقتصادي وسر حياتها وبقائها، ومن ثم كان الفلاح - المنتج الحقيقي - صاحب الحق الأصيل والتاريخي في هذا الوطن، جديراً بالدراسة والاهتمام.

وفي اعتقادي أن كتاب يوسف نحاس عن الفلاح المصري يعد من أقدم وأهم الدراسات العلمية التي وضعت عن الفلاح المصري في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وهي دراسة لا تتغنى به، وإنما تُعنى بالدرجة الأولى بدراسة حالته الاقتصادية والاجتماعية دراسة علمية تستند إلى المصادر والوثائق التاريخية. فقد شرع مؤلفه في إعداده منذ عام ١٨٩٨ لينال به درجة الدكتوراه من جامعة باريس عام ١٩٠١، ولم يشأ أن يترجمه وينشره إلا عام ١٩٢٦، أي نحو ربع قرن من وضعه عندما ثبت له أن الكتاب يصلح للترجمة وإعادة النشر بعد هذه المدة. حيث أن أوضاع الفلاح لم تتغير عما كانت عليه في بداية القرن العشرين عندما أطلق صيحته مطالباً بإصلاح حاله، ورأى - ومع خليل مطران الذي قدم للكتاب ونشره - أن يعيدها من جديد منبهاً لخطورة إهمال أوضاع الفلاح.

ومنذ ذلك التاريخ والفلاح مثار اهتمام المؤرخين والدارسين، بل والأدباء، وقد وضع الأب هنري حبيب عيروط رسالة أخرى بالفرنسية عام

١٩٣٨ عن "أخلاق الفلاح وعاداته" ترجمها الدكتور محمد غلاب إلى العربية ونشرها عام ١٩٤٢ تحت عنوان "الفلاحون" وتوالت طباعتها حتى كانت آخرها تلك التي صدرت عن المركز القومي للترجمة (٢٠٠٥)، كما لم تعد الدراسات التاريخية تهتم بالفلاح وحده، وإنما جعلت تهتم بمحيطه الريفي، وبالمقابل الطبقي للفلاحين وهم أعيان الريف وكبار الملاك.. فصدرت دراستان أكاديميتان عن الريف المصري أولاهما دراسة عبد الرحيم عبد الرحمن "الريف المصري في القرن الثامن عشر" (١٩٧٤) وثانيهما دراسة على شلبي "الريف المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر" (١٩٨٣).

وصارت الدراسات العلمية أكثر تخصصاً، تركز على هذا الجانب أو ذاك من تاريخ الفلاح والقرية المصرية، وفي هذا الشأن جاءت دراسة فتحي عبد الفتاح "القرية المصرية، دراسة في الملكية وعلاقات الإنتاج" (١٩٧٣)، ودراسة محمود عوده "القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع" (١٩٧٢) ودراستي فاطمة علم الدين عن الريف المصري في عهد الاحتلال البريطاني (١٩٧٢) وعن التغيرات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة ١٩١٩ والتي صدرت عام (١٩٨٤)، كما درس محمود عبد الفضيل التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٧٠ في دراسة مهمة نشرت عام (١٩٧٨) وتناولت دراسة زكريا سليمان بيومي "قضايا الفلاح في البرلمان المصري" (١٩٧٨).

وينبغي الإشارة إلى أن ثمة مؤلفات عديدة انطلقت إما من شعور وطني، أو فكر اقتصادي، أو اتجاه أيديولوجي، تواكبت مع الدراسات الأكاديمية السابقة، منها كتاب إبراهيم عامر "الأرض والفلاح، والمسألة الزراعية في مصر" (١٩٥٨) وكتاب "قضية الفلاح" لعائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، وكتاب على إسلام باشا "وسائل تحسين حالة الفلاح اقتصادياً" (١٩٣٧)، وكتاب على الشيشيني "الفلاح أساس نهضتنا الاجتماعية" (١٩٤٥). كما سجل عبد الرحمن الشرقاوي رؤيته الاجتماعية للأرض والفلاح في عمليتي إبداعيين خالدين أولهما رواية "الأرض" والآخرى

"الفلاح"، ولابد من الإشارة إلى أن مصر عرفت مصر مجلات متخصصة عن الفلاح منها مجلة "الفلاح" التي صدرت عام (١٨٨٧) ومجلة "الفلاحة المصرية" التي صدرت عام ١٨٩٨، وكذلك مجلة "اتحاد مزارعي القطر المصري" (١٩٠١)... وبالتوازي مع ذلك اهتم المؤرخون على نحو خاص بالمقابل الطبقي للفلاحين وهم ملاك الأراضي فاهتم جابريل بير بدراسة ملكية الأراضي في مصر حتى منتصف القرن العشرين، كما درس رعوف عباس الملكيات الزراعية الكبيرة بين عامي ١٨٣٧ و ١٩١٤ ودرس على بركات تطور الملكية الزراعية في مصر بين عامي ١٨١٣ و ١٩١٤ وتناول عاصم الدسوقي دراسة كبار ملاك الأراضي ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ - ١٩٥٢.

أما عن كتاب "يوسف نحاس" الرائد عن الفلاح المصري فتكمن أهميته - كما قال خليل مطران بحق - في أنه الأول والأوحد من نوعه إلى عام نشره بالعربية (١٩٢٦) فلم يكن الفلاح المصري يلقى العناية الجديرة به من الكتاب والمفكرين والسياسيين، وعندما وضعه بالفرنسية عام ١٩٠١ كانت الحالة الاقتصادية والاجتماعية في مصر تمر بمرحلة من الركود، بالرغم من الجهود التي بذلت لبعث الروح الوطنية لمقاومة الاحتلال البريطاني وسياساته التي احتاجت أيضاً التركيز على الكفاح الاقتصادي والاجتماعي في قلب الكفاح السياسي لمقاومة التخلف وبعث روح النهضة، بل إن تياراً وطنياً بأكمله طالب بالنهضة وتحرير المجتمع وترقيته قبل المقاومة السياسية للمحتل، أو كجزء من تلك المقاومة...

ولعل ذلك كان وراء تأليف قاسم أمين لكتابه تحرير المرأة (١٨٩٩) والمرأة الجديدة (١٩٠٠) ووراء إقدام فتحي زغلول على ترجمة كتاب "سر تطور الإنكليز السكسونيين" لديمولان عام ١٨٩٩، وما دفع محمد عمر لتأليف كتابه "حاضر المصريين أو سر تأخرهم" عام ١٩٠٢، وفي يقيني أن هذا هو أيضاً ما دفع يوسف نحاس لاختيار دراسة حالة الفلاح المصري الاقتصادية والاجتماعية، أو لاتجاهه للدعوة إلى "تحرير الفلاح" - إن جاز القول - وإن كان وضع دراسته بالفرنسية قد حال دون ذبوع شهرتها وإكسابها الأهمية

الجديرة بها، باعتبارها لبنه من لبنات فكر الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

لقد رأى يوسف نحاس، الذي كان وطنيا صادقا الشعور، وواعيا بمشكلات الوطن أن أحوال الفلاحين المصريين بلغت حدا لا يطاق من التعاسة ومعاناة الفقر والظلم والجهل من جانب الحكومات وسلطات الاحتلال البريطاني، مع كون هؤلاء الفلاحين يمثلون أهم قاعدة عاملة لخير الوطن ورخاء ورفاهية طبقاته العليا. الأمر الذي بات يهدد "السلام الاجتماعي" حسب تعبير المؤلف، الذي رأى أن هذا الوضع "من أكبر الوصمات التي توصم بها الإدارة الإنجليزية في مصر" وأنه "استهدف إصلاح الفلاح الجدير بكل اهتمام..". بل إن كتاباته التالية، تأليفا وترجمة، سارت في نفس المجال الاقتصادي لتشييد بنيان مصر على أسس علمية سليمة.

ويذكر المؤلف أنه عندما فكر في ترجمة هذا الكتاب بعد ربع قرن من تأليفه بالفرنسية انتابته الدهشة حين أدرك أن حال الفلاح المصري كما هو منذ ربع قرن، لم يتغير وإنما ظل هو ذلك العامل المهضوم الجانب بالرغم من أن مصر مدينة له بقوام ثروتها، بل إن هذا الفلاح قضى عليه أن يعاني سنوات من القسوة والاستغلال خلال سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) فأرسل إلى جبهات القتال وهو أعزل عندما فرض عليه التطوع الاجباري" وانتزعت منه حاصلاته ومواشيه، وسلب قطنه بثمن بخس، وتحمل مأساة الحرب وغرمها مقابل وعد بالاستقلال لم يتحقق، وخلال هذه السنوات ظلت حالة على ما هي عليه من التعاسة والبؤس والامية والاستغلال، تستنزفه الحكومات التي تنقله بالإتاوات والضرائب..." ويتخذ المؤلف من نقد سياسة الحكومة تجاه الفلاح وسيلة لانتقاد سياستها العامة من إهمال للتعليم والمواصلات ومرافق البلاد مما شل الحركة الاقتصادية وعطل التقدم والعمران، ويدعوها لإصلاح شأن الفلاح بالتشريعات التي تحفظ حقوقه المقدسة "مما بقي بلادنا شر الاشتراكية المتطرفة..". التي تجد منفذا إلى عقول هؤلاء السذج.." ويدعو الحكومة إلى معاملة الفلاح بالعدل والإنصاف لتتعم البلاد بالسلام الاجتماعي.

لقد كان يوسف نحاس مدركاً لأهمية الفلاح في اقتصاد مصر ومدركاً لحجم أزمته، أو مأساته الاجتماعية، وعندما تحدث عن أن رفاهية مصر تعتمد على حالة النيل وعلى الإدارة ربط ذلك بأهمية الزراعة في حياة مصر الاقتصادية، الأمر الذي يكشف عن أهمية الفلاح الذي يقوم على الأرض وعلى استغلالها، فهو الذي يعطي تلك الحياة كل نشاطها حتى ليعبد، هو والنيل كلاهما الدعامتين اللتين ترتكز عليهما الثروة العامة.

وقد بدأ كتابه بعرض لتاريخ الفلاح منذ زمن المماليك مثيراً قضية العبودية التي عانى منها الفلاح وكيف تحمل الذل والمذلة والمسكنة دهرًا لأنه لم يألَف إلا حالة آباءه فانتهى به الحال إلى اعتبارها حالة طبيعية، كما أن الاستبداد يلين صلابة النفوس وينتزع منها العزيمة التي تثيرها عليه، وهذا هو سر استكانة الفلاح وصبره على المظالم، ثم ينتقل إلى دراسة وضع الفلاح في عصر محمد علي الذي نظر إليه نظرة نقدية، فكشف عن أن ما حدث في عهده من أعمال عمومية جليلة قد يسّر للفلاح أن "يتفاعل" لكن حالة لم يتحسن طفرة في عهده، وما كان لها أن تتغير بين عشية وضحاها، ذلك أن شغفه بالرقى السريع دفعه إلى تحميل الفلاح أعباء ثقيلة من السخرة إلى جانب تقييد حريته في الزراعة، ولأن الفلاح كان غارقاً في الجهل فكان الأمير مجبراً على أن يسوقه قهراً في سبيل التمدن، فيدفعه إلى العمل بصرامة جعلته يسخر الفلاحين للعمل بدون أجر لأن الخزانة كانت خاوية. ويرى المؤلف أن رجال الإدارة ارتكبوا استباحات كثيرة دون علم الأمير، كما يحدث في البلدان الخاضعة لسلطة الفرد المطلقة غير المتمتعة بالنظم النيابية.

ومن منطلق إيمان المؤلف بالبرالية الاقتصادية أكد أن الاحتكار الذي مارسه محمد علي أشقى الفلاح كثيراً كما لم تنتفع به التجارة العامة في البلاد، التي لو تركت حرة في ميدان المزاومة لانتفعت البلاد خيراً، ذلك أن التوسع في اختصاصات الحكومة لا يعد عملاً حميداً فهي متى خرجت عن حدها الطبيعي، وتصدت للتجار أو الاستصناع، شلت حركة المجهودات الفردية ولم تستفد من ذلك أمراً كبيراً "ورغم اعتراف نحاس بعقوبة محمد علي وثبات عزمه" لم تأتى تجرباته في باب الاشتراكية الحكومية بنتائج

حسنة" وفي تقديرنا أن هذا نقد جدير بالاهتمام خاصة وأنه يكتبه في ظل عهد عباس الثاني (١٨٩٢ - ١٩١٤) سليل أسرة محمد علي، وقد أضاف: "وبما إننا فرغنا من نقد ما رأيناه جديراً من سياسة محمد علي الاقتصادية، وجب علينا إنصافاً للرجل العظيم أن نقول أنه استفد ما في وسعه لإصلاح حال الفلاح" ثم يقدم شهادات لبعض الكتاب الأجانب عن النهضة والمدنية التي شهدتها عصره، دون الحديث عما أصاب الفلاح من هذه النهضة!!.

وبعد أن يستعرض المؤلف حالة الفلاح في عهد خلفاء محمد علي، ينتقل في الجزء الثاني من الكتاب لدراسة حالته في عهد الاحتلال البريطاني، فيتناول حياته في بيته ووضعه في المجتمع ليدلل على قابليته للتقدم وأنه من طينة ليست أدنى من سواه من البشر، كما يدرس وضع الفلاح من مسألة التقدم العام في مصر، خاصة ما يتصل بوضع الإيرادات العامة والسدين المصري ويخلص إلى أنه إذا كانت الحالة العامة قد أحرزت بعض التحسن، فإن حالة الفلاح الاقتصادية والاجتماعية لم تتحسن بنفس المعدل، ثم يخصص المؤلف فصولاً تالية لدراسة وضع الفلاحين ذوى الملكيات الصغيرة وصراعهم مع المرابين وأزمات الإقراض، وينتقل إلى فئة العمال الزراعيين الذين ينقسمون إلى قسمين: قسم يقيم على الدوام في أبعاديات الملاك، وقسم يعمل باليومية ولا يقيم عماله في الضياع.

وقد أبدى المؤلف اهتماماً خاصاً بمسألة "السخرة" أي تسخير الفلاح في الأعمال العامة، والتي أثقلت كاهل الفلاحين حتى قيل عنها إنها صارت بمنزلة الخدمة العسكرية الإجبارية، وإنها كانت مقبولة من الناس قبل عصر محمد علي لأنها كانت قليلة ويجنى الناس منها منفعة مباشرة دون أن يفارقوا قراهم، أما في عصر محمد علي فنتيجة لحشد الفلاحين لحفر الترع وإقامة الجسور وبناء القناطر، أصبحت السخرة عبئاً لا يطاق، ولا يستفيد الفلاح منها فائدة مباشرة، كما كان يؤخذ بأسرته إلى جهات نائية ليعيشوا بلا مأوى وبأقل من الكفاف.. ورغم أن المؤلف رأى أن السخرة خليفة بالإلغاء لأنها غير منتجة ولأن فائدتها لا تعم جميع المسخرين، إلا أنه دافع عن ممارسة محمد علي للسخرة لإنفاذ تلك الأعمال التي ضمنها لمصر رفايتها، ورأى أن

الضرورة العاجلة هي التي أوجبتها والافتقار إلى المال هو الذي اضطره إلى إبقائها على اعتبار أن البلاد معتادة عليها منذ قرون !!

وفي الفصل الأخير تحدث المؤلف عن الفلاح أمام المحاكم وكيف وقع فريسة لأحكام مجحفة دون ضمانات من القوانين أو الأحكام، حيث كانت حالة الفلاح قبل إنشاء المحاكم المختلطة مجردة من كل ما يتمتع به المتقاضون من الضمانات في البلدان المتقدمة، بل إن الفلاح الذي ألف الدل كان لا يزال جاهلاً في ظل النظام الجديد (المحاكم المختلطة وإصلاح المحاكم الأهلية) فاستمر في المرحلة الأولى من تطبيقه ضحية لأبشع صنوف الاستباحة واستغلال سذاجته.

وفي خاتمة دراسته يؤكد يوسف النحاس على مسئولية الحكومة بشأن مداواة العلل الاقتصادية والاجتماعية التي يئن منها فقراء القرى والمدن على السواء، بشكل ناجع وعاجل، وذلك بتتوير أذهان هذه الطبقات بالمعارف والعلم حتى يتاح لها أن تساعد نفسها، ومتى أحرز الشعب نصيباً وافياً من ذلك تسنى للحكومة التخلي عن وصاية ثقيلة على عاتقها، كما طالب الحكومة بمنع الربا وتأسيس مصارف للاعتماد الزراعي، وتوسيع نطاق أشغالها، والتدخل التشريعي بين أصحاب الأموال والأجراء... وكانت تلك الدعوات في زمانها على جانب كبير من الأهمية، مما يكسب هذا العمل أهميته التاريخية في إطار فكر الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

ذكريات ومذكرات من الوفد الثورة ١٩١٩:

أشرنا إلى أن يوسف نحاس قدم كتابين يعدان في الواقع عملاً واحداً، باعتبارهما يكملان بعضهما، سجل فيه ذكرياته وبعضاً من يومياته عن أحداث ثورة ١٩١٩ ودور الوفد المصري و نشاطه في كل من مصر وأوروبا، فضلاً عن جولة مفاوضات على يكل مع اللورد كيرزون عام ١٩٢١، و قد سجلها الدكتور نحاس في شكل يوميات في حينها ثم استعان بها عند إعداد هذه الذكريات للنشر، ولعلها بذلك جمعت بين اليوميات والذكريات، إلى جانب أنه ضمنها نصوصاً وثائقية تتصل بوقائع وأحداث تلك

الفترة الخطيرة من تاريخ مصر والمصريين، وهي الفترة الواقعة بين قيام ثورة ١٩١٩ وتصريح فبراير ١٩٢٢، فكانت بذلك شهادة مشارك في هذه الوقائع والأحداث و مراقب لها عن كثب، مما وفر لنا مصدر تاريخياً معاصراً على جانب كبير من الأهمية.

- وفي المجموعة الأولى من هذه الذكريات التي عنوانها "تذكريات سعد، عبد العزيز، ماهر ورفاقه في ثورة ١٩١٩" تحدث نحاس عن نشأة وتطور النقابات والجمعيات الزراعية في مصر وكيف أن سلطات الاحتلال البريطاني كانت تحول دون تكوينها وإصدار قوانينها وتشريعاتها خوفاً من أن تتحول إلى هيئات سياسية. كما كشف عن ظروف نشأة الوفد وعلاقة سعد زغلول بعبد العزيز فهمي وصادقتهما في البداية قبل مرحلة الشقاق في الوفد، ومن المعلومات التي أوردها دوره مع صدقي باشا في كتابة تقرير سياسي ومذكرة اقتصادية لتقديمها إلى مؤتمر الصلح في يناير ١٩٢٠، كما رصد المؤلف بوادر الخلاف داخل الوفد نتيجة الخلاف في الرأي، ذلك الخلاف الذي تحول إلى خصام شخصي ثم إلى عدااء، وسعيه شخصياً لرأب الصدع وإعادة الوفاق، وروى قضية فصل إسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر من الوفد، ثم انسحاب عبد العزيز فهمي بعد خلافه مع سعد زغلول..

ومن الموضوعات التي أوردها يوسف نحاس التطورات التي أدت إلى اشتداد الحركة الوطنية واتساع نطاق المظاهرات في مصر مما أدى إلى دعوة الجنرال " بلفن " الذي خلف مكسويل - أعضاء الوفد لمقابلته في مقر القيادة البريطانية العليا، وتلا عليهم إنذاراً حملهم فيه مسؤولية الشغب القاسم، فجمع سعد زغلول أعضاء الوفد واستكتبوا نحاس كتاباً يحتجون فيه بشدة على مسلك بلفن، الذي أمر بالقبض على سعد وثلاثة من صحبة ونفوا إلى مالطة..

ولما كان يوسف نحاس صديقاً مقرباً من عبد العزيز فهمي، فقد أفاض في الحديث عن دوره في الوفد ونشاطه ومكانته لدى كل من السلطان حسين كامل والملك فؤاد، وقد وصفه بأنه أعظم قاض أنجبته مصر وأقوم الناس أخلاقاً، وأنه لا يستطيع أن يجول طويلاً في مجال السياسة.. وأنه كلما اقتحم ميدان السياسة - ولا يقتحمه إلا مكرهاً - وقع التنافر بين أخلاقه العالية وبين

إساليبها..^{١٠} ولعل ذلك كان وراء عزوفه عن رئاسة حزب الأحرار الدستوريين بعد أن تولاها فترة قصيرة عقب استقالة عدلي يكن منها.. وقد شهد له نحاس كذلك بأنه رفض بقوة وإباء أن يقبض قرشاً واحداً من أموال الوفد طيلة إقامته في أوروبا فكانت نفقاته جميعاً من ماله الخاص القليل.

ومن المعلومات التي أوردها يوسف نحاس أن الملك فؤاد كاشفه بأنه كان يطمع في أن يعين حاكماً على البانيا، فإن لم يكن فعلى طرابلس الغرب.. وأنه الآن راغب عن أعباء العرش لأنه يرى أنها "كبيرة على نفسه ما يعتزمونه الآن من إنشاء برلمان يملى على إرادته" أي أنه لم يكن يريد أن يكون ملكاً دستورياً يستند حكمه إلى برلمان ووزارة مسئولة أمامه..

وقد أمدنا المؤلف بيوميات عن أحداث الثورة كان قد سجلها في حينها، تتناول أحداثها الفترة من ١١ إبريل حتى ١٥ مايو ١٩١٩ دونها يوماً بيوم كما رآها في مصر قبل سفره إلى باريس ليلحق بالوفد المصري، ومن الملفت أنه سجل أن "مشعلي الثورة وروحها الوثابة كانوا على ماهر (مدير إدارة المجالس الحسبية وقتذاك) ورفاقه.. وأنه من العدالة الألهمية التي يأتي بها القدر أن يكون على ماهر الذي كان في طليعة ثورة ١٩١٩ مذكياً لها ومحرضاً عليها، هو نفسه الذي يجنى في عام ١٩٥٢ ثمارها، بفضل ما أقدم عليه مع جيشنا المظفر من عمل جريء سيخلق لنا مصراً جديدة مجيدة..". ولا بد من ملاحظة أن مؤلفنا كتب هذا ونشره في أغسطس ١٩٥٢ وثورة يوليو في خطواتها الأولى حيث كانت قيادتها قد اختارت على ماهر رئيساً للوزراء^{١١}.

المهم أن يوميات يوسف نحاس سجلت أدق تفاصيل وتطورات إضراب الموظفين ومطالبهم وموقف الحكومة وسلطات الاحتلال منه، كما سجل فظائع الإنجليز في مديرية الجيزة وخاصة في العزيزية والبدرشين ونزلة الشوبك وتصدي مديرية الجيزة لذلك، وتقديم مديرها أحمد حمدي سيف النصر، وكذلك مساعده مأمور الضبط إبراهيم دسوقي أباطة، استقالتيهما احتجاجاً على هذه الفظائع البربرية.. كما سجل نحاس في يومياته أيضاً دور علماء الأزهر خاصة بعد اعتقال الشيخ القاياتي ورفاقه، وأن وفداً من العلماء قد قابل الجنرال "واطسن" في مايو ١٩١٩ وطلب إليه الإفراج عنهم لكن

الجنرال أخبرهم بأن الأزهر هو مصدر الاضطرابات والمنشورات التي تحض على الثورة..

وأخيراً فإن هذا الكتاب يقدم شهادة نابضة بنشر يوميات يوسف نحاس التي ذكر أنه أثبتتها "كما دونتها في حينها من غير أن أدخل عليها أي تعديل" فضلاً عن تقديم تفاصيل مهمة عن نشاط الوفد في باريس وظروف انقسامه، ومحاولات الوساطة، والعلاقات التي ربطت رجاله ببعضهم البعض وبالسultan حسين كامل ثم السلطان أحمد فؤاد. بالإضافة إلى نشره الكثير من النصوص والخطابات المتبادلة، والأسرار الشخصية والعامة التي أحاطت بنشاط الوفد ودوره في الحركة السياسية خلال فترة خطيرة من تاريخ مصر المعاصر، لذلك يعد هذا الكتاب وثيقة شاهد عيان ومراقب ومشارك في الأحداث، الأمر الذي يضفي عليه قيمة تاريخية، ليس باعتباره تاريخاً وإنما لكونه "مصدراً" من مصادر تاريخنا القومي.

• • •

- أما المجموعة الثانية التي حملت عنوان "صفحة من تاريخ مصر السياسي، مفاوضات عدلي كيرزون" فقد بدأ يوسف نحاس تسجيلها منذ عهد السلطان أحمد فؤاد إلى عدلي يكن رئيس الوزراء الذي عرفت وزارته باسم "وزارة الثقة"، (مارس إلى ديسمبر ١٩٢١) بتشكيل وفد رسمي لإجراء مفاوضات مع بريطانيا في مايو ١٩٢١، كانت هذه أول جولة مفاوضات رسمية تجريها وزارة مصرية، بعد أن سبقتها جولة مفاوضات مع اللورد ملر قام بها لفيف من الزعماء المصريين، يترأسهم سعد زغلول، قبل انقسام الوفد في لندن عام ١٩٢٠، لكنها فشلت ولم تحقق آمال الحركة الوطنية المصرية.

وقد أجرت وزارة عدلي هذه الجولة الرسمية مع اللورد كيرزون خلال الفترة من ١٦ يوليو إلى ١٩ نوفمبر ١٩٢١، وكان عدلي قد ضم إلى هيئة وفده مجموعة من المستشارين الفنيين، كان من بينهم الدكتور يوسف نحاس، باعتباره متخصصاً في المسائل المالية والاقتصادية والقانونية، وكان من عادة نحاس أن يسجل مذكراته عن الأحداث والوقائع التي شارك فيها فور حدوثها،

ظاهرها وخافيتها، كما كان يسجل نصوص الخطابات المتبادلة والبيانات الرسمية في سياقها الزمني، الأمر الذي أتاح لنا مصدراً تاريخياً مهماً عن الفترة التي سجل فيها يومياته "من ٦ يوليو حتى ٢٢ نوفمبر ١٩٢١" أي منذ بارح الوفد الرسمي الاسكندرية ووصل إلى باريس ومنها إلى لندن بعد بضعة أيام، وحتى قطع عدلي المفاوضات وعاد بوفده إلى مصر في أواخر نوفمبر ١٩٢١.

ولم يكتف نحاس، الذي كان يمتلك حساً تاريخياً واعياً وتقديراً للدور السياسي الذي يقوم به الوفد، بتسجيل هذه اليوميات وإنما أضاف إليها ملحقات وثائقاً تضمن الوثائق الرسمية للمفاوضات باللغتين العربية والفرنسية، منذ خطاب تكليف السلطان لعدلي بإجرائها، وتشكيل الوفد الرسمي، ثم نصوص وثائق قطع المفاوضات والتي تضمنت مشروع الاتفاق الذي عرضته الحكومة الإنجليزية على الوفد الرسمي، ورد الوفد عليه، والذي تضمن أسباب رفض عدلي وزملائه للمشروع، حتى التبليغ الذي قدمه المندوب السامي البريطاني اللورد اللنبي للسلطان فؤاد في ٣١ ديسمبر عام ١٩٢١، والذي فسر به موقف حكومة بلاده في المفاوضات وما انتهت إليه.

وخلفية الأحداث التي يعالجها هذا الكتاب تمثلها صورة مصر وقد انقسم وفدها الوطني إلى فريقين متنازعين: فريق يؤيد سعد زغلول والآخر يؤيد عدلي يكن، في أعقاب فشل مفاوضات الوفد مع اللورد ملنر في لندن (يونيو - نوفمبر ١٩٢٠) وكانت مسألة تأليف وزارة موثوق بها من جانب الوفد قد طرحت خلال مداوالات أعضاء الوفد وهم في لندن، بينما كان سعد زغلول يخشى أن يتولى عدلي رئاسة هذه الوزارة، الأمر الذي يسحب البساط من تحت قدميه، وإن لم يرى عدد من أعضاء الوفد بأساً من تأليف عدلي لوزارة تقوم بإجراء مفاوضات رسمية في ظل دعم شعبي من سعد ومؤيديه، أي تحظى بثقة الوفد جميعاً.

وعندما عرض السلطان على عدلي تأليف الوزارة وشكلت بالفعل، عرض عدلي على سعد زغلول المشاركة في المفاوضات التي ستجريها، وقدم سعد شروطه لقبول ذلك، فقبلها عدلي عدا شرط رئاسة سعد للوفد لصفته غير الرسمية، مما جعل اللورد اللنبي - المندوب السامي البريطاني -

ينصح عدلي بالآلا يعبا لسعد وأن يمضي في طريقه، ولعل النبي كان يعلم أنه بتشجيع عدلي يساعد على استفحال الخلاف بينه وبين سعد، ذلك الخلاف الذي نتج عنه انقسام الأمة إلى سعديين وعدليين، وتراشق الزعماء بالاتهامات، وما شهدته البلاد من حوادث عنف دموية أفستت جو المفاوضات.

والمعروف أن وزارة عدلي يكن الأولى كانت تضم كل العناصر المناوئة لسعد، فضمت حسين رشدي وعبد الخالق ثروت وإسماعيل صدقي ومدحت يكن وعبد الفتاح يحيى وجعفر والي وغيرهم ممن ألفوا حزب الأحرار الدستوريين في أكتوبر عام ١٩٢٢. وقد شكلت الوزارة وفداً رسمياً للتفاوض برئاسة عدلي نفسه، وضم كلا من رشدي وصدقي ومحمد شفيق وأحمد طلعت ويوسف سليمان، كما ضمت مجموعة من المستشارين الفنيين كان من بينهم يوسف نحاس - كاتب هذه المذكرات ومؤرخ المفاوضات - وقد اعتذر عبد العزيز فهمي عن المشاركة فيها وكذلك لطفي السيد، وإن ظلاً ببرقان إلى الوفد بين الحين والآخر لدعمه وتعضيده خلال سير المفاوضات.

المهم، جرت المفاوضات بالفعل في ١٣ يوليو سنة ١٩٢١ وانتهت في ١٩ نوفمبر من نفس العام، أي استمرت نحو أربعة أشهر، فكانت مفاوضات مرهقة أظهر خلالها عدلي يكن من ضبط النفس وقوة الحجة ما استحق به إعجاب من يدرس تلك المفاوضات بروح الانصاف.. وقد بنى كيرزون مقترحاته و ملاحظاته كلها على شيء واحد هو أنه لا يثق بمصر ولا بالمصريين، وفي خلالها رفض عدلي مشروع الحكومة الإنجليزية الذي رأي فيه الوفد الرسمي أنه لا يحقق الغاية التي ذهب للمفاوضة من أجلها، فقرر ألا يسترسل فيها.

لقد وجد الوفد أن الأحكام الخاصة بالمسألة العسكرية ليست إلا الإحتلال بعينه، ذلك الذي يذهب بكل معنى للاستقلال، ويقضي على السيادة الداخلية نفسها، أما مسألة العلاقات الخارجية لمصر، فقد سلم فيها بمبدأ التمثيل ولكنه أحاطه بقيود كثيرة كاد يصبح معها أمراً وهمياً، ثم كان استبقاء لقب المندوب السامي أوضح في الدلالة على نوع التمثيل المقترح لمصر. وفي مسألة الامتيازات الأجنبية تشبثت الحكومة البريطانية بدعواها في تولي

حماية المصالح الأجنبية، كما أن منح المندوبين المالي والقضائي من حقوق التدخل في الشؤون الداخلية لمصر يصل إلى حد شل سلطة الحكومة والبرلمان. أما مسألة السودان فإن النصوص الخاصة بها، رغم عدم بحثها، لا تكفل لمصر التمتع بما لها من حق السيادة الذي لا نزاع فيه ومن السيطرة على مياه النيل. وحسبما أورد يوسف نحاس "لقد وصف عدلي هذا المشروع بأنه وقع..!!".

لقد بنت الحكومة الإنجليزية خطتها على موقف معين تنتظره من عدلي يكن وممن يوالونه من رجال الوفد الذين انشقوا على التجمع الوفدي الكبير، والتي اعتقدت أنهم سيكونون أكثر تساهلاً في المطالب الوطنية، لكن عدلي خيب تقديرها، فكان موقفه في المفاوضات صلباً، ودفاعه عن حق مصر واضحاً وصريحاً، ولم يكن "جورج الخامس يفاوض جورج الخامس" كما وصفه سعد زغلول في خطبة لقاها قبل أن يبرح عدلي مصر مع الوفد الرسمي إلى لندن. وعندما اقترح رئيس الوزراء الإنجليزي لويد جورج في نهاية المفاوضات أن يتم تأجيلها إلى أن تصبح الأحوال في مصر أكثر هدوءاً وألمح إلى التهيج الذي يقوم به سعد زغلول، فهم عدلي الإشارة ورفض التأجيل، خصوصاً إذا أريد به التمكن من نفي سعد لتستأنف المفاوضات بعد نفيه، وأضاف عدلي: إن اتخاذ مثل هذا التدبير ضد سعد باشا من شأنه أن يعقد المسألة المصرية، وأن الأحكم أن تعمل الحكومة الإنجليزية على إرضاء الأمة المصرية بمشروع اتفاق يحقق مطالبها ولا يترك مجالاً لتهيج أحد..

لقد كشفت هذه اليوميات اللثام عن تطور المفاوضات الرسمية، وفضحت تفاصيل مناورات الإنجليز وحقيقة نواياهم، وكيف راهنوا على شق صفوف الحركة الوطنية، كما كشفت عن معدن عدلي يكن ومقدرته وكفايته كمناضل سياسي ووطني عنيد، وأبانت عن جانب مهم من نشاط حسين رشدي ودوره الوطني.

ومن هنا تكتسب كتابة الدكتور يوسف نحاس أهميتها العلمية والوطنية، لتمرسه في الكتابة، ولنشاطه العام، وبحكم تجربة اشتراكه العملي في الحركة الوطنية والسياسية قبل أحداث ثورة ١٩١٩ وفي أعقابها، وبحكم وعيه بأهمية تسجيل مذكراته وذكرياته كشهادة للتاريخ عن فترة من أهم فترات النضال

الوطني، والتي باتت تمثل مصدراً مهماً من مصادر ذلك التاريخ، وفي مرحلة لم تكن فيها عادة كتابة السياسيين والقادة لمذكراتهم قد ترسخت في تاريخنا، بالرغم من الإسهامات التي قدمها محمد عبده ومحمود فهمي وأحمد شفيق وغيرهم... وبالرغم من أن نحاس قد سجل هذه المذكرات حين وقوع الأحداث أولاً بأول، إلا أنه لم يشأ أن ينشرها في حينها، ربما لتدافع الأحداث، أو لانشغاله، أو خشية إثارة جدل كان في غنى عن التورط فيه، ولعله وقد تقدم به السن (٧٥ عاماً) خشي من فقدانها، فرأى نشرها عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢، أي بعد نحو ثلاثين عاماً من تسجيلها كشهادة لخدمة التاريخ الوطني.

ويبقى من واجبنا أن نحیی روح الدكتور يوسف نحاس الذي أمدنا بهذه اليوميات التي كشفت الستار عن تفاصيل لها أهميتها الكبيرة في فهم تطور الأحداث والوقائع والمحاولات التي جرت والجهود التي بذلت، فترك لنا مصدراً مهماً من مصادر دراسة صفحة من صفحات نضالنا الوطني، بنجاحاتها وإخفاقاتها، في سبيل الحرية والاستقلال.

* * *

حاشيتان (الفصل السادس):

(*) ينبغي الإشارة إلى اعتماد هذه الدراسة بشكل أساسي على مؤلفات الدكتور يوسف نحاس وخاصة كتبه الثلاثة: الفلاح، حالته الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة ١٩٢٦؛ وأيضاً: صفحة من تاريخ مصر السياسي في العصر الحديث، مفاوضات عدلي- كرزن، القاهرة ١٩٥١؛ ذكريات سعد، عبد العزيز، ماهر ورفاقه عن ثورة ١٩١٩، القاهرة ١٩٥٢.

(**) كان يوسف نحاس يهودياً مصرياً، راجع كتاب عرفة عبده علي: يهود مصر، من الخروج الأول إلى الخروج الثاني، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠١٠. حيث يذكر ص ٢٦٦ أن الدكتور يوسف نحاس بك أحد كبار رجال الأعمال ومصدري القطن، وسكرتير النقابة الزراعية المصرية، وعضو المجلس الاستشاري بوزارة الزراعة، وأنه كان يقيم في ٧ شارع شمبليون بالقاهرة.

الفصل السابع

من رواد المدرسة الأكاديمية الوطنية

- محمد شفيق غربال

- محمد رفعت

الفصل السابع

من رواد المدرسة الأكاديمية الوطنية

شهدت حركة كتابة التاريخ في مصر في العقود الأولى من القرن العشرين مدرسة وطنية مصرية "أكاديمية" لكتابة التاريخ المصري الحديث والمعاصر بدأت تبرز وتتشكل ملامحها في أعقاب ثورة مصر الوطنية عام ١٩١٩ أى أنها ارتبطت بتطور الحركة الوطنية التي واجهت النفوذ الإستعماري البريطاني، كما أنها ارتبطت أيضاً بمعركة تمصير الجامعة المصرية، خاصة بعد ضمها إلى وزارة المعارف عام ١٩٢٥، تلك المعركة التي سعت لإحلال الأساتذة المصريين محل الأساتذة الأجانب الذين كانت غالبيتهم من الإنجليز والفرنسيين، وحينذاك برزت أسماء أسماء لطفي السيد وطه حسين وسليم حسن ومحمد كامل مرسى ومصطفى عبد الرازق، كما برزت أسماء المؤرخين المتخصصين في تاريخ مصر الحديث والمعاصر وفي طليعتهم محمد رفعت ومحمد صبرى وشفيق غربال..

وفيما يتصل بمؤرخي مصر الحديثة فقد كان الأستاذ محمد رفعت بداية لجيل من المؤرخين الأكاديميين عندما ابتعث إلى بريطانيا ليدرس في ليفربول ويعود منها بدرجة الماجستير في نهاية الحرب العالمية الأولى ثم يلعب دوراً مهماً في تعريب وتأليف الكثير من الكتب التاريخية لوزارة المعارف، يليه مؤلفنا الدكتور محمد صبرى الذي أعد دراسته المهمة عن ثورة ١٩١٩ التي نشرها بالفرنسية وقت اشتعال الثورة ليثبت أنها ثورة وطنية عامة، ثم أعقبها بدراسة عن نشأة الروح القومية التي حاز بها درجة الدكتوراة من جامعة السوربون عام ١٩٢٤ ليصبح في طليعة هذا الجيل من المؤرخين الوطنيين المحترفين، الذين مارسوا الكتابة التاريخية استناداً إلى المنهج العلمي وقواعده، وثالث فرسان هذه الكوكبة كان الأستاذ محمد شفيق غربال تلميذ المؤرخ البريطاني الكبير أرنولد توينبي، الذي أعد دراسته للماجستير عن "بداية المسألة المصرية وظهور محمد علي" بجامعة لندن عام ١٩٢٨، وأصبح أول مصري تولى وظيفة أستاذ التاريخ الحديث بالجامعة

المصرية. ومن خارج الجامعة ظهر الأستاذ عبد الرحمن الرافعي الذي وضع مؤلفاته المعروفة عن تاريخ الحركة القومية المصرية بين عامي ١٩٢٩ - ١٩٥٩.

نحن إذن في أعقاب ثورة ١٩١٩ أمام جيل جديد من المؤرخين ممن درسوا خارج مصر وقدموا دراساتهم، منطلقين من شعور قومي راسخ، مستندين إلى أسس المنهج العلمي الحديث ليسهموا في نهضة الكتابة التاريخية المصرية، سواء داخل الجامعة أو خارجها، مشاركين في إعادة تشكيل الحياة الفكرية في مصر، حين نقلوا إليها طرائق البحث العلمي التي عرفها العالم الغربي المتطور فهضموها وتمثلوها وطبقوها عند تناولهم تاريخ مصر وأمتهم العربية الإسلامية، إنه جيل شكل نقلة في حركة التفكير التاريخي في مصر، ابتعدت بها عن المنهج الكلاسيكي الذي درج عليه كتاب السير والحواليات والمغازي والخطط والآثار والتراجم، ورسمت أسس الكتابة العلمية للتاريخ. وسوف يختص هذا الفصل بالكتابة عن كل من محمد شفيق غربال ومحمد رفعت، ذلك لأن الفصل التالي سوف يختص بمحمد صبري السوربوني.

محمد شفيق غربال:

ولد محمد شفيق غربال بالإسكندرية في يناير عام ١٨٩٤ في حي يحمل اسم عائلته (غربال) وتوفي في أكتوبر ١٩٦١، ثم واصل تعليمه الابتدائي في هذا الحي، ثم واصل تعليمه الثانوي بمدرسة رأس التين، والتحق بعدها بمدرسة المعلمين العليا بالقاهرة، تلك المدرسة التي خرجت لمصر عدداً من رواد النهضة الأدبية والعلمية، منهم الدكتور أحمد زكي وإبراهيم المازني والشاعر عبد الرحمن شكرى ومحمد فريد أبو حديد وعبد الحميد العبادي وغيرهم.. وقد أتم دراسته بها عام ١٩١٥ ليحصل على بعثة حكومية لدراسة المواد الاجتماعية والتاريخ في جامعة ليفربول بإنجلترا، حيث حاز درجة البكالوريوس بمرتبة الشرف عام ١٩١٩، وعاد إلى مصر ليعمل مدرساً بالتعليم الثانوي بالإسكندرية لنحو ثلاث سنوات، ابتعث بعدها

إلى إنجلترا مرة أخرى لاستكمال دراسته العليا، فالتحق بمدرسة الدراسات التاريخية التابعة لجامعة لندن.

وفي جامعة لندن التقى بالمؤرخ الكبير "أرنولد توينبي" الذي أعجب بكفاءته فأشرف على رسالته التي نال بها درجة الماجستير عام ١٩٢٤ في موضوع عنوانه "بدايات المسألة المصرية وصعود محمد علي" "The Beginnings of The Egyptian Question and the Rise of Mohamed Ali" التي نشرت في لندن عام ١٩٢٨ ولم يقدر لها أن تترجم إلى العربية رغم أهميتها، ليس فقط لأنها أهم أعماله المبكرة، ولكن لأنها كانت من الكتابات الرائدة الموثقة التي عالجت فترة مهمة من تاريخ مصر هي الفترة الواقعة ما بين حملة بوناپرت عام ١٧٩٨ وصلاح بوخارست بين روسيا والدولة العثمانية عام ١٨١٢، فربطت الدراسة بين أحداث مصر والموقف الدولي، كما ربطتها بالمسألة الشرقية وتاريخ الدولة العثمانية. وقد أهدى غربال رسالته إلى توينبي باعتباره "معلماً عظيماً وأستاذاً ملهماً".

بعد أن نال غربال درجة الماجستير لم يقدر له أن يتم دراسته لمرحلة الدكتوراه، حيث انتهت مدة بعثته، فعاد إلى مصر عام ١٩٢٥ ليعين مدرساً للتاريخ بمدرسة المعلمين العليا حتى عام ١٩٢٩ عندما نقل أستاذاً مساعداً للتاريخ الحديث بكلية الآداب بالجامعة المصرية، في الوقت الذي كان فيه الأساتذة الأجانب يحتلون معظم كراسي الأساتذية، في التاريخ الحديث خلفاً للمؤرخ الإنجليزي "آرثر جرانت" ليصبح أول مصري يتولى هذا المنصب الرفيع، ثم لم يلبث أن انتخب عميداً لكلية الآداب عام ١٩٣٩ خلفاً للدكتور طه حسين، لكنه سرعان ما نقل إلى وزارة المعارف بعد نحو عام، ليعمل في خدمة التربية والتعليم كوكيل مساعد للوزارة حتى عام ١٩٤٢، حين أعادته وزارة النحاس باشا للعمل بالجامعة مرة أخرى لمدة ثلاث سنوات، عاد بعدها مستشاراً لوزارة المعارف، فوكيلاً لها، ثم نقل وكيلاً إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لفترة قصيرة، وإن حرص على أن يظل أستاذاً غير متفرغ بالجامعة حتى بلغ السن القانونية عام ١٩٥٤. وكان من الواضح أن حفاظه على استقلاله وعدم تورطه في الحياة الحزبية -

بالرغم من ميله المعروف إلى حزب السعديين خصوم الوفد - كان ذلك وراء كثرة تنقله ما بين الجامعة ووزارة المعارف.

ومن المعروف أن غربال أثناء عمله بوزارة المعارف لم يأل جهداً في حركة التعريب والتمصير للمقررات التاريخية، كما قام بعدد من الإنجازات العلمية المهمة، حين ساهم في تأسيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عام ١٩٤٥ وأصبح نائباً لرئيسها رئيساً لها عام ١٩٥٦. وفي نفس العام اختارته جامعة الدول العربية رئيساً لمعهد البحوث والدراسات العربية التابع لها، كما تولى رئاسة قسم الدراسات التاريخية به، خلفاً للأستاذ قسطنطين زريق، وقد اختار صفوة من العلماء ليحاضروا في المعهد، ودرس لجيل من المؤرخين العرب الذين ترأسوا أقسام التاريخ بالجامعات العربية.

وكان غربال عضواً نشطاً في جمعية الآثار القبطية المصرية، والجمعية الجغرافية المصرية، والمجمع العلمي المصري، ومجمع اللغة العربية، كما كان عضواً مؤسساً في المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، والمجلس الأعلى للآثار، وقد مثل مصر في عدد من المؤتمرات التاريخية العالمية، وانتخب عضواً في المجلس التنفيذي لليونسكو (١٩٤٦ - ١٩٥٠) ممثلاً للشرق الأوسط.

وقد كرمته الدولة فمنحته جائزتها التقديرية في العلوم الاجتماعية عندما رشحته جامعة عين شمس عام ١٩٦٠ لنيلها، أي قبل وفاته بنحو عام، وكان قد دعا أستاذه توينبي إلى مصر لقضاء عطلة الشتاء، لكن القدر لم يمهله فتوفي في أكتوبر عام ١٩٦١ بعد مرض قصير، فرثاه أستاذه بمقال في جريدة "التيّمز" رثاء علمياً رفيعاً فور علمه بوفاته، وعندما جاء إلى مصر شارك في حفل تأبينه بمجمع اللغة العربية بالقاهرة.

• • •

لم يترك غربال مؤلفات كثيرة، رغم أنه عاش مؤرخاً ومات مؤرخاً، لقد تعرض لما تعرض له أمثاله من مناصب قيادية تسعى إليه ولا يسعى إليها، ولكنه كان يأخذ ذلك بشيء من الرفق، ولم ينس أو يتناسى جنوة المؤرخ الكامنة فيه. لقد كان مؤمناً بأن تعليم ومحاورة تلاميذه أكثر أهمية من

تأليف الكتب، فأصبح أبرز تلاميذه أعلاماً في المدرسة التاريخية الحديثة وهم أحمد عزت عبد الكريم وعبد العزيز الشناوى ومحمد رفعت رمضان وأحمد الحته وحسن عثمان وعلى الجريتلى ومصطفى عفيفى وأبو الفتوح رضوان وإبراهيم عبده وغيرهم.

وبعد شفيق غربال أبرز رواد المدرسة العلمية الحديثة لكتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر، تلك المدرسة التى برز منها الدكتور محمد صبرى "السوربونى" والأستاذ محمد رفعت، ممن تلقوا دراساتهم العليا فى أوربا خلال العشرينيات وعادوا ليعملوا بالجامعة المصرية وليؤسسوا جيلاً من المؤرخين الأكاديميين، وإن كانوا قد تأثروا بالفكر الليبرالى وما يرتبط به من تمجيد لدور الفرد ودور الصفوة أكثر من تأثرهم بالمدرسة الاجتماعية التى كانت قد برزت فى حقل الدراسات التاريخية منذ أوائل القرن العشرين.

وتتمثل أهمية شفيق غربال فى حركة التفكير التاريخى فى مصر فى أنه يمثل نقلة لها وزنها، وفى أنه ترك انطباعات حية فى تفكير ونهج ممن تتلمذوا عليه، لقد كان يمثل فى حد ذاته - وفقاً لما قاله عنه الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى - ثورة فى المنهج التاريخى فى المشرق العربى، فهو يتميز بذهن ذكى غنى بثنى المعلومات، وقدرة على التركيز والتلخيص وعلى التركيب والتحليل إلى جنوح للتعميق المتوغل إلى واقعية ساطعة ودقة فى النقد. لقد كان غربال بعيداً كل البعد عن المنهج الكلاسيكى الذى درج عليه كتاب السير والتواريخ والمغازى والخطط والآثار والتراجم فى العالم الإسلامى: سند دراساته بتفهمه لطبيعة عمله ومدارسه فى الشرق والغرب، وطعمه بشيء من التذوق الأدبى - الغنى، مع توسيع لقاعدة المعرفة التاريخية بالأدب والفلسفة وعلوم النفس والاجتماع.

أما الدراسات والكتب التى خلفها غربال: فإلى جانب رسالته عن المسألة المصرية وصعود محمد على (١٩٢٨) نشر دراسته عن "الجنرال يعقوب والفارس لاسكارس ومشروع استقلال مصر سنة ١٨٠١" وذلك عام (١٩٣٢) ثم أعقبها بتحقيقه ودراسته لمخطوطة "ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندى الرزنامجى" التى نشرها عام ١٩٣٦ تحت عنوان "مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨ - ١٨٠١"

وفي عام ١٩٤٤ نشر غربال كتابه صغير الحجم عظيم الفائدة "محمد على الكبير" الذي قدم فيه دراسة عميقة لأحوال المجتمع المصري في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، مع نقص دقيق لما طرأ عليه من تغييرات كبيرة خلال هذه الفترة، لم يجعل محمد على شخصية تتحرك في الزمان والمكان، ولكن جعله محور لدراسات تبدأ بمصر العثمانية ثم الحملة الفرنسية، وتنتقل إلى أوروبا والدولة العثمانية، ثم إلى أحوال المجتمع المصري كما تسلمه محمد على، ثم تحول هذا المجتمع وفق ما أرتأته له مشيئة هذا الباشا، الذي استطاع إقامة سلطة مركزية تجمع كل القوى المتصارعة في إطار واحد والنهوض بحركة إصلاح وعمران واسعة في كل المجالات، معتمداً على القوة والعلم والمال، وليس على القوة العسكرية وحدها، وإن أبدى غربال ميلاً نحو إنجازات محمد على حادت به عن الموضوعية في بعض القضايا التي تناولها.

ومع بداية الخمسينيات انجذب شفيق غربال من دراسة القرن التاسع عشر إلى التاريخ المعاصر، فألف كتابه عن تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية، الجزء الأول، الذي تناول الفترة ١٨٨٢ - ١٩٣٦، ونشره عام ١٩٥٢ ولم يشأ الأستاذ أن يكتب جزءاً ثانياً يصل به إلى عام ١٩٥٤ حيث وقعت اتفاقية الجلاء، ربما لقرب عهد المؤلف ومعاصرته للأحداث مما قد يبتعد به عن التجرد والموضوعية، لذلك ترك ذلك لتلاميذه لينجز أحدهم، وهو الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى الموضوع، عندما أصدر عام ١٩٦٨ كتابه "العلاقات المصرية - البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦".

وفي عام ١٩٥٧ ألقى غربال مجموعة من المحاضرات في الإذاعة الأوربية، نشرت في أصلها الإنجليزى تحت عنوان The Making of Modern Egypt ترجمها الأستاذ محمد رفعت ونشرت تحت عنوان "تكوين مصر" كشف فيها عن عشقه لمصر خلال عصورها جميعاً.. "مصر التي تسمو فوق هامات الحقب والعصور" وقد رصد في محاضراته هذه موضوعات الاستمرار والتغير في تاريخها، الحكومة والمجتمع، الإنسان والمجتمع، المدينة والريف في تاريخ مصر، مصر والعهد القديم، مصر الهلينية ومصر المسيحية، مصر والإسلام وأخيراً مصر والغرب. وفي هذا

العمل - كما يقول الدكتور محمد صابر عرب في تقديمه لطبعة دار الكتب له عام ٢٠٠٨ - وضع غربال يده على مفاتيح الشخصية المصرية، سواء من حيث المنهج الذي استخدمه أو من حيث الموضوعات التي تناولها، تلك الشخصية التي صاغها المصريون منذ بداية تاريخهم الطويل، حيث أعادوا صياغة كل الثقافات التي مرت عليهم بما يتلاءم مع تلك الشخصية الحضارية التي أذابت ما - ومن وفد إليها ولم تذب فيهم. لقد كان غربال يرى أن "العملية التاريخية" هي نتاج تفاعل متواصل بين اختيارات واندفاعات وإنجازات "الجموع" وبين إرادات "أفراد" بعضهم يصبحون رموزاً أو قادة أو زعماء وصفوة بفضل إبداعهم لأنواع جديدة من الحلول للتحديات القائمة أو المستجدة أمام المجتمع.

* * *

وكان آخر ما نشر لغربال كتاب "من زاوية القاهرة" الذي ضم مجموعة من أحاديثه الإذاعية الأخيرة قبيل وفاته، فقد شامت المراقبة الثقافية بالإذاعة المصرية - التي دأبت على نشر مختارات من أحاديث كبار الكتاب والمفكرين - أن تنشر هذه المجموعة التي كان غربال قد اختار عنوانها قبل وفاته، ذلك العنوان الدال الذي يشير إلى توسط مصر العالم العربي جغرافياً، فهي المرأة الصائقة لظاهرة عربية عامة، ظاهرة خلاصتها تركيب عجيب بين العناصر الأصيلة والعناصر الوافدة، فمن هذه الزاوية أطل غربال على عدد من رواد الفكر الإنساني ممن أضاعوا للبشرية سبل الخير والحق والجمال، منذ سقراط حتى الأفغانى. وقد تناولت الأحاديث ما يتصل بالعرب وتاريخهم، فجاءت رداً علمياً رصيناً على ما يوجه للعرب من افتراءات، وما يلصق بتاريخهم من أكانيب وأضاليل للحط من شأنهم ومكانتهم في التاريخ، فجعل الأستاذ يبرز كيف أضاف العديد من المفكرين العرب إلى الحضارة الإنسانية وتراثها الأخلاقي والعلمي إسهامات شتى.

ومما يذكر لشفيق غربال أنه أشرف على تحرير "الموسوعة العربية الميسرة" التي أصدرتها مؤسسة فرانكلين، كما ترجم كارل بيكر عن "المدينة الفاضلة"، فضلاً عن مراجعته وتقديمه لعدد من المؤلفات التاريخية والأدبية المترجمة عن اللغة الإنجليزية.

وفيما يتعلق بموقف غربال من قضية تفسير التاريخ، فقد كان يرى أن من الإسراف وضع قانون ثابت يفسر حركة المجتمعات البشرية التي هي المادة الحية للتاريخ بمعناه الواسع، فالإنسان ليس آلة صماء يسهل التحكم فيها، فاختلف بذلك عن أستاذه "توينبي" الذي بنى دراسته للتاريخ على قانون ثابت يقوم على التحدي والاستجابة، ذلك القانون الذي لقي نقدا رغم قيمة الجهد الكبير الذي قام به توينبي.

لقد كان غربال مدركا لذلك، فلم يشأ أن يخضع لفلسفة تاريخية معينة، وجعل يأخذ من كل تفسير بقدر طبقا للملابسات التي تحيط بموضوعه، وحيثما تصادفه قضية كبرى من قضايا التطور الاجتماعي، نجده يستشهد بأراء كبار المفكرين التي قد تفسر الزوايا المختلفة لهذه القضية، دون أن يربط نفسه كلياً بهذا أو بذاك.

لقد كان غربال دون شك على علم وثيق بأهم المناهج التاريخية وبالاتجاهات المختلفة لكبار المفكرين، لكن طبيعته السمحة واتساع أفقه وإيمانه الواضح بحرية الإنسان، جعله يتحرز من الانتماء لمدرسة معينة في تفسير التاريخ.

ذلكم هو محمد شفيق غربال، المؤرخ الأديب، والمفكر الوطني، أحد المؤسسين الرواد لنهضة الكتابة العلمية لتاريخ مصر المعاصرة خلال القرن العشرين.

محمد رفعت:

أما محمد رفعت (١٨٨٩-١٩٧٥) فقد ولد بأسبوط عام ١٨٨٩ لأسرة أصولها أرستقراطية تركية، وقد بدأ حياته بالالتحاق بكتاب القرية حيث حفظ ما تيسر له من القرآن الكريم ثم التحق بالمدرسة الابتدائية، وعندما أتم شهادتها انتقل إلى المدرسة الثانوية بأسبوط، ليدرس بعد ذلك في القسم الأدبي بمدرسة المعلمين العليا. سافر بعد ذلك في بعثة دراسية من وزارة المعارف إلى جامعة ليفربول بإنجلترا قبل الحرب العالمية الأولى، وهناك زامله محمد شفيق غربال الذي درس معه في نفس الجامعة، وقد نال رفعت درجة

الماجستير في رسالة عن "تاريخ مصر في عهد محمد علي" تحت إشراف الأستاذ تشارلز وبستر، ثم عاد إلى القاهرة مع نهاية الحرب.

وفي نفس الفترة التي درس فيها رفعت وغربال في إنجلترا تقريباً كان محمد صبري "السوربوني" يدرس في فرنسا لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة السوربون، وقد عاد ثلاثتهم إلى مصر ليكونوا الجيل الأول من المؤرخين الأكاديميين المصريين ممن درسوا في أوروبا، وعادوا إلى بلدهم ليلعبوا أدواراً مهمة كمدرسين وإداريين، وليساهموا في تشكيل سياسة التعليم العام في مصر. وكان محمد رفعت أول من كتب منهم التاريخ باللغة العربية. وقد بدأ حياته مدرساً بالمدرسة التوفيقية بالقاهرة لفترة، انتقل بعدها محاضراً بمدرسة المعلمين العليا التي كان قد درس بها، إلى أن عين أستاذاً للتاريخ بقسم الصحافة بكلية الآداب، فأستاذاً بقسم الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، كما كان منتدباً للتدريس بجامعة الإسكندرية.

وقد تدرج في المناصب الإدارية من ناظر لإحدى المدارس الثانوية إلى وظيفة مراقب لتعليم البنات بوزارة المعارف عام ١٩٣٥، وانتدب ضمن لجنة تضم عدداً من قادة التعليم، شكلت "مكتباً فنياً" قام بتطبيق "تقرير التعليم الثانوي" الذي أصدره أحمد نجيب الهلالي وزير المعارف آنئذ، هذا التقرير الذي أحل نظام شهادة "الثقافة" بعد أربع سنوات محل شهادة "الكفاءة" التي كانت تتال بعد ثلاث سنوات، وبعد أن بلغ السن القانونية، أختير مستشاراً فنياً لوزارة المعارف، كما أصبح المدير العام للتعليم الثانوي منذ عام ١٩٤٦ بعد أن تقلد عدداً من الوظائف المهمة في وزارة المعارف، بلغ فيها مكانة مرموقة أهلتها في النهاية لأن يعين وزيراً للمعارف في وزارة نجيب الهلالي الأولى (أول مارس - ٢ يوليو ١٩٥٢) ثم وزارته الثانية التي لم تستمر لأكثر من يومين (٢٢ - ٢٤ يوليو ١٩٥٢) بسبب قيام ثورة ٢٣ يوليو، وكان قد نال الباشوية. ومنذ ذلك التاريخ انتهت حياته الإدارية ليتفرغ لكتابة مؤلفاته وللأنشطة الثقافية العامة التي مارسها حتى وفاته في أغسطس ١٩٧٥.

وقد شغل منصب رئيس قسم البحوث والدراسات الجغرافية والتاريخية بمعهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية في أواخر الخمسينيات، كما عين عضواً بمجمع اللغة العربية منذ عام ١٩٦٧، حيث

لعب دوراً مهماً كمقرر للجنة الفاظ الحضارة ولجنة التاريخ، وكان له دور نشط في المجمع برز في إخراج المصطلحات الجديدة، وفي إلقاء البحوث والمحاضرات في جلسات المجمع والتي نشرت في مجلته، ومن أبرزها بحثه "الإطار التاريخي للقرآن الكريم". كما دأب على إلقاء مجموعة من الأحاديث الإذاعية التي تناولت قضايا التاريخ والثقافة العامة، كذلك ترجم مجموعة أحاديث لصديقه شفيق غربال كان قد ألقاها في الإذاعة الأوربية، ونشرت تحت عنوان "تكوين مصر" عام ١٩٥٧.

وعندما ضُمت الجامعة (الأهلية) إلى وزارة المعارف العمومية عام ١٩٢٥ لم تكن هناك كوادر مصرية تكفي لتمصير الجامعة آنذاك، لذلك اعتمدت على الأساتذة الأجانب لفترة، كما كان التدريس فيها باللغات الأجنبية خاصة اللغتين الإنجليزية والفرنسية، حتى في مقررات التاريخ القومي، كما كان رئيس قسم التاريخ في الجامعة المصرية أجنبياً حتى عام ١٩٣٦، إلى أن بدأ الرعيل الأول من المؤرخين المصريين، الذين درسوا في الغرب، وعلى رأسهم رفعت وغربال ومحمد صبري، يجدون سبيلهم إلى التدريس بالجامعة، ويحلون تدريجياً محل الأساتذة الأجانب، وفي المقابل، خارج الجامعة، كان الملك فؤاد قد استعان عام ١٩٢٥ بفريق من المؤرخين الأجانب مثل دوان وساماركو ودودويل وكرايبيتس وشارل رو وغيرهم... لكتابة تاريخ الأسرة العلوية، باعتبارها صناعة مصر الحديثة، وقد عرفت هذه المدرسة "بالمدرسة الملكية". غير أن رفعت وزميليه شفيق غربال ومحمد صبري - أخذوا على عاتقهم خلق مدرسة تاريخية وطنية سواء في الجامعة، أو من خلال وظائفهم التي شغلوها ومؤلفاتهم التي أعدوها لتدرس في وزارة المعارف.

وقد كان محمد رفعت من المهتمين على نحو خاص بتعريب كتب التاريخ، لكنه قرر أن يكتب دراساته باللغة العربية، كرد فعل لكتابات المدرسة الملكية التي كتبت التاريخ المصري بلغات أجنبية، وقد كتب مدافعاً عن قراره الكتابة بالعربية بأنه شعر أن من واجبه أن يترجم ما كتبه إلى اللغة العربية، مع الاكتفاء ببعض المقالات باللغة الإنجليزية بين الحين والآخر. وكان يرى أن الوطنيين في أي دولة هم الأقدر على التعبير عن

المشاعر الحقيقية وعن ردود أفعال شعوبهم تجاه الأفكار والأحداث التي تواجههم. ومن هنا لعب رفعت دوراً مهماً في تعريب مقررات التاريخ في المدارس، وكان من المعلمين الأوائل الذين لقنوا جيل الشباب من الطلاب والمتقنين الدروس الأولى في التاريخ القومي والتاريخ العام وفقاً للمناهج الحديثة.

ومن المعروف أن محمد رفعت لم يتوقف عن الكتابة التاريخية خلال الأربعينيات والخمسينيات، فكتب مقالات تناولت موضوعات إقليمية ودولية عديدة، خاصة في مجلة الكاتب المصري التي كان يرأس تحريرها طه حسين، وإلى جانب مقالاته ومحاضراته العامة في الندوات الثقافية، وله العديد من الكتب، بعضها مدرسي والآخر عام في مجال التاريخ السياسي، منها كتابه عن "التعاون الدولي والسلام"، وكتاب "معالم تاريخ العصور الوسطى"، وكتاب "معالم تاريخ أوربا الحديث"، وكتاب "التربية الوطنية للمدارس الثانوية".

أما عن أبرز مؤلفات محمد رفعت فهناك كتابه الذي نشره بالإنجليزية عام ١٩٤٧ في لندن تحت عنوان "The Awakening of Modern Egypt" الذي رأى فيه أن تطور مصر قد تم بفضل حكامها من أسرة محمد علي، وقد ذكر أنه حذف من هذه الدراسة التفاصيل الزائدة التي تجعل من التاريخ علماً تراكمياً صعب التناول، كما كان شديد الاهتمام بتفسير الحقائق أكثر من الاهتمام بترتيبها وعرضها. وفي هذا الكتاب يشيد رفعت على نحو خاص بالخدوي إسماعيل، كما تناول بالتحليل العلمي أوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية، كذلك قدم تفسيرات علمية مهمة للعديد من الظواهر والتطورات الاجتماعية.

أما كتابه عن "تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة" الذي بدأ تأليفه ونشر عام ١٩٢٠ وتوالت طبعاته المزينة بعد ذلك، فقد ظل مقرراً على طلاب مدرسة المعلمين العليا والمدارس الثانوية منذ العشرينيات وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ في القرن الماضي. وقد ذكر أنه اتبع فيه أسلوباً سهلاً يستهدف الوحدة التاريخية ورصد اتجاه السياسة العامة، وربط الأسباب بالمسببات وإغفال التفاصيل المملة، وإبداء النقد حسب الحقائق المقررة، لا

حسب ما تمليه العواطف. أما كتابه "التيارات السياسية في حوض البحر المتوسط" والذي كانت أبحاثه فصولاً نشرت بمجلة "الكاتب المصري" أعدها استجابة لدعوة طه حسين، فقد استكملها وأصدرها في كتاب عام ١٩٤٩ في طبعته الأولى، ثم أضاف إليه فصولاً جديدة أوثقت الصلة بين التاريخ والسياسة وتابع الأحداث حتى أوصلها إلى وقت صدور طبعته الثانية عام ١٩٥٩. وقد قدم رفعت في هذا الكتاب معالجة تاريخية للتطورات التاريخية والعلاقات الدولية بين دول البحر المتوسط وشعوبه عصراً بعد عصر مع ربطها بتطورات السياسة المعاصرة.

ومن أهم مؤلفاته كذلك كتاب "التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة" الذي نشره عام ١٩٦٤ ليعالج فيه مسألة التوجيه السياسي الذي كان له أبلغ الأثر في تطوير الفكرة العربية ومحاولة بلوغها الغاية المنشودة بالوحدة أو بالاتحاد، وقد عرض في الكتاب الصورة العامة لمراحل تطور الفكرة العربية وما أصابها من نجاح أو إخفاق، كما أبرز أدوار النضال من أجل تحقيقها، فضلاً عن دراسته لحركات التحرير في الوطن العربي ضد الاستعمار، مع الاهتمام على نحو خاص بدور مصر في تبني الفكرة العربية.

• • •

مراجع الفصل السابع

- (١) أحمد عبد الرحيم مصطفى: شفيق غربال مؤرخا، المجلة التاريخية المصرية، مجلد ١٩٦٣.
- (٢) أحمد عزت عبد الكريم: محمد شفيق غربال أستاذ جيل وصاحب مدرسة، المجلة التاريخية المصرية، مجلد ١٩٧٢.
- (٣) عبد المنعم الجميعة: اتجاهات الكتابة التاريخية في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، القاهرة ١٩٩٤.
- (٤) علي بركات: التاريخ وقضايا المنهج، دراسة في منهج بعض المؤرخين المصريين من جيل الرواد، مجلة قضايا فكرية، يوليو ١٩٩٢.
- (٥) محمد رفعت: تاريخ مصر في الأزمنة الحديثة، القاهرة ١٩٢٠.
- (٦) _____: التيارات السياسية في حوض البحر المتوسط، القاهرة ١٩٤٩.
- (٧) _____: التوجيه السياسي للفكرة العربية، القاهرة ١٩٦٤.
- (٨) محمد شفيق غربال: محمد علي الكبير، القاهرة ١٩٤٤.
- (٩) _____: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، القاهرة ١٩٥٢.
- (١٠) _____: تكوين مصر، القاهرة ١٩٥٧.
- (١١) _____: من زاوية القاهرة، القاهرة ١٩٦٢.
- (١٢) محمد مهدي علام ومحمد حسن عبد العزيز (إعداد): المجمعون في خمسة وسبعين عاماً، القاهرة ١٩٩٤.
- (١٣) Gorman, Antony, Historian, State and Politics in Twentieth Century Egypt, London 2003.

* * *

الفصل الثامن

محمد صبري "السوريوني"

والتأصيل العلمي للتاريخ القومي

الفصل الثامن

محمد صبرى "السوربونى"

والتأصيل العلمى للتاريخ القومى

لعل من الواجب أن نبدا بتقديم سيرة موجزة للدكتور محمد صبرى، تلقى الضوء على نشأته وتكوينه العلمى والثقافى والوظائف التى شغلها.. وحسب روايته شخصياً، وما ورد فى بطاقة هويته فإنه ولد فى ٩ يوليو عام ١٨٩٤ غير أن كاتب سيرة حياته - أحمد حسين الطماوى^(١) - والذى كان صديقاً له وقريباً منه، يرجح أنه ولد نحو عام ١٨٩٠ استناداً إلى تقریظ نشر عن أول كتاب أصدره محمد صبرى عن "شعراء العصر" بين عامى ١٩١٠، ١٩١٢ ورد به أنه ألفه وهو لم يتجاوز العشرين إلا بقليل، ومن ثم يكون قد ولد نحو عام ١٨٩٠ على وجه التقريب.

والمعروف أنه ولد بالمرج (جزيرة القلج) وهى من بلدان مديرية القليوبية، لأب كان مفتشاً للزراعة فى تفتيش الأسرة المالكة، مما وفر له حياة كريمة على قدر واضح من اليسر. وقد تلقى تعليمه الأول بالمرج، لينتقل بعد ذلك إلى القاهرة حيث تلقى التعليم الابتدائى فى مدرسة النحاسين التى تحيط بها الآثار الإسلامية من العصر المملوكى، ثم انتقل منها إلى الخديوية الثانوية حيث درس بها ثلاث سنوات (١٩١٠ - ١٩١٢) وخلال هذه المرحلة تفتحت ملكاته الأدبية على حب الأدب والشعر، ذلك الحب الذى صرفه عن إتمام دراسته النظامية بالمدرسة، مما اضطره إلى متابعة دراسته بالمنزل ليحصل على شهادة البكالوريا عام ١٩١٣.

ويبدو جديراً بالملاحظة أنه كان يختلف إلى أدباء عصره وشعرائه، هؤلاء الذين عرفوا "بشعراء الوطنية" آنذاك، حين كانت مصر تشهد موجة جديدة من موجات حركتها الوطنية ضد سياسة الاحتلال البريطانى فى بداية القرن العشرين، استجابة لحركة البعث التى نفخ فيها مصطفى كامل من روحه. وكان فتاناً ينسخ أشهر القصائد ويدرسها، حتى تفجرت لديه ملكة

القريض، فنشر أول قصيدة له في "الأهرام" عن الحرب الإيطالية على طرابلس عام ١٩١١ وكان عنوانها "يا بنت روما" كما نشر في صحيفة المؤيد بعضاً من قصائده وإن لم يداوم على نظم الشعر منجذباً إلى الدراسات الأدبية والتاريخية.

وفي سن مبكرة، بينما كان لا يزال طالباً بالخبويسة الثانوية عام ١٩١٠، أصدر كتابه الأول "شعراء العصر" الذي كتب مقدمة جزئه الأول الأديب مصطفى لطفى المنفلوطى، بينما كتب الشاعر جميل صدقى الزهاوى مقدمة جزئه الثانى الذى صدر عام ١٩١٢، وفى هذا الكتاب قدم خلاصة منتخبة من الشعر لعدد من الشعراء فى مختلف الموضوعات، بعد أن ترجم لكل منهم كما كان "يؤرخ" لكل قصيدة ومناسبتها مشيراً إلى "مصادر" دراسته، حتى جاء كتابه بمثابة تاريخ أدبى محدود لهذه الفترة، لذلك كله بدأ محمد صبرى حياته أدبياً وإن لم يفارقه حسه التاريخى، وهو يضع مؤلفاته الأدبية ولعل هذا هو ما دعى البعض إلى تسميته بالأديب المؤرخ، حيث ستتضافر الصفتان فى شخصه، وتتجاذبان نشاطه طوال حياته العريضة التى قاربت التسعين عاماً.

بعد حصوله على البكالوريا عام ١٩١٣ سافر إلى باريس للدراسة على نفقته. فوصل إلى ليون حيث تعرف على عزيز ميرهم الذى سهل له الإقامة مع أسرة فرنسية صقلت لغته الفرنسية وجعلته قادراً على مواجهة الحياة الإجتماعية فى فرنسا، وقادراً على تذوق أشعار لامرتين وهوجو وغيرهما.. وقد عبر، فيما بعد، عن تأثره بالبيئة الأوربية الحديثة حيث "الجد وحب الحركة، كما أثار إعجابه اختلاط الرجال والنساء.. والنشاط والعمل، ومظهر الطمع الذى يحفز الغرب، ومظهر الجشع المادى والإستعمارى الذى يحييه ويقتله، ومظهر التطاحن والجري وراء الحياة.." (٢).

انتقل محمد صبرى إلى باريس ليدرس فى السوربون لكى يحصل على دبلوم الدراسات الجامعية (التي ربما تكون مؤهلة لمرحلة الليسانس) فاختار موضوعاً لرسالته عن "لامرتين شاعر الأحزان" عام ١٩١٤ بعد أن أعدها باللغة الفرنسية بنفسه ليتمرس على الكتابة بها. وفى صيف عام ١٩١٤ اضطرته ظروف الحرب العالمية الأولى إلى العودة إلى مصر، ضمن من

عادوا إليها من الطلاب والمبعوثين المصريين، وفي القاهرة ظل شهوراً يكتب مقالات أدبية في صحيفة "المؤيد" استطاع جمعها في كتاب عنوانه "تكري الماضى، أو سياحة في الجبل" نشره عام ١٩١٥ مصوراً فيها سياحته في جبال الدوفيني بالقرب من جرينوبل بفرنسا.

ولم يلبث أن عاد إلى فرنسا في صيف عام ١٩١٥ ليستكمل دراسته لمرحلة الليسانس (١٩١٥ - ١٩١٩) التي كانت تقتضى إتقان الفرنسية ودراسته اللغة اللاتينية، وقد تخصص صبرى في دراسة التاريخ الحديث، على أن يكون الأدب هو دراسته الفرعية، حيث كان يرى أن التاريخ الأدبي استمرار للتاريخ السياسى والإجتماعى باعتباره يجلو صورة العصر الذى يكتب عنه المؤرخ.. وكان من بين أساتذته في باريس: أولار أستاذ تاريخ الثورة الفرنسية، ولانسون وفورتناى ستروسكى فى الأدب، وهيج وويلموت، وديمانجون أستاذ الجغرافية..، وكان أولار المشرف عليه أقربهم إليه وأوثقهم صلة به.. ومن المعروف أنه تزامن فى السوربون مع طه حسين الذى كان مبعوثاً إليها آنذاك، حيث دخلا معاً امتحان الليسانس عام ١٩١٨، فحاز طه حسين شهادتها فى نفس العام، بينما حازها محمد صبرى فى العام التالى (١٩١٩).

* * *

وفى باريس التقى محمد صبرى بأعضاء "الوفد المصرى" الذين جاءوا لعرض القضية الوطنية على مؤتمر الصلح وعلى المحافل الدولية فى إبريل ١٩١٩، وكان الوفد يمثل التيار الرئيسى للحركة الوطنية المصرية آنذاك، وقد استطاع محمد صبرى أن يجند نفسه لخدمة القضية الوطنية من خلال عمله كسكرتير لهيئة الوفد ولسعد زغلول.

وقد ذكر "الطماوى" أن محمد صبرى كتب مذكرات لم تنشر حتى الآن، عن هذه الفترة من حياته، وهى فى تقديرنا تمثل شهادة مهمة على فترة من أخصب فترات الحركة الوطنية المصرية حيث دون فيها مناقشاته هو مع سعد زغلول بشأن تطور القضية الوطنية، كما تصور وطنية الزعيم المصرى، والخلافات بين أعضاء الوفد أنفسهم، والتي كانت أكثر من

خلافاتهم مع الإنجليز، كما تصور ملابسات انقسام الأمة وطبيعة الخلاف بين سعد وعدلى، وموقف سعد من التحفظات البريطانية.. إلخ

وفى مذكرات محمد كامل سليم إشارة إلى مكانة محمد صبرى من سعد زغلول، حين ذكر بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٢١ أن سعداً عندما علم بأن كثيرين من أعضاء الوفد عادوا إلى مصر، قرر أن يظل فى أوروبا يجاهد بكل ما لديه لتتألم مصر استقلالها، موضحاً أنه يكفيه أن يظل معه ويصا واصف وكامل سليم، الذى أضاف أنهم سيكونون بحاجة إلى آخرين مثل محمد صبرى فهو شاب مثقف ومهذب وخبير فى الحياة الفرنسية، وله علاقات بالصحافة الفرنسية، فأنشئ سعد عليه وأعرب عن رغبته فى التمسك به.

ورغم انشغال محمد صبرى مع الوفد فى أعمال السكرتارية والترجمة ونحوها، لم يتخل عن عشقه للتاريخ وحماسه لأن يكون مؤرخاً، وقد أعرب لزعيم ثورة ١٩١٩ عن ذلك وعن ضرورة كتابة تاريخ مصر كتابة علمية جديدة، وذكر أن سعداً قد أشار عليه بأن يكتبه هو بنفسه^(٣). وبالفعل عكف محمد صبرى على كتابة تاريخ واقعى معاصر - إن جاز القول - لثورة ١٩١٩. ونشر الجزء الأول منه بعنوان "الثورة المصرية من خلال وثائق حقيقية وصور التقطت أثناء الثورة". وقد ترجمه مجدى عبد الحافظ وعلى كورخان ونشر بالمشروع القومى للترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة (عدد ٥٩٢ عام ٢٠٠٣) كما نشر محمد صبرى الجزء الثانى منه عام ١٩٢١ وهو بسبيله إلى الترجمة أيضاً. وقد وضع كتاباً آخر عام ١٩٢٠ بعنوان "المسألة المصرية، منذ الحملة الفرنسية حتى ثورة ١٩١٩" ترجمه ناجى رمضان عطية ليصدر فى يناير ٢٠٠٧ ضمن مجلة مصر الحديثة (مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية).

غير أن اشتغاله مع الوفد وصلته به لم تستمر، ورغم تقديره لدور الوفد وزعيمه سعد زغلول، ذلك التقدير الذى عبر عنه فى مقالات نشرها بعد ذلك فى صحيفة المصرى فى ٢٢/٤/١٩٤٨ و ٢١/٣/١٩٥٠ فلم يقدر له أن يستمر فى عمله ضمن سكرتارية الوفد فى باريس بسبب وشاية وشى بها أحد مبعوثى الوفد المقيمين فى باريس، اتهم فيها محمد صبرى بأنه على صلة وثيقة بعبد اللطيف المكباتى وإسماعيل صدقى - وكانا قد انشقا على

الوفد وسعد زغلول وصارا من خصومه - وأنه يتآمر معهما ضد الوفد، ويبدو أن هذه الوشاية وجدت أذناً صاغية، مما اضطر محمد صبرى لأن ينصرف عن مهمته ويعود إلى مصر في أواخر عام ١٩٢١^(٤).

* * *

وفي مصر وجد نفسه قريباً من خصوم سعد زغلول الذين جمعوا أمرهم ووحّدوا صفوفهم وألفوا حزب الأحرار الدستوريين في أكتوبر عام ١٩٢٢، وأصدروا صحيفتهم الشهيرة "السياسة" لتتطرق بلسانه. ورغم أن صبرى لم ينضم لمؤسسى هذا الحزب، كما لم يصبح عضواً فيه، إلا أنه عمل في صحيفته محرراً ومترجماً، حيث وجد فيها مجالاً واسعاً لنشر مقالاته الأدبية والتاريخية، ولعله نأى بنفسه عن السياسة الحزبية، مؤثراً استقلالية المؤرخ وحرية، خاصة وأنه لم يكف عن الكتابة التاريخية خلال هذه الفترة وما بعدها، حيث أعد دراسة عن "تاريخ الحركة الإستقلالية فى إيطاليا" ألقاها فى الجامعة المصرية فى مايو ١٩٢٢ ثم نشرت فى كتاب فى نفس العام.. كما شرع يهين نفسه لإعداد رسالته للدكتوراه فى التاريخ عن "نشأة الروح القومية المصرية" والتي أتمها وأصدرها فى باريس بعد ذلك بعامين (عام ١٩٢٤) ليكون أول مصرى يحرز دكتوراه الدولة فى الآداب مع مرتبة الشرف من السوربون - وهى غير دكتوراه الجامعة - ففتح بذلك الباب للمصريين لنيلها.

عاد الدكتور محمد صبرى إلى مصر عام ١٩٢٤ بعد أن حصل على الدكتوراه ليبدأ عهده فى الوظائف، ذلك العهد الذى تميز بالإضطراب وعدم الاستقرار، وقد اعتاد أصدقاؤه أن يتبعوا اسمه بلقب "السوربونى" بعد ذلك نسبة إلى جامعة السوربون، وليصبح علماً مختصراً على اسمه لدى من كتبوا عنه.. وكانت أول وظيفة شغلها بعد عودته هى وظيفة مدرس للتاريخ بمدرسة المعلمين العليا فى نوفمبر ١٩٢٤، ومنها انتقل إلى التدريس بالجامعة المصرية لدى ضمها لوزارة المعارف منذ عام ١٩٢٥، ثم انتقل إلى التدريس بدار العلوم عامى ١٩٢٧ و ١٩٢٨.

وخلال الفترة (١٩٢٥ - ١٩٣٣) استأنف دراساته التاريخية فوضع كتابه المعروف "تاريخ مصر الحديث من محمد على إلى اليوم" (١٩٢٦) الذي قررته وزارة المعارف على طلبة الثانوية ومعاهد التعليم العالي، ثم وضع دراسته عن الثورة الفرنسية ونابليون" (١٩٢٧) وزاوج بين فصول كتبها في الأدب والتاريخ في كتابه "أدب وتاريخ" الذي نشره في نفس العام. والأهم من ذلك كله أنه وضع مؤلفين تاريخيين كبيرين بالفرنسية أولهما عن "الإمبراطورية المصرية في عهد محمد على والمسألة الشرقية" (١٩٣٠) وثانيهما عن "الإمبراطورية المصرية في عصر إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسي" (١٩٣٣)، فضلاً عن دراسة أخرى بالعربية عنوانها "مصر في أفريقيا الشرقية: هرر - زيلع - بربره" صدر في نفس العام.

وبعد عناء كبير حصل على وظيفة مدير للبعثة التعليمية المصرية في جنيف بين عامي ١٩٣٤ و ١٩٣٧ وهي وظيفة كانت دون مستواه العلمي، غير أنه قبلها وظل بها إلى أن طلبت الحكومة المصرية منه العودة إلى مصر، لكنه ترك وظيفته بعد حصوله على إجازة قضاها في باريس منذ ربيع عام ١٩٣٨ ليتزوج من سيدة سويسرية تقيم في نيس بفرنسا في إبريل من نفس العام، وعاد إلى مصر عام ١٩٣٩ ليظل فترة دون وظيفة بعد أن انقطع راتبه الحكومي، إلى أن عين مديراً لإدارة المطبوعات والنشر في أواخر عام ١٩٣٩ ولم يكن عمله فيها يليق بقدره.. ثم لم يلبث أن انتدب من وظيفته تلك ليعمل مفتشاً لمادة التاريخ بالمدارس.

وفي عام ١٩٤٤ شغل وظيفة نائب مدير دار الكتب المصرية، فمديراً لها بالنيابة منذ ديسمبر ١٩٤٦ بعد بلوغ مديرها (أحمد عاصم) السن القانونية.

وعندما كان النقراشي باشا رئيس الوزراء بصدد عرض القضية الوطنية على مجلس الأمن عام ١٩٤٧، طلب إلى الدكتور صبرى السوربوني أن يشترك مع شفيق غربال في وضع بحث تاريخي عن القضية السودانية، غير أن السوربوني اعتذر له مبدئياً استعداداً أن ينفرد بالعمل وحده، ولما كان خبيراً بالموضوع بحكم دراساته السابقة، فقد قبل النقراشي باشا وكلفه بإعداد البحث - (المذكورة) لتطبعه وزارة الخارجية في شكل

كتاب^(٥)، وحمل رئيس الوزراء الكتاب معه إلى مجلس الأمن، مقدراً إياه عن كتاب كان قد أعده بالإنجليزية الدكتور عبد الرزاق السنهوري وزير المعارف آنذاك تحت عنوان "قضية وادي النيل" لينافس كتاب الدكتور صبرى، بل أكثر من هذا كتب النقراشي إلى وزير المعارف يطلب إليه تقدير الدكتور صبرى وإنصافه - بإعطائه حقه في الوظيفة التي يشغلها بالنيابة وهي وظيفة مدير دار الكتب، غير أن الدكتور السنهوري عين فى يناير ١٩٤٨ شخصاً آخر فى الوظيفة أقل منه فى الدرجة والكفاية العلمية ليكون رئيساً له (أمين يوسف قنديل) مما دفع السوربونى إلى تقديم استقالته مرفقة بخطاب احتجاج شديد اللهجة إلى السنهوري باشا الذى قبلها بعد نحو شهرين، كما رفض السوربونى مكافأة مالية تقرر أن تصرف له من المصروفات السرية لا عن طريق مجلس الوزراء، معتبراً ذلك إهانة لا تليق بمكانته وجهده.

وعندما تقدم الدكتور محمد صبرى عام ١٩٤٩ لنيل جائزة فاروق الأول فى العلوم الإجتماعية - فى التاريخ، بكتاب ألفه عن الإمبراطورية السودانية، كما تقدم بأطلس أعده عن الإمبراطورية السودانية ليحصل على نفس الجائزة فى الجغرافية، رأت اللجنة المختصة بشئون الجوائز عدم استحقاق المؤلف لأى جائزة منهما، ولما كانت لجنة فحص الأطلس تضم الدكتور محمد عوض محمد، الذى انفرد بكتابة تقريرها وأنه هو الذى نال الجائزة المعنية عن كتابه "السودان الشمالى وقبائله" فإن ذلك يفسر لماذا لم يفز السوربونى ويشير إلى أن ثمة ظلماً لحق به..

وفى مارس عام ١٩٥٠ قررت وزارة مصطفى النحاس الأخيرة - قبل ثورة يوليو - إعادة جميع من فصل من خدمة الحكومة لأسباب سياسية وحزبية إلى وظائفهم، وعاد صبرى السوربونى إلى وظيفته أستاذاً للتاريخ الحديث بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن) بقرار من وزير المعارف آنذاك وهو الدكتور طه حسين، الذى عينه أيضاً فى العام التالى (١٩٥١) مديراً لمعهد الوثائق والمكتبات بكلية الآداب، وهو ما رأى فيه السوربونى تقديراً لعلمه وخبرته فى الوثائق ودار الكتب، مما شجعه أن يكتب إلى النحاس باشا طالباً إنصافه ومكافأته عن كتابه عن "القضية السودانية" الذى

أعده بناء على تكليف النقراشى باشا له، والذي ساهم به فى سياسة الدولة العليا، دفاعاً عن قضيتها الوطنية أمام مجلس الأمن. وأوضح فى رسالته كم تكلف من جهد وعناء وأموال للحصول على الوثائق التى استند إليها وهو لا يملك شيئاً سوى مكتبته، والتمس أن تتحمل الحكومة نصيبها من نفقات تأليف الكتاب، فلا تضطره إلى اللجوء إلى القضاء فى هذه السن. لكن الحكومة لم تستجب له مما اضطره إلى اللجوء إلى القضاء طالباً تعويضاً مالياً، غير أن الحكومة دفعت الدعوى بأن هذا عمل وطنى لا جزاء عليه وأنه تبرع لا تكليف، رغم أنه كان مكلفاً، فخلف له ذلك شعوراً بالألم والمرارة، أضيفاً إلى حزنه على هجرة زوجته فى نفس العام..

وبعد قيام الثورة، وبموجب مرسوم تطهير الجهاز الحكومى من الموظفين المشكوك فى ولائهم للقيادة الجديدة، وبسبب وجود بعض الخلافات القديمة بين السوربونى وبين بعض أصحاب النفوذ، استدعى للتحقيق فى شكوى رفضه لقبول طالب بمعهد الوثائق فى نوفمبر ١٩٥١، وكذلك جرى التحقيق معه فى وشايات لم يدر عنها شيئاً، وربما كان لحمله لدرجة البكوية التى منحها الملك إياه دخلاً فى جعله محسوباً على النظام القديم، وكان من بين أسباب التحقيق أيضاً، المهم قررت لجنة التطهير فصله من وظيفته فى ديسمبر ١٩٥٢ ليصبح من ضحايا الثورة..

وفى الذكرى الثانية لثورة يوليو كتب السوربونى مقالاً فى "مجلة الثورة" فى أول يوليو ١٩٥٤ عبر فيه عن انطباعاته بشأنها، فأوضح أن الثورة مرت بحالة من الحماسة الجارفة فى مرحلتها الأولى، ولكنها فى المرحلة الثانية تحتاج إلى حماسة هادئة تمددها العقيدة والوطنية الصحيحة والرأس المفكر، ليكون ذلك كله من أكبر عوامل نجاحها، إنها مرحلة تدعيم البنيان الجديد على أسس سليمة، ودعا الثورة إلى خلق نظام اجتماعى جديد تستند إليه ويستند إليها ويضمن لها ولمبادئها البقاء، وأضاف إن الثورة لا ينبغى لها أن تتجاهل الماضى أو تخلق الشعب خلقاً جديداً، فهناك حلقات تربطها بالماضى، إذا انفصلت شردت الثورة وضاع زمامها...

والحاصل أن قيادة الثورة ما لبثت أن غيرت موقفها منه. فقدرت كفاءته العلمية وخبراته بشأن المسألة السودانية، ولعلها أرادت أن ينسى ما

حدث معه فعهدت إليه وزارة الإرشاد القومي في سبتمبر ١٩٥٣ أن يعد بحثاً عن السودان، كما طلبت إليه الإذاعة المصرية في يناير من العام التالي أن يعد سلسلة أحاديث عن السودان، فأنجز ذلك على خير ما يرجى، وعندما أثارت قضية تأميم القناة عام ١٩٥٦ قدم محمد صبرى كتاباً يتناول أسرار قضية التدويل واتفاقية عام ١٨٨٨ وليثبت أنها قضية استعمارية بالدرجة الأولى، وقد تلقى من الرئيس عبد الناصر خطاباً يشكره فيه على هذا الكتاب وعلى خدماته الوطنية.

وربما كان للفترات الطويلة التي عاشها الدكتور محمد صبرى خارج الوطن، والتي تجاوزت العشرين عاماً، أثرها في عدم حصوله على الوظائف التي تناسب كفاءاته وقدراته، كما أن تأليفه لمعظم كتبه التاريخية بالفرنسية، وعدم ترجمته إياها إلى العربية قد حرمه من التواصل مع قاعدة أوسع من القراء والمتقنين بالإضافة إلى أن عدم تواصل اشتغاله بالتدريس في الجامعة التي لم تكن علاقته بها علاقة ودية، كل ذلك كان له أثره في ألا يكون له مدرسة علمية تضم تلاميذ له يتشربون منهجه ويواصلون مشواره الأكاديمي. ورغم أنه عاش حياة غير مستقرة، وظيفياً وأكاديمياً، إلا أنه لم يكف عن التأليف والإنتاج العلمي الذي وضعه في مصاف كبار المؤرخين الرواد.. وفي سنوات حياته الأخيرة ازداد ضيقاً بالناس وأثر العزلة حتى لقي ربه في يناير عام ١٩٧٨، بعد أن خلف تراثاً من الدراسات التاريخية العلمية والموثقة جدير بترجمة ما تبقى منه ودراسته، ووضعته في مكانته اللائقة بين كبار مؤرخي مصر الحديثة.

مؤلفات ثرية:

وخلال مرحلة الدراسة الجامعية في باريس وما أعقبها من تاريخ حياته (١٩١٥ - ١٩٤٤) جذبته دراسة التاريخ دراسة علمية، حتى أصبح مؤرخاً لمصر الحديثة والمعاصرة بحكم دراساته الأكاديمية، وبسبب مؤلفاته التاريخية العديدة المهمة التي أرخ فيها للثورة المصرية (ثورة ١٩١٩) ولتطور المسألة المصرية، ولنشأة الروح القومية المصرية، وكتابته لتاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى عام ١٩٢٦، وتأليفه لكتابه عن

الإمبراطورية المصرية في عصرى محمد على وإسماعيل، فضلاً عن دراسته عن ممتلكات مصر في أفريقيا الشرقية، ودور نوبار باشا في مصر.. وبالرغم من أنه أكد خلال هذه المرحلة أنه مؤرخ ثبت وراسخ القدم، ورائداً من رواد المدرسة الحديثة من المؤرخين الأكاديميين إلا أنه لم يتخل عن حبه للأدب خلال نفس المرحلة حيث نشر خلالها كتابيه عن محمود سامى البارودى وإسماعيل صبرى، فضلاً عن نشره فصولاً ومقالات ضمنها كتابه "أدب وتاريخ"^(٦) عام ١٩٢٧ الذى زواج فيه بين دراساته التاريخية ومقالاته فى الأدب.

وفى المرحلة التالية من مراحل ثماره الفكرية بين عامى (١٩٤٤ - ١٩٦٢) توزعت مؤلفاته بين الأدب والتاريخ معاً فبدأها بسلسلة مؤلفاته عن الشوامخ من فحول وكبار الشعراء القدامى (٤٤ - ١٩٤٦)، ثم جذبته التاريخ مرة أخرى فأعد دراسته المهمة عن "السودان المصرى ١٨٢١ - ١٨٩٨". وعندما تفجرت قضية تأميم قناة السويس أعد دراستين إحداهما عن أسرار قضية تدويل القناة والأخرى عن "قضية السويس" (١٩٥٧ - ١٩٥٨) وكانت هاتان الدراستان آخر ما نشره فى التاريخ^(٧).

* * *

وسوف نضرب صفحاً عن ما صنفه وألفه السوربونى فى الأدب والشعر ونتركه إلى أهل الاختصاص من نقاد الأدب وكتابه، ونكتفى هنا بإلقاء الضوء على كتاباته التاريخية، لتوضيح أهميتها وريادتها فى استخدام المنهج العلمى الحديث، وسيقتصر حديثنا على كتاباته فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، التى تشكل معظم إسهاماته التاريخية، ولنخلص إلى تركيز الضوء على كتابه عن نشأة الروح القومية المصرية. ومن المهم أن نشير إلى أن معظم هذه الكتابات تركزت حول الحركة القومية المصرية ونشأة الروح التى دفعت إلى هذه الحركة.. وفى اعتقادى أن السوربونى هو أول من صاغ هذا المصطلح فى الدرس التاريخى، ذلك المصطلح الذى استخدمه عبد الرحمن الرافعى فيما بعد عندما وضع مؤلفاته المعروفة عن تاريخ "الحركة القومية المصرية" التى أصدرها منذ عام ١٩٢٩.. كما كان

السوربوني سابقاً في استخدام مصطلح "المسألة المصرية" عندما وضع دراسة تحت هذا العنوان عام ١٩٢٠.. ثم درج المؤرخون على استخدام المصطلحين بعد ذلك على نطاق واسع عند الحديث عن ثورات المصريين وقضية صراعهم مع القوى الإستعمارية وتتافس هذه القوى مع بعضها بشأن مصر..

ونود التأكيد على أن كتابة التاريخ القومي هنا لا تعنى الانحياز القومي أو كتابة التاريخ من وجهة نظر قومية تجافى الموضوعية، ولكنها تعنى كتابة تاريخ هؤلاء القوم.. أى المصريين، استناداً إلى حقائق العلم المستمدة من الوثائق التى خضعت للنقد والتحقيق، ثم عرض هذه الحقائق بتجرد وموضوعية، وبالأسانيد والشواهد، ثم تفسيرها تفسيراً لا يجافى العقل والمنطق.. وهذا ما أراده وفعله الدكتور محمد صبرى السوربوني باقتدار..

لقد أشرنا إلى أنه سبق أن خاطب سعد زغلول فى شأن كتابة تاريخ مصر كتابة علمية، وأن سعداً قد اقترح عليه أن يقوم بتلك المهمة، مما حفزه لإنجازها، ومن هنا عكف أثناء وجوده فى باريس على إعداد كتابه "الثورة المصرية، من خلال الوثائق والصور" الذى صدر الجزء الأول منه بالفرنسية فى أواخر عام ١٩١٩، بتقديم من أستاذه "أولار" وترجع أهمية هذا الكتاب إلى تصويره لفظائع السياسة الإنجليزية فى مصر، وفى تصويره لمظاهر كفاح المصريين ووحدتهم الوطنية ودور فئاتهم الاجتماعية فى أحداث الثورة، مما لم يكن مألوفاً فى كتابة التاريخ المصرى، حيث لم يكن الكتاب يحفلون إلا بتاريخ الولاية والحكام.. وفى عام ١٩٢١ أصدر السوربوني جزءاً ثانياً لكتابه هذا، استكمل به دراسة موقف الحركة الوطنية من الإنجليز، ومقاطعة المصريين للجنة ملنر، ونشاط الوفد فى أوروبا..

والملاحظ أن السوربوني قدم كتابه هذا وأحداث الثورة ساخنة، أى أنها لم تصبح بعد مجالاً للكتابة التاريخية العلمية، و من ثم لم يكتسب الكتاب الصفة الأكاديمية التى تقتضى التاريخ للحدث بعد انتهائه بفترة كافية... لذلك يبدو صحيحاً ما كتبه مجدى عبد الحافظ، فى تقديم ترجمة الجزء الأول من هذا الكتاب، من أن السوربوني قدم كتابه هذا للقارئ الفرنسى بطريقة يتفهمها لتدفعه إلى التعاطف مع قضية بلاده، ومن هنا فإن الكتاب يحمل رسالة

وطنية حاول المؤلف القيام بها في وقت حرج.. وقت اشتعال الثورة، فهو صاحب رسالة وطنية هنا أكثر منه مؤرخ. وتتمثل هذه الرسالة في إطلاع الرأي العام الأوربي على ما يحدث في مصر و تقريبه مع قيم الثورة الفرنسية، ليكسب تفهماً وتعاطفاً لقضية بلاده^(٨).

وبشكل عام يمكن التأكيد على أن أهمية الكتاب تستمد من تلك المعلومات الوفيرة التي أوردها المؤلف عن يوميات الثورة ووقائعها، من موقعه كشاهد عيان، خاصة وأنه كان أميناً على محفوظات الوفد، وكانت معظم التفاصيل والوقائع تدور تحت سمعه وبصره، فضلاً عن أنه كان مطلعاً على معظم الصحف والبرقيات ونصوص الرسائل والمحاضر وتقارير وكالات الأنباء من عربية وأوربية، كما قدم سجلاً لكثير من الصور ذات الدلالة، التقطت أثناء وقائع الثورة.. وبالرغم من أن الكتاب لم يتبع الأسلوب المعروف في كتابة الهوامش، إلا أنه يعد - بمادته - مصدراً مهماً من مصادر تاريخ ثورة ١٩١٩. بالإضافة إلى أن رسالته - التي صاغها السوربوني بحس وطني عال - تعد شهادة على وطنية الشعب المصري بكل فئاته وشرائحه وطوائفه، وقدرته على التضحية في سبيل الحرية والاستقلال، بل وامتلاكه لمقومات هذا الاستقلال، ومن ثم اعتبر هذا العمل جهاداً بالكلمة ودفاعاً عن قضية الوطن أمام الرأي العام الأوربي. وليس أدل على أهمية هذا الكتاب من أنه وجد صدى واضحاً في أوربا، فكتبت عنه صحف اليسار الفرنسية، كما أنه منع من التوزيع في مصر، ربما من جانب السلطات البريطانية، باعتباره يصور فظائعها تجاه الشعب المصري.

والمعروف أن السوربوني أصدر بين جزئي كتابه عن ثورة ١٩١٩، كتيباً بالفرنسية عام ١٩٢٠ تحت عنوان "المسألة المصرية منذ الحملة الفرنسية حتى ثورة ١٩١٩" حيث رأى أن وضع هذا العمل ضروري لكي يفهم القارئ جذور الثورة بشكل جيد، ولكي يشعر بمدى تغلغل فكرة الحرية في نفوس المصريين. ولذلك عرض التطور التاريخي للمسألة المصرية منذ بدايتها في عهد محمد علي (١٨٤٠) مروراً بعصر إسماعيل، فتورة مصر عام ١٨٨١ - ١٨٨٢ وحتى الاحتلال البريطاني وانتهاءً بعهد الحماية وقيام ثورة ١٩١٩.. وكما ذكر السوربوني في مقدمة هذا الكتيب - الذي أهداه إلى

"بطل الإستقلال المصري سعد زغلول باشا" - بأنه قدم عرضاً موجزاً للأحداث، مستهدفاً إثبات الحقائق بشأن هذه المسألة مع إلقاء الضوء على الوقائع المجهولة، فضلاً عن تفنيد بعض الأكاذيب التي اخترعتها السياسة البريطانية الرسمية^(٩).

وبالرغم من أن السوربوني طور هذا العمل في دراساته التالية، إلا أن هذا الكتيب تميز بما فيه من مجاز وتركيز وربط لتطور الأحداث في سياق تاريخي محكم، كشف عن سياسة بريطانيا الإستعمارية في مصر، عبر ما يزيد عن قرن من الزمان، كما حذر فيه بريطانيا من استمرار الثورة، وعدم خديعة المصريين ببعض الإصلاحات الإدارية، وذكر أن ذلك لن يثيهم عن طلب الإستقلال التام.

وحتى عام ١٩٢٤ كان مؤلفنا قد قطع شوطاً كبيراً في دراسة مصادر تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وتطورت أفكاره واتسعت ثقافته التاريخية على نحو منهجي، جعله يتقدم إلى جامعة السوربون ليعد دراسته الرائدة عن "نشأة الروح القومية المصرية" في شكل رسالة رئيسية حصل بها على دكتوراه الدولة، إلى جانب رسالة تكميلية أعدها عن "تقرير عرابي إلى المحامين" فحصل على الدرجة الرفيعة في يونيو عام ١٩٢٤، ثم نشر رسالته في نفس العام بالفرنسية (وقد ترجمها ناجي رمضان عطية، ونشرت بالمركز القومي للترجمة عام ٢٠٠٦).

لقد استخدم مؤرخنا الكثير من مادة مؤلفاته السابقة، وخاصة رسالته الأخيرة، ليضع كتاباً مدرسياً مهماً استعرض فيه "تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم" أي إلى عام ١٩٢٥، وصدرت طبعته الأولى عام ١٩٢٦ لتقرره وزارة المعارف على الطلاب خلال السنوات التالية.. وقد استعرض فيه - بعد ملخص لأوضاع مصر تحت الحكم العثماني والحملة الفرنسية - تاريخ مصر منذ عصر محمد علي وخلفائه على التوالي حتى الاحتلال البريطاني، فعهد الحماية وقيام الثورة المصرية، وبداية العهد الملكي منذ إلغاء الحماية عام ١٩٢٢. ورغم أنه انتقد بعض سياسات عباس الأول، إلا أن الطابع الغالب على الكتاب، كان يركز على الإنجازات والإنشاءات في عهد محمد علي وخلفائه، كما ركز على التدخل الأوربي في شئون مصر

والمصريين، وبما لأنه ألف الكتاب في عهد الملك فؤاد سليل الأسرة، لتقرره وزارة المعارف على الطلاب. وفي عام ١٩٢٧ أعاد السوربوني طبع هذا الكتاب تحت عنوان جديد هو "تاريخ العصر الحديث: مصر، الولايات المتحدة، الإستعمار الأوربي" أي بعد أن أضاف إليه موضوعين جديدين لتطبعه الوزارة أكثر من مرة.

ولما كانت القضية الوطنية قد دخلت في مرحلة المفاوضات المصرية - البريطانية. منذ العشرينيات، وكانت قضية السودان من أهم العقبات التي تحطمت عليها المفاوضات بسبب سياسة بريطانيا تجاه السودان ورغبتها في انتزاعه، فقد أخذ السوربوني على عاتقه دراسة تاريخ علاقة مصر بالسودان في إطار دولة وادي النيل منذ نشأت في عصر محمد علي، ليقدم معرفة تاريخية موثقة للمسألة وليضع التاريخ في خدمة قضية الوطن، فدرس خلال الفترة (١٩٢٦ - ١٩٣٣) التوسع المصري في إفريقيا وتأسيس الإمبراطورية المصرية في عهدي محمد علي وإسماعيل، وما أحاط بذلك من صراع دولي وتدخل أوربي، وكان من ثمرة ذلك كتابين بالفرنسية أولهما "الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية (١٨١١ - ١٨٤٩)"، والآخر تحت عنوان "الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل والتدخل الإنجليزي - الفرنسي (١٨٦٣ - ١٨٧٩)" وصدر الكتابان في باريس أولهما عام ١٩٣٠ والآخر عام ١٩٣٣.

وفي نفس العام رأى أن يفرد كتاباً بالعربية عن ممتلكات مصر في إفريقيا الشرقية (في هرر وزيلع وبربره) ليفصل ما أجمله في كتابه السابق ويستكمل دراسته للتوسع المصري في إفريقيا مركزاً على الدور الحضاري في المنطقة.

وظل السوربوني معنياً بالموضوع وبتاريخ مصر في القرن التاسع عشر والتاريخ للإمبراطورية المصرية ووضع السودان المصري، فأعد دراسته المعروفة عن "السودان المصري ١٨٢١ - ١٨٩٨" بالفرنسية عام ١٩٤٧، هو الكتاب الذي استعان به النقراشي باشا عندما عرض القضية المصرية على مجلس الأمن، كما أشرنا، وكان مؤرخنا سعيداً بهذه المهمة

التي كلفه بها رئيس الوزراء "لأنها ليست مسألة وطنية فحسب بل هي أمانة علمية قبل كل شيء، هي إظهار حقائق علمية حاول الكثيرون طمسها وتشويهها"، وبذلك وضع التاريخ العلمى فى خدمة قضايا الوطن وحركته السياسية، وقد ترجم كتابه هذا إلى العربية ليصدر فى نفس العام.

لم يكتف السوربونى بذلك بل رأى أن يوسع دراسته هذه لتشمل القرن التاسع عشر كله، وأن يضيف فصولاً جديدة عن الحدود الجغرافية للإمبراطورية وأطلساً للخرائط، وكان من نتيجة ذلك أن أصدر كتابه "الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر" (١٠) عام ١٩٤٨ ليؤكد أن السودان المصرى صار إمبراطورية عظيمة بامتداد حدوده شرقاً إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى، وجنوباً ليشمل منابع النيل وخط الإستواء، ويؤكد على أن مشروعات السودنة والفصل بين مصر والسودان واحتلال منابع النيل وممالكه سياسة استعمارية بريطانية، كما رد على النظرية البريطانية المتداولة فى الكتب الرسمية وغير الرسمية والتي رددتها كتب الأوربيين جميعاً بشأن فساد الحكم التركى - المصرى وعن أسباب الثورة المهدية، كما كشف عن الفساد الذى عانى منه السودان فى ظل الحكم الثنائى ودور الإنجليز والأوربيين فى فصله عن مصر.

وكعادة مؤرخنا الوطنى الكبير يبرز دوره فى فترات الأزمات الوطنية مستخدماً سلاح العلم وأسانيده فى مجال تخصصه الأثير.. ففى عهد ثورة يوليو وبمناسبة تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ انبرى السوربونى للكتابة عن تاريخ القناة واتفاقية الآستانة عام ١٨٨٨ والدول التى وقعتها وانتهاك بريطانيا وفرنسا لها وأحقية بلاده فى استعمال القوة لطرد المعتدين، وأصدر كتابه فى هذا الشأن، الذى حمل عنوان كتاب القناة: أسرار قضية التدويل واتفاقية ١٨٨٨ "ليثبت على أساس علمى أن فكرة تدويل القناة بدأت منذ بدأ التفكير فى شقها، وأنها لا تدور إلا على محور واحد هو الإستيلاء على القناة، وأن اتفاقية الآستانة لا تكسب الدول حقوقاً تدعيها ولا تصلح أن تكون أساساً لمشروع التدويل الذى تقدمت به دول الغرب لهدم سياسة مصر عن طريق "الإستعمار الجماعى" (١١).

ولم يكتفى السوربونى بذلك بل استأنف الكتابة فى الموضوع، حيث نشر فى العام التالى (١٩٥٨) كتاباً ثانياً عنوانه "قضيحة السويس" كشف فيه عن أطماع الغرب الإستعمارية وعدوانيته ونشر وثائق مهمة تدين دلسبس وتكشف خططه، كما ناقش أسس السياسة الدولية تجاه القناة وخليج العقبة، وذيل كتابيه بعدد من الوثائق التاريخية التى استخلصها من الأرشيفات الفرنسية والبريطانية والأمريكية وسجلات عابدين ورسائل ويومييات دلسبس، مع تحليله لنصوصها تحليلاً علمياً استطاع أن يقدم من خلاله دفاعاً موثقاً عن حقوق بلاده وعن قضاياها الوطنية ليجعل التاريخ عاملاً مهماً من عوامل الدفاع عن الحقوق الوطنية وبث الشعور القومى.

* * *

وحتى نلم ببقية أعمال وكتابات الدكتور محمد صبرى فى غير مجال التاريخ المصرى، ينبغى الإشارة إلى أنه كتب عدداً من الدراسات والفصول فى التاريخ الأوروبى والأمريكى، كان أولها الدراسة التى كتبها عن "تاريخ الحركة الإستقلالية فى إيطاليا" ونشرها فى كتيب عام ١٩٢٢ ثم أعاد نشرها فى كتاب "أدب وتاريخ واجتماع" عام ١٩٥٠، كما كتب فصلين أحدهما عن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية والآخر عن الإستعمار الأوروبى نشرهما ضمن كتابه "تاريخ العصر الحديث" عام ١٩٢٧، وفى نفس العام أعد دراسة عن "الثورة الفرنسية وناپليون" طبعت فى دار الكتب المصرية عام ١٩٢٧ أيضاً.

وسوف نلاحظ أن هذه الدراسات جميعاً تعالج موضوع الثورة ضد الإستعمار الأجنبى، مما يعنى أن مؤرخنا، مؤرخ الثورة العربية وثورة ١٩١٩ ومؤرخ الحركة القومية المصرية، كان معنياً بأن يقدم لأمتة نماذج وأمثلة تاريخية لثورات الشعوب من أجل الحرية والإستقلال.. ولعل هذا ما جعل أحمد الطماوى يصفه بحق بأنه "مؤرخ الثورات"، وأنه لم يكن يستهدف مجرد سرد الأحداث التاريخية بقدر ما كان يستهدف بعث الشعور القومى وتهيئة نفوس مواطنيه للثورة المستمرة على الوجود الأجنبى حتى يتحرر الوطن.. لقد أرخ السوربونى للثورات المختلفة وقارن بينها وشرح عناصرها وسرد مراحلها وأوضح الأطوار المختلفة التى تمر بها، فقدم لقرائه فكراً

خصباً لا تجود به إلا قرائح المؤرخين أصحاب الحس التاريخي الرقيق والشعور الوطني الفياض^(١٢).

ملاحح منهجه:

أما عن رؤية الدكتور صبرى السوربونى للتاريخ وملاحح منهجه، فمن المهم التأكيد على أنه استطاع توظيف التاريخ والمعرفة التاريخية العلمية لخدمة قضايا وطنه من ناحية، وتأكيد الشعور القومى من ناحية أخرى، وقد رأينا كيف شحذ قلمه وملكااته كمؤرخ لخدمة أزمات الوطن ومشكلاته..

وكان مدركاً لأهمية التاريخ فى تشكيل وتزكية الوعي القومى، وتنمية الشعور الوطنى لدى المصريين، وفى التصدى للقوى الإستعمارية وفضح سياساتها بالأسلوب الذى تفهمه. لقد كان مدركاً أيضاً أن وراء أى تحرك وطنى روح دافعة ومؤثرة، وقد كتب فى تصديره لكتابه "أدب وتاريخ" أن أدباء الألمان، ومؤرخوهم وفلاسفتهم فى بروسيا فى القرن الثامن عشر كانوا يشيدون بعظمة قوميتهم ويتعهدون الشعور الوطنى فى كتاباتهم، وعندما حاول نابليون إخضاعهم، انقلبت الفكرة الكامنة فى النفوس إلى قوة خارجية منظمة، وأخرجت الأجنبى من الديار وأحاطت باستقلال البلاد وعظمتها بسياج متين.. لقد كان يرى أن الآداب القومية الصحيحة من تاريخ وبيان وفلسفة يجب أن تكون رسول الفكرة الوطنية إلى النفوس، بشرط ألا تبتذل فى السياسة، وأن تصون نفسها عن الإمتهان وخدمة الأغراض، وأن تكون مصدر قوة وإلهام..

ويتصل بذلك بطبيعة الحال أن كتابة التاريخ الوطنى هى مهمة أبناء الوطن، لا الأجانب، وقد كتب أن الأمم المتحضرة هى التى تلقت إلى ماضيها وتعهد لأبنائها، قبل غيرهم، بتدوين تاريخها لأنهم وحدهم الأقدر على فهمه من الأجانب الذين لا يستطيعون نظرهم، مهما كان ثاقباً، أن ينفذ إلى أعماق نفسياتها، وكان يرى أن الأجنبى إذا كتب تاريخ مصر فإنه يشوهه ويحجب جمال الحضارة المصرية ونهضتها السالفة، وهذا مما يفت فى عضد الأمة.. ولعله فى ذلك كان ينتقد، بشكل غير مباشر، مسلك الملك فؤاد عندما استدعى عدداً من المؤرخين الأجانب وكلفهم بكتابة تاريخ مصر فى عهد

محمد على وأسرته. وقد كتب مؤرخنا عام ١٩٣٠ أن باعته الأول على كتابة تاريخ مصر الحديث هو أن الأجانب قد شوهوا تاريخنا وكتبوه وفق أهوائهم.. وأن الأمانة الوطنية تقتضى منه أن يكتب تاريخ بلاده بشكل علمي^(١٣).

والواقع أن السوربونى لم يجافى الموضوعية العلمية أو يتجاوز الحقيقة فى أبحاثه ودراساته، وقد شهد له بذلك أستاذه الفرنسى "أولار" عندما كتب له رسالة صدر بها كتابه عن الثورة المصرية، حيث ذكر الأستاذ مخاطباً إياه: "ورغم أنك كنت محامياً عن وطنك، يتألم قلبك له، فقد أمتعنى منك عدم نسيانك لدروس المنهج التاريخى الذى تلقينته فى السوربون .. لقد بحثت فى وثائقك بعناية وما من شئ أكدته إلا بقرينة .. لقد أثرت فىنا كتابتك وحركت مشاعرنا، ليس فقط لبلاغة الروح الوطنية فيها وإنما لرائحة وهواء الحقيقة.." ^(١٤).

لقد كان السوربونى مقدراً لأهمية التاريخ ولمهمة المؤرخ الجليسة، وكان يرى "أن للتاريخ فى أعناقنا ذمماً لا بد أن نؤديها" كما كان متمكناً من أدوات البحث العلمى متفهماً لروحه معتبراً إياه علماً وفناً معاً.. وقد كتب أن الكثيرين اعتادوا أن لا ينظروا إلى التاريخ نظرة اعتبار، وأنهم لا يقدرّون مهمة المؤرخ الدقيقة حق قدرها، فالناس أعداء ما جهلوا، ولذا توهموا أن مهمة المؤرخ هى نقل الحقائق وسردها، وذلك أن معظم الكتب التى ظهرت بالعربية فى تاريخ مصر الحديث جاءت خلواً من روح البحث العلمى.. وإذا كان التاريخ علماً بالغاية التى يرمى إليها، وهى الاهتداء إلى الحقيقة، بوسائل البحث التى يريد الوصول بها إلى هذه الغاية، فهو لا ريب فن يحتاج إلى مرانة طويلة وذوق سليم، يستمد منها المؤرخ قدرة المصور الماهر فى تمثيل الوقائع تمثيلاً رائعاً يبهرك بحقيقته وجماله، وتظهر شخصية المؤرخ فى حسن استخلاصه الوقائع من مناقبتها، والجمع فى كتابته بين الإيجاز والوضوح اللذين هما لباب كل بلاغة وفن..^(١٥).

كان لدى السوربونى اعتقاد بأن إيجاز الحوادث الكبرى إيجازاً علمياً شاملاً من أدق واجبات المؤرخ، لأن الإيجاز يقتضى الإلمام بالحوادث ووزن

كل دقيق وجليل فيها ثم أدائها في أقرب لفظ وإلى أبعد معنى، وما الإيجاز إلا نقطة من عقل المؤرخ وشخصيته ومقياس يبين عن ذكائه وذوقه وخبرته^(١٦).. لقد كان صبرى يتمتع بموهبة المؤرخ الذى يطيل صبره على الوثيقة ويجرى لها وراء الفهم الصحيح والتاريخ المحقق والورقة الضائعة والكتاب المندثر ليحصل بعد الجهد والعناء على حقيقة صغيرة لا يابه بها ولا يقف أمامها الذين لا يدركون أمانة المؤرخ ولا يستطيعون أداء ضرائبها^(١٧).

لقد كان مؤرخنا، الذى درس أسس المنهج العلمى فى السوربون، يطبق هذا المنهج فى كتاباته مؤمناً بأن التاريخ علم له قواعده وأصوله فى البحث عن الحقائق وتفسيرها، مدركاً أن أى موضوع أو حادثة تاريخية لابد أن تكون جذورها ممتدة فى الماضى القريب أو البعيد، وأن لكل واقعة أو ظاهرة أبعادها المختلفة، وأن تاريخ أى أمة من الأمم متصل بشكل أو آخر بالأمم الأخرى، وأن المؤرخ لا يستطيع إدراك مغزى الأحداث القومية إلا من خلال دراسته لحركة الزمان والمكان وفى إطار الحركة التاريخية العالمية.

وكان السوربونى يؤكد أن على المؤرخ أن يحدد الهدف من دراسة موضوعه وأن يجيد وضع خطته بعد أن يحيط بالموضوع إحاطة شاملة وبعد قراءة متأنية لما كتب حوله من قريب أو بعيد، ثم يشرع فى جمع وثائق هذا الموضوع، خاصة ما لم ينشر منها، وفى معظم كتاباته كان يوضح لنا مصادره ووثائقه، ويخضعها بعد ذلك لقراءة نقدية تحليلية متأنية، يسبر أغوارها ويخضعها للمقارنة والتحقيق ثم يستخرج منها الحقائق التى يقبلها العقل ولا يجافىها المنطق، ليكون منها بناءً معرفياً سليماً، يفسره بموضوعية دونما مغالاة، ويبدى رأيه فى الأحداث والمواقف والشخصيات والسياسات، مدعماً ذلك بالشواهد والأسانيد.. لقد كان ممن يدركون بحق أن لا تاريخ بغير وثائق، ولا استخدام لوثائق دونما نقد وتحقيق، وليس ثمة رأى أو وجهة نظر بغير إسناد وتوثيق..

لقد تميزت كتابة السوربونى بالإيجاز والوضوح، فليس على المؤرخ أن يغرق قارئه فى تفاصيل كثيرة ودقيقة تبعده عن جوهر الحقيقة التاريخية، ذلك أن مهمة المؤرخ الحاذق أن يستخلص الدلالة منها، بعد أن يستخلص منها البناء المعرفى للواقعة أو الحادثة التى يكتب عنها.. كما تميز أسلوبه

بسلاسة وبساطة تعبر عن معانيه بأبسر الألفاظ، وإن مستها مسحة أدبية راقية لا تبعدا عن الصيغة العلمية التي يلتزم بها ويتوخاها.

وقد تميز مؤرخنا بقدر كبير من الموضوعية، التي هي من أسس المنهج العلمي، فلم يصدر أحكامه بناء على عاطفة خاصة، وإنما كان يصدر في آرائه وتحليلاته عن روح علمية، تستند إلى الحقائق وتلتزم بالأمانة العلمية، ولعل هذا يفسر استقلالية فكره وعدم انضمامه لحزب من الأحزاب، كما كان يبت الكثير من آرائه الناقدة خلال نسيج دراساته مما يجعلنا نؤكد أن تفكيره التاريخي كان تفكيراً نقدياً.

وإذا كان السوربوني قد كتب معظم دراساته بالفرنسية، فقد كان يدرك تمام الإدراك أنه يخاطب بها العقل الأوربي بما أحرزه من موضوعية في العلم وتقدم في طرائق البحث العلمي.. وقد كتب حول هذا المعنى عبارة مهمة توضح أنه إذا كان قد أصدر مؤلفاته التاريخية أولاً بلغة أوربية كالفرنسية مثلاً "فما ذلك إلا لأن هذه اللغة لغة علمية كثيرة التداول، ولأن الأمانة العلمية وقوة الحكم والتقدير متوفرتان عند الأوربيين، ولأن مصدر تشويه الحقائق ونشرها شرقاً وغرباً هو أوربا ذاتها".. وقد فسر ذلك أيضاً بتوفر مصادر التاريخ المصري ووثائقه باللغات الأجنبية، وأنه أراد تحليل هذه المصادر ونقدها لإظهار الحقائق، ووضعها في متناول المؤرخين الأجانب أولاً لكي تؤدي رسالتها من الناحية العلمية، وتكشف لهم وجهة النظر القومية، مما يصحح المعلومات الخاطئة التي يروجها هؤلاء الكتاب الأجانب في مؤلفاتهم عن تاريخنا. وقد عاهد السوربوني قارئه بأن يترجم وينشر كل ما كتبه بالعربية "حتى نوفي ديننا نحو البلاد"^(١٨)، وإن لم تمهله الظروف لتحقيق ذلك.

• • •

هوامش الفصل الثامن

- (١) أحمد حسين الطماوى: صبرى السوربونى سيرة تاريخية وصورة حياة، أعلام العرب، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٦، ص ٢١.
- (٢) نفس المرجع، ص ٤٢، ٤٣.
- (٣) راجع: مقالة السوربونى بجريدة الجمهورية فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٤.
- (٤) وتفصيل ذلك أن المكباتى الذى كان على صلة وثيقة بصدقى، طلب من صبرى أن يطبع منشوراً دعائياً ضد الوفد على الآلة الكاتبة الموجودة فى مقر الوفد وفى حوزة صبرى الذى كان يقيم وحده منذ سفر الوفد، لكن صبرى رفض رفضاً قاطعاً قائلاً أنه لا يجوز عمل ذلك فى دار الوفد نفسها، راجع الطماوى، المرجع السابق ص ٦١.
- (٥) راجع: كتاب الطماوى: صبرى السوربونى، ص ١٣٠ وما بعدها.
- (٦) نشر فى طبعته الأولى دراسة عن البارودى وإسماعيل صبرى وتاريخ الحركة الاستقلالية فى إيطاليا، ثم فصولاً فى الأدب والنقد كتبها حتى عام ١٩٢٧، ثم أعاد طبعه عام ١٩٥٠ تحت عنوان "أدب وتاريخ واجتماع" بعد أن أضاف إليه فصولاً لم تنشر قبل ذلك.
- (٧) فى تقديرنا أن الشرقيات المجهولة هى آخر ما نشره السوربونى عام ١٩٦٢، فلم ينشر شيئاً حتى وفاته عام ١٩٧٨ وإن كان قد ترك مخطوطاً عن حضارة العرب فى الكونغو بالفرنسية فى نحو ١٥٠٠ صفحة لم ينشر، راجع الطماوى: ببلوجرافيا أعمال من صبرى السوربونى، المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٣، ص ٦٦.
- (٨) راجع: الطماوى: ببلوجرافيا أعمال السوربونى، ص ٧٣ - ٨٣.
- (٩) انظر: مقدمة مجدى عبد الحافظ لترجمة كتاب محمد صبرى السوربونى: الثورة المصرية، ج ١، ترجمة: مجدى عبد الحافظ وعلى كورخان، للمجلس الأعلى للثقافة القاهرة، المشروع القومى للترجمة ٢٠٠٣، ص ١١ وما بعدها.
- (١٠) انظر: ترجمة ناجى رمضان عطية لهذا العمل، مجلة مصر الحديثة، العدد السادس ٢٠٠٧، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية.
- (١١) نتفق مع الطماوى على أن عنوان هذا الكتاب غير دقيق، وفى أن العنوان الوارد فى النسخة الفرنسية أكثر دقة وهو "السودان المصرى ١٨٢١ - ١٨٩٨".
- (١٢) محمد صبرى السوربونى: كتاب القناة، أسرار قضية التحويل واتفاقية ١٨٨٨، دار القاهرة للطباعة ١٩٥٧، ص ٣-٥.

- (١٣) أحمد حسين الطماوى: صبرى السوربونى، ص ٦٢ - ٦٨.
- (١٤) أحمد حسين الطماوى: ببلوجرافيا أعمال السوربونى، ص ٢٥، ٢٦ (نقلا عن مقالات السوربونى ١٩٢٦، ١٩٣٠).
- (١٥) محمد صبرى السوربونى: الثورة المصرية، ج ١، ص ٢٩ نص رسالة "أولار".
- (١٦) محمد صبرى السوربونى: تاريخ العصر الحديث: مصر، الولايات المتحدة، الاستعمار الأوروبى، مطبعة مصر، ط ٥، ١٩٣١، ص ٧، ٨.
- (١٧) راجع: مقدمة السوربونى لكتابه الثورة الفرنسية ونابليون، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٢٧.
- (١٨) فتحى رضوان: أفكار الكبار، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٨، ص ٢٧٣.

• • •

الفصل التاسع

أحمد عزت عبدالكريم.. وتاريخ التعليم

الفصل التاسع

أحمد عزت عبدالكريم .. وتاريخ التعليم

سوف نتناول هنا دراسة سفر علمي جليل من نتاج حركة الكتابة العلمية للتاريخ في القرن العشرين، والتي تبنتها الجامعة المصرية بعد ضمها إلى وزارة المعارف منذ عام ١٩٢٥، والتي كان عليها أن تكتب تاريخ الوطن كتابة علمية موثقة بأقلام أبنائه، والذين بات عليهم أن يتولوا هذه المهمة، بدلاً من المدرسة الملكية التي عهد إليها الملك فؤاد بكتابة تاريخ أسرته والتي كلف بها نفرًا من الأجانب والمتصرين، على ما هو معروف، وأن يحلوا محل الأجانب في التدريس بالجامعة المصرية.. فظهرت مدرسة ضمت محمد رفعت وشفيق غربال ومحمد صبري "السوربوني"، ومن ثم كان الرعيل الأول من المدرسة الأكاديمية الوطنية - المحترفة - لكتابة التاريخ المصري، والتي كان عزت عبدالكريم في طليعة الجيل الثاني من تلاميذها.

ولأننا نفتقد الكثير من التاريخ لنهضة الكتابة التاريخية وأعلامها في مصر المعاصرة، على ما لذلك من أهمية لتعريف أجيالنا الجديدة بها وبرموزها وأعلامها الكبار، فقد رأيت أن من الضروري أن أقدم في البداية سيرة موجزة لمؤلف هذا العمل الكبير.

ولد المؤرخ الكبير الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبدالكريم بمدينة شبين الكوم في محافظة المنوفية في ١٩ يونيو عام ١٩٠٩، وأتم تعليمه الابتدائي في مدرسة قنا الابتدائية عام ١٩٢٢، حيث كان ينتقل إلى حيث يختلف مقر عمل والده، ثم أنهى تعليمه في مدرسة الزقازيق الثانوية عام ١٩٢٦ بحصوله على البكالوريا، شعبة الآداب، ليلتحق بعد ذلك بكلية الآداب بالجامعة المصرية عام ١٩٢٦ أي بعد ضمها لوزارة المعارف بعام واحد، وتخرج من قسم التاريخ بها عام ١٩٣٠، ليحصل بعده على دبلوم في التربية عام ١٩٣٣ ليتأهل لوظائف التدريس.

ولأنه كان طموحاً ومتفوقاً، فقد تابع دراسته العليا بالجامعة المصرية بعد أن تتلمذ على يد الأستاذ محمد شفيق غربال، الذي سجل دراسته لدرجة الماجستير تحت إشرافه في موضوع من موضوعات التاريخ الاجتماعي وهو "تاريخ التعليم في مصر في عصر محمد علي" وحصل على الدرجة بالفعل عام ١٩٣٦ ثم تابع دراسته لتاريخ التعليم في عصر خلفاء محمد علي، وفي عام ١٩٤١ احتاز درجة الدكتوراه عن دراسته "تاريخ التعليم في مصر منذ أواخر عهد محمد علي إلى أوائل حكم توفيق" أي حتى عام ١٨٨٢ والتي كانت تحت إشراف الأستاذ شفيق غربال أيضاً.

وفيما يتعلق بحياته العملية، فالمعروف أنه اشتغل بوظائف التدريس في وزارة المعارف لنحو ثلاث سنوات (١٩٣٠ - ١٩٣٢) قبل أن ينتقل إلى الجامعة المصرية التي عين معيداً بها منذ عام ١٩٣٣، وتدرج في جميع وظائفها حتى أصبح مديراً لجامعة عين شمس عام ١٩٦٨، المهم أن الأستاذ قضى الفترة من عام ١٩٣٣ حتى عام ١٩٥٠ في وظائف الجامعة المصرية (فؤاد الأول) تدرج فيها من معيد إلى مدرس عام ١٩٣٨ لينتقل بعدها إلى كلية الآداب جامعة (إبراهيم باشا) عين شمس حالياً عام ١٩٥٠ عندما أنشئت، ليصبح أستاذاً مساعداً فاستاذاً بها، حتى اختير عميداً للكلية في أكتوبر ١٩٦١، ثم وكيلاً لجامعة عين شمس في سبتمبر عام ١٩٦٤، وأخيراً عين مديراً للجامعة في إبريل عام ١٩٦٨، ليظل في وظيفته هذه حتى بلغ السن القانونية عام ١٩٦٩.

ولأنه تميز بنشاط علمي جم فقد تولى رئاسة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بين عامي ١٩٦٥ - ١٩٧٦، كما اختير عضواً بمجلس إدارة المجمع العلمي المصري في إبريل ١٩٧٥، كذلك أسس، - "سمنار" أي حلقة بحثية دائمة - يلتقى فيه لفيف من أساتذة التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة عين شمس وسائر الجامعات المصرية وغير المصرية أيضاً، وكان يحضره طلاب الدراسات العليا والمتخصصين والكتاب، وكان يعقد جلساته مساء كل خميس بكلية الآداب جامعة عين شمس تحت رئاسته منذ عام ١٩٥٥ وحتى وفاته عام ١٩٨٠، تناقش فيه الأبحاث ومشروعات الدراسات والمؤلفات الجديدة وتعد الندوات ذات الطابع الأكاديمي.

وقد حاز مكانة مرموقة في مجال التخصص واتسعت دائرة طلابه من مختلف الجامعات العربية، التي دعت الكثير منها لإلقاء محاضراته ومناقشة الرسائل العلمية، كما انتدب لتدريس تاريخ الشرق الأوسط في جامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، كما حضر الكثير من المؤتمرات العربية والعالمية المتخصصة في التاريخ ومناهجه، منها مؤتمر التاريخ والآثار بالمغرب عام ١٩٥٨، ومؤتمر التاريخ الآسيوي بالهند عام ١٩٦١، ومؤتمر التاريخ الدولي في بغداد عام ١٩٧٣ ومؤتمر الحضارة العربية بالجامعة اللبنانية عام ١٩٧٥.

ومن نشاطاته العلمية المعروفة أيضاً تدريسه بمعهد الدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إحدى منظمات جامعة الدول العربية، إلى جانب إشرافه على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه بالمعهد لباحثين من أنحاء العالم العربي، صاروا أساتذة كبار في بلادهم ومؤسسي أقسام علمية للتاريخ في جامعاتهم من المحيط إلى الخليج. وقد اختير رئيساً للجنة قطاع الدراسات والعلوم الإنسانية بالمجلس الأعلى للجامعات، وهي اللجنة التي أشرفت على تطوير الدراسة بكليات الآداب ودار العلوم ٦٨ - ١٩٦٩، كما شارك في نشاط المجلس الأعلى لرعاية الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية لعدة سنوات، خاصة من خلال لجنة التاريخ والآثار.

لقد كان أحمد عزت عبدالكريم واحداً من أكثر تلاميذ شفيق غربال تميزاً، ونتيجة لنشاطه ودأبه وروحه العلمية الصارمة أثبت جدارة واستحقاقاً، ليست فقط بين المؤرخين المصريين، بل بين المؤرخين العرب، فقد أنشأ مدرسة تاريخية ظلت تتوارث تقاليدھا أجيالاً متعاقبة. وبالرغم من ذلك لم يحظ بنفس الشهرة التي حققها أستاذه غربال، ذلك أن حياته العامة كانت مرتبطة بالجامعة وبمهامه الأكاديمية والإدارية، كمرب وأستاذ بعيداً عن الناس، وقد اعتمد في الوصول إلى المناصب التي حازها على قوة شخصيته وعلى خبرته المهنية وعلى اتصالاته بدوائر الحكم، زد على ذلك أنه نجح في ألا يقحم نفسه في مناقشة القضايا السياسية التي تتعلق بعلاقة الدولة بالجامعة، كما نجح في قراءة المناخ السياسي الذي عاصره، فقد ساند مبادئ ثورة يوليو

١٩٥٢، كما دافع عن دور مصر كجزء من العالم العربي، خلافاً لوجهة النظر القديمة التي كانت ترى مصر جزءاً من الشرق الأدنى.

لقد سبق عزت عبد الكريم النظام السياسي في الاهتمام بالمنطقة العربية والقومية العربية، حيث ألف عدداً من الكتب التي تناقش تاريخ العرب وتدعم القومية العربية، وشجع طلابه على البحث في تاريخ العرب فظهر عدد كبير من المتخصصين في دراسة تاريخ مناطق مختلفة من العالم العربي، مما كان متفقاً مع الظروف السياسية التي كان العالم العربي يمر بها آنذاك، ولعبت مصر، باعتبارها المركز الثقافي في العالم العربي، دوراً في احتضان العديد من الباحثين العرب للدراسة بجامعة القاهرة.

وقد استطاع عزت عبدالكريم توجيه تلاميذه إلى دراسة القضايا الاجتماعية والاقتصادية في تاريخ مصر وهو المجال الذي كان لا يلتفت إليه من جانب المدرسة التقليدية السابقة على جيله، والتي كانت تركز على الجانب السياسي والدبلوماسي، خاصة وأن دراسته للماجستير والدكتوراه قد تناولتا تاريخ التعليم في القرن التاسع عشر وهو موضوع من صميم التاريخ الاجتماعي، واستطاع دفع اتجاه جديد في دراسة التاريخ خلال الستينيات نحو دراسة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتركيز على تأثيرها في المجتمع خلافاً للرؤية الرسمية، فبدأت الدراسات تتجه اتجاهاً جديداً منذ بداية السبعينيات فتناولت قضايا الفلاح والريف وملاك الأراضي والعمال والرأسمالية، واستفادت هذه الدراسات من المادة الوثائقية الجديدة التي وضعت معايير جديدة وآفاقاً أرحب للكتابة التاريخية.

وقد وفر "السمنار" الذي أنشاه وأداره بأستاذية جادة لنحو أربعين عاماً، مناخاً خصباً لرعاية هذا الاتجاه. وعلى الرغم من صورة عزت عبدالكريم كأب روحى لمدرسة ليبرالية تاريخية لمدة تجاوزت ثلاثة عقود، إلا أنه لم يستطع أن يخفى ميوله السياسية، وكمؤرخ، كان ليبرالياً معتدلاً، كما كان من أنصار الحداثة بقدر ما، بدأ دراساته بالإيمان بدور الفرد - محمد علي وخلفائه - وانتهى إلى الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي.

لقد كان عزت عبدالكريم ينبه دائماً إلى عدم إتخاذ التاريخ وسيلة للموعظة والاعتبار، حتى وإن كان مليئاً - في بعض الأحيان - بالعبر والعظات، لأن ظروف الحياة دائماً تتغير، وما قد يصلح لزمان قد لا يصلح لزمان آخر... وكان يعلم تلاميذه أن الحكم على أحداث التاريخ هو من صلاحيات من يكتبون التاريخ، لا من صلاحيات من يصنعونه، ولكن مع هذا فإن المؤرخ لا غني له عن الرجوع إلى ما يكتبه صناع الأحداث التاريخية.. وكان يحذر دائماً من آفة أن يقدم التاريخ على أنه مجرد سرد للأحداث فحسب، بل ينبغي أن يقوم كذلك على التحليل والتعليل والربط. وقد كشفت كتاباته كيف استطاع الشعب المصري أن يوفق بين الأصالة والتجديد، وأن تاريخ مصر لا يعرف الفجائية ولا يعرف التكرار للماضي، إنما الأمر بناء مستمر.. وقد اختير رئيساً للجنة تسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عام ١٩٧٦، رغم أنه كان يعتقد بأن الدولة لا تستطيع كتابة التاريخ من خلال لجان تؤلفها، وإلا كان تاريخاً رسمياً يسجله مؤرخون رسميون، وهذا أمر إن كان موجوداً فيما مضى إلا أنه لم يعد مقبولاً في هذه الأيام.

وقد ترك عزت عبدالكريم رصيذاً من الكتابات التاريخية تتضمن مؤلفاته ومحاضراته، وكتباً أشرف على ترجمتها وقدم لها فضلاً عن تحريره وإشرافه على عدد من الندوات الممتازة عن القلقشندی وابن إياس والجبرتي، ومصطفى كامل، والأرض والفلاح في مصر وغيرها...، كما كان صاحب فكرة سلسلة المكتبة التاريخية التي ظهرت في صيف عام ١٩٥٨، وأهم مؤلفاته تتمثل فيما يلي:

- حوادث دمشق اليومية ١٧٤١ - ١٧٦٢، تحقيق لمخطوطة البديري الحلاق، صدرت عام ١٩٥٩.
- تاريخ التعليم في عصر محمد علي، وقد صدر عام ١٩٣٨ بمقدمة لشفيق غربال.
- تاريخ التعليم في مصر منذ أواخر حكم محمد علي إلى أوائل عهد توفيق، ثلاثة أجزاء، صدر عام ١٩٤٥.
- دراسات في تاريخ العرب الحديث، صدر في بيروت عام ١٩٧٠.

- دراسة بعنوان "تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية عصر إسماعيل، وقد نشرت ضمن كتاب "المجمل في تاريخ مصر العام" صدر عام ١٩٤٢.

- أسهم في ترجمة كتاب "البندقية جمهورية إرسنقراطية" لشارل ديل، الذي نشر عام ١٩٤٨.

- دراسة بعنوان "حركة التحول في بناء المجتمع القاهري في النصف الأول من القرن التاسع عشر، نشر بمجلد الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ١٩٦٩.

يضاف لى ما سبق أنه قدم إسهامات علمية جادة من خلال إعداد المناهج التاريخية للمدارس الثانوية، ومشاركته في تأليف بعض الكتب الدراسية في تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر، وتاريخ مصر الحديث.

ورغم أن مؤلفاته ليست كثيرة من حيث الكم إلا أنها ذات قيمة علمية عالية ومحترمة، وربما كان اهتمامه بتكوين تلاميذه ومدرسته العلمية أسبق عنده وأهم من نشر المؤلفات، حيث راجع مؤلفات الكثيرين منهم، وقدم لها بمقدمات علمية رصينة دفعت بهم ليحتازوا مراكز مرموقة في ساحة العمل الأكاديمي والثقافي العام، وقد قدرته الدولة بمنحه جائزتها التقديرية عام ١٩٧٣، ورحل عن دنيانا في أغسطس عام ١٩٨٠ قانعا بما أحرزه وما خلفه من ثروة علمية وبشرية لها ثقلها وأهميتها وتأثيرها في نهضة الكتابة التاريخية في مصر المعاصرة.

* * *

وفيما يتعلق بعصر محمد على، فقد كان عرت عبد الكريم مؤمنا بأهمية النهضة الحضارية التي بلغتها مصر في عهده، ويرى أن إصلاح التعليم كان من أهم إنجازاته، ولذلك درس هذا الموضوع دراسة علمية موثقة رائدة ومستفيضة، أنتجت لنا هذا السفر الكبير عن تاريخ التعليم في مصر في عهد محمد على وخلفائه (١٨٠٥ - ١٨٨٢). أثبت علميا صدق اقتناعه وسلامة قصده.

ولهذا أيضا رأي أن من اللياقة إهداء هذا العمل إلي الملك فاروق، وذلك عام ١٩٣٨، ولم يكن قد مر علي تولي الملك الشاب أكثر من عامين في الحكم، وسط جو من التفاؤل بعهدده الذي صادف التوفيق في إتمام المفاوضات، وإنجاز معاهدة ١٩٣٦، ثم التوفيق في إلغاء الامتيازات الأجنبية، وبدا للناس وقتها أن لفاروق من يمن الطالع ما بعث في النفوس الرجاء.. ولعل هذا الرجاء هو الذي دفع طه حسين ليكتب "مستقبل الثقافة في مصر" الذي نشر عام ١٩٣٨ أيضا. ولعل مؤلفنا أراد أن يعبر عن عرفانه للمساعدة القيمة التي لقيها من ديوان الملك، الذي أتاح له الاستفادة من أرشيف وثائقه.

وسيري القارئ الكريم أن عين النقد والتحليل حاضرة في ذهن مؤرخنا دائما، رغم أننا قد نحكم حكما مسبقا متعجلا بأن هذا العمل قصد بكتابته تمجيد عهد محمد علي، وذلك أمر بعيد عن تبني منهج البحث العلمي في دراسته، والذي ألزم نفسه به، فهو لكي يجلو صورة ما أنجز من تأسيس نظام تعليمي مدني جديد في عهد محمد علي، أعطانا صورة صادقة لما كان علي التعليم قبل هذا العهد، ثم هاهو يمضي لتحليل أسس سياسة محمد علي التعليمية وخطواته وأدواته لتنفيذها، ويسلط الضوء علي الضرورة التاريخية التي دفعت به إلى الاتجاه نحو الغرب وأثر ذلك علي النظام التعليمي، ثم يرصد تطور النظام التعليمي منذ نشأته عام ١٨١١، وما ارتبط بذلك من قرارات ونظم ومؤسسات ودواوين.

لقد راح المؤلف يفصل في دراسته أوضاع التعليم العام، الابتدائي والتجهيزي، ثم التعليم الخاص، والفني والبعوث العلمية، ولم يكتف بذلك بل رأي أن يبرز لنا طبيعة الحياة المدرسية، بتلاميذها ومديرية وإدارتها، في صورة تتبض بالحياة. ولأنه كان مؤمنا بأن وراء كل كتابة تاريخية فكر، وأن السرد ما هو إلا وسيلة لبلوغ هذا الفكر، وأن الكتابة التاريخية ليست مجرد تسجيل الحقائق والمعلومات الموثقة، وإنما هي نقد وتحليل واستنتاج ورؤية، لذلك خصص الجزء الأخير من كتابه عن عصر محمد علي لتقديم نظرة تحليلية نقدية، أوضح فيها مغزي حركة التجديد والتحديث... وأوجه الضعف في النظم والمناهج وفي علاقة ذلك بالمجتمع، ليضع يده علي تقدير

النجاح الذي تم إحرازه، خاصة في مجال بث الروح القومية في مصر، وتوطيد زعامتها للشرق العربي... ومن النتائج السلبية التي لقي عليها المؤلف الضوء، قصور التعليم عن التغلغل في طبقات المجتمع كلها، الأمر الذي انتهى إلى تكوين طبقة ممتازة بتعليمها في المجتمع بالقياس إلى مجموع الشعب الجاهل، وممتازة بثرائها بالقياس إلى مجموع الشعب الفقير... وقد ذكر أنه "لا ريب في أن كثيرا من الأدوار الاجتماعية والاقتصادية التي نعانيها ترجع إلى هذا الانحلال في المجتمع المصري، وأخصها ما يلقاه السواد الأعظم من المصريين - وهم الطبقة العاملة - من إهمال أو شعورهم بفقدان العدل والمساواة واختلال التوازن الاجتماعي واحتقار العمل اليدوي".

لقد كانت الموضوعات العسكرية والسياسية من الموضوعات التي تغري الباحثين والدارسين لعصر محمد علي، غير أن الموضوعات الإصلاحية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي لا تقل أهمية في بناء مصر الحديثة، ومن هنا اتجه مؤرخنا إلى دراسة التعليم، وليس تاريخ التعليم عنده - كما قال أستاذه غربال - تاريخ خطط دراسية أو مناهج فحسب، بل هو تاريخ مقوم من مقومات الحياة القومية... ولم يكن عبد الكريم هو أول من كتب في تاريخ التعليم، فقد سبقه أمين سامي باشا والأمير عمر طوسون، فضلا عما كتبه كلوت بك ومنجان.. وغيرهم، لكن كتاباتهم كانت مجرد مؤلفات عامة، وليست دراسات علمية موثقة، ومن هنا تفرد هذا العمل الذي استند إلى الوثائق الرسمية المتعلقة بعصر محمد علي والتي حصل عليها المؤلف من «قسم المحفوظات التاريخية» بالديوان الملكي، غير المنشورة والمنشورة، وكتب الرحالة، وما نشر بالصحف الأجنبية المعاصرة وكتابات القناصل، فضلا عن الوثائق التركية والأجنبية، حيث قضى المؤلف أكثر من خمس سنوات يدرسها في أناة وصبر ويستخلص منها مادته العلمية، ويرتبها حسب موضوعات دراسته وفق المنهج الذي ألزم نفسه به، ليخرج لنا هذا السفر القيم، الذي لم يترك شاردة ولا واردة إلا أحصاها ودرسها.

وفي الجزء الثاني من تاريخ التعليم في مصر، والذي تناول عهدي عباس الأول وسعيد باشا (١٨٤٨ - ١٨٦٣) درس مؤلفنا نظم الإدارة التعليمية في ديوان المدارس وأقالمه، كما تابع التاريخ لمعاهد الدراسة، سواء

كانت مدرسة المبتديان بالقاهرة أو مكاتب المبتديان بالأقاليم، والمدارس التجهيزية والخصوصية، ومدرسة الألسن وقلم الترجمة، والمدارس الطبية والحربية والبحرية، والمهندسخانة والبعثات العلمية، مع رصد ما أصابها من توقف وإعادة، وتقليص وإلغاء، وما ارتبط بعهد الواليين من انحسار وتفكيك للكثير من مؤسسات التعليم التي أرسيت في عهد سلفهما الكبير، فقد كان عباس باشا "قليل الثقة بالعهد الماضي ونظمه وسياسته ومعاهده وأسائنته وطلبته" وهذا ما جعل المؤرخين يعتقدون أن الباشا أرجع البعثة العسكرية التي أنشأ لها جده المدرسة الحربية المصرية بباريس، ولكن مؤرخنا أثبت أن عباس أعاد الأمراء وطلبة الفنون الحربية فقط، وأبقى علي الطلاب الذين يدرسون الطب والهندسة والصيدلة واللغات.

وفيما يتصل بمنهج المؤلف في الدراسة، فقد كان يلزم نفسه بعرض آراء الكتاب والمؤرخين الذين سبقوه في الكتابة عن قضية من القضايا، ثم يختبر مدي صحتها فيذكر "وسنحاول أن نجلو وجه الحق معتمدين - ما استطعنا - علي الوثائق التي أتيج لنا الاطلاع عليها من قسم المحفوظات التاريخية بديوان جلالة الملك" فينفي ما وقع فيه السابقون من أخطاء ويثبت ما أكدته الوثائق في شكل تحقيق علمي يصل به إلي إدراك الحقائق (راجع مثلا تحقيقه لروايات جورجى زيدان وعبد الله النديم وعمر طوسون وهيوارث دن عن البعوث في عهد عباس، في مقدمة الفصل الرابع).

المهم أن المؤلف سجل بأمانة وموضوعية، ما خيم علي مصر من ضعف وتدهور في عصر عباس باشا، الذي توقفت فيه الحركة الإصلاحية الواسعة النطاق التي عرفتتها مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فشهدت البلاد انكماش القوة العسكرية والبحرية، وانكماش الحركة الصناعية التي وضع محمد علي أساسها، وانحلال السياسة الاقتصادية. كما شهدت انحلال النظام التعليمي الحديث الذي بدأه محمد علي.

وبنفس النظرة الناقدة، كان ينظر إلي عهد سعيد باشا، ابن محمد علي، والذي خلف عباس باشا في يوليو ١٨٥٤، الذي كان عليه أن يرعي خطة والده، ويتعهد جنورها التي لا تزال حية في الثري، حيث كان أبوه يعلق عليه آمالا كبارا، خاصة وقد أشركه في بعض جوانب الإصلاح، لكن سعيدا

انقاد للأهواء المتناقضة، فلم يلق بالا وأزمع أن يبدأ البناء من جديد، وكانت الحكمة الوطنية تقتضي أن يرسم خطة أبية، لكنه لم يكن من الكفاية واتساع الأفق بحيث يستطيع أن يرسم ويبني خطة جديدة، فجاءت خطة سقيمة الوضع.. عني بالمظهر أكثر من عناية بالجوهر.. وجاءت خطته للتعليم لتوضح ما في خطته العامة من قصور في الفكر، واضطراب في العمل وضعف في التوجيه وخضوع لشتى الأهواء.

أما الجزء الثالث بمجلديه، فقد تناول فيه تاريخ التعليم في عصر الخديوي اسماعيل وامتد به حتى السنوات الأولى من عصر الخديوي توفيق، أي حتى بداية الاحتلال البريطاني لمصر لأن عهد الاحتلال تميز بسياسة تعليمية مختلفة، لم يكن لحاكم مصر الشرعي دور في إرسائها، لعل مؤلفنا رأي أنها تحتاج إلى دراسة أخرى مختلفة. وحسب خطة المؤلف في الجزأين السابقين، تناول في البداية سياسة التعليم وإدارته ودواوينه وأساليب الإدارة التنفيذية، والتوجهات العامة، واللوائح والقوانين والنظم والبرامج والمشروعات والميزانية.. إلخ، ثم انتقل إلى دراسة المؤسسات التعليمية حتى عام ١٨٨٢، كالمكاتب والمدارس الابتدائية ومدارس البنات، ومدارس المكفوفين والصم، والتعليم في السودان. وكذلك انتقل إلى دراسة مؤسسات التعليم فوق الابتدائي، كالمدارس التجهيزية ودور المعلمين والمدارس الحربية والبحرية ومدارس الطب والزراعة وغيرهما.. وتابع دراسة البعثات العلمية ورصد ما انتابها من تغيرات، في الكم والكيف مفسرا دلالة ذلك كله، ثم انفرد هذا الجزء علي نحو خاص بدراسة موسعة للمعاهد الخارجة عن النظام الحكومي كالأزهر ومدارس الإرساليات والجاليات الأجنبية، والطوائف غير الإسلامية والمدارس الحرة المجانية العامة ونحوها. وسنلاحظ أن الدكتور عزت عبد الكريم أولي عناية خاصة للحديث عن حركة الإصلاح والتجديد في الأزهر، عالج فيها مدي نجاح هذه الحركة، ودرس اللوائح والقوانين المتعلقة بذلك.

لقد أوضح المؤلف أنه رأي أن تحديث مصر في عصر اسماعيل ارتبط بوصل ما بينها وبين دول الغرب والاستعانة بعلم الغرب ونظمه ورجاله، وأنه ارتبط كذلك بإقرار شكل جديد لعلاقات مصر بالدولة العثمانية

علي أساس يمنح مصر، في نطاق التزاماتها الدولية، القدرة علي الانتعاش والنمو. ثم جعل يربط بين جهود محمد علي الإصلاحية وجهود اسماعيل، فذكر أن محمد علي انصرف إلي تشييد البناء، بناء القوة والعلم والمال، وفتح أمام المصريين آفاقا واسعة، ورسم لهم مثلا عليا وحملهم علي التطلع إليها والسعي لبلوغها.. ورسم لهم ما ينبغي وأمة ناهضة في ظل حكومة واحدة تقضي علي تشتت السلطان وتوحد عناصر الأمة جميعا، وتدفعها إلي البناء والتعمير، فتح لهم أبواب العلم والحضارة الغربية...

هكذا رأي أن محمد علي وضع الأساس في جهوده الإصلاحية، لكن لم يتم لها المراد من النمو والاستقرار، كما أن عباس وسعيد قد اتخذ كل منهما أسلوبا جديدا، وأهملوا الأساس، ولم يصلوا ما انقطع.

لكن اسماعيل كان خليقا بأن يترسم خطي محمد علي في الإصلاح، لقد تولى الحكم وتسلم تراثا مثقلا بالمتاعب: إدارة محتلّة، دواوين ملغاة، نظاما تعليميا منحلا، اقتصادا أهليا ضعيفا حديث التكوين من أثر إنفكاكه من قيود الاحتكار الحكومي، إمتيازات أجنبية، نظاما قضائيا معقدا يسوده الظلم والفساد.. صحيح أن اسماعيل عندما تولى وجد الكتائب في المدن والقري ووجد الأزهر، لكن هذا لا يكون "نظاما تعليميا"، كما أن محمد علي عندما أقام مدارس حديثة تعد الناشئة علي النحو الذي تبتغيه الدولة، كان مقتنعا بأن معاهد التعليم القديمة التي عاشت مستقلة عن سلطة الدولة، لن تستطيع أن تقي بما يريد.. فعرفت مصر نوعان من معاهد التعليم والتربية جنبا إلي جنب، ولكل وجهة هو موليها، هذا ما وجده اسماعيل عند توليه، بقايا المدارس الحديثة، ومعاهد التعليم القديمة، ووجد أيضا مدارس الإرساليات الأجنبية التي كانت تدعو لثقافة لا تمت لثقافة البلاد بسبب.

ومع ذلك لم تهن عزيمته، وأدرك أن إصلاحات محمد علي لم يقدر لها أن تحيا من بعده، لأنها لم تهدف إلي المستقبل قدر استهدافها للحاضر، وأنها لم تجد الرأي العام المستتير الذي يحفل لهذه الإصلاحات وينهض لحمايتها، كان اسماعيل يؤمن - بما آمن به محمد علي - من "أن في أولاد مصر قابلية ونجابة" كان يؤمن بخصب العقليّة المصرية إيمانه بخصب التربية المصرية، لذا حرص علي تشجيع قيام الرأي العام المستتير، الذي يلبي

حاجات النهضة ويدافع عنها، وهذا الرأي العام المستتير لا سبيل إلى تكوينه إلا بالتعليم.. فالتعليم عنده غاية في نفسه بقدر ما هو وسيلة للتوجيه والبعث الجديد..

نلكم هو العلامة "أحمد عزت عبد الكريم" الذي كان في طليعة الجيل الثاني من المؤرخين الأكاديميين - بعد جيل الرواد: غربال ورفعت وصبري- والذي أسس مدرسة علمية جديدة يعرفها الجميع، والذي تميزت دراساته بدقة البحث، واتزان الحكم، واعتدال الرأي، وتحري وجه الحقيقة في التفكير والتعبير. والذي فتح للدراسات التاريخية الجامعية آفاقاً رحبة ومجالات جديدة.

* * *

الفصل العاشر

أحمد عبد الرحيم مصطفى

وتأسيس المعرفة العلمية للتاريخ

الفصل العاشر

أحمد عبد الرحيم مصطفى

وتأسيس المعرفة العلمية للتاريخ

فى الخامس والعشرين من مارس ٢٠٠٢ رحل فى صمت عن عالمنا مؤرخ كبير، وعالم من علماء التاريخ المفكرين الكبار، هو الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، أستاذ تاريخ مصر والعالم العربى الحديث والمعاصر، وبفقده، فقدت مصر واحدا من أعلام المؤرخين الذين أرسوا أسس وتقاليد المدرسة العلمية الحديثة فى كتابة التاريخ، وأرسوا تقاليد البحث العلمى الموضوعى بكتاباتهم وندواتهم وتلاميذهم.

وقد ولد الأستاذ الجليل فى إحدى قرى سوهاج بصعيد مصر فى نوفمبر عام ١٩٢٥، وحصل على درجة الليسانس الممتازة فى الآداب من جامعة القاهرة عام ١٩٤٦، وأعقبه بديبلوم معهد التربية العالى عام ١٩٤٨ ليشغل فترة قصيرة بالتعليم الثانوى، يعين بعدها معيدا بجامعة عين شمس (إبراهيم باشا آنذاك) حيث حصل على درجة الماجستير عام ١٩٥١ بدراسته عن "علاقة مصر بتركيا فى عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩" تحت إشراف الأستاذ محمد فؤاد شكرى ثم الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، الذى درس معه لدرجة الدكتوراه فى البداية، ثم أوفد فى بعثة دراسية إلى جامعة لندن، ليحصل على دكتوراه الفلسفة فى التاريخ عام ١٩٥٥ فى موضوع من أهم موضوعات تاريخ مصر الحديث يتناول "شئون مصر الداخلية والخارجية ١٨٧٦ - ١٨٨٢" تحت إشراف الأستاذين هارولد بوون ومديكوت، ليقدم لنا دراسة وثائقية لهذه الفترة الحرجة من تاريخ الوطن، وهى فترة تزايد التدخل الأجنبى ونمو الحركة الوطنية المصرية، التى أفضت إلى قيام الثورة الوطنية المعروفة بالعرايية، وتعد أكمل وأهم دراسة صدرت عن هذا الموضوع وقد عربها بعد ذلك ونشرتها دار المعارف عام ١٩٦٥

تحت عنوان "مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢" ونفذت في حينها ولم تطبع منذ ذلك التاريخ رغم أهميتها الشديدة.

وقد شغل الأستاذ المؤرخ بعد ذلك وظائف التدريس في كلية الآداب بجامعة عين شمس منذ عام ١٩٥٦ مدرسا، فأستاذًا مساعداً، فأستاذًا لكرسي التاريخ الحديث منذ عام ١٩٦٨ رئيساً للقسم (١٩٧٠)، فوكيلاً للكلية لعام ١٩٧٢ - ١٩٧٣. وقد شاعت ظروفه أن يعار للعمل أستاذًا بجامعة الكويت، التي استقطبت في حينه أعلاماً من الأساتذة المصريين منهم الأساتذة الدكتور محمد عواد حسين وأحمد أبو زيد وعبد الرحمن بدوي وفؤاد زكريا وحسين مؤنس وغيرهم. وقد استمر الدكتور أحمد عبد الرحيم يعمل فترة طويلة في جامعة الكويت (١٩٧٣ - ١٩٨٧) قام خلالها بنشاط علمي جم وبجهد تأسيسي كبير، من خلال إشرافه العلمي وجهوده في التأليف والترجمة مدفوعاً بإيمانه بأن له رسالة يؤديها في أي مكان من وطنه العربي، وقد عاد الأستاذ إلى بيته الأول في كلية الآداب بجامعة عين شمس عام ١٩٨٧ ليستأنف نشاطه العلمي بين تلاميذه، وقد صاروا كباراً يشار إليهم بالبنان، وقد كرمته الدولة بمنحه جائزتها التقديرية في العلوم الاجتماعية عام ١٩٩٨، وربما كان لغيابه عن مصر فترة طويلة نسبياً أثر في تأخر هذا التكريم، الذي كان جديراً باستحقاقه له قبل ذلك بسنوات طويلة.

لقد كان الأستاذ المؤرخ لا يعرف من ملذات الدنيا غير القراءة والكتابة وجلسات النقاش العلمي، وأظن أن هذا كان أفضل ما يحب فعله ويستمتع به، فلم يتوان عن المشاركة ببحوثه ومداخلاته في المؤتمرات العلمية والندوات التاريخية، خاصة ذات الطابع العلمي الأكاديمي، سواء في مصر أو في بقية العواصم العربية والأوربية، حيث كان فارساً، يقول دائماً الجديد، ويفجر القضايا، ويتمتع بمقدرة هائلة على جذب انتباه الحضور وإفادتهم. وربما كان أبرز المؤتمرات التي شارك فيها بأبحاثه، المؤتمر الذي انعقد في جامعة لندن (١٩٦٤ - ١٩٦٥) والذي كان يتناول "التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مصر الحديثة"، والذي أشرف عليه الأستاذ هولت، وقد ألقى فيه الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى بحثين بالإنجليزية أحدهما عن انهيار نظام الاحتكار في مصر بعد عام ١٨٤١، والآخر عن أوراق حكيمان الذي

كان مهندساً كبيراً في عهد محمد علي وترك أوراقاً تكشف عن جوانب هامة من تاريخ مصر خلال الفترة (١٨٤٠ - ١٨٦٣).

وقد نشر بحثاً الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ضمن الكتاب الذي ضم أبحاث المؤتمر وصدر بالإنجليزية عام ١٩٦٨ عن جامعة لندن تحت عنوان: Social and Political Change in Modern Egypt ، والذي لم يقدر له أن يترجم إلى اللغة العربية حتى الآن رغم أهميته الكبيرة، وإن كان أستاذنا قد ترجم بحثيه ونشرهما ضمن كتاب أصدرته هيئة الكتاب تحت عنوان "عصر حكيان" عام ١٩٩٠ حيث ضم فيه مجموعة من أبحاثه المترجمة التي تغطي موضوعات مهمة من تاريخ مصر خلال الفترة التي أعقبت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ وحتى أواخر القرن التاسع عشر.

لقد كان الأستاذ المؤرخ من عمدة سمنار التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة عين شمس، وقد تولى الإشراف عليه فترة من الزمن، ساهم فيها بجهوده في إرساء تقاليد الندوات العلمية المنتظمة، وقد تعددت المجالات التي درس فيها، فإلى جانب جامعته الأم، ألقى دروسه في جامعة الموصل وجامعة الكويت، وفي معهد البحوث والدراسات العربية، والجامعة الأمريكية بالقاهرة، كما أشرف على الكثير من رسائل الماجستير والدكتوراه في كل هذه المعاهد العلمية وغيرها، وكان له في كل منها تلاميذ ومريدون، لا يسع المقام هنا لذكرهم.

ولم يكن الأستاذ المؤرخ منغلِقاً على كتبه وذاته، يعيش في برج أكاديمي عاجي، وإنما كان منخرطاً في الحياة الثقافية العامة، قارئاً ومستمعاً ومشاركاً بقدر معين، من خلال الإذاعة المسموعة والمرئية في كل من القاهرة والكويت، والإذاعة البريطانية، فضلاً عن مشاركته بالكتابة في الصحف والمجلات من حين لآخر، وعندما يطلب منه ذلك، وفي مجال تخصصه واهتماماته، فقد كان عزوفاً عن الأضواء والشهرة، وحسبه عندما يكتب أن يكون الموضوع ملحا عليه وله فيه رأى أو رؤية، وكان سلوكه مطابقاً لما يؤمن به، وما يعلمنا إياه، من أن المؤرخ الحقيقي لا ينبغي له أن يجذب وراء الأضواء، أو يسعى لذوى السلطان، ليستطيع أن يحافظ على استقلاليتة وحيدته، وأن يمتلك زمام قلمه الذي انتدبه لمهمة مقدسة.

وقد لا يعرف الكثيرون أن الأستاذ المؤرخ الجذب في بداية حياته إلى الأدب، الذي كان عاشقا وقارئا نهما له، وكان أول كتاب وضعه تحت عنوان "توفيق الحكيم، أفكاره وآثاره" الذي نشره عام ١٩٥٢، ورغم اهتمامه بالتاريخ لأفكار توفيق الحكيم من خلال مؤلفاته وآثاره، بحكم تكوينه كمؤرخ، إلا أن رؤيته النقدية المبكرة للموضوع، وضعته في تماس مع نقاد الأدب آنئذ، وربما لو لم يجذبه التاريخ ويستغرقه بشكل تام بعد ذلك لنتى كتابه عن الحكيم بجزء آخر عن آثاره بعد عام ١٩٥٢، ولكسب الأدب ناقدًا جديدًا آنئذ. وعموما لم يتخل الأستاذ عن متابعتة لقراءة الأدب، وهو ما كان يبدو واضحا من مناقشاته وتعليقاته، كما أن له مقالات معروفة عن الأستاذ العقاد والدكتور هيكل والأستاذ إحسان عبد القدوس وغيرهم، وإن كان تركيزه على الجانب التاريخي في كتاباتهم وأعمالهم واضحا، تاركا الجوانب الأخرى لنقاد الأدب والمشتغلين به.

* * *

أما عن مؤلفات الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، فقد كتب، إلى جانب رسالتيه للماجستير والدكتوراه، وكتاب "عصر حكيان" الذي تناول دراسة مصر منذ أواسط القرن التاسع عشر، كتابا صغيرا في مبناه كبيرا في معناه عن "الثورة العربية" نشر عام ١٩٦١ في سلسلة المكتبة الثقافية، ثم وضع كتابا هاما عن "تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة ١٨٨٢ - ١٩٣٦" ضمنه آراءه وتحليلاته النافذة، والمعروف أنه نشره في أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ في فترة كنا فيها نحتاج إلى مراجعة النفس والعودة إلى الجذور التاريخية، بوعى ومنطق جديدين، وقد أكمل هذا الكتاب بكتاب آخر، وإن اختص بدراسة القضية الوطنية، قضية الجلاء البريطاني عن مصر، دون بقية القضايا التي عالجها في كتابه ذاك، وقد نشر الكتاب الجديد عام ١٩٦٨ تحت عنوان "العلاقات المصرية - البريطانية من ١٩٣٦ - ١٩٥٦". وإلى جانب ما سبق ألف كتابا عن "مشكلة قناة السويس" عرض فيه تطورها التاريخي من ١٨٥٤ - ١٩٥٦ في عرض علمي مركز، رصد الخطوط العامة دون إغراق في التفاصيل. وعلى نفس الأهمية يأتي كتابه عن "تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة"

الذي صدر عام ١٩٧٣ حيث رصد فيه معالم التطور وأهم الاتجاهات وإسهامات المفكرين والمتقنين. وقد جمعت له دار الهلال مجموعة من مقالاته التي تناولت عددا من الشخصيات السياسية التي لعبت أدوارا مهمة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، بدءا بالشيخ محمد عبده وانتهاء بالدكتور محمد صلاح الدين، ونشر هذا الكتاب تحت عنوان "شخصيات مصرية" في سلسلة كتاب الهلال، عدد ديسمبر ١٩٩٣.

وفي تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر وتاريخ الدولة العثمانية له العديد من المؤلفات أبرزها كتابه "الولايات المتحدة والمشرق العربي" (١٩٧٨) وفي أصول التاريخ العثماني (١٩٨٢) و"بريطانيا وفلسطين ١٩٤٥ - ١٩٤٩" (١٩٨٦)، و"حركة التجديد الإسلامي في العالم العربي الحديث" (١٩٧١)، كما نشر مقالتيهما "جمال الدين الأفغاني وأفكاره السياسية" و"نظرة جديدة إلى جمال الدين الأفغاني" بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية (١٩٦٢، ١٩٧٦). كذلك قدم دراسة وثائقية عن "مشروع سوريا الكبرى" أصدرتها حوليات جامعة الكويت (١٩٨٤)، كما نشر دراسة عن "أزمة ١٩٥٨ والتدخل الأمريكي في لبنان" نشرت بكتاب الأزمة اللبنانية، الصادر عن معهد البحوث والدراسات العربية (١٩٧٨)، وقد أفرد بحثا آخر عن "مضايق تيران ومشكلة الشرق الأوسط" نشر ضمن كتاب البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية، الذي أصدره سمنار التاريخ الحديث بأداب عين شمس (١٩٧٩). وقد أصدر كذلك دراستين إحداهما عن "مشروع حلف شرق البحر المتوسط عام ١٩٤٨" بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية بالكويت (١٩٨٧) والأخرى عن "مشروع اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٤٨" بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بالكويت (١٩٩٤).

وكان للدكتور أحمد عبد الرحيم اهتمام خاص بالمؤرخين ومناهجهم، كما اهتم بمن كتب في التاريخ من المفكرين والأدباء أيضا، وقد شارك في الإعداد لندوة أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عام ١٩٦٧ عن "إعادة كتابة التاريخ القومي" حيث نوقشت فيها هذه القضية من جانب لفيف من رجال الفكر والمؤرخين. كذلك نشر دراستين عن المؤرخ الكبير عبد الرحمن الجبرتي، أولاهما عن كتابه "عجائب الآثار.. نشرت بمجلة

تراث الإنسانية (١٩٦٦) وثانيتها عن "الجبرتي مؤرخا" نشرت ضمن كتاب "عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث" نشرته هيئة الكتاب (١٩٧٦)، كما كتب دراسة هامة عن "محمد شفيق غربال مؤرخا" نشرتها مجلة الجمعية التاريخية (١٩٦٣) أظهرت قيمة وأهمية هذا المؤرخ الكبير ومكانته في كتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر. أما الأستاذ عبد الرحمن الرافعي، مؤرخ الحركة القومية، فقد حظى بدراسة كشفت عن أهمية كتابته ومدى قيمتها العلمية، وقد نشرت بمجلة المجلة عام ١٩٦٢.

وكان الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى مترجما من طراز فريد، قدم نماذج مثالية للكاتب المؤرخ عندما تبدو ترجمته كما لو كانت مؤلفة، في دقتها وروحها، بفضل تمكنه من اللغات وقدرته على التعبير بلغة سلسة مشرقة، وبمقدرة عالية على فهم المصطلحات والألفاظ وتعريبها. وكان أول نشاط له في مجال الترجمة عندما ترجم كتاب سيتون وليمز "بريطانيا والدول العربية ١٩٢٠ - ١٩٤٨" الذي نشره عام ١٩٥٢ بعد أن أضاف إليه هوامش وتعليقات وتذييلا مكملًا له. كذلك شارك في ترجمة كتاب نورمان ماكنزي "موجز تاريخ الاشتراكية" (١٩٦٠) وكتاب هربرت فيشر "في أصول التاريخ الأوربي الحديث" (١٩٦١) كما شارك في ترجمة كتاب هيلين ريفلين عن سياسة محمد علي الزراعية والذي نشره تحت عنوان "الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر" عام ١٩٦٧ بعد أن رأى العنوان الجديد أكثر دقة ودلالة على موضوع الكتاب.

ومن أهم ما ترجمه الأستاذ المؤرخ كذلك كتاب خطير من أهم الكتب التي تناولت علاقة الغرب بالمجتمع الإسلامي، تأليف جب وبوون، وقد نشر ترجمة مجلده الأول في جزئين نشرتهما دار المعارف (١٩٧٠) والمجلد الثاني نشره في جزئين أيضا نشرتهما هيئة الكتاب (١٩٨٩ - ١٩٩٠) والكتاب بجزئيه حصيلة دراسات طويلة ومتأنية قام بها المؤلفان لتتبع المؤثرات الغربية في القسم العربي من الإمبراطورية العثمانية، وإن كنا نتمنى أن يعاد طبع هذه الأجزاء المترجمة في مجلدين، حسب الطبعة الإنجليزية، وفي طبعة جديدة جيدة تليق بهذا العمل العلمي الرصين، تأليفًا وترجمة.

وفي مجال ترجمة الكتب المتخصصة المهمة أيضا قدم ترجمة دقيقة وأمينة لكتاب فريد في موضوعه وهو كتاب لوكار هيرزوير "ألمانيا الهتلرية والشرق العربي" الذي كان قد ترجم من البولندية إلى الإنجليزية، التي نقل عنها أحمد عبد الرحيم مصطفى النص العربي الذي نشرته دار المعارف (١٩٦٨)، ولعل آخر عمل ترجمه كان كتاب أندرو هس عن "الحدود المنسية The Forgotten Frontiers" والذي نشر ترجمته بالكويت تحت عنوان "افتراق العالمين الإسلامي والمسيحي في المغرب والأندلس".

وينبغي ملاحظة نوعية الكتب العلمية المتخصصة في مجال عمله واهتماماته، والتي ضرب بها أمثلة لكيف تكون الترجمة، ولماذا يكون المترجم متخصصا فيما يترجم، كما نلاحظ أن معظم الكتب التي ترجمها كانت منشورة حديثا حين ترجمها، مما يعنى متابعتها الدائبة لما يؤلف، ويدل على مدى حرصه على إفادة مواطنيه بأحدث ما ينشر في الخارج. كما نلاحظ أيضا أهمية أنه ترجم بنفسه مؤلفاته وأبحاثه التي وضعها بالإنجليزية، ليؤكد فكرة أن صاحب العمل هو الأقدر على تقديم أفكاره وآرائه، وليفيد بها أكبر عدد من قراء العربية، وباليات كل الذين كتبوا أبحاثهم بلغات أجنبية أن يفعلوا ذلك.

• • •

وإذا كان محمد شفيق غربال يعتبر رائدا كبيرا في تأسيس مدرسة الدراسات التاريخية، بأسلوبها ومنهجها الحديث، إلا أن موسوعيته حالت دون وفرة إنتاجه البحثي في مجال تخصصه، وإن استعاض عن ذلك بتكوين طلابه، فقد مثل أحمد عبد الرحيم مصطفى، الذي كان أبرزهم ولا شك، نقلة نوعية مهمة في اتجاه هذه المدرسة، من المعرفة الموسوعية، التي ميزت غربال، وإلى المعرفة العلمية المتخصصة بالمعنى الأكاديمي المحدد للتاريخ، يشهد بذلك وفرة إنتاجه ودقة منهجه وصرامته في تطبيقه، وتكريس التقاليد العلمية في مجال التخصص، مما ساهم في تأصيل المدرسة التاريخية العلمية، من خلال المؤلفات وحلقات البحث العلمي وتكوين الطلاب.

لقد كان أحمد عبد الرحيم يؤكد دائما على أن التاريخ هو ذاكرة الشعوب الحية، وهو القنطرة التي تعبر عليها الأجيال، وأن على دارسيه أن يفتنوا إلى أن ثمة خيطا دقيقا بين الأمجاد الحقيقية، التي لا يخلو منها تاريخ أى شعب حى وبين الأمجاد المختلقة، وأن هناك فرق بين إزاحة الغبار عن الفترات الزاهية من تاريخ الأمة، وبين التزييف والتجديف. لقد كان عالما فاهما لطبيعة علم التاريخ، ومدارسه واتجاهاته ومناهجه، كأفضل ما يكون العلم والفهم.

لقد كان ينبهنا إلى أن مهمة المؤرخ ليست هينة، وأن الذى يميز بين مؤرخ وآخر، أن أحدهما تتشعب به الدروب، جريا وراء السرد والتفاصيل التى تسيطر على المادة، وبين آخر يجمع ما يمكنه جمعه من المادة، ثم يعيد صياغتها، وفقا لخطة مرنة، تربط أطراف الموضوع بعضها ببعض، فيخرج فى نهاية الأمر بوحدة عضوية، مترابطة متفاعلة، لا يبدها شئ من التكرار أو التفكك، والعبرة هنا بالكيف لا بالكم، وفرق بين المؤرخ الحقيقى، وبين راوى الأحداث، أو جامع المادة وناشرها.

كانت "الموضوعية" هى أهم خصائص منهج أحمد عبد الرحيم مصطفى، لكن أية درجة من الموضوعية ؟ صحيح أن الموضوعية ثوب فضفاض، ما دام الكاتب طرفا فيها، لكن ثمة حد أدنى من الالتزام، تكون الكتابة دونه نوعا من الإسفاف الماس بالقيم الأخلاقية. كان الأستاذ يرى أن الموضوعية المطلقة خرافة، طالما أن من يكتب التاريخ كائن حى، لابد أن له ميوله واتجاهاته وانفعالاته وانتماءاته، لكن المؤرخ المستقل يستطيع أن يضع ذلك كله فى إطار حده الأدنى.

كان أحمد عبد الرحيم مصطفى يدعو دائما إلى الالتزام بالمنهج العلمى ويشدد على ذلك، ويذكر أن من واجبنا أن نطأطئ الرأس أما أحكامه، وأن نروض النفس على قبولها، وقد كتب ينبهنا إلى أن الحقيقة وحدها، على مرارتها، هى التى تمهد لنا الطريق السوى لفهم الأصول التاريخية لمشاكلنا، ورسم المسار الصحيح الذى من شأنه أن يساعدها، ولو بعد لئى، على حل قضايانا القومية على الوجه الصحيح.

وقد تميزت كتاباته بنظرة كلية شاملة، تكشف عن مقدرة خاصة على الربط والمقارنة والتركيز، مع سمو في أسلوب العرض من الناحيتين الإنشائية والموضوعية، وهو أسلوب لا يتأتى إلا لمن أوتى عقلية واعية، تميز بين الغث والسمين، تخطت ثقافتها حدود التخصص الأكاديمي الضيق، وهو ما يبدو واضحا خلال عطائه العلمي.

لقد كان أحمد عبد الرحيم مصطفى يتميز بذهنية عالية، ثرية بحصيلة من المعرفة التاريخية، يختار المرء معها كيف يستطيع أن تحتفظ بهذا القدر من التفاصيل والحقائق، وبهذه القدرة على استردادها وتوظيفها، فضلا عن تميزه بالقدرة على التركيز والتفكير والتحليل، بنظرة نقدية واسعة الأفق، ثم إعادة التركيب وصياغة أصعب الأفكار، بأبسط الألفاظ وأدقها، وبحس أدبي راق وخيال خصب، تسعفه حصيلة غنية من دائرة معارف خاصة في اللغة والأدب والفلسفة وعلوم السياسة والاجتماع. لقد كان قادرا على النفاذ إلى عمق القضية التي يناقشها في غير تردد، وعرض رأيه فيها في غير لبس أو إبهام، ليقول دائما جديدا ومفيدا.

ولم يكن فكره جامدا. كما لم تكن ذهنيته الفذة، في النظر إلى الأمور وتحليل الأحداث، تنغلق على رؤية محدودة ضيقة، وإنما على استعداد للمراجعة، فيتسع أفقها رحبا ومتحررا، وداعيا إلى التحرر من أسر التقليد والجمود. ففي صدر مؤلفه عن أصول التاريخ العثماني، دعا إلى طرح النظرة التقليدية التي تدّين الدولة العثمانية وتاريخها، وطالب بمراجعة وتعديل هذه النظرة استنادا إلى الوثائق العثمانية الحديثة، حتى يمكن وضع التاريخ العثماني في إطاره الصحيح من التاريخ العالمي، كما كتب مقالا يتناول دور العثمانيين في الحفاظ على التراث الإسلامي.

ولم يكن أحمد عبد الرحيم مصطفى من أنصار الانغلاق على اتجاه واحد في تفسير التاريخ، وإن أبدى ميلا إلى التفسير الاجتماعي، ومن هنا نادى بضرورة استبعاد المبالغة في إبراز دور الفرد أو البطل في صنع التاريخ، إذ كان يرى أن ثمة علاقة دialeكتيكية بين الفرد والمجتمع، وأن كلا منهما يؤثر ويتأثر، وأن الجماهير بدون قيادة، لا تعدو أن تكون ضربا من الغوغائية، كما أن قيادة بدون

جماهير، لا تعدو أن تكون شخصيات أسطورية عديمة الوجود الحقيقي.

لقد كان يشدد على أنه لا ينبغي إحاطة الشخصيات التاريخية التي ندرسها بالقداسة وكأنها آلهة تمشي على الأرض، كما لا ينبغي أن نحاصرها بالانتقاد المتواصل وكأنها شياطين جُبلت على الشر، ومن هنا دعا إلى التخلص من النزعات العاطفية المتصلة بسحر الشخصيات وجاذبيتها، فالزعماء لا يصنعون الأحداث بقدر ما يفوقون غيرهم في فهم اتجاهاتها، ويتقدمونهم في مجال المبادرة.

لقد دعا إلى تبني نظرة متوازنة توجب دراسة الشخص في إطار عصره، وفي إطار الطبيعة البشرية، ومن هنا كان نقده لاتجاه عبادة البطولة وتقديس دور الفرد في التاريخ، مدخلا علميا للتأكيد على رؤية الفرد أو البطل في إطار عصره ومجتمعه، مما يبرز ميل الأستاذ إلى تبني الرؤية الاجتماعية في تفسير التاريخ، حيثما تكون هناك ضرورة لذلك، وقد أولى هذه النظرة عناية خاصة، من خلال توجيه طلابه إلى دراسة الفئات والطبقات الاجتماعية، والاهتمام بالخلفيات الاقتصادية والاجتماعية التي تلعب دورها في مسار التاريخ، ومن ثم عدم الاهتمام بدراسة البنيان الفوقي وحده، وهو ما يجذب المؤرخين عادة، فلا يمكن فهم التطورات السياسية دون الاهتمام بمصادر الثروة وإنتاجها، وبالتشكيلات الاجتماعية ونشاطها وحركتها.

لقد كان أحمد عبد الرحيم مصطفى يمتلك جرأة نفس أبيه، ونزاهة ضمير حي، وقدرة طاغية على التأثير فيمن حوله، فكانوا يستمعون له دائما عندما يتحدث، تفاجئهم صراحته الشديدة، ويعجبون بقدرته على التسامي وعدم المساومة على الحق والعدل. كان معلما عظيما، وأستاذا ملهما، ففتح أمام طلابه آفاق معرفة لا تحد، وفكرا علميا متحررا. لقد كان يحلم بوطن أكثر تحررا ورفعة وتقدما، فعاش يناضل بقلمه، في مجال تخصصه، كأبيل ما يكون الشرفاء، في غير تدن ولا مزايده، لم يكثر لحظوظ الدنيا ومتعها. ورغم اغترابه وانسحابه في سنوات مرضه الأخير، إلا أنه كان قد ترك جذوة من روحه في قلوب طلابه ومحبيه، أظنها لن تنطفئ أبدا..

مؤلفات الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى

أولاً: الكتب:

- (١) توفيق الحكيم، أفكاره وآثاره، مكتبة الآداب، القاهرة (١٩٥٢).
- (٢) مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٤، رسالة الدكتوراه التي جرت ترجمتها وإجراء بعض التعديلات عليها، وقد نشرتها دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٥.
- (٣) مشكلة قناة السويس (١٨٥٤ - ١٩٥٦)، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة ١٩٦٦.
- (٤) العلاقات المصرية البريطانية من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٦، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٦٨.
- (٥) تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٧.
- (٦) حركة التجديد الإسلامي في العالم العربي الحديث، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٧١.
- (٧) تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٣.
- (٨) الخديو إسماعيل وعلاقته بتركيا، رسالة ماجستير مع بعض التعديلات، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٨.
- (٩) في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٢.
- (١٠) الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم ٤، الكويت ١٩٧٨.
- (١١) بريطانيا وفلسطين (دراسة وثائقية)، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٦.
- (١٢) عصر حكيكيان، سلسلة مصر النهضة (رقم ٢٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٠.
- (١٣) شخصيات مصرية، تجميع لمقالات نشرت في مجلة الهلال، صدرت عن دار الهلال في عام ١٩٩٣.
- (١٤) الثورة العربية، المكتبة الثقافية (فبراير ١٩٦١).

ثانياً: أبحاث صدرت باللغة العربية:

- (١) فصول من كتاب "كفاحنا ضد الغزاة"، القاهرة ١٩٥٦.
- (٢) إعادة كتابة التاريخ القومي، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٣ (١٩٦٧).
- (٣) عجائب الآثار في التراجم والأخبار لعبد الرحمن الجبرتي، مجلة تراث الإنسانية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، المجلد الرابع (يوليو ١٩٦٦).
- (٤) عبد الرحمن الرافعي وتاريخ الحركة القومية، مجلة المجلة، العدد الستون - السنة الخامسة (القاهرة، يناير ١٩٦٢).
- (٥) أفكار جمال الدين الأفغاني السياسية، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٩ - ١٠ (١٩٦٢).
- (٦) نظرة جديدة إلى جمال الدين الأفغاني، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثالث والعشرون (١٩٧٦).
- (٧) شفيق غريال مؤرخاً، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١١ (١٩٦٣).
- (٨) الأكراد والوحدة الوطنية في العراق، السياسة الدولية، نوفمبر ١٩٧١.
- (٩) أزمة ١٩٥٨ والتدخل الأمريكي في لبنان، الفصل الرابع عشر من كتاب "الأزمة اللبنانية" الذي أصدره معهد الدراسات العربية في عام ١٩٧٨.
- (١٠) مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية، حليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الخامسة - الرسالة الثالثة والعشرون (١٩٨٤).
- (١١) مشروع اتفاقية الدفاع المشترك (١٩٤٨)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الخامس والسبعون، المجلد الثامن والخمسون (أكتوبر ١٩٩٤).
- (١٢) مشروع حلف شرق البحر المتوسط (١٩٤٨)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الخامس والعشرون، المجلد السابع، الكويت (شتاء ١٩٨٧).
- (١٣) عبد الرحمن الجبرتي مؤرخاً، من أعمال مؤتمر الجبرتي الذي عقد في القاهرة في عام (١٩٧٥).
- (١٤) حفاظ العثمانيين على التراث الإسلامي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، المجلد الثامن، العدد الواحد والثلاثون (صيف ١٩٨٨).
- (١٥) ثورة ٢٣ يوليو والاستقلال الوطني، بكتاب: أربعون عاماً على ثورة يوليو، الأهرام (١٩٩٢).

ثالثاً: أبحاث باللغة الإنجليزية:

- (1) History, Change and Arab Culuture; Journal of World History, UNESCO, XIV, 1972.
- (2) Some Aspects of Egypt's Foreign Relations under Abbas I, Annals of the Fuculty of Arts, Ain Shams Uni. 1963.
- (3) The Break down of the Monopoly System in Egypt after 1841.
- (4) The Hekekyan's Paper.

وقد نشر البعثان الأخيران في الكتاب الذي صدر في لندن في عام ١٩٦٨ متضمنا الأبحاث التي أقرتها جامعة لندن (SOAS) بعد تقديمها لمؤتمر تاريخ مصر الحديث الذي انعقد بلندن في عام ١٩٦٥.

رابعاً: كتب انفراد بترجمتها أو اشترك في ترجمتها:

- (١) سيتون وليمز: بريطانيا والدول العربية: ١٩٢٠ - ١٩٤٨، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٢.
- (٢) نورمان ماكنزي: موجز تاريخ الاشتراكية، (بالاشتراك)، دار القلم، القاهرة ١٩٦٠.
- (٣) هيريت فيشر: أصول التاريخ الأوربي الحديث (بالاشتراك)، دار المعارف، القاهرة (١٩٦١).
- (٤) ترجم فصولاً من سلسلة تاريخ أفريقيا التي أصدرتها هيئة اليونسكو.
- (٥) ترجم عدة فصول في الستينيات أصدرتها مؤسسة فرانكلين ضمن كتاب مختصر تاريخ العالم.
- (٦) هيلين رفلن: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر (بالاشتراك)، دار المعارف (١٩٦٧).
- (٧) جب ويون: المجتمع الإسلامي والغرب، نشر الجزء الأول في جزأين صدر الجزء الأول منهما عن دار المعارف (١٩٧١)، أما الجزء الثاني فقد طبع في جزأين صدرا في سلسلة تاريخ المصريين التي أشرف علي إصدارها د. عبد العظيم رمضان، تحت رقم (٣٦) القاهرة (إيداع دار الكتب ١٩٩٠).

- (٨) ترجم كتاب: لوكار هيرزوير: ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، دار المعارف، القاهرة ١٩٧١.
- (٩) راجع ترجمة كتاب: ب. م. هولت: المهديّة في السودان، ترجمة: جميل عبيد، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٨.
- (١٠) التقاء العالمين الإسلامي والمسيحي في المغرب والأندلس، طبعة دار ذات السلاسل، الكويت (١٩٨٦). وعنوانه الأصلي: Andrew Hess, The Forgotten Frontier

• • •

المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
٥	الإهداء :	٥
٧	تقديم :	٧
٩	مقدمة المؤلف :	٩
١١	الفصل الأول :	١١
	ميراث الماضي ونهضة الكتابة التاريخية	
٥٣	الفصل الثاني :	٥٣
	أمين سامي باشا والتاريخ لمصر بتقويم النيل	
٧٣	الفصل الثالث :	٧٣
	أحمد شفيق باشا ونصف قرن من المذكرات والحواليات	
١٠٩	الفصل الرابع :	١٠٩
	محمد فريد بك والتاريخ الحربي لعصر محمد علي	
١٢٩	الفصل الخامس :	١٢٩
	نعوم شقير بك وكتابه المهم "تاريخ سيناء"	
١٥١	الفصل السادس :	١٥١
	يوسف نحاس بك دارسا للتاريخ.. وشاهدا عليه	
١٧١	الفصل السابع :	١٧١
	من رواد المدرسة الأكاديمية الوطنية	
١٨٧	الفصل الثامن :	١٨٧
	محمد صبري السوربوني والتأصيل العلمي للتاريخ القومي	
٢١١	الفصل التاسع :	٢١١
	أحمد عزت عبد الكريم.. وتاريخ التعليم	
٢٢٥	الفصل العاشر :	٢٢٥
	أحمد عبد الرحيم مصطفى وتأسيس المعرفة العلمية التاريخية	

صدر فى هذه السلسلة

- ١- الأصول التاريخية لمسألة طابا ، دراسة وثائقية .
د. يونان لبيب رزق .
- ٢- مجمع اللغة العربية ، دراسة تاريخية .
د. عبد المنعم الدسوقي الجميلى .
- ٣- التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين دراسة فى فكر الشيخ محمد عبده
د. زكريا سليمان بيومى .
- ٤- الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية فى العصر الحديث .
د. محمد كمال يحيى .
- ٥- رؤية فى تحديث الفكر المصرى ، الشيخ حسين المرصفى وكتابة رسالة الكلم الثمان مع النص
الكامل للكتاب .
د. احمد زكريا الشلق .
- ٦- صياغة التعليم المصرى الحديث ، دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣-
١٩٥٢ .
د. سليمان نسيم .
- ٧- دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث .
د. شوقى عطا الله الجمل .
- ٨- التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ .
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .
- ٩- المرأة المصرية والتغيرات الاجتماعية ١٩١٩ - ١٩٤٥ .
د. لطيفة محمد سالم .
- ١٠- الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان، دراسة فى العلاقات
الاقتصادية المصرية السودانية ١٨٢١ - ١٨٤٨ .
د. نسيم مقار .
- ١١- حول الفكرة العربية فى مصر، دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر .
د. فؤاد المرسى خاطر .

- ١٢- صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ - ١٩١٢، دراسة تاريخية.
د. يواقيم رزق مرقص .
- ١٣- الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور .
د. سامية حسن ابراهيم .
- ١٤- العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ - ١٩٢٤ .
د. أحمد دياب .
- ١٥- حركة الترجمة فى مصر فى القرن العشرين .
د. أحمد عصام الدين .
- ١٦- مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال أفريقيا .
د. عبد الله عبد الرازق ابراهيم .
- ١٧- رؤية فى تحديث الفكر المصرى، دراسة فى فكر أحمد فتحي زغلول .
د. أحمد زكريا الشلق .
- ١٨- صناعة تاريخ مصر الحديث ، دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى .
د. حمادة محمود إسماعيل .
- ١٩- الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٥٢، من ملفات الخارجية البريطانية .
د. لطيفة محمد سالم .
- ٢٠- الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨ .
د. عادل حسن غنيم .
- ٢١- الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣، جمعية الانتقام .
د. زين العابدين شمس الدين نجم .
- ٢٢- قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٣٦ .
د. زكريا سليمان بيومى .
- ٢٣- فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤ .
د. حلمى أحمد شلبى .
- ٢٤- الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى أفريقيا .
د. شوقى الجمل .
- ٢٥- تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ .

- د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .
- ٢٦- جمعية مصر الفتاه ١٨٧٩، دراسة وثائقية .
- د. على شلش .
- ٢٧- السودان في البرلمان المصري ، ١٩٢٤ - ١٩٢٦ .
- د. يواقيم رزق مرقص .
- ٢٨- عصر حككيان
- د. أحمد عبد الرحيم مصطفى .
- ٢٩- صغار ملاك الأراضي الزراعية في مديرية المنوفية ١٨٩١ - ١٩١٣ .
- د. حلمي أحمد شلبي .
- ٣٠- المجالس النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني .
- د. سعيدة محمد حسنى .
- ٣١- دور الطلبة في ثورة ١٩١٩ .
- د. عاصم محروس عبد المطلب .
- ٣٢- الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .
- د. إسماعيل محمد زين الدين .
- ٣٣- دور الاقاليم في تاريخ مصر السياسى .
- د. حمادة محمود إسماعيل .
- ٣٤- المعتدلون في السياسة المصرية .
- د. أحمد الشربيني السيد .
- ٣٥- اليهود في مصر .
- د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد
- ٣٦- مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر .
- د. الهام محمد على ذهنى .
- ٣٧- المعتدلون في السياسة المصرية .
- ماجدة محمد حمود .
- ٣٨- مصر والحركة العربية .
- د. محمد عبد الرحمن برج .

- ٣٩- مصر وبناء السودان الحديث .
د. نسيم مقار .
- ٤٠- تطور الحركة النقابية للمعلمين المصريين ١٩٥١ - ١٩٨١ .
د. محمد أبو الاسعاد .
- ٤١- الماسونية في مصر .
د. على شلش .
- ٤٢- القطن في العلاقات المصرية البريطانية ١٨٣٨ - ١٩٤٢ .
د. عاصم محروس عبد المطلب .
- ٤٣- المفكرون والسياسة في مصر المعاصرة .
د. محمد صابر عرب .
- ٤٤- السودان في البرلمان المصري .
د. يواقيم رزق مرقص .
- ٤٥- طوائف الحرف في مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤ .
د. عبد السلام عبد الحليم عامر .
- ٤٦- مصر ومنظمة المؤتمر الاسلامي ١٩٧٩ - ١٩٨٧ .
د. عبد الله الأشعل .
- ٤٧- السياحة في مصر خلال القرن التاسع عشر ١٨٩٨ - ١٨٨٢، دراسة في تاريخ مصر
الاقتصادي والاجتماعي .
د. السيد سيد أحمد توفيق دياب .
- ٤٨- حوادث مايو ١٩٢١، صفحة مجهولة من ثورة ١٩١٩ .
د. حمادة محمود اسماعيل .
- ٤٩- حدود مصر الغربية، دراسة وثائقية .
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .
- ٥٠- الدور الأفريقي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .
د. شوقي الجمل .
- ٥١- مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر ١٨٠٥ - ١٨٧٩ .
د. الهام محمد علي ذهني .

٥٢- الصحافة المصرية والحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال ١٨٨٢ - ١٩٢٢ .

د. رمزي ميخائيل .

٥٣- المؤرخون والعلماء في مصر في القرن الثامن عشر .

د. عبد الله محمد عزباوى .

٥٤- الحزب الديمقراطي المصرى ١٩١٨ - ١٩٢٣ .

د. أحمد زكريا الشلق .

٥٥- الخطاب السياسى الصوفى فى مصر

د. محمد صبرى الدالى .

٥٦- الطيران المدنى فى مصر

د. عبد اللطيف الصباغ .

٥٧- تاريخ سيناء الحديث .

د. صبرى العدل .

٥٨- الجسد والحداثة: الطب والقانون في مصر الحديثة.

د. خالد فهمى .

٥٩- مصطفى النحاس رئيساً للوفد.

د. مختار أحمد نور .

٦٠- الفرنسيون فى صعيد مصر.

د. ناصر أحمد إبراهيم .

٦١- حزب الكتلة الوفدية.

د. منصور عبد السميع منصور .

٦٢- الجريمة فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين .

د. عبد الوهاب بكر .

٦٣- عبد الناصر و السياسة الخارجية الأمريكية.

د. محمد عبد الوهاب سيد احمد .

٦٤- المازنى سياسياً.

د. حمادة محمود إسماعيل .

٦٥- قبل أن يأتى الغرب...

ناصر عبد الله عثمان .

- ٦٦- الخارجية المصرية ١٩٣٧ - ١٩٥٣ .
د. صفاء شاكر .
- ٦٧- الطلبة والحركة الوطنية في مصر ١٩٢٢ - ١٩٥٢ .
د. عاصم محروس .
- ٦٨- الوطنية الأليفة .
د. تميم البرغوثي .
- ٦٩- الفلاح والسلطة والقانون
د. عماد هلال
- ٧٠- أحوال مصر الإدارية والاقتصادية في القرن التاسع عشر .
د. زين العابدين شمس الدين
- ٧١- جذور الأصولية الإسلامية في مصر المعاصرة، رشيد رضا ومجلة المنار .
أحمد صلاح الملا
- ٧٢- الجامعة الأمريكية في مصر
د. عماد حسين
- ٧٣- الماسونية والماسون في مصر
وائل إبراهيم الدسوقي
- ٧٤- معركة بناء السد العالي
إلهام محمد السيد عفيفي
- ٧٥- تاريخ مصر بين الفكر والسياسة .
د. يونان لبيب رزق
- ٧٦- كتابة تاريخ مصر.. إلى أين ؟
د. رؤوف عباس حامد
- ٧٧- عدلي يكن .. الأرستقراطية والحركة الوطنية
د. إبراهيم العدل المرسي
- ٧٨- عصر الصورة في مصر الحديثة
د. محمد رفعت الإمام
- ٧٩- مصر وجامعة الدول العربية التجربة... والمصير

د. محمد علي حله

٨٠ - فقهاء وفقراء اتجاهات فكرية وسياسية في مصر العثمانية

د. محمد صبرى الدالى

٨١ - البشر والحجر... القاهرة في القرن السادس عشر

د. هدى جابر

٨٢ - عبد الرحمن عزام (الإسلام.. العروة.. الوطنية)

عصام الغرب

٨٣ - الجالية البريطانية في مصر

ناهد زيان

وبين يديك العدد (٨٤)

٨٤ - من الحوليات إلى التاريخ العلمى (نهضة الكتابة التاريخية فى مصر)

د. أحمد زكريا الشلق